

الأحكام السلطانية

- ١ — فهرس الكتاب
- ٢ — مقدمة الكتاب
- ٣ — سد الكتاب إلى مؤلفه والإحارة به
- ٤ — ترجمة المؤلف

صحيفة

٣ حطبة الكتاب

فصول في الإمامة

نصه الإمام واجبة . وطريق وحوما
كونها فرص كفاية و بيان المحاط بها
ما يعتري أهل الاختيار من الشرائط

٤ المعترف في أهل الإمامة أربع شرائط

ماروى عن الإمام أحمد من إسقاط
اعصار العدالة والعلم والفصل

ماروی عنه مما یحالف ما تقدم
محمل کلام أحمد المتقدم

وحدود الصفات المعتبرة حال العقد ثم
عدمها بعد ، والتفصيل في ذلك

٥ عشى العين لا يجمع عقد الإمامة ولا
اسداؤها

وأما ضعف البصر

فإن كان أحشم الأنف أو فقد البوق
وأما الصمم والحرس

وأما عتمة اللسان وثقل السمع

ہاں کان مقطوع الذکر والانتین

٦ قطع الأدبي

وأما ذهاب اليدين الذي يجمع العمل
وذهاب الرجلين

وَأَمَّا دَهَابُ إِحْدَاهُمَا

ہاں کان اُحدع الائمہ او سمل إحدى

صحيفة

العيسين أو ححر عليه من أعوانه ومن
استند به

ثم مطرفي أفعال من استولى على أموره
فإن صار الإمام مأسورا في يد عدو قاه
لا يقدر على الخلاص

ما قاله أحمد في الإمام يجرح عليه من
يطلب الملك

طاهر كلامه أن التاني إذا قهر الأول
رالت إمامته

ماروی عمہ مما یحالف ما بقدم

ظاهر كلامه أن عثمان لم يخرج من الإمامة مع القهر

اسر الإمام بعد عقد الإمامة له

٧ وإن وقع الإياس منه ، والتفصيل في ذلك

فأين عهد بالإمامة في حال أسره

وإن كان مأثوراً مع نعاة المسامح

على أهل الاختيار أن يستمسوا به

فإن حلع الأسور نفسه أو مات

فَأَيُّكُمْ كَانَ أَهْلُ السِّيِّ قَدْ نَصَبُوا إِمَامًا
لِنَفْسِهِمْ

هناك تحلص المأسور لم يعد إلى الإمامة

الإمامة تعقد من وجهين

رووی عنه مادل علی أمها نشت بالتهر
العله

٨ وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على الاختيار الح

فإن أحب من تعين لهم بايعوه

وإن امتنع عدل إلى من سواه

ظاهر كلام أحمد أنه جعل القضاء

والشهادة من فروع الكفايات الح

فإن تكافأ في شروط الإمامة اثنا الح

فإن وقع الاختيار على واحد من اثنين

فقياس قول أحمد أنه يقرع بينهما الح

٩ وصحة العقد

لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين الح

فإن علم السابق مهما الح

ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده

لا يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل

والعقد

إذا عهد إلى رجل له أن يعرله قبل موته

يجوز أن يعهد إلى من يتنسب إليه الح

يعتبر قبول المعهود إليه بعد موت المولى

ويعتبر في المعهود إليه شروط الإمامة

١٠ فإن كان صغيرا وقت العهد الح

فإن عهد إلى عائ معلوم الحياة الح

لو عهد إلى اثنين فأكثر الح

ليس لأهل الاختيار أن يختاروا في حياة

المستحلف العاهد الح

فإن حافوا انتشار الأمر بعد موته

استأدوه

هل يجوز للحليفة أن يمسّ على أهل

الاختيار

قياس مذهبها أنه لا يجوز الح

١٠ فإن قال عهدت بالأمر إلى فلان فإن مات قبل موتي فالإمام بعده فلا الح

١١ فإن عهد إلى رجل ثم قال فإن مات

فالإمام بعده فلا الح

ويفارق هذا الفصل الذي قبله الح

ولا يجب على كافة الناس معرفة

بعية

ويجوز أن يسمى حليفة ويسمى حليفة

رسول الله

وهل يجوز أن يقال حليفة الله تعالى ؟

ويلزم الإمام من أمور الأئمة عشرة

أشياء الح

١٢ وإذا قام الإمام بحقوق الأئمة وحب له

عليهم حقان الح

فصل في ولايات الإمام

وما يصدر عن الإمام أربعة أقسام

١٣ أما تقليد الوزارة الح

اشتقاق الوزارة

الوزارة على صريين

وزارة التمويص وما يعتز في تقليدها

يهتم ورير التمويص إلى لفظ الحليفة

فإن وقع له بالطر وأذن له بقياس

المذهب الح

تشتمل الوزارة على لفظين الح

فإن جمع بينهما انعقد

فإن قال « ب عى الح »

فإن قال . قد استنتك الح

فإن قال . انظر فما إلى الح

فإن قال قد استوررتك

وأما تسخير الحجاج من عمله

٢١ وأما إمامة الصلوات الح

فإن تاحت ولاية هذا الأمر ثرا

لم يتدبى جهاد أهل إلا يادن الحليفة

يعتري ولاية هذه الإمارة شروط وراة

التמיד ورياده شرطين الح

لا يشر فيها العلم والفقه

شروط الإمارة الخاصة تقصر عن العامة

تشرط واحد

ليس على أحد من هذين الأميرين

مطالعة الحليفة بما أمناه الح

فإن حدث عبر معهود وقناه الح

فإن حافا اساع الحرق

فأما إمارة الاستيلاء

٢٢ الذى يتحفظ تنقل المستولى من قوانين

السر

فإن لم يكل فى المستولى شروط الاختيار

الفرق بين إمارة الاستيلاء وإمارة

الاستكفاء من أربعة أوجه

٢٣ فأما الإمارة على الجهاد فهي على

صريين الح

أحكامها إذا عمت ستة الأول تسير الجيش

الثانى أن يتفقد حيلهم

أصاف للقتالة مرتقة ، ومتوقعة

الأوجه الأربعة فى تأويل قوله تعالى .

(حافا وثقلا)

٢٤ تعريف العرفاء وحل تعار لكل ضائفة

٢٥ من أحكام هذه الإمارة تدبير الحرب

المتكركون فى دار الحرب على صريين

٢٥ قل أن يكون اليوم قوم لم تبعلهم الدعوة

فإن بدأ قتلهم قبل دعائهم إلى الإسلام

لم يصمن ديانت هوسهم

يحوز لمن قابل من المسلمين أن يعلم بما

شهر به

٢٦ ويحور أن يجيب إلى الراز إذا دعى إليه

ويدعو إليه ابتداء

الوجه فيه ما روى الح

أول حرب شهدها رسول الله صلى الله

عليه وسلم

٢٧ تجوز المارة تشرطين الح

يحور لأمر الجيش أن عرّص للتهادة

من الراعين فيها من يعلم أن قتله يؤثر

أمرين الح

لا يحور قتل النساء والولدان

إذا ترسوا فى الحرب بسائهم وأطعاهم

حار قتلهم وكذا بأسارى المسلمين

يحور عقر حيلهم من تحتهم

وليس لأحد من المسلمين عقر فرسه

٢٨ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم أمير

الجيش فى سياستهم وهو عشرة أشياء

٢٩ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم المحاهدين

يحرم على المسلم أن يهرم من مثليه إلا

لإحدى حالين

٣٠ قال الحرق ولا يحور للمسلم أن يهرب من

كافرين الح

فأما ما يلزمهم فى حق الأمير عليهم

فأربعة أشياء

٣١ ومن أحكام هذه الإمارة مصابرة الأمير
قتال العدو

وإذا كانت مصابرة القتال من حقوق
الجهاد فهي لازمة حتى تطهر بخصلة من
أربع إحداهن أن يسلموا
الثانية أن يطهره الله فسي درارهم
التحجير في الأسرى بين الأصلح من
أربعة أشياء

٣٢ الخصلة الثالثة أن يدلوها مالا على السائلة
الخصلة الرابعة أن يسألوا المهادنة

يشار عام الحديبية
مهادة النبي صلى الله عليه وسلم
فإن هادهم أكثر منها نطلت
إذا نقصوا العهد صاروا حرا
إذا نقصوا العهد لم يحرق قتل من في أيدينا
من رهائهم

٣٣ ماروي عن أبي عبد الله من قتل رهائهم
إذا ماوا رهائن المسلمين

الدلالة على أنهم لا يقتلون الخ
إذا لم يحرق قتل رهائهم لم يحك إطلاقهم
مالم يحاربهم
فإذا حاربوا أطلقوا

يحجور أن يشترط عند المدة رة من
أسلم من رحلهم إذا أموا على ردده يحو
رد من أسلم من سائهم ولا يحجور شرطه
إذا لم تدع الضرورة إلى عقد الهدنة لم يحج
من يصح منه الأسان الخاص

ومن أحكام هذه الإمارة أن يحجور

في حصار العدو أن يصب عليهم العرادات
والنجيبات

٣٤ وإن رأى في قطع شجرهم صلاحا

يحجور أن يتور عليهم المياه
إذا استقى منهم عطشان كان الأمير محورا
من سقيه ومعه

ومن قتل منهم واره عن الأنصار ولم
يلزمه تكفسه

لا يحجور تحريق أحد منهم بالنار
بحريق أي نكر لأهل الردة

دمن شهدا- للمسلمين في ثيابهم

٣٥ لا يجمع الخيش من أكل طعامهم
لا يحجور لأحد وطء حاريه من السبي إلا
أن عطاها نسبه

فإن وطئها قتل القسمة عذر
فإن أحابها لحق به ولعنوا
وإذا عتلت هذه الإمارة على عراق
فأما قتال أهل الردة

لا يحجور إفرا المرتدة على ردة

٣٦ إذا قتل المرتدة لم يسلم

يكون مال الردة وية

وإذا خلى المرتدة بدار الحرب كان ماله
موقوفاً عليه

من أسلم منهم قتل حرا
ولا يحجور أن تسترد رحلهم رجم ثم رجم
الذي حدثوا بعد الردة

الوجه في سبي الميادين راند ردة

الرجاء في الردة في الردة

حكم من أسلم من الأسرى راند ردة

٣٧ الوجه فيه أنهم قد التزموا الخ

من ادّعت عليه الردّة فأكرها

لوقامت عليه البينة لم يصرمسلمانا لا نكار

إذا امتنع قوم من أداء الزكاة

وإن مسعوها مع اعراضهم بها

٣٨ وأما قتال أهل البعي الخ

تعريض الخواريح لعلى بمخالفة رأيه

فان تظاهروا باعتقادهم الخ

٣٩ حوار تعريض من تظاهر منهم

إذا اعتزلت الطائفة التابعة أهل العدل الخ

إذا امتنع عن طاعة الإمام الخ

وإذا قلد الإمام أميراً على قتال النعاة

ويعتبر أحوال من في الأسر منهم

لاستعان على قتالهم بمسرك

مع أحمد من الاستعانة بمشرك في قتال

أهل الحرب

٤٠ عدم مهادنة النجاة وموادعهم

عدم رميهم بالمحقيق والعرادات

إذا احتاطوا بأهل العدل وحافوا منهم

لا يمتنع بدوامهم ورسالتهم

ردّ أموالهم إذا انحلت الحرب إليهم

الاعلاء على قتلى النعاه

إذا من تحار أسل الدمة فشار أهل النسي

إذا جاء أهل النسي من الضرورة عليهم

٤١ لا يكره أن يكر الخلال في كتاب احراف

قول أبي بكر الخلال في كتاب احراف

الوجه فيه الخ

تنال الخواريح من قتال الخواريح

الذين في حربهم ترتيب

٤٢ قتالهم بحال لقتال أهل النسي من خمسة

أوجه

٤٢ إذا كان المولى على قتالهم مقصوراً لولاية

وإن كانت ولايته عامة

قتل من قتل منهم محتوم لا يحور العنونه

من قتل ولم يأخذ مالا

٤٣ من أخذ المال ولم يقتل

من كان منهم ردها

إذا بانوا بعد القدره عليهم وقبلها

إحراء أحكام قطاع الطريق على الخواريح

في الأمصار

توقف أحمد في ذلك

إذا ادّعوا التوبة قبل القدره عليهم

أصل هدام من كلام أحمد رحمه الله تعالى

٤٤ يحرج فيه وجه آخر

وأصل هدا من كلام أحمد رحمه الله تعالى

فصل وأما ولاية القضاء

شرائط تقليد القضاء سبعة الخ

٤٦ إذا عرف ذلك حار له أن يقضى ويقضى

حصول العلم بأنه من أهل الاجتهاد الخ

وصية النبي صلى الله عليه وسلم لولي

ومعادى القضاء

٤٧ نهى القياس هل يحجر أن يولوا أئمة

حوار تده من يستد سده أحمد الخ

يعتقد مذهب السامي القضاء

إعادة الاجتهاد عند تحدد الحكم

شرط المولى على القاضي أن لا يحكم إلا

تدب من رلاه بالمل وهل تنطل الولاية

٤٨ التفصيل بين ما كان شرطا وما أحرره
عرج الأمر والنهي
بماذا انعقد ولاية القضاة
ألفاظ الولاية ضربان صريح وكناية
الصريح أربعة ألفاظ
"السكنايات قيل إنها سعة ألفاظ
تقليد المشافهة وقبوله
شروط صحة الولاية
٤٩ إذا صحت الولاية فمطر للولى كالوكالة
إذا عزل وحل إظهار العزل
فإن حكم بعد عزله
إذا كانت ولاية القاضى عامة شملت
عشره أحكام
حديث شريح مع على "رضى الله عنه
٥٢ وليس لهذا القاضى حياية الخراج
وأما أموال الصدقات
قصر الولاية الخاصة على ما تضمنته
نص أحمد على صحة الولاية فى قدر
من المال
وحه هذا النص
يجوز أن يكون القاضى عام المطر
فى حصوص العمل
٥٣ وإن استحلطه قاص آخر ولم يستحلط
الخليفة
الوجه فيه
عدم التفریق بين أن يكون أدن له أو أطلق
ما يعارض به القاضى الوكيل
إذا قلده جميع البلد له أن يحكم فى أى
موضع شاء منه

٥٣ بطلان الولاية بشرط أن لا يقضى إلا
فى موضع مخصوص
إذا قلده الحكم بين من ورد إليه لم يجوز
أن يحكم فى غير داره
تقليد قاضيين على الله
القول عند محاذب الخصوم إلى القاضين
قول الطالب
قصر ولاية القاضى على حكومة متعينة
٥٤ إذا حل المطر مقصورا على الأيام
إذا قال من بطر يوم كذا بين الخصوم
فهو خليفة لم يحرم
إن قال من بطر فيه من أهل الاختيار
فهو خليفة
فإن قال من بطر فيه من معق مذهب
كذا لم يحرم
لوسمى عددا فقال من بطر فيه من
فلان وفلان
فإن قال رد المطر إلى فلان وفلان حل
طلب القضاء والتفصيل فى ذلك
وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله
٥٥ والوجه فيه ما رواه أبو حصص الخ
والثامنة لا يكره وأصل هذا من كلامه
٥٦ والوجه فيه
وإن لم يكن فى القضاء باطر الخ
وإن قصد لطله البرلة
ذهب قوم إلى "فى الكراهية
بدل المال على طاب القضاء
لن الله الراشئ والمرئشى
٥٧ لا يقلل القاضى هدية من أهل عهده

٥٧ ليس للقاضي تأخير الحضور
» » أن يحكم لأحد فروعه
وأصوله

يشهد لعدوه ويحكم له ، لا العكس
حلفاء القاضي إذا مات
إذا أجمع أهل بلد على تقليد قاضي

٥٨ فصل فأما ولاية المطالم

شروط الناظر فيها

قد نظر النبي صلى الله عليه وسلم في المطالم
٥٩ لم ينتدب للمطالم إلا أربعة
أول من أورد للطلامات يوما عند الملك
اس مروان

أول من بدد نفسه للمطالم عمر
اس عبد العزيز

أول من حاس للمطالم من بني العباس
٦٠ كان ملوك العرس يرون ذلك من
قواعد الملك

جعل يوم معاوم للمطالم

يستكمل مجلس ناظر المطالم خمسة أشياء
٦١ يشتمل الطرقي للمطالم على عشرة أقسام

٦٢ العصب بوعان عصب سلطانية
وعصب علت عليها الأيدي القوية
الوقوف صربان عامة وخاصة
الفرق بين نظر المطالم ونظر القصة من
عشره أوجه

لا يحالو حال الدعوى عند التراجع إلى
والى المطالم من ثلاثة أوجه

وحده قوة الدعوى ستة : الحالة الأولى
أن يكون معها كتاب فيه شهرد معدلون
حضور

٦٥ الحالة الثانية : أن يكون معها كتاب
فيه شهود بعضهم عائب

الحالة الثالثة : أن يكون معها كتاب
فيه شهود غير معدلين عند الحاكم

٦٦ الحالة الرابعة : أن يكون الشهود موتى
معدلون والكتاب موثوق به

الحالة الخامسة : أن يكون مع للدعي
حظر للدعي عليه

الحالة السادسة : إظهار الحساب بما
نصمته الدعوى

إن كان الحساب للدعي

٦٧ إن كان الحساب للدعي عليه

اقتراح الدعوى بما يصعبها من ستة أحوال
الأولى أن تقابل الدعوى بكتاب فيه

شهود حضور عدول بطلان الدعوى
٦٨ الثانية أن يكون شهود الكتاب المقاتل
للدعوى عدولا عائبين وهذا على

صربين

٦٩ الثالثة أن يكون شهود الكتاب المقاتل
حضورا غير معدلين

الرابعة أن يكون الشهود موتى معدلين
الحامسة أن يقابل المدعي عليه بخط

المدعي بما يوجب إكذابه
تحدد الدعوى عن أسباب القوة والضعف

بأحد ثلاثة

علية الطن مع المدعي من ثلاثة أوجه

٧٠ فالذي يقتضيه نظر للمطالم في هذه الأحوال
علية الطن في حصة المدعي علية من

ثلاثة أوجه

٧٤ نظر النظام موضوع على الأصلح في فعل
الحائز دون الواجب

٧٥ إذا فرق دعاويه قاصدا إعناته مع

إذا تعادل حال التنازعين

إذا ترافع إلى ولاية النظام في عوامض
الأحكام

٧٦ توقعات باطر النظام وحال للوقع إليه

توقيعه إلى من يكون واليا عليه كالتقاضي

الحالة الثانية توقعه إلى من لا ولاية له

كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد

٧٧ للتوقيع حالتان أن يحال به على إحانة

الحصم إلى متمسه

الحالة الثانية أن يحال فيه على إحانة

الحصم إلى ما سأل الح

٧٨ للتوقيع حال كمال وحال حوار ، وحال

تخاوع الأمرين

فصل في ولاية النقابة

على دوى الأنساب

تصح هذه الولاية من إحدى ثلاث جهات

٧٩ البقابة على صريين خاصة ، وعامة

حقوق النظر في البقابة الخاصة أتعترحقا

٨٠ وأما البقابة العامة وحقوقها خمسة

شروط البقابة العامة وأحوالها

إذا تراعى للقيب أو للتقاضي

٨١ إذا استعدى إلى قاضي حاب من يكون

في ولاية قاضي الحاب الآخر

لو تراعى للتسارعان من أهل هذا

النسب بحكم التقاضي

إن تارغ طالو وعاسي ، فدعا كل

منهما إلى حكم بقبية

فإن تماع القبيان أن يجتمعا

فإن أحضر أحدهما بية عند التقاضي الح

٧٨ فصل في الولاية على إمامة الصلاة

نصب الإمامة على الصلوات الخمس معتبر

بحال للساحد وهي سلطانية وعامية

وهذه الولاية طريقها الأولى لا طريق

الإلزام والوحد

حكم الجماعة في الصلوات الخمس

إذا طلب السلطان لها إماما لم يكن لغيره

أن يتقدم مع حضوره

إذا صلى الإمام وحصر من لم يدرك

الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة

٧٩ إذا قلده السلطان لهذا المسجد إمامين

إذا قلدها الإمامة من غير تخصيص كل

واحد منهما بعض الصلوات

فإذا أطلق من غير تخصيص كان

الأسبق أحق بها

الاحتراف في السبق الذي يسبق

به التقدم

إذا حصر الإمامان في حال واحدة

٨٠ وإن تارعاها احتمل أن يقرع بينهما

ويحل في ولاية هذا الإمام تقليد

المؤدين

له أن يأخذ المؤدين بما يؤذي إليه

احتجاده في الوقت والأداء

يعمل الإمام على احتجاده في أحكام صلاته

- ٨٠ الصلوات للعترة في تقليد هذا الإمام خمس
٨١ إمامة العاسق . والمرأة والخثى بالرجل
أقل ما على هذا الإمام من القراءة والفقهاء
إذا اجتمع قارىء وفتيه
٨٢ يحور أن يأخذ هذا الإمام ومؤذنه
ررقا من بيت المال
صلاة أنى نكر الحلال حلف الأئمة الذين
يأخذون الأجرة . وما روى عنه
في ذلك
وأما المساحد العامة
اختلاف أهل المسجد في اختيار الإمام
والمؤذن
٨٣ وأما الإمامة في صلاة الجمعة ، وهل هي
من الولايات الواحدة أو البدوية
٨٤ هل يحور أن يكون عمدا أو صبيا
ما انتشر الفقهاء في الجمعة من الوطن
والعدد
٨٥ تحب الجمعة على من كان خارج المصر
إذا سمع النداء
ماروى عن أحمد أن أقل ما يحورى
في الجمعة أربعون وسان الحكم
في ذلك وأنه لم يأت من السنة
ما يوجب هذا الشرط
٨٧ اختلاف رأى الإمام والمؤمنين فيما تصح
به الجمعة
إذا قيد السلطان الإمام في الجمعة تعدد
تعدد الجمعة في مواضع من النصر الحامع
٨٨ ليس لم هذه الجمعة أن يرمى في الصلوات
الحسن

- الإمامة في غير الصلوات الحسن : العدين
والخسوف والاستسقاء
٨٩ صلاة العيد
٩٠ صلاة الخسوف
٩١ صلاة الاستسقاء
٩٢ فصل في ولاية الحج .
وهي صرمان
الولاية على تسيير الحجيج والشروط
للعترة فيها وما عليه من الحقوق
٩٦ الولاية على إقامة الحج وما يعتريها من
الشروط وما يختص به من الأحكام
ما يستحب له من اتناع السن الحاح
في ماسكه ومشاعره
٩٨ فأما السادس المختلف فيه ثلاثة أشياء
٩٩ فصل في ولاية الصدقات
الأموال للركاة صرمان طاهرة وباطنة
ليس لولى الصدقات بطر في ركاة المال
الناطئ الح
الأفضل أن يتولى رب المال تفرقتها بنفسه
الشروط للعترة في هذه الولاية
يحور أن يتقلدها وتحرم عليه الح
١٠٠ دفع الركاة إلى العبد إذا كان من
العاملين
إذا قلده وأطلق أو قلده أحدها وقسمتها
أو بالعكس
الأموال المركة أربعة
فأما الإبل الح
١٠١ راما النقر الح

١٠١ وأما الغنم الخ

١٠٢ حكم الخليطين

لا يجمع مال الإنسان من الماشية إذا
تفرقت أما كنه

شرط وحبوب الركة في المواشي

لا ركة في الحيل والبعال والحبر

إذا كان الوالي من عمال التميميين
أخذها

من اختلف الفقهاء على رأيه

لا يلزم الإمام أن ينص له على التقدير
المتأخوذ

١٠٣ إذا كان العامل دميما الخ

يجوز لمن يتولى إحراجها أن يعمل على

احتياط نفسه إن كان من أهل الاحتياط

إذا لم يكن من أهل الاحتياط فاستمع

فقيهين فاختلما عليه

إذا حصر العامل بعد أن عمل رب المال

على احتياط نفسه

إذا اختلف احتياط العامل ورب المال

فرأى رب المال لإيجاب ما أسقط أو

الريادة الخ

المال الثاني

في تمار الحبل والكرم

١٠٤ شرط وحبوب ركة التمار

حرص التمار على أصلها تقدر الركة

فأما بمار البصرة

تخير أربابها الأسماء بين صماها بملع

حرجها وأن يكون في أيديهم أمانة

١٠٥ قدر ركة التمار

اختلاف العامل ورب المال فيما سقيت به

صم أنواع الثحل بعضها إلى بعض

إذا كانت لواحد ولو كانت في طنين

إحراج عشرتها إذا بيعت

قول القاضي ورأيت في تعالين أبي بكر

اس مشكيا

١٠٦ إذا هلك التمار بعد حرصها

مأخوذة الخ

المال الثالث الررع

لا يجب العشر في القول والحصر

١٠٧ احتلت الرواية عنه في صم الحطة

إلى الشعر

إذا حرر المالك ررعه قلا أو قصيلا

والتفصيل في ذلك

١٠٨ المال الرابع الذهب والفضة

نصاب الفضة

١٠٩ احتلت الرواية في صم الفضة إلى الذهب

١١٠ إذا انحرجها ركاها وربحها

إذا اتحد من الذهب والفضة حليامانها

١١١ فأما المعادن

فهى من الأموال الطاهرة

فأما الزكار والروايات في حكمه

١١٣ مصل وعلى عامل الصدقات أن يدعو

لأهلها عند دفعها

إذا كتم رجل ركة ماله وأحشاها عن

العامل هل يرمه ريادة عنها

١١٤ قول أبي بكر بن حنبل من أصحنا
إذا كان العامل حائرا في أخذها عدلا
في قسمتها الخ

هل تدفع الزكاة إلى غير العامل ؟

١١٥ إذا ادعى رب المال إخراجها الخ
قبول قوله فلا يمين

إذا أقرّ عامل الصدقة قصصها قبل قوله
وقت ولايته

١١٦ فأما قسمة الصدقات فهي الخ

أما الفقراء وأما المساكين

وأما العاملون عليها

وأما للؤلؤة قلوبهم وهم أربعة أصناف

١١٧ وأما سهم الرقاب

وأما العارمون فهم صنفان

وأما سهم سبيل الله

وأما سهم ابن السبيل

لا يجوز نقل زكاة الله إلى غيره الخ

احتلت الرواية عنه في سهم سبيل الله الخ

١١٨ لا يجوز أن يدفع زكاته إلى من تحب
عليه بفقته

يجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تلمه

بفقته الخ

إحصار رب المال أقاربه إلى العامل

ليحصم زكاة ماله

إذا استبرأ رب المال العامل في مصرف

الزكاة وسأله الأشراف على قسمتها

لم يبارمه

إذا منعت الزكاة في يد العامل

إذا تلمت في يد رب المال

إذا ادعى رب المال تلف ماله

لا يجوز للعامل أحد رشا أو هدايا

الفرق بين الرشوة والهدية

١١٩ شهادة أرباب الأموال على العامل

إذا ادعى أرباب الأموال دفعها للعامل

إذا أقرّ العامل قصصها وادعى القسمة

إقرار رب المال عند العامل بقدر زكاته

إذا أخطأ رب المال قسمة الزكاة

» » العامل في قسمته

١٢٠ فصل في قسمة التي والعنيفة

محالتهما لأموال الصدقات من أربعة

أوجه

اتفاق التي والعنيفة من وحيين

واختلافهما من وحيين الخ

بيان التي وما في معناه

إذا نبت أن حكمه حكم التي فهل يحبس ؟

١٢١ ماد كره الحرق أن فيه الجبس

ظاهر كلام الحرق الخ

الثاني سهم دوى القرى

١٢٢ الثالث لليتامى

الرابع للمسكين

الخامس لسبيل الله

وأما أربعة أحكامه

أهل التي دوى المحرة الخ

اسم المحرة وسقوط حكمها بعد الفتح

إذا أراد الإمام أن يصل قوما الخ

١٢٣ يجوز للإمام إعطاء ذكور أولاده من مال التي

إذا كانوا صغاراً بالحكم فيهم وفي أولاد غيره سواء وظاهر كلام أحمد حوار العطاء لهم

الفرص للعبيد إذا كانوا مقاتلة

١٢٤ تنقسم ولاية العامل ثلاثة أقسام الخ إذا بطلت ولاية العامل فقتض مال التي الفرق بين صحة ولايته وفسادها

١٢٥ فأما العيمة الخ

تعريف الأسرى ، وحكمهم ، ونجاسة الإمام فيهم

إذا ثبت خياره تصفح أحوالهم واحتشد من أتاح الإمام دمه ثم أسرار المقت عليه

١٢٧ وأما السبي فمهم النساء والأطفال

لا يهادى بالسبي على مال ولا على أسرى من المسلمين

١٢٨ إن العداء بالأسرى عوض العامين

ومن امتنع من العامين عن ترك حقه إلا أسلمت مهن ذات روح

١٢٩ يحرم وطء السبايا حتى يستبرأ

ما علب غايه المسركون من أموال المسلمين إذا وجد قبل القسمة

حوار شراء أولاد أهل الحرب منهم

ما عساه الواحد والاثنا هل يحرق عليه حكم العمة

إسلام أحد الأنوين إسلام لصغير أولادها

وإذا كان الصغير ممراً

١٣٠ فأما الأرضون إذا استولى عليها

المسلمون فتنقسم ثلاثة أقسام

١٣١ ظاهر كلام أحمد أن الأرض لا تكون وقفاً بالاستيلاء حتى يقفها الإمام

١٣٢ القسم الثاني ما أحلوا عنه حواف وظاهر كلام أحمد أنها تكون وقفاً

القسم الثالث أن يستولى عليها صلحا وهذا على صريين الخ

١٣٤ فأما الأموال الملقولة

١٣٥ ثم تقسم العيمة بعد إخراج الخمس والصرح الخ

قسمة العيمة قسمة استحقاق

احتلت الرواية عن أحمد في تفصيل بعضهم على بعض

لا يعطى منهم الفارس إلا لأصحاب الخيل إذا دخل دار الحرب بأمان لم يحرق

١٣٦ أن يقتلهم

١٣٧ فصل في وضع الخراج والحرية واحتماهما من ثلاثة أوجه وعكسه

اشتقاق اسم الحرية

تؤخذ عن له كتاب أو سه كتاب

١٣٨ حكم من انتقل من يهودية إلى نصرانية لا تحب الحرية إلا على الرجال الخ

١٣٩ احتلف عن أحمد في قدر الحرية على ثلاث روايات

إذا صولحوا على مصاعفة الصدقة

١٤٠ » » » صيانة من يترهم من المسلمين

١٤١ الصياقة في حق المسلمين وبيان الواحد

روى أبو بكر الخلال ما دلّ على الاستجاب والإيجاب

الصياقة في حق الكفار والمسلمين وما يفتقان وما يختلفان فيه والفرق بينهما

١٤٢ ما يلزم الذي تركه ثمانية أشياء

١٤٣ ما ليس فيه صرم مثل إظهار مسكر الخ

١٤٤ طاهر كلام الحرقى أنه يكون نقصا للعهد

إنسان ما استقر من عهد الصلح معهم في دواوين الأمصار

لاحق الحريه في السنة إلا مرة الخ

ومن مات في أثناء السنة أحد من

تركه بقدر ما مضى ومن أسلم

سقطت عنه

وتسقط عن الفقير والشيخ والرمس

حكم ما يقع بينهم من الشجار والراع

في دينهم

من نقص عهده لم يبلغ مأمة . وجبر

الإمام فيه بين القتل والاسترقاق

١٤٥ ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام

الأمان

إذا أس من بالغ من عقلاء المسلمين حريا

يصح أمان الصق

عادة ينتقص عهدهم

لا يجوز أن يحدوا في دار الإسلام

بيعة الخ

١٤٦ قول الحرقى ومن نقص العهد محالة

شيء صولحوا عليه

قال أبو بكر الخلال في كتاب خلاف

١٤٦ فأما الكلام في الخراج

أرض الخراج تنقسم أربعة أقسام

القسم الأول : ما أحياه المسلمون

القسم الثاني . ما أسلم عليه أربانه

القسم الثالث . ما ملك عن المشركين

عوة

القسم الرابع ما صولحوا عليه وهو

على صريين ما حلوا عنه الخ

١٤٨ الصرب الثاني : ما أقاموا عليه وصالحونا

على إقراره في أيديهم . وهو صرمان

١٤٩ قدر الخراج للصروب

١٥٠ ما ذكره أبو بكر الخلال عن أبي عبد الله

من أن للإمام الطر في الخراج يزيد

ويقص

اختلاف الرواية عن عمر في الخراج

قول أحمد « أعلا وأصح » حديث

في أرض السواد حديث عمرو

ابن ميمون « وأحده به

١٥١ يجب أن يراعى في وضع الخراج ما تحتمله

كل أرض . من حودة الأرض .

واختلاف أنواع ريعها . وما نسق به

اقتسام شرب الزرع والأشجار إلى

أربعة أقسام

فأما العيل

وأما الكظام

إذا ثبت هذا فلا بد لأوضاع الخراج الخ

١٥٢ يشتر وأصح الخراج أصلح الأمور من

ثلاثة أحوال

١٥٣ احتلفت الرواية عن أحمد هل السواد
موات بملك بالإحياء *

أحد حراج الأرض إذا أمكن ررعها
وإن لم ترع
إذا كان حراج ما أحلّ ترعه يختلف
إذا كانت أرض الحراج لا يمكن ررعها
في كل عام

اختلاف حراج الزروع والتمار

١٥٤ لا يجوز صل أرض الحراج إلى العشر
سقى أرض العشر ماء الحراج

اعتبار حكم الماء عند أنى حصة
إذا بقي في أرض الحراج أمانة

١٥٥ إذا أوحرت أرض الحراج أو أعيرت
نصرح أى حرج في المرة الثانية من
الإحاره وقول المناصى أن كلام أحمد
لا يقتضى ما قبل

إذا حرجت الأرض ررب الأرض
في حكمها

إذا ادعى رب الأرض ررع الحراج
المن في دفع الحراج إلى المهورات
السلطنة

١٥٦ من اشترى حرجاً أعير وادامطل
إذا عجز رب الأرض عن عمارتها

١٥٧ ما يعترى صفاً ونظاً عامل الحراج
ررق عامل الحراج

أجرة التسمام

تعريف الحراج

١٥٧ الحريب والقفيز والعشير والقصبة

الأدوع سعة

١٥٨ فأما القصبة

وأما اليوسمية

وأما السراع السودا

وأما السراع الهاشمية الصعري

وأما الهاشمية الكبرى

وأما السراع العمريه

وأما السراع الدوموية

اعصار أصحانا السراع الهاشمي في مساحة
الفراش

وأما اللزيم فيحتاج فيه الخ

١٥٩ اعصار كل دنة دراهم وزن سبعة

مقابل رالاه ارف في سب استغراها
على هذا الوزن

صرب السراع في أيام الفرس على ثلاثة
أوزان

قول انقري في تاريخ السعد

١٦٢ ذكر آخرون أن السب في ذلك أن

عمر السب رزارب السب ما يعامل
السب به الخ

١٦٣ وأما السد من حرج السعد

فأما السب المستوية يسفون الخ

١٦٤ الاحترب في آت من صرب السراع
في السد

البراد المسكروهة والاحترب

في مسيه يدك

اختلاف الرواية عن أحمد في حمل

الحطب ما

١٦٥ صرب ابن هيرة للدرهم أجود مما كانت
أحد نقود بني أمية

أول من صرب الدرهم مصعب بن الزبير
قول أحمد رحمه الله ليس لأهل الإسلام
أن يضربوا إلا حيدا
إذا خلص العين والورق من عش
كان هو العتير

لوكات للطبوعة محملة القيمة مع
حودتها

١٦٦ مكسور الدرهم والدماير لا يلزم أحده
في الخراج

كراهة أحمد كسر الدرهم على الإطلاق
الوجه في الكراهة

١٦٧ ماروي من الهبي عن كسر سكة
المسلمين الخ
السكة هي الحديدية التي تطع عليها
الدرهم

ما حكى عن مروان من قطع يد من
قطع درهما من درهم فارس

قطع ابن الزبير من يقرص الدرهم بمكة
١٦٨ تكلم قوم على الحر في الهبي عن كسرها

فأما الكيل الخ

قول أحمد قصير الخراج صاع عمر

١٦٩ السواد في أول أيام الفرس

ملع خراج لسوء في أدب عمر في عهد
لم ير السرد على مسحة والخراج إلى

أن عدل به مصر في التسمية
ما أسره أن عبيد في ليدى في أرض

الخراج

١٧٠ الذي يوحه الحكم

يطلان تصمين العمال لأموال الخراج
والعشر

١٧١ وصية عمر رضي الله عنه العمال
بالرفق والعدل

فصل فيما يختلف أحكامه من البلاد

انقسام بلاد الإسلام ثلاثة أقسام
اختلاف الرواية عن أحمد في مكة هل
دخلها النبي صلى الله عليه وسلم صلحا
أم عوة ؟

١٧٣ حكم بيع دور مكة وإحارثها وما روى
عن الإمام في ذلك

١٧٥ فأما ما طاف بمكة من نصب حرمها
فحكمه الخ

ماروي عن أحمد في النساء عن

حدود الحرم المكي

١٧٦ الاختلاف في مكة هل صارت حراما
سؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك

ما يختص به الحرم من الأحكام حمسة
١٧٧ أحدها أن لا يدخله محل قدم إليه حتى

يحرم لدخوله

الثاني أن لا يجازر أهله

١٧٨ الثالث تحريم صيده

الرابع تحريم قطع سحره ورعي خشيشه

١٧٩ الخامس أن لا يدخله غير المسلمين

وإذا سائر الحرم حرم دونه فيه

فأما سائر المساحد

فأما الحجار فمساوى الحرم مسه

محصوص بأربعة أحكام الخ

١٧٩ أحدها : لا يستوطنه كافر

١٨١ الثاني . لا تدفن فيه موتاهم . ويقالون

الثالث . لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

حرم ما بين لانتها

انقسام أرض الحجاز الى اخص

رسول الله صلى الله عليه وسلم هتهجا

إلى قسمين

أحدهما صدقات رسول الله

الخلاف في أربعة أحماس التي هل كان

لرسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

١٨٣ فأما صدقاته صلى الله عليه وسلم

فهى ثمانية

أحدها أول أرض ملكها صلى الله

عليه وسلم من وصية عمير بن اليهودى

وهى سعة حوائط

الثانية أرض من أموال الصير

١٨٤ الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون

من حير

١٨٥ السادسة النصف من فذك

السابعة الثالث من وادى القرى

الثامنة موضع سوق المدينة

فأما ما سوى هذه من أمواله فذكر

الواقدى الخ

١٨٦ فأما الداران بمكة فان عقيلاء اعها

وأما دور أرواح رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقد كان أعطى كل واحدة

الدار التي تسها

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٨٦ وأما البردة

وأما القصب

١٨٧ وأما الحاتم

وأما ما عدا الحرم والحجاز

فأربعة أقسام

فأما أرض السواد فإها أصل الخ

سب تسميته سوادا

سب تسمية العراق عراقا

حد السواد طولاً وعرضا

١٨٨ حد العراق طولاً وعرضا ومسحه

الكلام في فتح السواد وحكمه

مذهب أحمد أنه فتح عبوة ولم يقسمه

عمر بن وقعة

١٨٩ أثار أحمد شراء ما تدعو الحاجة إليه

من أرض السواد

الحجة في شراء السواد وعدم بيعه فعل

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

للمعاوضة على ما أحببت فيها من ماء

وعراس

١٩١ مات أنوعند الله وعاهيه حمسة وأربعون

دياراً ديباً فأوصى أن يعطى من العلة

الوجه فيه

قول أحمد « التجارة أحب إلى من

عالة بعدا » والعلة في ذلك

من أصل أحمد أن الزرع في الأرض

للمصونه لصاحب الأرض

١٩٢ وأما احارة أرض السواد فتحور

الذرق بين مكة وأرض السواد

١٩٢ فإن قيل إذا كان الحراج أجرة منهم
سماء أحمد صاعرا

اختيار أحمد المراجعة على الإجارة للسواد

١٩٣ فصل في إيراد الموات

وإسحراج المياه

تعريف التراب

صفة الأشياء لأرضها والماء وأرض الررع

١٩٤ مسألة في بيع المزارع التي هي الأمانة

١٩٥ إذا حصر المالك أرضا في حياته

من -

ما أريد من التراب في الموات

١٩٦ حريم الحياة في التراب

الحريم في التراب كالحريم في التراب

شئ من التراب لا يملكه إلا بالملك

١٩٧ فصل في إيراد الموات في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

في الموات

إن سبق إلى ثمر حفرها الكفار صارت

ملكاً له بحريتها وهو محسوس دراعا

٢٠٢ حريم الثمر العادي ، والبدني ، والعين

السائبة

حكم ماء الثمر المملوك ، وهل يجوز بيعها

٢٠٣ إن لم يفصل من الماء عن كفايته لم يلزمه

بدل شيء منه إلا لمصطرة على نفس

فإن فصل لزمه بدله لأشارته من المواشي

والخيل ، وإن بدله الررع روايان

٢٠٤ بدل فصل الماء مائة مائة شروط

بحر مع الإحلال ، من الشروط أن

يحدد ثمنه إذا باعته مائداً بكل أو

يوزن لأحراقه لا يرى ماله

حكم التراب بحريتها في حطب ثم الحار

إذا حارب ماها أو غيره

٢٠٥ وأما الموات فمستعمله دونه أهله

٢٠٦ مسألة في إيراد الموات

في الموات

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدره

حكم حرمي الزينة بعده

٢٠٨ إذا جرى على الأرض حكم الحمي الخ

لوصاق الحمي عن جميع الناس

لم يجوز أن يحتصنه أنفسهم

إذا استتر حكم الحمي على أرض فأقتم

من أحداها

لا يجوز لأحد من الولاء أن يأخذ من

أرباب المواشي عوصاً عن مراعى موات

أو حمي

٢٠٨ وأما الأرفاق فتقسم ثلاثة أقسام
الأول ما احصى بالصحارى والفاوا
٢٠٩ الثاني ما يخص تأقية الدور والأملك
٢١٠ وأما حريم المساحد والخوامع
القسم الثالث . ما احتص تأقيه
الشوارع والطرق وهو القسم الثالث
حكم البيع على الطريق الواسع
فأما حارس العلماء والفقهاء فى الخوامع
والمساحد الخ
٢١١ إذا أراد أن يترتب فى أحد للمساحد
من مرأه لدرس أو قضا
إذا ارتسم مجمع من جمع أو مسجد
ثم قام عنه رال حقه
مع ان فى الخوامع والمساحد من
أن يمار حرج الحق . والقر
إذا ارع أهل المذهب الحناء فى يسوع
بهد الاحهاد . يحرص عابهم
ون حبب مارت اريك سالاسوع
فى الاحهاد مع
٢١٢ احسن ريان إقطاع عابك وهو
ماتى ر . او عاس أرسادى
أما النوا د عرا
٢١٣ وأما العاس عسرا . من مأكره
٢١٤ الصرب الال ماريين مأكوه
اصطار عسرا من أرض السواد أوران
كسرد
٢١٥ التسم اثنان من العاس أرض الخراج
القسم اثنان ماسات عنه أريانه
ولم يستحقه وار

٢١٦ ما انتقل إلى بيت المال من رقاب
الأموال هل يصير وقفا
ظاهر كلام أحمد فى أرض السواد أنها
صارب وقفا بنفس الفتح
فأما إقطاع الاستعلال على صريين
عسرو حراج
أما الخراج . ثلاثة أحوال
٢١٩ وأما ارران من عدا الخس إذا قطعوا
بها مال اخراج فتسم ثلاثة أقسام
أما إقطاع . إذا ادنى عسرا
أما الثانية . إذا كان حوهرها ناريا
٢٢٠ وأما الدين . إذا كان حوهرها
ممكن الخ
٢٢١
و
٢٢٢
أول
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠
١٠٠١
١٠٠٢
١٠٠٣
١٠٠٤
١٠٠٥
١٠٠٦
١٠٠٧
١٠٠٨
١٠٠٩
١٠١٠
١٠١١
١٠١٢
١٠١٣
١٠١٤
١٠١٥
١٠١٦
١٠١٧
١٠١٨
١٠١٩
١٠٢٠
١٠٢١
١٠٢٢
١٠٢٣
١٠٢٤
١٠٢٥
١٠٢٦
١٠٢٧
١٠٢٨
١٠٢٩
١٠٣٠
١٠٣١
١٠٣٢
١٠٣٣
١٠٣٤
١٠٣٥
١٠٣٦
١٠٣٧
١٠٣٨
١٠٣٩
١٠٤٠
١٠٤١
١٠٤٢
١٠٤٣
١٠٤٤
١٠٤٥
١٠٤٦
١٠٤٧
١٠٤٨
١

٢٢٤ وأما اختيار التفصيل

ما يشتمل عليه الديوان ينقسم أربعة أقسام

أما الأول فيما يختص بالحيش

٢٢٥ وأما ترتيبهم في الديوان الح لم يحل حالهم من أن يكونوا عروما أو عمما

٢٢٦ والعرب عدنان ومطمان فيقسم عدنان وإن كانوا عمما الح

وأما الترتيب الخاص فيرتب بالسابقة وأما تقدير العطاء فيعتبر بالكفاية

٢٢٧ إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الحيش سبب أوجه

إذا أراد بعض الحيش إحراح نفسه

إذا حرّد الحيش للتآل فامتنعوا الح

إذا مات أحدهم أو قتل استحقّ واره عطائه

فأما استيعاء نفقات دريته من عطائه فإن حدثت به رمانة

٢٢٨ القسم الثاني فيما يختص بالأعمال

فتشتمل على ستة فصول

الأول تحديد العمل

الثاني أن يذكر اللذ هل فتحت عسوة أو صلحا

الثالث أحكام إحراحه

٢٢٩ الرابع ذكر من ح كل ححة من أهل النمة

الخامس إن كان من أهل المعاد أن يذكر أحاسن معاده

٢٢٩ السادس . إذا كان البلد مناسحا

دار الحرب وكانت أموالهم إذا دخلت

دار الإسلام معشورة عن صلح أنت ذلك في الديوان

٢٣٠ أعشار الأموال المستقلة في دار الإسلام من لله إلى لله محرمة

إذا عبرت الولاة أحكام البلاد الح

٢٣١ القسم الثالث ما يختص بالعمال

من تقليد وعزل ويشتمل على ستة فصول

أحدها ذكر من يصحّ منه تقليد العمالة الثاني من يصحّ أن يتقلد

الثالث العمل الذي يتقلده

الرابع في الطرول ولا يحاول من ثلاثة أحوال

٢٣٢ إذا صحّ التقليد وحر الطر لم يحل حاله من أحد أمرين الح

الخامس في حاري العامل على عمله ولا يحاول من ثلاثة أحوال

٢٣٣ إذا كان في عمله مال يحتمل حاربه يستحقّ فيه

السادس فيما يصحّ به التقليد

٢٣٤ إذا أراد العامل أن يستحاف على عمله فذلك على صريين الح

٢٣٥ القسم الرابع

فيما اختصّ بيب المال من دخل وحرّاح فأما الي وأما العيمة

فأما خمس الي والعيمة فيقسم ثلاثة أقسام

٢٣٦ وأما الصدقة فصرمان الح

وأما المستحق على بيت المال فصرمان

فأما كاتب الديوان

فالمعترف في صحة ولايته شرطان

إذا صح التقليد فالذي يدب له منه أشياء

الأول حفظ القوانين

٢٣٧ الثاني استيفاء الحقوق وهي صرمان

٢٣٨ الثالث إثبات الرقوع وتنقسم ثلاثة

أقسام

٢٤٠ الرابع محاسبة العمال الح

الخامس إحراج الأموال

السادس تصحيح الطلعات

فصل في أحكام الحرائم

تعريف الحرائم

للأمر مع المتهم ما ليس للقصة والحكام

من تسعة أوجه

أحدها له أن يسمع قرف المتهم من

أعوان الإمارة من غير تحقيق للتعوى

المفسرة

الثاني له أن يراعى شواهد الحال

وأوصاف المتهم في قوة التهمة وصحتها

الثالث له بحيل حسن المتهم

للكشف والاستبراء

ظاهر كلام أحمد أن للقصة الحسن

في التهمة

٢٤٣ الرابع له أن يصرب المتهم عند قوة

الهمة صرب تعزير لا حد

الخامس له أن يحبس من تكررت

منه الحرائم حسبا مستديما

السادس له إحلاف المتهم

٢٤٤ السابع . له أن يأخذ أهل الحرائم

بالتوبة إحارارا

الثامن . له أن يسمع شهادات أهل المهن

ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة

التاسع . للأمير البطر في الموابيات

وإن لم يوجب عرما ولا حدا

إذا رأى من الصلاح في ردع السئلة

أن يشهرهم ويأدى عليهم الح

فأما الحدود فصرمان

فأما المختص بحقوق الله فصرمان

٢٤٥ أما ما أوجب في ترك معروض الح

بارك الصلاة الح

تارك الصيام

٢٤٦ تارك الزكاة

وأما الخ الح

٢٤٧ أما المتع من حقوق الآدميين

فأما ما أوجب بارتكاب المخطورات

فصرمان الح

أما حد الربا فيحب الح

الكر

المحص اختلاف الرواية عن أحمد

هل يحد مع الرحم

ليس الإسلام شرطا في الحصانة

الزواجر وإتيان النائم ربا

تموت الربا بأحد أمرين

من شرط الشهادة الح

إذا شهد أربعة بالربا وشهد ساء ثقات

بأنها تكرر

إذا رحم الزاني لم يحصر له

هل يحبس على شهود الرق حصور الحد

لا تحب الحمل حتى تصع الح
إذا ادعى شبهة محتملة
٢٥٠ إذا تاب الزاني بعد القدرة لم يسقط
عنه الحد وكذا السارق والمخرب
مساطرة الليموني لأحد

فأما قطع السرقة

تقدير صاحب السرقة بأحد تبيين
المال الذي تقطع فيه اليد
القطع سرقة أستاذ الكهنة
٢٥١ اعتبار الحر في حبوب القطع
سرقه آسة الذهب والقصة
ويقطع النش واحد الحاربه
٢٥٢ وآلة الماء والبرق بهما
إذا اشترك جماعة في قتل الح
يستوى في القطع الرجل والمرأة
لا يقطع صبي ولا عمو ولا خلاف سكران
ومعنى غيبه ولا عند
وأما حد الخمر

في قدره رواه تان

لا يحب السكران حتى يتر أو يسجد
عليه الح

٢٥٤ حد السكران يبيع صحة العبادات
ويوجب الاستساق حتى سارب التمدد الح
وأما حد التمدد راهايان

وحوب الحد ما حتمت خمسة شروط
بالمندوف وثلاثة في قاده
القدف ما نواظر في عين النهار
صريح التدف وكنايته

٢٥٥ اختلاف الرواية عن أحمد في التعريض
وبانه
قدف الميت
إذا لم يحب القادف حتى زنى للمندوف الح
اللمان

وأما قود الخنايات وعقلها

العمد المحصن وحكمه
٢٥٧ الخطأ المحصن وحكمه وبيان العقلة
٢٥٨ دية الحر المسلم
أصول الديار حسن
دية اليهودي والنصراني والمجوسي
العمد شبه الخطأ وحكمه
٢٥٩ التعليط بالجرم والإحرام والاشهر الحرم
والرحم
استراك الجماعة في قتل الواحد
قتل الواحد جماعة الح
وإن طاب بعضهم القود وبعضهم الدية
٢٦٠ القود في الأطراف
الأمر بالقتل والمكره عامه

وأما التحاح

٢٦٢ فأما حراح الحسد فلا يتقدر دية من
مها إلا بالخائفة الح
معنى الحكومه

على كل قاتل من صمد فيها انكساره
إذا ادعى قره فلا مع لوب

٢٦٣ إذا وحب الله رد لم يكن لوليئه أن يتعد الح
وأما التحريم في حكمه يختلف

يحالف التعرير الحدود من رحيين الح
والأدب من ثلاثة إلى عشرة

٢٦٥ إذا سرق من حرز أهل من صاب
عزم مثليه

الوجه الثاني أن الحد لا يعمور المفوعة الح
إذا افتري على الأب وقد هلك فعما الاس
٢٦٦ إذا فعل مايوح العرير فعما صاحب
الحق هل يسقط حق السلطنة؟

مات له بحق الله هل للسلطان إسقاطه؟
ما ذكره الاضطرى فيمن طعن على
أحد من الصحابة

لو تشاتم والد مع ولده
التعير لا يوجب صمان ما حدث عنه
من التلف

إذا ضرب الأب ابنا والروح روحه
عند السور تشام الح

٢٦٧ صفة السر في التعير

ضرب الحد يحب أن يهرق الح

حوار الصاب في التعير

هل يجرى في التعير؟

حوار الداء عليه بدنه إذا تكرّر

هل يسود وجهه؟

كرهه أحمد انسويد الوجه

ماروى عن عمر بن ساهد ابور

٢٦٨ قصة نصر بن حجاج مع عمر

فصل في أحكام الحسنة

تعريف الحسنة والفرق بين الخسنة

والملطوع من تسعة أوجه

من شروط والى الحسنة

٢٦٩ ومن شروطها أن يكون حيرا

هل يقتصر على أن يكون من أهل الاجتهاد؟

٢٦٩ والحسنة واسطة بين أحكام القضاء

وأحكام المطالم الح

فأما وجهها موافقتها لأحكام القضاة

٢٧٠ وأما وجهها قصورها عنها

وأما وجهها رادتها على أحكام القضاة

وأما ما بين الحسنة والمطالم

اشتمال الحسنة على أمر بالمعروف ونهي

عن المنكر وانقسام الأمر بالمعروف

ثلاثة أقسام

٢٧١ ما تاتى بحقوق الله تعالى

٢٧٢ أما صيانة الحياة

أما من ترك صله الجماعة

أما الأذان والصوت في الصلاة

٢٧٣ وكذلك الطهارة إذا دها على وجه سابع

وأما في حقوق الأدميين فصران

عام وخاص

فالعام كشرع الله إذا تعطل وسورها

إذا تهتم

٢٧٤ والخاص كحقوق إذا مطات والديون

إذا أحدث

٢٧٥ وأما الأمر بالمعروف فيما كان منكر

بين حقوق الله وحقوق الأدميين

وأما النهي عن المنكر فيقسم ثلاثة

أقسام

٢٧٦ أما النهي عنه من حق الله فتلاثة

أقسام

أما المتعلقة بالعادات

٢٧٧ وأما ما يتعلق بالخطرات

مع مراقب الرب

- وأما ما يكره في حقوق الأدميين
لو أقرّ الحار حاره على تعديّه
لو انتشرت أغصان شجرة إلى داره
ولو انتشرت عروق شجرة تحت الأرض
حق دخلت في أرضه
- ٢٨٥ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع
نخل لسمة من حذب كان في حائط
رحل من الأنصار
فان نصب المالك تسورا في داره فتأدى
الحار بدحانه أو نحو ذلك
- ٢٨٦ إذا تعدّى مستأجر على أحير وعكسه
عما يأخذ ولاية الحسنة بمراعاته من أهل
الصنائع ثلاثة أصناف
- ٢٨٧ فأما من يراعى عمله في الوفور والتقصير
وأما من يراعى حاله في الأمانة والحياة
وأما من يراعى عمله في الخودة والرداءة
لا يحوّل التسعير إلح
- ما يكره من الحقوق المشتركة كالبيع
من الإشراف على مزارع الناس إلح
- ٢٨٨ مع أهل الدمة من تعلية الساء
أحد أهل الدمة عا شرط عليهم من لئس
العيار إلح
- إذا كان في أئمة المساحد من يطيل
الصلاة إلح
- ٢٨٩ إذا كان في القصة من يحجب الحصوم
استعمال العيد فيما لا يطبقون
استعمال المواشي فيما لا تطيق
- ٢٩٠ امتناع السيد من كسوة عبده ونفقته
ترويح المأولك إذا بلغ

٢٩٠ منع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه

٢٩٠ منع إخراج الأصحة والساطار

إذا كان في أهل الأسواق من يعامل

٢٩١ نقل للوقى من قبورهم

النساء

مع حصاء الآدميين والبهائم

الطريق في مقاعد الأسواق

مع حصاء الشيب بالسواد

إذا بقي قوم في طريق سائل ومنع آلات

مع التكبس بالكهانة واللاهو

النساء في الشوارع

٢٩٢ استقاءة أنى بكر من الكهانة

٢ - مقدمة الأحكام السلطانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وخلق فسوى ، وخلق مهدى ، سوانع نعمه لا ترال متواليه ، وفواصل إحسانه على عباده متواليه ، وبهم أمدادى أئمة الله مقتلون ، وفي رياض كرمه راتعون ولكن أكثرهم لا يعقلون وإن أعدوا لعنة الله لاتخصوها إن الله لعور رحيم والله يعلم ما تسرون وما تعلمون

والصلاة والسلام على إمام المقبول . رسيد الرسالين ، وحاتم الدين ، المرسل عليه الكتاب تسليما لكل تىء ، وهدى الى كل حذر ورحمة تزيه يرمسون أرسله الله بالهدى ودين الحق لسلطانه على الدين كله وكفى بالله شهيدا . محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى الى كل رضى وله هداية وهداه الله ثم افق أبه ، وقدس من نوره ، واتسع صراطه استقيم

وبعد فإن الله سبحانه وتعالى قد فصل على ، وعوس في عسى حب السدة السويدي ، وسعف في بار السلف الصالح ، وأمر تراجمهم باقى اسعت بها الأمم الإسلامية في سائر شراها ، ورفيع محمدا . رضي الله عنه هذه الآثار ، والعمل على إرثار مكرمها قدر طاقتي ، وحديث مطايعي ، فكان ذلك سبب محبة كبره من أهل العلم والفصل في حساب الدلائل الإسلامية وحسن تبيينه عن محمدي المتواضع ، رتبعهم في قديم مشرعه من تلك الآثار ومن أولئك المحبين علماء حلاله ، وفتحوها أنكرها ، الذين لهم من محبة السلف الصالح وعالوهم وآثارهم فسطر رائر وحفظ عظيم ، دعائهم يستلجج الى المعاصرة والمساعدة في نشر هذه الآثار الى شرفوا نهايا ، واكتف بهم حقيقة الدين الإسلامي الصحيح من بين سطوره وحثارا توارثوا توحيد والهداية من حلالها

وقد أعظمهم على ذلك ويسره لهم رتبعهم في حلاله تلك الصالح المصالح « عدد العزير آل سعود » أدام الله به أسر العلم ، وآدابها سنة وسريرها الملتزمين بها فإن الله في أسر آثار السلف أطول ناع ويده في بدل المال لذلك أسجي يد عرفها في هذا العصر كل هذا شجدهم علماء محد ، وأصغر تراجمهم في الستيب عن حيايا هذه السكور ، واستجراحها من حيايا الروايا ، والسبي في طبعها وسرها ليعر السبع بها حرايم الله عن ذلك حرا الخراء ومن بين هذه الدفاتر كتاب « الأحكام السلطانية » هذا .

فإني حين كنت بمكة في سنة ١٣٥٤ تشرّفت بقاء العلامة المحقق الشيخ عبد الله بن بليهد .
فأنحى نسخة مخطوطة من هذا الكتاب ، وحضى أشدّ الحصى على البادرة بطبعة ، وأغراني
أشدّ الإغراء بالإسراع بشره ، لما فيه من الفوائد العزيرة النفع ، والتحقيقات النفيسة .
وعدت إلى مصر بعد أداء مناسك الحج . وأخذت أعرض الكتاب على الطالبين وأرغمهم فيه
فيأبون ويمتنعون عن طبعه ، معتبرين بأنهم يخافون علم رواجه . فإيهم لا يظعنون إلا ماسق
طبعه وبعثت نسخة ، وعرفوا مقدار رواجه في السوق وطلب الناس له . وتلك سنة أغلب المشتغلين
بالطبع في هذا الزمن : إمعانهم طلاب دنيا قبل كل شيء . ولا يهمهم من العلم إلا ما حلب لهم
الدنيا ، وساق إليهم الدرهم والدينار . أما خدمة العلم ، ونشر الثقافة الإسلامية ، وأما مصعة
الجمهور الإسلامي أما هذا وغيره من الفوائد العلمية والدينية . فقلّ أن يحطر لهم على نال ،
إلا ما شاء الله ، ومن شاء الله ، من أقلّ القليل الذي لا يكاد يعرف .

ومضى العام كله من غير أن أطر سمع يسعف بأبرار هذه الدرّة العالية . وجاء حجّ
سنة ١٣٥٥ فذهبت - كسبة الله معي كلّ عام ، ووصله عليّ - إلى مكة المكرمة وما كاد
الشيخ ابن بليهد ، وغيره من إخواني أهل العلم يلتقوني حتى ألحقوا في المسئلة عن كتاب -
« الأحكام السلطانية » . فشكوت لهم عذري . فسألوا الله أن يوفق أحد المخلصين في خدمة
العلم والدين لطبعه ولعلها كانت ساعة إجابة ، فإني ما كدت أعود إلى مصر بعد أداء مناسك الحج
حتى هدت إلى « أولاد المرحوم السيد مصطفى الباني الحلبي » وقيل لي : إن هؤلاء من حير من
يخدم العلم والدين ، وسعى في نشرها ، وراثته عن والدهم رحمه الله وعمره . فيممت مكتبتهم
ولقيت منهم بحمد الله تقديرا وعناية ، وترجيا وتأهيلا بكل ما يعيد الناس ويفهم في دينهم .
وأهمهم مستعدون للتصحية مهما بلغ شأنها . وجاء الأوان وبدأني الطبع وطهرت الكراسة الأولى
ونادرت باطلاع أفاضل العلماء عليها . وأولهم الشيخ محمد حسين نصيف عيسى أعيان الحجار ، وأكرم
أهله . وأرحمهم صدرا ودارا فإني ما كدت أظأ أرض حدة حتى سألتني عن الأحكام السلطانية فأحرحت
له الكراسة الأولى فكان يطير بها فرحا . ولما وصلت مكة نادرت باطلاع حلالة الملك الموفق الصالح
عبد العزيز آل سعود وعلماء محد وغيرهم عليها ، فكان سرورهم بذلك عظيما . وحين رآها
حلالة الملك عبد العزيز - أيده الله - سألتني في لفحة هل تمّ طبعه ؟ فقلت له : فريّا
سأنتشرّف بتقديم نسخته تامة إن شاء الله تعالى . فسرّ لذلك كثيرا ودعا لي بدوام التوفيق
وها هو بحمد الله قد تمّ طبعه على الوجه الذي أرحو من الله أن يقع من نفوس إخواني
موقع القول والرعى ، وأن يكافئوني عليه بدعوة صالحة . فإيها هي الدر عبد الله بعد
العمل الصالح .

كانت النسخة التي أعطاها الشيخ ابن بليهد مقبولة بخط الأح الكريم الشيخ سليمان بن حمدان
أحد أعضاء هيئة مراقبة القضاء بمكة عن نسخة قديمة مكتوبة في سنة ١٢٦٦ فلما شرعنا في الطبع
أسار عليّ حصرة الأح الشيخ سليمان الصبيح من أفاضل طلبة العلم بمكة المكرمة بأن أستعين

بالنسخة الخطية القديمة . أرسلتني إلى موضعها ، وداني عليها عبد شيخنا العلامة الصالح التقي
الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ . رئيس هيئة مراقبة القضاء بمكة المكرمة . فطلبها من
الشيخ فأسرع مسرورا بإعارتي إياها . وأظهر من حسن المعاونة على نشر العلم والدين
ما هو له أهل وذلك شأنه طول حياته . فغراه الله خير الحراء . فكانت هذه النسخة ضرورية
حداً وأفادتنا أعظم فائدة

وكانت عناية الشيخ العلامة عبد الله بن تليهد بهذا الكتاب بالغة . حتى إنه أحده بالإجازة
والسند المتصل إلى مؤلفه رحمه الله عن مسد الوقت العلامة المفصّل للرحوم الشيخ عبد الستار
الدهلوي الهندي الذي كان من خير علماء الحجاز وأفاضهم في طلب العلم والرحلة فيه ، وجمع
هائس كتبه . بمهما كان من الثمن وتوفى بمكة المكرمة في سنة ١٣٥٥ تيمده الله رحمته .
وهذا سنده وإحارته للشيخ ابن تليهد بالأحكام السلطانية وغيره

٣ — سند الكتاب إلى مؤلفه والاجازة به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد السملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
من العبد الفقير عبد السار من عبد الوهاب الدهاوى المكي إلى حباب الأسداد العلامة المحقق
الشيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد حفظه الله ورعاه آمين .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومعرفته ورصونه أمور باحمد الله على ما تحبونه وتعهدونه
من كل وجه تدريس ، وسبح ، وإفادة واستفادة على النوامم لا يبحي أنه وصلى مشرفكم
وبذلك حصل لي عاية الأس والخور فحمدت الباري على ذلك وإني على خاطركم لم تسوئ ،
كما نحن في ذكر محاسنكم وحسنها ولطفها وما تفصلكم وأمرتم من قبل ترجمة القاضي أبي يعلى من
طبقات ابن مفلح فهو بطي حواسها هذا وما ذكرتم من ذكر اتصال سدي إليه فكذلك .
وما ذكرتم من رعتكم في ذكر الرواية بكتاب « الأحكام السلطانية » فامتتلا سطرته لكم حسب
الإمكان ومن خصوص الإحارة العامة لكم فهذا أمر أما كنت به أخرى ولكن حسب إن رواية
الأكار عن الأصابع معلومة ومد كورة وكذا الإحارة بها في الفهارس والدفاتر مسطورة ، كنت
ما تيسر لي الآن في أسرع ما يمكن ولكن الفصل فيه لكم ومكم وإليكم قائلا
أحزنتكم أيها الفاضل الخليل رعة في تحديد الماثر لإحارة عامة بجميع ما تحور لي روايته سماعا
وإحارة ، عن لقيته في البلد الحرام من أهلها ، وعن جاء بها من سائر البلدان ، ومؤلغاتي خصوصا
راحيا الدعاء لي بحسن الختام ، والحمد لله في البدء والاحتتام
قال العبد الفقير في رابعه وفهرسته السمة « ترا الماثر » — وهي مسودة إلى الآن لم تتم ،
وأرجو الباري إتمامها — ما صورته

وأما تصانيف القاضي أبي يعلى الكسر ، محمد بن الحسين بن محمد بن حاف بن أحمد بن الغراء
العبدادى الحسنى فيها كتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « إبطال التأويلات لأخبار الصفا » ،
وكتاب « تفصيل الفقير على العي » ، وكتاب « التوكل » ، وكتاب « الحصان » ، وكتاب
« الروايتين والوجهين » ، وكتاب « المحرر » ، وكتاب « المتري » ، وكتاب « الأحكام السلطانية »
وعبرها في أوروبا ما سايدها المتقدمة بطرقها إلى الحافظ ابن حجر

وأصلها عن الأستاذ المسد أبي عبد الله السيد محمد صالح الزواوى المكي الشريف الحسنى
عن أستاذة إمام المسدين والمحدثين في وقته أبي عبد الله السيد محمد اسوسى القيسى المكي
الشريف الحسنى الخطاى ، عن الجمال عبد الحفيظ بن درويش العجمي المكي ، عن الشيخ
محمد هاشم بن عبد العصور السدي ، مؤلف « الفهرست الكبرى » ، عن الشيخ عبد الله القادر

ابن أبي بكر بن عبد القادر مفتي مكة عن جده لأمه الشيخ حسن بن علي بن يحيى بن عمر بن أحمد
 ابن محمد بن أحمد المكي الشهير بالحمصي ، عن المسند إبراهيم بن محمد اليموني البصري عن المحقق
 محمد بن أحمد الرملي عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري ، عن الحافظ أحمد بن علي
 ابن حجر العسقلاني ، عن القاضي عبد الدين محمد بن يعقوب الفيرورمادي ، عن المسند سراج الدين
 عمر بن علي البغدادي القروي الحمصي ، عن أبي الفصّل داود بن أبي نصر بن أبي الحسن ،
 عن يوسف بن محمد البغدادي المعروف والده بصاحب ابن الرملي ، عن عبد الله بن أحمد الطوسي
 عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، عن القاضي أبي يعلى .

ح وتشيخ الإسلام زكريا أيضا عن أبي الفصح ابن الراس عن أبي بكر المرعي عن المسند أحمد
 ابن أبي طالب الحنّاط ، عن الدهان إبراهيم بن محمود بن سالم بن الحبر ، عن الحافظ أبي الفرج
 عبد المعيت بن زهير الحرّبي ، عن القاضي أبي يعلى

ح والحافظ ابن حجر أيضا يروي عن الدهان أبي إسحق إبراهيم بن أحمد التتويحي ، عن
 الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، عن أبي العالی أحمد بن إسحق بن محمد
 الأرقوهي ، عن الشهاب أحمد بن صرما - بالصاد - قال أسأما القاضي أبو يعلى الصعير محمد
 ابن القاضي أبي حاتم محمد بن المؤلف القاضي أبي يعلى الكبير محمد بن الحسين عن حده أبي يعلى
 الكبير للمؤلف

ح والحافظ ابن حجر أيضا عن الدهان إبراهيم بن صديق الدمشقي عن أبي العباس أحمد
 ابن أبي طالب الحنّاط ، عن قاضي القضاة نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر الحلياني ، عن حده ،
 عن الإمام أبي الخطاب محفوظ مؤلف التمهيد ، عن القاضي أبي يعلى المؤلف

ح والحافظ أيضا يروي عن العفيف أبي محمد عبد الله بن سليمان الشاوري المكي مسلسلا
 بالمكيين ، عن الإمام رضى الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي ، عن عمّ أبيه
 إسحق بن أبي بكر الطبري المكي ، عن الحافظ أبي البركات يوسف بن يحيى الهاشمي المكي ،
 عن القطب الحلياني ، وهو حاور مكة عن أبي الخطاب ، عن القاضي أبي يعلى مؤلفه

والحنّاط أيضا يروي عن الشهاب أحمد بن يعقوب المارسانى ، عن القطب الحلياني كما تقدم
 ح ويروي محمد هاشم بن عبد العزّور مسلسلا بالحنابلة عن الشيخ عبد الله بن إبراهيم
 العرصى الحنبلي انتزق البحدى ، م الدنى ، عن السجّ أبي المواهب محمد بن تقيّ الدين عبد الباقي
 البعلی الحنبلي قال أحرّقى والذى الشيخ عبد الباقي الحنبلي ، عن الشيخ منصور الهوتى ، عن الشيخ
 عبد الرحمن الهوتى الحنبلي عن الشيخ تقيّ الدين محمد بن أحمد بن الحنّاط الفتوحى القاهري الحنبلي
 عن والده شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن الحنّاط التتويحي القاهري الحنبلي ، عن القاضي
 شهاب الدين أبي حمّد أحمد بن بور الدين أبي الحسن على بن أحمد الششتياني الأصل القاهري
 الميّدنى الحنبلي . والشيخ بدر الدين الصندى القاهري الحنبلي كلاهما عن القاضي عمّ الدين
 أبي البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله السكّاني الحنبلي قال أحبرنا جمال عبد الله بن القاضي

علاء الدين على السكناي الحنبلي ، قال أحسننا والهي علاء الدين علي بن أحمد بن محمد العرضي ، قال أخبرنا الفخر أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن البحاري الحنبلي ، وهو يروي عن الخافظ تقي الدين أبي محمد عبد العلي بن عبد الواحد بن سرور المقدسي الحنبلي مؤلف العمدة ، وكتاب الصفات وغيرهما ، وعن الشيخ موفق الدين بن قدامة ، وأبي الفرج عبد الرحمن بن الحوري بسندهم .
 ح والفخر ابن البحاري أيضا عن الشيخ عبد الرزاق عن والده محي الدين عبد القادر .

ح وإلى أرويه - يعني الفقير - مسلسلاً بالحالة عن سيحي الشيخ عبد الله صوفان بن عودة القدومي الشامي الحنبلي ، ومعنى الحالة بدمشق الشام الشيخ محمد توفيق الأسيوطي والحر العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى التتري السديري فالأول عن الشيخ حسن الشطي الحنبلي عن الشيخ مصطفى الرحياني الأسيوطي شارح الغاية وهو عن أبي المواهب كما تقدم عن أبيه عبد الباقي عن الشيخ منصور الهوتي شارح الإقناع والمتنبي ، عن الشيخ عبد الرحمن الهوي عن الشيخ يحيى بن موسى الحاوي صاحب الإقناع ، عن الشيخ أحمد بن محمد المقدسي المعروف بالشوكي ، عن الشيخ أحمد بن عبد الله العسكري ، عن الشيخ علاء الدين المرداوي صاحب الانصاف وتصحيح الفروع ، وكتاب التفتيح ، عن الشيخ أبي بكر بن إبراهيم بن فهد العلوي ، عن الشيخ علاء الدين علي بن عباس المعروف بالحلم ، عن الشيخ الإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رحب العدادي مدمشق ، عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن فيم الحورية ، عن الإمام شهاب الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن حنيفة ، عن شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي عمر أحمد بن قدامة صاحب الشرح الكبير على المقنع ، عن عمه شهاب المذهب الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة ، عن الإمام أبي الفتح بن أبي حنيفة أيضا عن والده عبد الحليم عن والده عبد السلام بن حنيفة صاحب المتق والمحرر عن أبي بكر محمد بن عليم الخلاوي ، عن أبي الفتح نصر بن قتيان بن سطر المعروف بابن أبي محمد عن الإمام أبي بكر أحمد بن محمد الديبوري عن الإمام الفقيه أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي ، والإمام الأصولي أبي الخطاب محمود بن أحمد الكلوداني ، عن الإمام شهاب المذهب القاضي أبي يعلى

ح والإمام موفق الدين أيضا عن القطب سيدي عبد القادر الحلبي كما مر
 ح وأما شهاب الثاني محمد توفيق مقي الحالة بالسام ابن محمد سعيد بن مصطفى بن سعيد الرحياني فيروي عن الشيخ أحمد بن حسن النسي ، عن الحداد شيخ مصطفى شارح غاية المسهي في الجمع بين الإقناع والمتنبي ، عن أحمد العلوي ، عن أبي المواهب ، عن والده عبد الباقي ح وأما شهاب الثالث أحمد بن إبراهيم بن عيسى فيروي عن والده القاضي إبراهيم والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أما بطين ، والشيخ عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام شهاب محمد بن عبد الوهاب ، واه الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن وقد أحروه

أما الشيخ عبد الرحمن بن حسن فيروى عن جده شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب
عن عبد الله بن إبراهيم مؤلف العذب الفائض بسنده و يروى الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن
الشيخ محمد حياة السدي عن عبد الله بن سالم البصري للمكي مؤلف الإمداد
ح والشيخ عبد الرحمن بن حسن النجدي عن شيعه عبد الرحمن بن حسن الحرقي وحسن
القويسى والشيخ عبد الله بن سويدان .

فالحرقي عن السيد مرتضى عن السيد عمر بن أحمد بن عقيل عن عبد الله بن سالم البصري
ح والسيد مرتضى عن الشيخ محمد بن أحمد السفاري .

ح والشيخ حسن القويسى عن الشيخ عبد الله الشرقاوى بسنده .

ح وعبد الله بن سويدان عن الشهاب أحمد الجوهرى عن البصري

ح وأما عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن فيروى عاليا عن الشيخ محمد بن محمود
الحرائرى عن الشيخ أنى الحسن على بن مكرم الله الصعیدی العدوى عن ابن عقيل للمكي عن
حسن العجيمي عن الشيخ أحمد العجل عن يحيى بن مكرم الطري عن الزهرا بن صدقة
الدمشقي ، عن عبد الرحمن الفرعاني ، عن محمد بن شادحت الفارسي ، عن يحيى بن عمار
الختلاني ، عن الإمام محمد بن يوسف المرري عن الإمام البحاري ، فيسه وبين البحاري
انما عسر رحلا فتقع له ثلاثياته ستة عشر

قال شيخنا الشيخ أحمد بن عيسى فتقع لى ثلاثياته تسعة عشر رحلا وهذا أعلى ما يوجد
ولله الحمد

ح وأنا أرويه مسلسلا بالمكيين بسدى إلى الشيخ حسن العجيمي المكي عن الأخوين على
ورين العادين الطريين ، عن والدها الإمام عبدالقادر بن محمد بن يحيى الطري ، عن حده الإمام
يحيى بن مكرم بن محمد ، عن حده محمّ الدين محمد ، عن عمه أنى البين محمد ، عن والده
الإمام أحمد ، عن والده الإمام رضى الدين إبراهيم ، عن محمد عمّ أبيه إسحق بن أنى بكر الطري
المكيون كما تقتّم إلى القاصي أنى يعلى .

وهو يروى الحديث المسلسل بالحاجة عن الإمام أنى عبد الله الحسن بن حامد البعداوى ،
عن الإمام أنى بكر عبد العزيز بن جعفر علام الحلال ، عن الإمام أنى عبد الرحمن عبد الله
ابن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه إمام أهل السنة ، والصار على الحجة أنى عبد الله أحمد بن محمد
ابن حنبل الشافعى إمام كل حنلى ، عن أنى عدى ، عن حميد عن أس رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أراد الله بعد حبرا استعماله . قالوا يا رسول الله ، كيف
يستعمله ؟ قال يوفقه لعمل صالح قبل موته »

هذا حديث عظيم ثلاثى بالنسبة إلى الامام أحمد رحمه الله

وصلى الله على سيدنا وسدا محمد وعنّى وآله وصحبه وسلم

تحريرا فى يوم الخميس حدى عشر حادى الآخرة من سنة ١٣٥٣ من الهجرة النبوية على
صاحبها أركى الصلاة والتسعة

٤ — ترجمة القاضي أبي يعلى رحمه الله

قال البرهان إبراهيم بن مصلح في اللصود الأرشد :

محمد بن الحسين بن محمد بن حلف بن أحمد بن الفراء ، الشيخ الإمام علامة الزمان قاضى القضاء أبو يعلى كان عالم زمانه ، فريد عصره وأواه ، وكان له في الأصول والعروض القدم العالى ، وفي شرف الدنيا والدين المحل السامى ، ولم يرل أصحاب الإمام أحمد له يتبعون ، ولتصايفه يدرسون ، وقوله يهولون ، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يحتمعون ، ولقائه يستمعون ويطيعون ، وبه يتبعون ، وبالاتمام به يقتدون ، مع تمام معرفته بالقرآن وعالمه ، والحديث والفتاوى والحدل ، وغير ذلك مع الزهد والورع والعفة والقناعة ، وإسقاطه عن الدنيا وأهلها ، له التصايف الفائقة الى لم يسبق إلى مثلها ولم يسبح على موافقائه تفقه على الشرح ابن حامد ولارمه إلى أن توفى ، ومات المترحم في ليلة الاثنين ناسع عشر رمضان سنة ثمان وخمسين وأربع مائة ، وصلى عليه ولده أبو القاسم عبد الله بحامع المصور بعداد ، ودفن في مقبرة الإمام المحل أحمد بن حنبل وكان الجمع كثيرا ، رحمه الله آمين انتهى لفظه .

ثم لم أحد ترجمته في طبقات ابن رجب وهو عند محب الجميع سليمان بن حمدان ولعله يكون أنسط من هذا في غيره

وما ذكرته سابقا عن أساتذتي في ذكر مؤلفاته وأسمائه فيه السكاية ، والله يهتدى إلى سواء السبيل ، وهو حسى ونعم الوكيل

كتبه عبد الستار بن عبد الوهاب الدهاوى المكي

٥ - وقال ولده القاضي أبو الحسين محمد في طبقات الحنابلة .

الطبقة الخامسة

تتضمن طرفا من أحبار الوالد السعيد ، ومولده ، ووفاته

هو محمد بن الحسين بن محمد بن حلف بن أحمد بن المراء . أبو يعلى .

كان عالم زمانه ، وفريد عصره ، وسيح وحده ، وقريع دهره ، وكان له في الأصول والمروغ القدم العالي ، وفي شرف الدين والديا المحلّ السامى ، والخطر الرفيع عند الإمامين . القادر ، والقائم ، رضى الله عنهما ، وأصحاب الإمام أحمد رحمه الله - له يتبعون ، ولتصانيفه يدرسون ، ونقوله يتقون ، وعليه يقولون ، والفقهاء على اختلاف مذهبهم وأصولهم كانوا عنده يحتمعون ، ولقائه يسمعون ويطيعون ، و به يتبعون ، وبالانتماء به يقتدون وقد شوهده له من الحال ما يعنى عن المقال ، لاسما مذهب إمامنا أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، واختلاف الروايات عنه ، وما صحّ لديه منه مع معرفته بالقرآن وعلومه ، والحدث ، والفناوى والحدل ، وعبر ذلك من العلوم ، مع الرهد والورع ، والعفة والقناعة ، وانقطاعه عن الدسا وأهلها ، واشتغاله بسطر العلم وشه ، وإداعته ونسره سوى ما انصاف إلى ذلك من الحلالة والقصير على المكاره ، والاحتال لكلّ حرية إن لحقته من عدوّه ، ورلّل إن حرى من صديقه . وتعطفه بالإحسان على الصعير والكبر ، واصطباع المعروف إلى الدانى والقاصى ، حاريا على سبى الإمام أحمد رضى الله عنهما حدو القدة بالقدة ولم يرل على طول الزمان يرداد حلالة وسلا وعلا

شيوخه

وأما شيوخه فأوّل سماعه للحديث سسة خمس وثمانين وثلاثمائة سمع من أئى الحسن السكرى عن أحمد بن عبد الحار الصيرفى عن يحيى بن معين وغيره وسمع من جماعة عن العوى وقد حثب العوى عن أحمد بن حنبل فسمع من أئى القاسم موسى بن عيسى السراج عن العوى وغيره ، ومن أئى الحسن على بن معروف [عن العوى] واس صاعد ، واس أئى داود وغيرهم ومن أئى القاسم بن حبان عن العوى ومن أئى الطيب وأئى طاهر المخلص ، وأئى القاسم عيسى بن على الوري ، وأئى القاسم بن سويد ، وأئى القاسم الصيدلانى وأئى الفتح بنت اتناضى أئى بكر بن كامل ومن حدّه لأئى القاسم ، ومن أئى محمد عبد الله ابن أحمد بن مالك ومن اتناضى أئى محمد الاكفانى ، ومن أئى بصر بن الشاه ، ومن أئى عبد الله النساورى ، ومن أئى الحسن الحمى ، ومن أئى الفتح بن أئى الفوارس وغيرهم . وسمع بمكة ودمشق وحلب ، وفي بحر

أصحابه الذين سمعوا منه :

فأما عدد أصحابه الذين سمعوا منه الحديث فالعدد الكثير ، والحلم العفير .

مهم . أحمد بن علي بن ثابت ، وعبد العزيز بن العاص النحشى ، وعمر بن أوى الحسن الدهستانى الحياط ، وهبة الله بن عبد الوارث الشيرازى ، وإسحاق بن عبد الوهاب بن منده الحافظ المقرئ ، وعمر الارموى ، وأحمد بن الحسن بن حبرون ، وإسحاق بن أبو طاهر ، وأبو غالب ، وأبو الحسن بن الطيورى ، وأبو علي البردائى ، وأبو العائم بن الرسي ، وأبو بكر المقدسى ، وأبو منصور الحياط ، وأبو منصور بن الاسارى ، ومحمد بن عمارة العكرى ، ومحمد بن أحمد بن مريد ، وأبو الحسن بن المبارك الرها ، وأبو القاسم العورى ، وأبو بكر ابن الفقيرة ، وأبو العاص المخلطى ، وأحمد بن العلى ، وأبو بكر وأبو الحسين إسماعيل بن يوسف ، وإسماعيل بن أحمد بن محمد وأبو الحسن إسماعيل بن رصوان ، وإسماعيل بن أحمد بن نصر وأبو الحسين ، وأبو جعفر الاصهائى ، وأبو السكرم المبارك بن فاجر الحوى ، وأخوه أبو عبد الله بن الساس ، وأبو طاهر وأبو القاسم إسماعيل بن عبد الله ، وأبو العزّ العكرى . فى آخرين

تلاميذه والذين تفقهوا به

فأما الذين تفقهوا وعلقوا وسمعوا الحديث فأبو الحسن البغدادى وأبو جعفر ، وأبو العائم ابن ريبنا ، وأبو علي بن الساس ، وأبو الوفاء بن القواس ، والقاسم أبو علي البربرى ، والقاسم أبو الفتح بن حلة ، وعلي بن عمر الصرير الحراى ، وأبو ياسر بن الحصرى وأبو عبد الله الأماطى والحسين البردائى ، وأبو الحسن النهري ، وأبو البركات بن شبل ، وأبو محمد سافع ، وأبو الوفاء ابن عقيل ، وطلحة العاقولى ، ومحمود الكلودائى ، وأبو الحسن بن حنّاء العكرى ، وأبو الفرج المقدسى ، وأبو الحسن بن ربه العكرى ، وأبو عبد الله الرادائى وأبو الحسين بن البركات ، وأبو عبد الله الناحسرائى ، وأبو يعلى بن الكيال ، والأخ أبو القاسم ، وغيرهم ممن يشترط إحصاؤهم حصره إلى تعداد وما حصل له سبب كتاب إبطال التآويلات

وكان قد حضر الوالد السعيد فى ستة انديس وتلاميذ وأربعمائة فى دار الخلافة فى أيام القائم بأمر الله رصوان الله عليه ، مع الحلم العفير ، والعدد الكثير من أهل العلم ، وكان محبته الراحل وأبو الحسن بن القرويين ، لفساد قول حرى من المخالفين ، لما شاع وراءه إبطال التآويلات فخرج إلى الوالد السعيد من الإمام القائم بأمر الله رصوان الله عليه «واعتقاد القادري فى ذلك مما يعتقده الوالد السعيد» وكان من ذلك قد اتفق معه حمل كتاب إبطال التآويلات يتأمل ، فأعيد إلى الوالد وشكر تصفيه

ودكر بعض أصحاب الوالد السعيد أنه كان حاضرا فى ذلك اليوم قال

رأيت قارى التوقيع الخارج من القائم بأمر الله قائما على قدميه . ولوافق واختلف لابين يديه ثم أحدث فى تلك الصحيفة خطوط الحاصرين من أهل العلم والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، وحمل كالسروط المسروط فأول من كتب الشيخ الراشد القرويين «هذا قول أهل السنة» وهو اعتقادى ،

وعليه اعتادى » ثم كتب الوالد السعيد بعده ، وكتب القاضي أبو الطيب الطبرى ، وأعيان
 الفقهاء من بين موافق ومخالف ، قلبنى أن أنا القائم عبدالقادر بن يوسف قال - بعد خروجه عن
 ذلك المجلس - روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تزال طائفة من أمتى على الحق طاهرين
 إلى يوم القيامة » فلما أرادوا النهوض من ذلك المجلس التفت ابن القروى الراهد إلى الولد السعيد .
 فقال له . كما فى نفسك . فقال له الوالد السعيد : الحمد لله على ما تفضل به من إظهار الحق
 فقال له ابن القروى الراهد : لا أقع بهذا ، وأنا أحصر بجامع المصور وأملى أحاديث الصفات
 باصرا لما سطره الوالد السعيد ثم تولى ابن القروى الراهد ليلة الأحد الخامس من شعبان
 سنة ٤٤٢ هـ وصلى عليه بن الحرية والعنابيين بما بلى الحديق ، وحصره عالم كثير ، وجرى
 تشعث بين أصحابنا وبين المخالفين لما فى العروج . حصر الوالد السعيد فى ستة خمس وأربعين
 دار الخلافة مجلس على بن الحسن رئيس الرؤساء ، ومعه حمّ عفير ، وعدد كثير من
 شيوخ الفقهاء وأما نزل أهل الدين والدينا . فقال رئيس الرؤساء فى ذلك اليوم على رؤوس الأشراف
 « القرآن كلام الله . وأحار الصفات تمرّ كما حارب » وأصلح بين الفريقين . فعاد الولد السعيد
 بخير الدارين إن شاء الله ، ولو تتعنا هذه المقامات لطالت بنا الحكايا .
 ولأيته القصة بعدد .

وكان من قضاء الله أن توفى قاضى القصة ابن ما كولا حين الإمام القائم بأمر
 الله احتياج الحرّيم إلى فاص عالم راهد . فراسل رئيس الرؤساء بالشيخ مصور
 ابن يوسف وبغيره إلى الوالد السعيد وحوط ليلى القضاء بدار الخلافة والحرّيم أجمع . فامتنع
 من ذلك وكرّر عليه السؤال فلما لم يجد بدا من ذلك اشترط عليهم شرائط منها أن لا يحصر
 أيام المواك الشريفة ولا يخرج فى الاستقالات ولا يقصد دار السلطان وفى كلّ شهر
 يقصد مهر المعلى يوما ، وباب الأرح يوما ، ويستحلف من يوب عنه فى الحرّيم ، فأجيب
 إلى ذلك وكان قد ترسّج لولاية القضاء بالحرّيم القاضى أبو الطيب الطبرى ، فعذل عنه إلى
 الوالد السعيد ، وقد القضاء فى السماء والعروج والأموال ثم أصيب إلى ولايته بالحرّيم قضاء
 حران وحلوان ، واستتاب فيها فأحيى الله بالوالد السعيد من صاعقة القضاء ما أميت من رسومها
 وطوى من أعلامها فعاد الحكم بموصه حديثا ، والقضاء بتدبيره رسيدا فكان كما قال فيه
 لمبيده على بن نصر العكرى لما ولى القضاء

رفع الله راية الإسلام حين ردت إلى الأهل الإمام
 التقيّ البقيّ ، دى للطنى الصا ثم فى كلّ حجة وكلام
 حائف متفق إذا حصر الحصمان يحنى هول يوم الرحام
 لم يرد القضاء خيرا ولكن قد كسا المحر سائر الحكام
 ثيابا من الحسين شئت عرى الدين ، وقامت دعائم الإسلام
 رحمة من مدر الحان للخلق أطلت إذ هت فى ذا المقام

تسبح الله للحليفة ما أعطاه من نعمة مدى الأيام
فلقد قلده القضاء رفيع القدر ذا رافة على الأيتام
قد حوى من رعاية الدين ما يصممه من مواقف الآثام
وصل الله ما جابه من العصى نعماءه في خنان المقام

وامتدح بعض أهل العلم الوالد السعيد بأبيات . منها .

الحنيلون قوم لا شبيه لهم في الدين والرهدة والتقوى إذادكروا
أحكامهم بكتاب الله مدحلقوا وبالحديث وما حاء به الصدر
إن الإمام أنا يعطي فقيهم حرة عروفا بما يأتي وما يدر

ومعلوم ما حص الله به هذا الوالد السعيد من العلم الدينية ، والرتب السامية العلية لا يعرف
في شرق الأرض ولا غربها شخص يتقدم في علم مذهبه عليه ، أو يضاف في ذلك إليه هذا
مع تقدمه في هذه البلدة على فقهاء زمانه قراءته القرآن بالقراآت العشرة ، وكثرة سماعه للحديث
وعلاوة إسناده في الروايات . ولقد حصر الناس مجلسه وهو على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد الجمعة بجامع المصور على كرسى عبد الله بن إمامنا أحمد رحمهما الله . وكان الملعون في حلقته
والمستمعون ثلاثة . أحدهم حالي أبو محمد حار . والثاني أبو منصور بن الاسارى والثالث .
أبو علي البرداني وأحرى جماعة من الفقهاء ممن حصر الإماماء أنهم سجدوا في حلقة الإماماء
على ظهور الناس ، لكثرة الرحام في صلاة الجمعة في حلقة الإماماء وما رأى الناس في زمانهم مجلسا
للحديث اجتمع فيه ذلك الحزم العفير والعدد الكثير . وذلك مع باهضة من حصر من الأعيان
وأما نيل الزمان من القماء وقاصي القصاة والشهود والفقهاء وكان يوما مشهودا

وكتب أبو نصر عبيد الله بن سعيد السحري الحافظ من مكة - حرسها الله تعالى - كتابا

ذكر فيه أبا تاج وحواله عن كتابه فقال

كتابك سيدى لما أتاني سررت به وحدد لي انتهاجا
ودكرتك بالجميل لما حميل يقلدا ولم يمحرج مزاجا
حالت عن التمسع في وداد فلم ير في نودك اعوجاجا
وقد كثر المداحي والنراي فلا تحفل عن راءى وداحي
حيث معبرا وحرير حيرا وعشتا ليدى بالتقوى سراجا

مصغاه

وأما عدد مصغاه فكثيرة فشير إلى ذكر ما تيسر منها
من ذلك أحكام القرآن ونقل القرآن وإيضاح البيان ومسائل الإيمان . والمعتمد .
ومحصر المعتمد والفتن والفتن . وعبور المسائل والرد على لأشعرية والرد
على الكرامية والرد على السالية والرد على الحسنة والرد على ابن الدان وإبطال التأويلات
لأخبار الصفات ومختصر إبطال التأويلات ولا تنصار لشيخنا في كرام الكلام في الاستواء

والكلام في حروف المعجم . والتقطع على خلود الكفار في النار . وأربع مقدمات في أصول الديانات . وإثبات إمامة الخلفاء الأربعة . وتبينة معاوية . والرسالة إلى إمام الوقت . وحوارات مسائل وردت من الحرم . وحوارات مسائل وردت من تنيس . وحوارات مسائل وردت من ميا فارقين . وحوارات مسائل وردت من أصهان . والعدة في أصول الفقه . ومختصر العدة والكفاية في أصول الفقه . ومختصر الكفاية [والأحكام السلطانية] وفصائل أحمد . ومختصر في الصيام وإيجاز الصيام ليلة العمام ومقدمة في الأدب . وكتاب الطب . وكتاب اللباس . والأمرا المعروف . وشروط أهل الدمة والتوكل ودمّ العاء والاختلاف في الديبع . وتفصيل المقر على الفى . ومصل ليلة الجمعة على ليلة القدر . وتكديب الحيازة فيما تدعونه من إسقاط الحريه . وإبطال الحيل والفرق بين الآل والأهل . والمحرّد في الذهب . وشرح الحرقى وكتاب الروايين . وقطعة من الجامع الكبير والجامع الصغير . وشرح للذهب . والحصال والأقسام . وفيه يقول بعضهم

قد نظرتا مصنفات الأمام وسرما شريعة الإسلام
مارأينا مصفا جمع العلم مع الاحتصار والأفهام
ملما صف الإمام أبو يعلى كتاب الحصال والأقسام
ومن مصنفاته الخلاف الكبير

ومن نظري تصايغه حقيقة الطر علم أن ما وراءه مراما ولا مقاما إلا ما يدخل على النشر
من التقصير عن الكمال ويخرج به العالم عن مازل الأنبياء ويتميز به المتأخر عن مراتب
أهل التقصم من العلماء

مولده ووفاته

ولد لتسع وعشرين ، أو ثمان وعشرين ليلة حات من المحرم سنة ثمان وثلاثمائة .
وتوفى ليلة الاثنين بين العشاءين تاسعة عشر شهر رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربع مائة .
وصلى عليه أخى أبو القاسم يوم الاثنين بجامع المصور وكان الجمع يريد على الحد وأفطر خلق
كثير من شدة ما لحقهم من الحر في الصوم . ودفن بمقبرة أحمد رضى الله عنهما فلقد اسقص
السؤد بمصاه ، وانتلم للذهب بدهانه
آداه وورعه .

ثم ذكر كبيرا من الشعر وكثيرا من النامات التي رؤيت له بعد موته ثم قال
فلند كرشرة من آداه وورعه

سمعت أبا الحسن الهري قال كنت في بعض الأمام أمتى مع القاضي الإمام والدك ، فالتفت ،
فقال لي لا تلتفت إذا مشيت فإنه يسب فاعل ذلك إلى الحق .

قال الهري وقال لي والدك يوما آحر وأنا أمتى معه إذا مشيت مع من تعظمه أين تمشى
مه ؟ قلت لا أدري فقال عن يمينه تقيمه مقام الإمام في الصلاة وتخلي له الحجاب الأيسر ،
إذا أراد أن يستتر اريريل أدى حبله في الحجاب الأيسر .

مأذبه ثلاثينده :

وقال البهرى لما قدم الورير ابن دارست عبرت أنصره . فهاهى درس ذلك اليوم . فلما حصر بقلت . ياسيدى ، تنفصل وتعيدلى الدرس ؟ فقال . أين كنت فى أمسنا ؟ فقلت : مصبت أنصرت ابن دارست . فأبكر على إيكاراشديدا وقال . ويحك تصبى وتسطر إلى الطلعة ؟ وعصى على ذلك . وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « الطر إلى الطالين يطىء نور الإيمان » أو كما قال . وكان سها نادئنا عن محالطة أساء الدنيا ، وعن البطر إليهم والاحتجاج بهم . ويأمر بالاشتغال بالعلم ومحالطة الصالحين عبادته وصلاحه

وكان والداكل ليلة حجة يحتم الحتمة فى السجود بعد صلاة عشاء الآخرة . ويدعو ويؤمن الحاصرون على دعائه . ما أحل هذا سسين عديدة إلالمص أو عدر ، سوى ما كان يحتمه فى عبر تلك الليلة . ولقد أجمع الفقهاء والعلماء واصحاب الحديث والقراء والأدباء والنصحاء وسائر الناس على احلافهم على كمال رأيه ووفور عقله ، وحسن معتقده وحصيل طريقته . ولطف نفسه وعلو همته ورهده وورعه وتقشفه وبطافته وراسته وعفته وكان ممن جمع له القلوب فإنه روى عن محمد بن واسع أنه قال . إذا أقل العبد قلبه على الله تعالى أقبل الله تعالى إليه قلوب المؤمنين .



قال الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القادر المالسى المتوفى سنة ٧٨٧ مختصر طبقات ابن أبى يعلى -

هذا ما احتصرته من كلام المصنف وذكر الإمام الحافظ ابن الجوزى عن القاضى أبى يعلى . له التصانيف الكثيرة فى الأصول والعروع . وانتهى إليه مذهب أحمد وله الأصحاب المتوافرون وكان فقيها رها ، متعقبا ثقة ، حسن السمى والصمى فلما مرض أوحى أن يعسله الشريف أبو جعفر ، وأن يكفى فى ثلاثة أبواب ، ولا يقعد له لعراء ، ولا يحرق عليه بوب ومشى مع حباريه فاضى القصاة أبو عبد الله الدامغانى . وجماعة النصاة والنهود ، وبقية الهاشميين ، وأرباب الدولة وأبو منصور بن يوسف . وأبو عبد الله بن حراء وقبره ظاهر بمقبرة أحمد وكان الجمع يريد على الحد ، وأفطر خلق كثير من شدة ملحقهم من الحر فى الصوم . ثم ذكر قصيدة لاس الجوزى فى رئائه

مها فى ذكر أبى يعلى وانشاء عليه وعلى أولاده

واحار علم الكل	فاعمه إلى القاضى أبى يعلى على السواد
كانت علوم أحمد كاحرف	مفترقات لا ترى من هاد
فصمها لعله فأصحت	قولا مفيد الأذى فى الإراد
وصحه لا تنسهم ، فإبهم	كانوا كسور النذر فى السواد
ولانه وإن اسه فصائل	هصلها تملأ كل ناد
عمره تشامت أعاصها	وهكذا حالصة الأولاد
فصرهم يطق عنه عاصهم	فألسى قواص حداد

إِنَّ أَمَا يعلَى غداً بجده فاعجب لقسم الجوهر المراد انتهى ماقلته من طبقات الحنابلة .

هذه ترجمة الإمام الخليل أبي يعلى . وهى تدل على عظم قدره ، وجلالته ، وعلو مكانته فى بيئته . وأنه كان من زعماء العلم وقادة الفكر فى وقته ، الذى أشرقت فيه شمس الفقه ، واتسع نطاق التكبر والبحث عند العلماء . وكثر فيه الأعداد المحققون .

ومن الطواهر العربية التى لاحظتها . أن يحرج هذا العصر كتمانان فى الأحكام السلطانية لإمامي عصرها هذا : أبى يعلى إمام الحنابلة ، وأبى الحسن على بن محمد بن حبيب المصرى البغدادى للماوردى ، إمام الشافعية فى هذا العصر . ويرداد الإنسان عما حين يجد عبارة المؤلفين تكاد تكون واحدة . لولا أن أبى يعلى يذكر فروع مذهب الإمام أحمد ورواياته . ويدكر الماوردى مذهب الشافعى وحلاف المالكية والحنفية ، ويريد أحاديث وآثارا عن الصحابة والتابعين فى تأييد مذهبه . وكلا الإمامين كان فى بغداد فى عصر واحد ، على ما يعل على طى فقد كانت وفاة الماوردى فى سنة خمس وأربعين سنة . وأبى يعلى فى سنة ثمان مائة . وأبى يعلى فى سنة ثمان مائة . وكان عصرهما عصر تنافس وتساوق فى العلم والتأليف فلا بد أن يكون بينهما بدا نكتانه أولا . ولا بد أن يكون بينهما حدو الآخر وجمع مذهبهما . فإنى لم أقف على ما يتحقق ذلك وبين وجه الحق فيه . فإنه بعيد كل البعد أن يكون كل منهما ألف كتابه بدون أى صلة بالآخر مع ما بين الكتابين من التوافق .

وقد رأيت - بعد استشارة إخوانى المدرسين لمادة السياسة الشرعية بالمعاهد الدينية والجامعة المصرية أن أصع روائد الماوردى هوامش على كتابها هذا حتى يكون الذى بيده هذا الكتاب فى عنى عن كتاب الماوردى . إن شاء الله تعالى

وحرصت أشد الحرص على تصحيح الكتاب وترقيمه وتنظيمه على النهج الحديث فى الطباعة . وربما بدا لى أن أصع عموما لموضوع لم يصع له أنو يعلى عموما لكى أحعله بين هاتين العلامتين [] ليعلم أنه رائد على أصل الكتاب وكان من فصل الله أن تولى طبعه السادة أولاد اللرحوم السيد مصطفى الحلبي على نفقتهما مطبعتهما التى قل أن نخذ لها نظيرا فى حودة الحروف ، ودقة العمل ورعاية أصول الطباعة ، والحرص على إرضاء القارى وإدخال السرور على نفسه بكل ما يملكه الكتاب الذى يطبعونه من إحسان .

وامتار القارئون شأنها بشايط ومكارم أخلاق بدر حد أن تحدها لإعند السادة أولاد السيد مصطفى الحلبي وعمال مطبعتهم رادهم الله توفيقا وستادا وأحرأ ، هذا جهد المقل أرحوا بنعير القارى ويعومعما يلقي من خطأ ، والعصمة للأنبياء ونسأل الله دوام الترفيق والهداية إلى أفوم طريق فى خدمة العلوم الإسلامية . والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان

وكتبه الفقير إلى عفو الله

محمد حامد الفقى

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

التاهرة فى ١٥ شوال سنة ١٣٥٧ هـ

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م

الأحكام والسنن

للقاضي

أبي علي محمد بن الحسين الفراء
الحنبلي

الطوى سنة ٢٥٨ هجرية

صححه وعلو عليه

محمد خايد الفتي

د. علماء الأهر الشريف ورئيس جماعة أئمة السنة المحمدية

الطبعة الأولى

حقوق طبع والنشر محفوظة

لناشره أحماد

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٨ م ، ٧٩٩



الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد حاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليماً كثيراً

قال القاضي الامام أبو يعلى ، محمد بن الحسن بن محمد بن حلف بن الامراء رضى الله عنه
الحمد لله حق حمده ، والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم

أما بعد فاني كتب صفت كتاب الامامة ، وذكرته في أثناء كتاب العبد وترحب
فيه مذاهب التكلمين وحجاجهم ، وأدلتها ، والأخوة عما ذكروه وقد رأيت أن أفرد كتابنا
في الامامة ، أحذف فيه ما ذكره هاتين من الخلاف والدلائل ، وأريد فيه فصولاً أخرى ، تتعلق
بما يحور للامام فعلة من الولايات وغيرها أسأل الله الكريم العون على ذلك ، والسبح لله إن شاء الله

فصول في الامامة

صفة الامام واحدة ، وقد قال أحمد رضى الله عنه - في رواية محمد بن عوف بن سعد بن
الجهمي - الله إلهه نكس إمام قوم بأمر الناس

والوجه فيه أن الحاجة لما احتاجوا في السقيفة ، فتابت الانصراف من أمرهم ومسلم
ودفعهم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وقالوا «إن العرب لا يدرى إلا هذا الحق من فريس»
وروي في ذلك أخباراً ، فبأن الامامة واحدة لا سبب لك المخاور ، ولمصلحة عليها راتب فأن
لست بواحدة لا في فريس ولا في غيره

وطريق وجودها السمع لا العقل ، فذكره في سنده موضع ، وفيه من روى
تت - ولا يباحه ، ولا يحل شيء ولا يحرمه

وهي فرض على الكفاية ، محاسبهم طائفتان من الناس أحدهم أهله وأهله حتى يحدرو
والثانية من يوجد فيه شريف الامامة حتى ينصب أحدهم بمراتب

أما من الاحيار فيعبر عنهم ثلاث شروط أحدها لعنه رآته فيهم من سبهم
به في معرفة من سبهم الامامة والنسب أن يكون من أهل رأي رند في تزيين في احسن

من هو للإمامة أصلح ، وليس لمن كان في بلد حربية على غيره من أهل البلاد تقدمها ، وإنما صار من يختص ببلد الإمام متوليا لعقد الإمامة لسبق علمه بموته ، ولأن من يصلح للحفاة في العال موجودون في بلده

وأما أهل الإمامة فيعتبر فيهم أربع شروط أحدها : أن يكون فارسيا من الصميم . وهو من كان من ولد قرش بن بذر بن الصردليل بن كنانة (١) وقد قال أحمد في رواية منها «لا يكون من عمر قرش حليفة» . الثاني أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضيا . من الحرية ، والبائع ، والعقل ، والعلم ، والعدالة والثالث أن يكون قضايا للحرب والسياسة وإقامة الحدود ، لاتباعه رافة في ذلك ، والرابع أن يكون من أفضلهم في العلم والدين وقد روى عن الإمام أحمد رحمه الله ألفاظ يقتضى إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفصل ، فقال في رواية عدوس بن مالك القطان - «ومن علمهم بالسيف حتى صار حليفة وسمى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما عليه ، را كان أو فاحرا ، فهو أمير المؤمنين» وقال أيضا في رواية المروزي «فان كان أمرا يعرف تنرب السكر والعلول بعرو معه ، إنما ذلك له في عمة» وقد روى عنه في كتاب المحسنة أنه كان يدعو العتصم أمير المؤمنين في عمر موضع وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن ، وصره عليه وكذلك قد كان يدعو الموكل أمير المؤمنين ، ولم يكن من أهل العلم ، ولا كان أفضل وقته ورمانه

وقد روى عنه ما عارض هذا ، فقال في رواية حبل «وأى نلاء كان أكرم من الذي كان أحذب عدو الله وعدو الإسلام من إمارة السنة» يعنى الذي كان أحذب قبل التوكل فأحياء التوكل السنة وقال فيما رأيته على طهر حرم من كتب أحمى رحمه الله «حدثنا أبو الفتح بن مسع قال سمعت حدى يقول كان أحمد إذا ذكر المؤمنين قال كان لأمؤمن»

وقال في رواية الأرم في امرأة لاولى لها «السلطان» فقيل له يقول السلطان ، ونحن على ما ترى اليوم ، وذلك في وقت تمتحن فيه النصاة «والأنا لم أفل على ما يرى اليوم - إنما قلت السلطان» وهذا الكلام يقتضى السلم لهم والطعن عليهم ، ولا يكون هذا إلا وعددح ذلك في ولايتهم ، ويمكن أن يحسن ما قاله في رواية عدوس وغيره على أنه إذا كان هناك عارض يجمع من نصه العدل العالم الفاضل ، وهو أن يكون النفوس قد سكنت إليهم ، وكلتهم عليه أجمع ، وفي العدول عنهم بكثر المخرج وإذا وجدت هذه الصفات حاله العقد ثم عدت بعد العقد بطرب ، فان كان حرجا في عدائته . وهو السبق ، فانه لا يجمع من استدامة الإمامة سواء كان متعلما بأفعال الخواارج ، وهو ارتكاب الخطيئات ، وإفداه على السكران اتعانا لشهوته ، أو كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو التنازل لنسبه بمرص يذهب فيها إلى حازف الحق وهذا ظاهر كلامه في رواية المروزي في الأمر

(١) كندى الأصل وفي سيرة ابن هشام «النصر بن كنانة هو قرش بن من كان من ولده فهو فارسى ومن ذكر من ولده فليس فارسى» وهو النصر بن كنانة بن حرمه بن مدركة بن إياس بن مصر بن راز بن معد بن عدنان .

يترب السكر وعل ، يعرى معه ، وقد كان يدعو المعتصم وأمير المؤمنين ، وقد دعاه إلى الفول
بخلق القرآن

وقال حصل في ولاية الوائلي اجتماع فقهاء بغداد إلى أنى عبد الله وقالوا هذا أمر قد تعاقم
وفشا - يعون إظهار الحق للقرآن - مشاورك في أمالسا رضى أمرته ولا سلطانه فقال «عليكم
بالكرة قلو بكم ، ولا تلعلوا بدا من طاعة ، ولا تشقوا عصا المسلمين» وقال في رواية المروزي
ودكر الحسن بن صالح فقال «كان يرى السيف ، ولا رضى مدهه»

وإن كان الحادث على يده فسطر ، فإن كان روال العتل ، بطر فيه ، فإن كان عارضا مرحوا
رواله ، كالاعماء فهذا لا يجمع عندها ولا استدامتها ، لأنه مرض فليل اللب ، ولأن السلي صلى الله
عليه وسلم أعمى عليه في مرضه وإن كان لازما لا يرحى رواله ، كالحول والحل فسطر فإن
كان مطلقا لا يتحلله إفاقة ، فهذا يجمع الانتداء والاستدامة وإذا طرأ عليها أن يطنها ، لأنه يجمع المتصود
اندى هو إقامة الحدود واسداس الحقوق وحماية المسلمين وإن كان بحله إفاقة يعود فيها إلى حال
السلامة ، بطرت فإن كان أكثر رماء الحل فهو كما لو كان مضتا ، وإن كان أكثر رماها «إفاقة»
فقد قل يجمع من عندها ، رهل يجمع من استدامتها - قيل يجمع من استدامتها ، كما يجمع من - مدعها
لأن في ذلك إحالة بالنظر المستحق فيه وقد قيل لا يجمع من اسداسها ، وإن مع من عندها
لأنه راعى في انتداء عقدها سلامة كاملة ، وفي احروح منها نص كامل

وأما دهاب النصر فيجمع من عندها راسداتمتها ، لأنه يطل التضاء ويجمع من حوار انتهاءه
فأولى أن يجمع من صحة الإمامة

وأما عتبي العن ، وهو أن لا يصير عند دخول الليل ، فلا يجمع من عندها ولا استدامتها ، لأنه
مرض في زمان السعة رحي رواله
وأما صعب النصر فإن كان يعرف الأشخاص إذا رآه يجمع الإمامة ، وإن كان يدرك
الأشخاص ولا يعرف ، مع من عندها واستدامتها

فإن كان أحتم الألف لا يدرك به تتم الروايع أرفقد الدوق اندى لا يرقى به من انجهره
نؤر ذلك في عقد الإمامة ، لأنها تروان في المبد دون رأى رالعن

وأما الصمم والحرس فيمعار انتداء الإمامة ، لأنها تروان في اتد روالعن كما ترو
العمي وأما في الاستدامة فتد قيل لا يرحرهم من الإمامة أيضا - الأسار - مامها ، راعس
في انتدامها سلامة كاملة وفي الحروح تصا كاملا

وأما عتمة المسار وتتل السمع مع إدراك الأصوب إذا شذ فلا يجمع الاسداس ولا الاسداسه
لأن نبي الله موسى عليه السلام - يجمع عتمة لسانه من السقوه - فأرى أن يجمع لا يجمع

فإن كان سطوع الذكر والأيين - يجمع من الإمامة ولأمس امتدنتها - لأن فتد - انت رتر
في التاسل دون الرؤى والحركة ، حرى محرى الهمة ، وقد رصده الله تعالى حتى من ركر ، تنهس
السلام بذلك وأتى عليه فمال تعالى (وسيدا وحسورا وس من الصالحين) يتد ررى عن

ابن عباس رضى الله عنهما « أنه لم يكن له ذكر يعتنى به النساء وكان كالتواة » فلما لم يجمع ذلك من السنة فأولى أن لا يجمع من الامامة .
وكذلك قطع الأدب لأنهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ، ولها ستر حتى يمكن أن يستر فلا يظهر

وأما ذهاب اليدين الذى يجمع العمل ، وذهاب الرجل الذى يذهب الطس فجمع من اسداء عقدها ومن استدامها ، لعجزه عما يلزم من حقوق الأمة في عمل أو مهنة
وأما ذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الامامة لعجزه عن كمال التصرف ولا يخرج به من الامامة إذا طرأ عليها ، لأن المعتز في عقدها كمال السلامة وفي الخروح كمال النقص .
فان كان أحد الخراف ، أو سئل إحدى العيين ، لم يؤثر في ابتداء العقد ولا في استدامته ، لأنه غير مؤثر في الحقوق وقد قيل يجمع من عقدها دون الاستدامه ، لأنه نقص يرى ، فتقل به الهمة ، وبقلة الهية تقل الطاعة ، وهذا يلزم عايه القصور

فان حذر عليه وفهره من أعوانه من يستند تنفيد الأمور من غير نظاهر بمعصية ولا محاضرة مسافة لم يجمع ذلك من إمامته ولا قدح في ولايته . ثم تنظر في أفعال من أسولى على أموره ، فان كانت حاربه على أحكام الدين ومقصي العدل حار إفراره عليها بعيدا لها وإمضاء لأحكامها لثلاث ينف من العقود الدينية ما يعود بنسابة على الأمة ، وإن كانت أفعاله حارحة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يحر إفراره عليها ، ولزمه أن يستنصر من يقص بده و ير بل بعله

فان صار بأسورا في بد عتوقا قاهر لا يقدر على الخلاص منه مع ذلك من عقد الامامة له ، لعجزه عن النظر في أمور المسلمين ، سواء كان العدو مسلما مانعيا أو كافرا . وللأمة مسحة في احتساب من عداه من دوى القدرة وقد أوما أحمد إلى إنطال الامامة بذلك في رواية أنى الحرب في الامام يخرج عنه من نطلب المال فيقتنى الناس ، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم مع من تكون الجمعة ، قال « مع من علب »

وظاهر هذا أن السأى إذا مهر الأول وعلمه رالب إمامه الأول ، لأنه قال « الجمعة مع من علب » فاعتبر العلة

ومد روى عنه ما يدل على هذا - إمامه لانه قال في رواه الرودى . وقد سئل أى سبى الحجة في أن الجمعة تحب في القصة ، فقال « أمر عمان لهم أن يصالوا ، فل له فيقولون إن عمان أمر بذلك فقال إنما سألوه بعد أن صالوا »

وهذا هو هذا أنه مخرج عمان من الامامة مع المنهر لانه اعتبر إده
دار أسر بعد أن عذب الامامة فعلى الأمة استناده ، لما أوحى الامامة من نصرة . وهو على إمامته إما كل رحى خلاصه ويؤمل فكأكه إما يقتال أو فداء ، وإن وقع الاناس منه لطرب فمن أسره . فان كان من الشركن خرج من الامامة وأسأف أهل الاحتساب بيعة غيره
فان عهد الامامة في حال أسره لطرب ، فان كان بعد الاناس من خلاصه لم يصح عهده لأنه

عهد بعد حروجه من الإمامة ، وإن كان قبل الایاس من خلاصه صبح عهده ، لبقاء إمامه واستقرت إمامة ولی عهده بالایاس من خلاصه لروال إمامته . فان حلص من أسره بعد عهده ، نظرب فی خلاصه ، فان كان بعد الایاس منه لم یعد إلى إمامه ، لخروجه منها بالایاس ، واستقرت فی ولی عهده وإن حلص قبل الایاس منه فهو علی إمامه و يكون العهد فی ولی العهد ناسا . وإن كان مأسورا مع نعاة المسلمين فان كان ریحی خلاصه فهو علی إمامه ، وإن لم یرح خلاصه نظرب فی النعاه ، فان كانوا لم یصووا لأنفسهم إماما فالامام المأسور فی أيديهم علی إمامته ، لأن بیعته لازمه لهم ، وطاعته عليهم واحه . فصار كونه معهم مثل كونه مع أهل العدل إذا صار تحت الحجر . وعلی أهل الاحبار أن یسببوا عنه باطرا یخله إن لم یقدر علی الاستئابة ، وإن قدر عاها كان أحسن باختيار من یسببه منهم

فان حلق المأمور نفسه أو مات لم یصر للمسلمین إماما ، لأنها یبانه عن موحد وراثة عقد وحلف ولی العهد ، لأنها ولایه بعد سقوط لاتبعد بوجوده فافرقا

فان كان أهل السی قد یصووا إماما لأنفسهم دحاوا فی بیعه وامتدوا لظاعه فالامام المأسور فی أيديهم خارج من الإمامة بالایاس من خلاصه ، لأنهم قد انحاروا بدار العدل حکمها عن الجماعة وخرحوها عن الطاعة . فم یبق لأهل العدل هم یصره ولا لمأسور معهم قدره . وعلی أهل الاحبار فی دار العدل أن یعتنوا الإمامة لمن ارتضوه . فان یخلص المأسور م یعد إلى الإمامه لخروجه منها

فان كان أصل الجماعة فباعوه هم حذب من هو أنصل منه لم یحر العدل عنه إلى من هو أفضل . وفي الانتداء لو عدلوا عن الأفضل لیسر عدل لم یحر . وإن كان لعدل من کون الأفضل عالیا ومریضا أو کان المفضل أقنوع فی الناس حار

والإمامة بعد من وجهت أحدها باختيار أهل الحل والعقد والثنانی عهد الامام من یحل

فأما بعد هذا باختيار أهل الحل والعقد فلا یبعد إلا یجمهور أهل حل وانعقد . قول أحمد ، فی رواه اسحق بن إبراهیم « الإمام الذی یجمع [قول أهل الحل والعقد] » علیه کتبهم . سول : هذا إمام

وطاهر هذا أمها بعد جمعه

وروی عنه ما دل علی أنها تقب السیر ولبسه ولا تسرى عهد . قال فی روى عبدوس بن مالك الغضار « ومن عاب عابهم بالسبب حق صار حلیة وستی تمر مؤمنین ، فلا یحر لاحد یؤمن بالله والیوم الآخر أن سب ولا یبره إسنه . تراکل أو طاهر ، وقول أعلی روى - أنى حر - فی الإمام یخرج علیه من یطلب اثباته ، فیکون مع هذا ، یومر مع هذا فیه - « کون شعبة مع من عاب » راجح بأن اس عمر صلی أهل المدينة فی ریس اخره . وفان « یکن مع من سب »

وحه الرواية الأولى أنه لما احلف المهاجرون والأَنْصار ، فقالت الأنصار « ما أمير ومكم أمير » حاجهم عمر وقال لأبي بكر رضى الله عهما « مد يدك أنا لك » فلم يعتد العلة واعتد العقد مع وجود الاختلاف

ووجه الثانية ما ذكره أحمد عن ابن عمر وقوله « نحن مع من علف » ولأنها لو كانت نصف على عهد لصح رفعه ومسحه ببولهم وقوله ، كالبيع وغيره من العقود ، ولما ثبت أنه لو عزل نفسه أو عزله لم يعزل دل على أنه لا يقتضى عقد

وإما اعتد فيها قول جماعة أهل الحل والعقد أنه الامام لأنه يجب الرجوع إليه ، ولاسوع خلافه والعدول عنه ، كالاجماع ثم نبت أن الاجماع يعتد في انعقاده جميع أهل الحل والعقد ، كذلك عقد الامامة فان توفقوا آتوا ، لأنه عهد لازم إلا بعد كالفاء لا يصير قاصدا حتى نولى ، ولا يصير قاصدا وإن وحلت صفته ، كذلك الامامة

وإذا اجمع أهل الحل والعقد على الاحتيال تصفحوا أحوال أهل الامامة للوجود فيهم شروطها فهدموا لليعه منهم أكثرهم فصلا ، وأكثرهم شروطا فإذا تعين لهم من بن الجماعة من أدامم الاحتاد إلى اختياره وعرضوها عليه ، فان أحاب إليها ناعوه عليها ، وانعقدت له الامامة ببيعهم ، ولم كافة الأمة الدحول في سعته والاصاد لطاعه وإن امتنع من الامامة ولم يجب إليها لم يحبر عليها وعدل إلى من سواه من مسحقها فوضع عليها فان امتنع الجميع من الدحول فيها فهل أعمون بذلك ؟ وهل يتعين عليهم ؟

قال في رواية المرودى « لابد للمسلمين من حاكم ، أذهب حقوق الناس » وقال في روايه محمد بن موسى - في الساهد بأى أن تشهد أيامم - قال « إذا كان نصر أهل الفرية وميله يحاح إليه فلا همل »

وطاهر كلامه أنه جعل انهاء والتهادة من فروص الكفايات ، مع ما قد جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم في دم الفصاء ، فأولى أن تكون الامامة الكبرى كذلك ، إذ ليس طلبها ولا الدحول فيها مكروها وقد سارعها أهل السورى ، فما رد عنها طالب ولا مع منها راعب ولأن بالناس حاحه إلى ذلك حمايه اليصه ، والذب عن الحوره ، وإقامه الحدود ، واستدعاء الحقوق ، فخرى محرى حاجتهم إلى غسل الموتى وحملهم ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

فان تكافؤ في شروط الامامة انان قدم أسسهما ، وإن لم يكن ذلك شرطا . فان نوح أصعرا حار

فان كان أحدهما أعم والآخر أشجع بطرب ، فان كانت الحاجة إلى فصل الشجاعة أدعى لا سار اتعور وظهور البقاء كان الأشجع أحق ، وإن كانت الحاجة إلى فصل العلم لسكون الدنيا وظهور أهل البدع كان العلم أحق

فان ذهب الاختيار على واحد من اسن فصار عاها لم يكن ذلك ملحا يجمعهما معا لما نبتا أن

فان كان صعبا وقت العهد لم يصح ، لأنها وإن كانت تارم بعد موت العاقد فلا يتسع اعسارها وقت العقد ، كما قلنا في الوصي ، يعتبر فيه شرائط الوصى وقت العقد ، وإن كانت تارم بالموت فان عهد إلى غائب معلوم الحياة صح ، وكان موقوفا على قدمه . فان مات المولى وبعد عيته واستصر السامعون تأخير نظره استتاب أهل الاحسار نائبا عنه ببايعونه بالبيعة دون الخلافة فإذا قدم العاقد انزل النائب

وإذا حلق الحليقة نفسه ، إما أطرياً عنده ، أو فلما له أن يحلق نفسه ، انتقلت الولانه إلى ولي عهده ، وقام حلقه مقام موته

ولو عهد الخليفة إلى اثنين فأكثر، ولم يقدم أحدهما على الآخر ، واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته حار والأصل فيه أهل الشورى ، وليس لأهل الاختيار - إذا جعلها الإمام سورى في عدد - أن يختاروا أحدهم في حياة المستحاب العاهد ، إلا أن يأذن لهم ، لأنه بالامامة أحق. فان جافوا انتشار الأمر بعد موته استأذنه ، فان صار إلى حال الاياس نظرب ، فان زال عنه أمره وعزل عن رأيه فهو كحال بعد موته في حوار الاختيار

وهل نحور للحليمه أن يص على أهل الاختيار ، كما يص على أهل العهد ، فقد قيل
نحور ، لأنها من حقوق خلافه . وفيما مدهما أنه لا يحور لوجه أحدهما أنها تقف على
اختيار جميع أهل الحل والعقد . والتأني أن إمامة المهود إليه تسعد بعد موته باختيار
أهل الوفاء

فان قال قد عهدت بالأمر إلى فلان . فان مات قبل موثى أو تعيرت حاله فالامام بعده فلان -
 وذكر آخر - حُر ذلك ، وكان هذا عهدا إليه بالسرط فان سبي الأول إلى وفاة العاهد سلما
 كان هو الامام دون الثاني . وإن مات قبل موت الامام أو تعيرت حاله فأحد ثلاثة أشياء كان الثاني
 هو الامام المعهود إليه وكذلك إن قال فان مات الثاني أو تعيرت حاله فالخليفة فلان صح ،
 وكان ذلك على الرتب

والأصل فيه ما رواه الدارقطني في الأفراد بأسانيد قال « لما وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم القوم إلى مؤتة قال عليكم ريح من حره ، فان أصب ريح خضر ، فان أصب حمر فعبد الله اس رواحة » (١) وروى سيف بأسانيد قال « لما أهدى عمر رضي الله عنه الخنثى إلى مهاوند قال قد أصرت حذيفة بن اليمان حتى ينتهي إلى العمان من مصر ، وقد كتبت إلى العمان إن حذبك نك حذب فعلى الناس حذيفه وإن حذب حذيفه حذب فعلى الناس نعيم من مصر » - كراهه أن يأسد - شهد إلى الناس فقال « إن قتلت فعلى الناس حر ، فان قتل فعلىكم

(۱) رواه ابن حجر في المستدرج، وفي نسخة أخرى من حديث ابن عمر ورواه الإمام أحمد عن أبيه ع (ص ۳۹۶)

(٢) من أنوع من مسعود التي رُفِعَ رُوحُها الطَّيِّبُ (٢٦٨) رَأَتْ دُومَةً امْرَأَةً أُنَى عَمِّهِ
رُفِيعًا وَجْهًا بَارِعًا فِي حُجْرَتِهِ مِنْهَا أَعْلَى سَرَابٍ مَشْرَبٍ أَوْ عَمْدٍ وَحَدَرٍ فِي أَنْفَاسٍ مِنْهَا
أَحْمَرٌ مِثْلُ عِلَاقَةٍ هَذِهِ أَسْمَاءُ وَهِيَ أَوْعَدُ إِلَى نَاسٍ مَالٍ إِنْ قَلِبَ حَقْلُ الْأَنْسِ

فلا ، فان قتل فعليكم المرقال» وذلك في يوم الحسر^(١).

فان عهد إلى رحل ثم قال فان مات المهود إليه بعد نظره وإقصاء الخلافة إليه فالامام بعده فلاس ، أحد بذكره فان من ذكره وعهد إليه أولاهو الامام بعده ، وإدات مات المهود إليه أو انعمل بخدوت معى لم يكن للذى بعده ولاية ولا عهد لأن الأمر صار لمن جعله ولى عهده بعده فادا صار إماما حصل الصرف والنظر إليه والاحتيار إليه ، وكان العهد إليه فمضى براه

وشارك هذا الفصل الذي فيه لأنه حل العهد إلى غيره عند موته وتغير صفاته في الحالة التي لم تنب للمعهود إليه إمامه ، بل كان إمامه الأول نافية فهذا صح عهده إلى من رآه ولا يجب على كافة الناس معرفة الإمام بعينه واسمه ، إلا من هو من أهل الاختيار الذين همومهم الحجة وتعتقد بهم الخلافة

و محور أن سمي جميعه لمن عدله الامر ، و سمي حكمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه
حكمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته

وهل يحور أن يقال حليمه الله تعالى ، بعد ما يحور ، لقيامه حقوقه في حليمه . ولقولته تعالى (هو الذي جعلكم خلائف الأرض ورجع معكم فوق بعض درحات) وليس لا يحور . لأنه إما يستحيل من يعيب أو يموت ، والله تعالى لا يعيب ولا يموت . وقيل لآتي ذكر . حليمه الله تعالى «أنت حليمه الله ولكي حليمه رسول الله صلى الله عليه وسلم»

و نكرم الامام من أمور الأمة عشره أشياء

أحدها حفظ الدين على الأصول إلى أجمع عليها سلف الأمة فإن راع دوسية عنه من له
الحجة وأوصح له الصواب ، وأحده مما يلزم من الحقوق والحدود . ليكون الدين محروسا من
حد والأمة بمجموعة من الزلل

اتنی سفد الاحکام وں الماتحریریں وضع احصاء بہم حی لہر المسمیہ، ولتعدی طاء
ولا اصعب مقالوم

التائب حماد النصه والسب عن الحورة، يتصرف الناس في معاشهم ومشتروهم في أسرارهم
الرابع إقامة حدود لتحصن محاربه الله تعالى عن الاتيهالك . ربح حظ حقوق عباده من إيلاف
واستهلاك

الخامس حصص العور العدد السبعة والتوعد اندفعه . حتى لا يضر الاشداء . ويستهكرونها
محرمات ويسكنون فيها دما مسلم أو معاهد

السادس جهاد من عائد الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم و ملح في لمة

حذر فان قيل فليكن فلان ، حتى أمر الدين سروراً من أبناء علي الأول من كلامه : فمما به من أولهم فليكن التي أضافها للداري وعن لك كون هذا هو عبيد ودليل النص رتبته باب ٤٠ فأنه الواو أخوه لحكم قبل ، فحذره أنه حين فعله لم ير أن يسمي في حراً أحد من سحرة واضربها بالناس ومضرب على حامية بعض .

(۱۱) قاب لادری کتب وقوعہ الحیرہ یوم الیوم فی آخر سہر رمضان سنہ ثانی عشرہ

السابع حاية الى الصدقات على ما أوجه الشرع لصا واحتجاده من غير عسف
الثامن تقدير العطاء وما يستحق في بيت المال من غير صرف ولا تقصيره ، ودفعه في وقت لاتقديم
فيه ولا تأخير

التاسع إستكفاء الأسماء وتقليد الصحاء فيما يفوقه إليهم من الأعمال ، ويكله إليهم من الأموال
لتسكون الأعمال مصبوطة والأموال محفوظة

العاشر أن يباشر نفسه مسارقة الأمور وتصحيح الأحوال ليهتم سياسة الأمة وحراسة المله ،
ولا يعول على التفويض تشاعلا لمدة أو عياده فقد يحول الأمن ويعتصم بالصالح وقد قال
الله تعالى (يادأود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) فلم يقتصر
سحابه على التفويض دون المباشرة وقد قال صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول
عن رعيته »

وإذا قام الامام بحقوق الأمة وحل له عليهم حقان الطاعة ، والبصرة ، مانم يوجد من
جهته ما يجرح به عن الامامة ، والذي يجرح به عن الامامة سيئات الجرح في عدالته ، والنقص
في دمه ، وقد تقدم ترجمه فأما الجرح في دمه فقد حكينا كلام أحمد رحمه الله تعالى في
ذلك مما يقتضي صحة الامامة ، وتأويله على أن هناك عدرا يجمع من اعتبار العدالة حالة العهد .
كما كان العدر مؤثرا في الفاعل

فصل

في ولايات الامام

وسا صدر عن الامام من ولايات حلوائه أربعة أقسام
أحدها من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة ، وهم الوزراء ، لأنهم مساندون في جميع
الاطراف من غير تخصيص

الثاني من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم الأمراء للآقاليم والبلدان لأن
الطرف ما حصوا به من الأعمال عام في جميع الاور

الثالث من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة ، وهم مثل قاضي القضاة وقبيل المفتين
وحامى العمور ، ومسوق الخراج ، وحامى الصدقات ، لأن كل واحد منهم مرسوم على نظر خاص
في جميع الأعمال

الرابع من تكون ولايته خاصة في أعمال خاصة وهم مثل قاضي بلد ، أو إقليم ، أو مسوق
خراجه أو حامى صدقاته ، أو حامى حرد أو عبيد حده لأن كل واحد منهم خاص بالطرف
محصر العمل

لكل واحد من هؤلاء ثلاثة أنواع من ولايته وصح معنا نظره ، ذكرها في مواضعها

أما تقليد الوراثة خائر ، لما حكاه الله تعالى عن نبيه موسى عليه السلام (واجعل لي وريثاً من أهلي هارون أخی استند به أررى وأشركه في أمری) وإذا حاز ذلك في السوء كان في الإمامة أحرور لأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا بالاستئانة . وبيان الوريث المشارك له في التدبير أصبح في تنفيذ الأمور من تعزده بها ليستظهر به على همه ، وليكون أبعاد من الزلل ، وأمع من الحلل

فأما استتقاق الوراثة ، فقيل . إنه مأخوذ من الوريث^(١) ، وهو الثقل لأنه يتحمل عن الملك أفعاله . وقيل . إنه مأخوذ من الوريث^(٢) ، وهو الملحق . ومنه قوله تعالى (كلا لا وريث أي لا ملحق ، فسمى بذلك لأن الملك يلحق إلى رأيهِ ومعونته . وقيل . إنه مأخوذ من الأثر ، وهو الظاهر لأن الملك يقوى تنويره كقوة البدن بالظهر

والوراثة على صريحتين وراثة تفويض ، ووراثة تنفيذ

فأما وراثة التفويض فهي أن يستورر الإمام من يقوِّص إليه تدبير الأمور رأيهِ ، وإمضاءها على إحتياده . فيعتبر في تنفيذ هذه الوراثة شروط الإمامة وهو أن يكون من أهل الكفاية فما وكل إليه من أمر الحرب والحراج حبراهما فإنه مباشر لهما تارة بنفسه ، وتارة يستأنف فيهما ولا يصل إلى إسنادها للكفاية ، إلا أن يكون منهم ، كما لا يتبدل على المباشرة إذا قصر عنهم

ويستند في لفظة الخليفة ، لأنها ولاية تقتضي عقد ، والعقود لا تصح إلا بالقول فإن وقع له بالضر أو أودن له فيه ، فتمسك المذهب أنه يصح التسليم له على إبتاع الطلاق بالكفاية

وتشتمل الوراثة على أمرين أحدهما عموم الضر والثاني النيابة

فإن انتصر به على عموم الضر دون النيابة لم تعقد به الوراثة ، وإن اقتصر به على النيابة لم تعقد أبداً فإجماعهما معتد بالجمع بينهما أن قال « فلذلك ما لي به عي » فتعقد به الوراثة لأنه من عموم الضر والاستئانة ، لأن قول « ب عي فيما لي » احتمال أن تعقد الوراثة ، لأنه قد جمع له من عموم الضر والاستئانة واحتمل أن لا تعقد به الوراثة ، لأنه إذا احتج أن يتقدمه عقد والآخر في أحكام العتود لا تصح به العتود فإن قال « قد استسك فيما لي » انعقد به الوراثة لأنه عدل عن محذور إلى ألسان العتود فإن قال « أظفر فيما لي » لم تعقد به الوراثة ، لاحتماله أن يضطر إلى مسحه أو في سيده أو في القيام به ، والعقد لا يلتزم بسقط محتمل فإن قال « قد استوررتك عويلاً عني سائلك » انعقد به الوراثة ، لأنه قد جمع بين عموم الضر وحمل إليه هواء « استوررتك » لأن نظر الوراثة عام ونبتت النيابة تارة « تفويضاً على نيابتك » وحرحت عن وراثة التنفيذ إلى وراثة التفويض فإن قال « قد وصيت إليّ وراثتي » احتمل أن تعقد به هذه الوراثة ، لأن ذكر التفويض فيه يحرجه عن وراثته التنفيذية ويخصه أن لا تعقد . لأن التفويض من أحكام هذه الوراثة فافتقر إلى عقد يبعده . ولازل أنه على هذا لو قال « قد قوضا إليك الوراثة » صح . لأن ولاية الأمور يكون أسبغها باسم الجمع

(١) الأولى تكسر الواو وسكون الراء . والثانية فتح الواو والراء

ويعظمونها عند إصافة التيء إليهم فيرسلونه ، فيقوم قوله «فوصا إليك» مقام قوله «فوصت»
وقوله «الورارة» مقام قوله «ورارنى» فان قال «عد قلدتك ورارنى» أو قال «عد فلداك الورارة»
لم يصير هذا القول من ورراء اتقوى نض حتى يبيسه عما يستحق به التقويص ، لأن الله تعالى يقول
فما حكاه عن موسى (واحمل لى وريرى من أهلى هارون أحن اسند به أررى وأشركه فى أمرى)
فلم يقتصر على مجرد الورارة حتى فرمها شدة أرره وإشراكه فى أمره

وعلى الورير وراره التقويص مطالعة الامام بما أمصاه من تدبر وأهده من ولاية وتقليد ،
لئلا يصير بالاستدناد كالامام وعلى الامام أن يصصح أفعال الورير وتدبره الأمور ليتبر بها
ما وافق الصواب ويسدرك ما خالفه لأن تدبر الأمة موكلول إله وإلى إحتياده ويحور لهذا
الورير أن يحكم نفسه وأن هذا الحكم كما يحور ذلك للامام لأن شروط الحكم فيه معبره
ويحور أن ينظر فى المظان وسبب فيها ، لأن شروط المظالم فيه معبره ويحور أن يولى الجهاد
نفسه وأن يهد من يتولاه لأن شروط الجهاد فيه معبرة ويحور أن سائر بقصد الأمور
الى درها وأن تستتب فى تسيدها لأن شروط الرأى والتدبر فيه معبرة

وكل ما صح من الامام صح من هذا الورير ، إلا ملانه أشتياء
أحدها ولاية العهد فان للامام أن يعهد إلى من يرى ، وليس ذلك للورير

والثانى أن للامام أن يسعى الأئمة من الإمامة وليس ذلك للورير

والثالث أن للامام أن يعزل من فله الورير ، وليس للورير أن يعزل من فاده الامام
وما سوى هذه الثلاثة حكم الموضع إنه تصصى حوار فعله وصحة بقوده مه

فان عارصه الامام فى رد ما أمصاه ، فان كان فى حكم نقد على وجهه ، وفى مال وضع فى حبه ،
لم يحور من ما عدا إحياهه وإن كان فى تليد وال . أو يحير حاش ، أو تدبر حرب حار
للامام معارصه مه يعزل الملوى والعدول بالخش إلى حيب يرى ، وتدبره الحرب بما هو أولى
لأن للامام أن يسدرك ذلك من أفعال نفسه فأول أن يستدركها من أفعال وريره وفارق
هذا ما كان من حكم بدنه ، أو مال وضعه فى حبه ، لأنه لما لم يكن للامام أن يسدرك ذلك من
أفعال نفسه فكذلك من أفعال وريره

فان فله الامام رأيا على عمن . وله الورير عزم على ذلك العمل ، نظر فى آسئهما بالتقليد ،
فان كان الامام أسقى جليدا من الورير فتأييده أثب ، وإن كان ملند الورير أسقى فان علم
الامام مما حدث من الورير كان فى فله الامام عزل وذلول واستداف دنيد لثانى . ويصح
الثانى دون الاول ، فإن عزم الامام من بدنه الورير فتليد الورير أثب فتصح
ولأن الاول يولى الثانى ، لأن تليد الثانى مع جهن تليد الاول لا يكون عزلا وإنما يكون
سرى وعد الامام حوار قصير المول معبره . لأنه سداد عزمه فان كان النظر مما يصح فيه الاسراك
صح بدنه وكما سركش النظر . ومن كان مما لا يصح فيه الاسراك كان تليدها موقفا
حتى عبر أحدهم وإقرار الآخر فان نوى ذلك الامام حار أن يعزل أهمها ساء و مر الآخر ، وإن

نولاه الورير حار أن يعزل من احتص بتقليده ولم يحز أن يعزل من قلده الامام
فهذا حكم وزارة القموص

وأما وزارة التفتيش فكيف أصعب ، وسرورها أقل لأن الطر فيها مقصور على رأى الامام
وبدوره وهذا الورير وسط منه وبين الرعايا والولاء ، يؤدى عنه ما أمر ، وبعد ما ذكر ،
ويصعب ما حكم ، ويحز بتقليد الولاية ، ويحزير الحيتس والحماة ، ويعرض عليه ماورد منهم ويحدد
من حذب لم يعمل فيه مما يؤمر به ، فهو معز في تنفيذ الامور وليس نوال عاها ولا متقلد
لها فان سورك في رأى كل باسم الوزارة أحص ، وإن لم تتترك فيه كل باسم الوساطة
والسفارة أشه

ولا تقتقر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الادن ومطلق الاسم ، ولا يعتبر
في المؤهل لها الحزبه ، ولا العلم لأنه ليس له أن يعز نولانه ولا تقليد فتعبر فيه الحزبه ، ولا
يحوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم ، وإنما هو تصور الطر على أمرين أن يؤدى إلى الخلفة
وأن يؤدى عنه ، فمراعى فيه سعة أوصاف

أحدها الامانه حتى لا يخون فيما يتحن فيه

الثانى صدق اللهجة حتى يبنى بحزبه فيما يؤدّه وعمل على قوله فيما يهيه

الثالث فله الطمع حتى لا يرتضى فيما يلى ، ولا يحدع فيما يسهل .

الرابع أن يسلم فيما يهيه وبين الداس من عداوة وسجاء ، لأن العداوة تصد عن الساصب
وتضع من التعاطف

الخامس أن يكون دكورا لما يؤدّه إلى الخلفة وعنه لأنه ساهداً وعليه

السادس الذكاء والبطية ، حتى لا يلداس عليه الامور فتشتبه ولا يثرب حنسه فانتس

فلا يصح مع استدها عزم ، ولا جمع التماسها حزم

السابع أن لا يكون من أهل الأهواء . نجرحه الحموى عن الحن إلى الباطل ، ونداس

عليه أهو المنطق فان الحموى خارج لألئاب ، وصارف عن العزب وقد روى عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم « حن أنتى - عى واهم »^(١)

فان كل هذا الورير مسارك في رأى احص إلى وصف من وهو حكة والتجربه إلى يؤدّه

إلى صحه رأى وصواب التدبر فان « حزب حزبه تعرف الامور رأى له ندره في رأى

له صحح إلى هذا الرص

ولا يحوز أن يوم ثلاث امراء ، وإن كان حزبها مسود ، فله نصبه من معنى ذلك

لمصرويه عن النبى . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « سأفعل بكم أسدرا امره في مرة »^(٢)

(١) رواد الامه آهدها نوادود وىجارى في « ر ح س ر د ا ر د د » حانوسوى وىجارى ر ع ر د ح س

(٢) رواد احمد وىجارى وىرى وىجارى لفظ « ح و و نوا مره » عن ر كره

ولأن فيها طلب الرأي وثبات العزم وما يصعب عنه النساء ، والدروري في مناصرة الأمور مما هو عليهن محطور .

وقد قيل : إنه يحور أن يكون هذا الورير من أهل الدمة ، وإن لم يكن ورير القوص منهم ، إلا أن يستطيعوا فيكونوا مجموعين من الاستطالة وكان الفرق بينهما من وجوه أربعة

أحدها أنه يحور لورير القوص مباشرة الحكم والطرف في الظالم ، وليس ذلك لورير التمسيد ولأنه يحور لورير القوص أن يستند بتقليد الولاية وليس ذلك لورير التمسيد ولأنه يحور لورير القوص أن يفرّد تسيير الحيوث وتدير الحرب وليس ذلك لورير التمسيد ولأنه يحور لورير القوص أن يتصرف في أموال يرب المال تقص ما يستحق له ودفع ما يحق فيه وليس ذلك لورير التمسيد

فإن هذا أهمها فداوتها في حقوق الطرف من هذه الوجوه الأربعة

ويختلفان أيضا في أربعة شروط

أحدها أن الحرب معتبرة في وراثة القوص وغير معتبرة في وراثة التمسيد

الثاني أن الإسلام معتبر في وراثة القوص وغير معتبر في وراثة التمسيد

الثالث أن العلم بأحكام الشريعة معتبر في وراثة القوص وغير معتبر في وراثة التمسيد

الرابع العرفة أمر الحرب والحراج معتبرة في وراثة القوص وغير معتبرة في وراثة التمسيد وقد ذكر الحرق ما يدل على أنه يحور أن يكون ورير التمسيد من أهل الدمة ، لأنه قال « ولا يعطى من الصدقة لكافر ولا عبد ، إلا أن يكونوا من العاملين فيعطوا بحق ما عملوا » وروى عن أحمد ما يدل على المنع ، لأنه قال في رواية أبي طالب - وقد سئل يستعمل اليهودي والصراني في أعمال الساميين مثل الحراج ؟ قال « لا يستعان بهم في شيء »

وكون الوجه فيه قوله تعالى (لا تتحدوا بظانة من دونهكم لا يآلؤكم حالا) وقوله تعالى (لا تسجدوا عدو ولا وعدكم أولياء) رقبه عليه السلام « لا تأمروهم بإدحهم الله »

ويحور للحنيفة أن يتقد ورير تسييد على اجتماع وإيراد ، ولا يحور أن يهله ورير القوص على اجتماع ، كما لا يحور بتقليد إمامهم ، لأنهم رما تعارضا في العقد والخل والتقييد والعزل وقد هل الله تعالى (له كان فيهما آلهة إلا الله انصدنا)

فإن قد ورير القوص نظر فان قوص إلى كل واحد منهما عموم الطرف لم يصح لما ركرا سم نظر فان كل في وقت واحد على تنليدهما معا وإن سق أحدهما الآخر صح تنليد السابق وطل تنليد المسوق ، وإن اشرت بهما في اذرع على اجتماعهما فيه ولم يجعل إلى واحد منهما أن يسرده صح ، وتكون الولاية بينهما لا في واحد منهما ، ولهما تسييد ما اجتماعا عليه ، وليس لهما تسييد ما اجتماعا فيه ، ويكره موتها على رأي الحنفية وحارعا عن نظر هذه الولاية ، وتكره هذه الولاية تقصر عن وراثة القوص المطلق من وجهين

أحدهم اجتماعهما على تسييد ما اتفقا عليه

الثاني . روال نظرها عما احتلها فيه . فان اتفقا على الاختلاف بطرت . فان كان عن رأى اجتماع على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل في نظرها وصح تنفيذه منهما . لأن تقدم الاختلاف لا يمنع من حوار الاتفاق . وإن كان عن متاعه أحدهما لصاحبه مع قائلها على رأى المختلف فهو خروج من نظرها . لأنه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا .

فان لم يترك سبهما في النظر ، بل أفرد كل واحد منهما بعمل يكون فيه عام بالطرحاص العمل ، مثل أن يرد إلى أحدهما وزارة بلاد الشرق ، وإلى الآخر وزارة بلاد العرب ، أو يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه عام العمل ، خاص النظر ، مثل أن يستورر أحدهما على الحرب والآخر على الخراج ، صح تقليدهما على كلا الوجهين ، غير أنهما لا يكونان وزيرى تفويض ، ويكونان واليين على عمليين مختلفين . لأن وزارة التفويض مأمته وهد أمر الوزير بها في كل عمل وكل نظر ، وكون تقليد كل واحد منهما قصورا على ما حص به . وليس له معارضة الآخر في نظره أو عمله . ويحور للخليفة أن يقلد وزيرين ، وزير تفويض ووزير تنفيذ فوزير التفويض مطلق التصرف ، ووزير التنفيذ مقصور على تنفيذ ما صدرت به أوامر الخليفة .

ولا يحور لوزير التنفيذ أن يولى معرولا ولا يعزل مولى .
ويحور لوزير التفويض أن يولى معرولا ويعزل موله ، ولا يحور له أن يعزل من ولده الخليفة وليس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة إلا بأذنه .
ويحور لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه إلى عماله وعمال الخليفة ، ويلزمهم قول بوقياعته . ولا يحور أن يوقع عن الخليفة إلا أمره في عموم وخصوص .
وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الوزارة .
وإذا عزل وزير التفويض يعزل به عمال التنفيذ . ولم يعزل به عمال الوزارة لأن عمالة التنفيذ عامة ، وعماله التفويض ولاية .

ويحور لوزير التفويض أن يستخلف ناسا عنه ولا يحور لوزير التنفيذ أن يستخلف من سوب عنه لأن الاستخلاف تقليد . فصح من وزير التفويض . وه يصح من وزير التنفيذ .
وإذا هب الخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له أن يستخلف لأن كل واحد من الوزيرين متصرف عن أمر الخليفة رحمه . وإن افترق حكمهما مع إحداهما التتليد وإذا قوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولايته وكل الضريف إلى استولى عليها فلهى عليه أهل رماسا حوار ذلك . وكان حكم وزيره معه حكم وزير أخيه مع الخليفة في اعتبار الوزيرين

[تقليد الإمارة^(١)]

وإذا قلد الخليفة أميرا على إقليم أو مد ، نظرت ، فان كانت إمارته عامة - وهو أن يتوخص إليه الخليفة إمارة مد أو إقاييم ، ولاية على جميع أهله ، ونظرا في النعمور من سائر أعماله - يصير

(١) هذا العنوان أس من الأصل . وكذلك كل ما كان بين هذين العنوين من سائر

علم الطر فما كان محمودا من عمله .

ويشتمل نظره فيه على سعة أمور

أحدها : الطر في ندر الخيش ، وريتهم في النواحي ، وتقدير أرراقهم ، إلا أن يكون الخليفة قدّرها

الثاني . الطر في الأحكام ، وتقليد القصة والحكام

وقد نقل إسحاق بن إبراهيم عن أحمد في القوم يعرفون مع الأمير أمر عليهم ، فأمر ذلك

الأمير أميرا آخر فقال « إذا كان صاحبه أمره بذلك فلا بأس »

ظاهر هذا أنه إذا لم يأمره لم يحجر وهذا محمول على إمارة خاصة ويأني ترحها .

الثالث حباية الجراح ، وقص الصدقات ، وتقليد العمال ، وتعيين ما يسحق منها .

الرابع حماية الحرم ، واللبّ عن البصة ، ومراعاة الدين ، من تغيير أو تبديل .

الخامس إقامة الحدود في حق الله تعالى وحقوق الآدميين

السادس الامامة في الجمع والجماعات ، حتى يقوم بها ، أو يسحل عليها

السابع تسيير الحجيج من عمله ، ومن غير أهله ، حتى يتوجهوا معاين عليه .

فان كان هذا الاقليم تورا متاحا للعدوّ حاهد^(١) من يليه من الأعداء ، وقسم عاينهم

في المقاتلة ، وأحد حمسها لأهل المجلس .

ويعتري هذه الامارة الشروط المعبرة في وراثة التفويض

ثم يطرق عهد هذه الامارة ، فان كان الخليفة قد نواه ، كان لورير التفويض عليه

حق المراجعة والتفحص وإن لم يكن^(٢) له عرله ، ولا نقله من إقليم إلى إقليم غيره

وإن كان الورير قد تفرد بتقليده ، بطر فان قلده عن الخليفة لم يحجره عرله ولا

نقله من عمل إلى غيره ، إلا عن إذن الخليفة ولو عزل الورير لم يعزل هذا الأمير ، وإن

قلده عن نفسه فهو نائب عنه ، فيحورله أن يعزله والاستبدال به ، بحسب ما يؤدّبه

الاحتياط إليه من النظر في الإصلاح .

ولو أطلق تقليد هذا الأمير ، فلم يصحّ فيه أنه عن نفسه ولا عن الخليفة ، كان التقليد

عن نفسه ، وله أن يعزله ، ومتى عزل الورير اعزل هذا الأمير إلا أن يقرّه الخليفة على

إمارته فكون ذلك حديد ولاية واستشاف تقليد ، عبر أنه لا يحتاج في ألقاط العبد إلى

ما يحتاج إليه ابتداء العبد من انشروط

(١) في الأحكام الماوردي « اعزل بها من » وهو حاد من له من الأعداء اح

(٢) في الماوردي « ولم يكن »

ويكى أن يقول الخليفة « قد أقررتك على ولايتك » .
ويحتاج في ابتداء تقليدها أن يقول « قدلتك ناحية كذا إمارة على أهلها ، ونظرا في جميع ما يتعلق بها ، على تفصيل لا يدخله إجمال ، ولا يتناول احتمال » .

وإذا قلل الخليفة هذه الإمارة لم يكن فيها عزل للوزير عن تصحيحها ومراجعتها ، وإذا قلل الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الأمير عن إمارته ، لأنه إذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا في العرف على مراعاة الأحصن وتصحيحه ، وكان خصوص التقليد محمولا على مباشرة العمل وتنفيذه .

ولا يجوز لهذا الوزير^(١) أن يستورر وريرا ، إلا عن إذن الخليفة وأمره ، لأن وزير التنفيذ معنى ، ووزير التفويض مستند .

وإذا أراد هذا الأمير أن يرد في أوراق الخيش ، لغير سب ، لم يجر ، لما فيه من استهلاك مال في غير حق ، وإن رادهم ، لحدوث سب يقتضيه ، بطرق السب ، فإن كان مما يجرى رواه^(٢) كالزيادة لعلاء سعر ، أو حدوث حدث ، أو بقة في حرب ، حارر الأمير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال . ولا يلزمه استثمار الخليفة فيها لأنها من حقوق السياسة الموكولة إلى احتجاده . وإن كان سب الزيادة مما يقتضى استقرارها على التأيد ، كالزيادة في الحرب أنلوا فيها وفاموا بالنصر ، حتى احتلت ، وقف ذلك على استثمار الخليفة ، ولم يكن له التمرّد بامصائها . ويجوز له أن يرق من بلع من أولاد الخيش ويهرص لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن يهرص لخيش مستدأ ، إلا بأمر

وإذا فصل من مال الخراج فاصل عن أوراق حينه حمله إلى الخليفة ، ليصع في بيت المال العام المعتبر للصالح العامة . وإذا فصل من مال الصدقات فاصل عن أهل عمله ، لم يلزمه حمله إلى الخليفة ، وصره في أقرب أهل الصدقات من عمله

وإذا نقص مال الخراج عن أوراق حينه طالب الخليفة تمامها من بيت المال ، وإن تنص مال الصدقات عن أهل عمله لم يكن له مطالبة الخليفة تمامها ، لأن أوراق الخيش مفسدة بالكفاية ، وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوحد

وإذا تقلد الأمر من قبل الخليفة لم يعزل بموت الخليفة ، وإن كان من قبل الوزير اعزل بموت الوزير ، لأن تقليد الخليفة بناية عن المسلمين ، وتقليد الوزير سائة عن نفسه وعزل الوزير بموت الخليفة ، وإن لم يعزل به الأمير ، لأن الوزارة بناية عن المسلمين

(١) عبد المارودي وعور هذا الأمير أن يستورر اسمه وزير سعيد بأمر الخليفة وبغير أمره - ولا يجوز

أن يستورر وزير تموس إلا عن إذن الخ

(٢) في المارودي مما روى ، لا سعره الزيادة على التأيد ، كالزيادة لعلاء سعر

فهذا حكم الإمارة العامة ، وهي إمارة الاسكفاء المعقودة عن احتسار وتقدم (١) .

فأما إمارة الخاصة . فهو أن يكون الأمير مقصور الإمارة على بدير الحيوس ، وسياسة الرعية ، وحماية البيضة ، والذب عن الحرم ، وليس له أن يتعرض للفناء والأحكام ، ولا لحانة الخراج والصدق .

فأما إقامة الحدود ، فما اقتصر منها إلى اجتهد (٢) لاختلاف الفقهاء ، أو اقتصر إلى إقامة بيعة ، لتساكر المتارعن فيه لم يكن له التعرض لأقامتها ، لأنها من الأحكام الخارجة عن خصوص إمارته ، وإن لم يقتصر إلى اجتهد ولا بيعة ، أو اقتصر إليهما فقد فيه اجتهد الحاكم ، أو قام به البيعة عنده ، بطوب ، فإن كان من حقوق الأدمى — كخذ القدر والقصاص في نفس أو طرف — كان ذلك معبرا بحال الطالب ، فإن عدل عنه إلى الحاكم كان الحاكم أحق باستيفائه له ، لدخوله في حملة الحقوق التي يدب الحكم إلى استيفائها ، وإن عدل الطالب باستفاء الحد أو القصاص إلى هذا الأمير كان الأمير أحق باستيفائه لأنه ليس بحكم ، وإنما هو معونة على استفاء حق ، وصاحب المعونة هو الأمير ، دون الحاكم ، وإن كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المحضة ، كخذ الربا — حله أو رحم ، فالأمر أحق باستيفائه من الحاكم ، لدخوله في قوانين السياسة ، وموحيات الحماية ، والذب عن الملة (٣) فدخل في حقوق الإمارة ، ولم يخرج منها إلا نص ، وخرج من حقوق القضاء ، فلم يدخل فيها إلا نص .

وأما نظره في المطالم ، فإن كان مما يعتد فيه الأحكام ، وأمضاء القضاء والحكام حارله النظر في استيفائه ، معونة للحق على البطل ، وإسراعا للحق من المعترف بالمأطل ، لأنه موكول إليه البيع من التظام والتعالي ، ومسدود إلى الأخذ بالتعاطف والباصف .

وإن كانت المطالم مما ساءف فيها الأحكام ويتبدأ فيها القضاء ، مع منه هذا الأمير ، لأنه من الأحكام التي لم يتضمنها عقد إمارته ، وردتم إلى حاكم طده ، فإن بعد حكمه لأحدهم بحق قام باستيفائه إن صعب عند الحاكم فإن لم يكن في طده حاكم عدل مهما إلى أقرب الحكم من طده ، إن لم تاحفهما في المصير إليه مسقة فإن لحب لم تكلفهما ذلك ، وأسأمر الحلقة فيما تنازعاه وقد فيه حكمه .

وأما تسيير الحبيج من عمله فداحل في أحكام إمارته ، لأنه من حملة المعونات التي تلج إليها .

(١) في الماوردي ونحن تقدم أمام اسم الأخير منها حكم الإمارة الخاصة ، لاشتراكهما في عقد الاحيار ثم ذكر الاسم الذي في إمارة الاستيلاء المسودة عن اضطرار ، لئلا حكم الاضطرار على حكم الاحيار وتعلم فروق ما بينهما من شروط وحقوق فأما الإمارة الخاصة الخ

(٢) في الماوردي احصار

(٣) في الماوردي والذب عن الملة ، ولأن مع النصاب موكول إلى الأمر المسدودين إلى الحث عنها ، درر الحكم الرصد من لفصل السرح بين المصوم فدخل في حقوق الإمارة ولم يخرج منها إلا نص الخ

وأما إمامة الصلاة في الجمع والأعياد والحائز فالأمرء أحصى بها من القصص (١) وقد قال أحمد ، في رواية ابن القاسم « إذا حصر الأمر فهو أحق » ، على ما فعل الحسين بن علي (٢) . فان تاحت ولاية هذا الأمير لمرا لم يندى جهاد أهله إلا نادى الخليفة ، وكان عليه دفعهم وحرهم إن هجموا عليه غير إذن ، لأن دفعهم من حقوق الحماية ، ومقتضى البتة عن الحريم

واعتبر في ولاية هذه الإمارة الشروط المعتدة في وراثة التعميد ، وزيادة شرطين ، هما : الاسلام ، والحرية ، لأجل ما تضمنتها من الولاية على الأمور الدينية التي لا تصح مع الكفر والرق ، ولا يعترف بها العلم والفقهاء ، فان كان فريادة فصل

فصار شروط الإمارة العامة معده شروط وراثة التعميد ، لاستوائهما في عموم النظر ، وإن اختلفا في خصوص العمل

وشروط الإمارة الخاصة تقصر عن شروط الإمارة العامة ، شرط واحد ، وهو العلم ، لأن لمن عمت إمارته أن يحكم وليس ذلك لمن حست إمارته

وليس على أحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما أمضى في عملهما على مقتضى إمارتهما إلا على وجه الاحباط (٣) فان حذب غير معهود وناه على مطالعة الإمام ، وعمل في رأيه . فان حاز من اتساع الخرق - إن وقاه - فأما بما يدفع الخصومة ، حتى يرد عليهما أمر الخليفة بما يعملان به ، لأن رأى الخليفة أمضى في الحوادث الباردة ، لاشرافه على عموم الأمور .

فأما إمارة الاستيلاء التي تعقد على اضطراب

فهي أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد غلبه الخليفة إمارتها ، ويقص إليه تدبيرها وساستها ، فيكون الأمر استيلاء مستتراً ، الخليفة في تدبير السياسة ، وتسد الأحكام الدينية (٤) ليخرج عن السداد إلى الصفة ، وعن الحصر إلى الانحلال وهذا وإن حرج عن عرف التتليل المطلق ، ففيه من حبط التوازن الشرعية لا يجوز أن ترتك فاسدا ، حار فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما مسموع في تنديد الاستيلاء والاحتيار

(١) في السوردي وهو عدها أمير أسسه وول إلى الأمر ما أحق وهو عدها أن يحسه أسسه

(٢) روى السوردي في السوردي في الخبر عن سائر من أحصوا من سبب أن أحدهم سبب إلى اجتهد يوم مات الحسن بن علي ، فرأى الحسن بن علي ، مولد لسعيد بن الحسن - وهو من سببه - بدنه ، فزلا أنها سببه من دم وكان دهم بن علي ، (ح ٤ ص ٢٩) وكان سمع من العامر أمير المدينة من قبل معاوية وانظر السوردي في (ح ٢ ص ٧٧)

(٣) في السوردي وأما على واحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما أمضى في عمله على عصر إمارته إلا كان معهود ، إلا على وجه الاحتيار بضرورة الحاجة

(٤) في السوردي تكون الأمر استيلاء مستتراً بالسياسة والتدبير راجعية بانه سبب لأحكام الدين

والذى يتحيط بتقليد للمستولى من قوانين الشرع سبعة :

أحدها : حفظ منصب الامامة في خلافة السوءة ، وتدير أمور الملة

الثاني : ظهور الطاعة التي يرول معها حكم العباد ، ويتنى بها مآثم النباية

الثالث : اجماع الكلمة على الالفه والتناصر ، ليكون المسلمون يدا على من سواهم .

الرابع : أن تكون عقود الولايات الدينية حائرة ، وأحكام القصاة نافذة فيها

الخامس : أن يكون استيفاء الاموال بحق ، على وجه يراهمه المؤدى لها

السادس : أن تكون الحدود مسوفاة بحق .

السابع : أن يكون حافظا للدين ، بأمر يحقوى الله ، ويدعو إلى طاعته من عصى .

فإذا كملت فيه شروط الاختيار كان تقلده حتما ، استدعاء لطاعته ، ودعوا لمشاقته .

وصار بالاد له نافذ التصرف في حقوق الملة ، وأحكام الامة ، وحارله أن سترور^(١) ورر

تعود نص وورير تفيد

فان لم يكمل في المستولى شروط الاختيار حار إظهار تقلده ، استدعاء لطاعته ، وحسبا

لحالته ومعادته ، وكان يهود تصرفه في الحقوق والأحكام موقوفا على أن ستنب لهم الخليفة

فما من قد تكاملت فيه شروطها ، ليكون كمال الشروط فيمن أصيب إلى بياته حرا لما أعور

من شروطها في نفسه ، فيصير التقليد للسولى ، والتفديد من المستتاب ، لأن الضرورة

تسقط ما أعور من شروط المكنة

وإذا سحت إمارة الاستيلاء كان الفرق بينها وبين إمارة الاستكفاء من أربعة أوجه

أحدها : أن إمارة الاستيلاء معنية في المستولى ، وإمارة الاستكفاء مقصورة على

اختيار المستكى

الثاني : أن إمارة الاستيلاء مستملة على البلاد الى علب عليها المستولى ، وإمارة

الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تصمها عهد المسكى

الثالث : إمارة الاستيلاء تشمل على معهود البطر وبادره ، وإمارة الاستكفاء مقصورة

على معهود انطر دون بادره

الرابع : أن وزارة التعمو نص تصح في إمارة الاستيلاء ولاصح في إمارة الاستكفاء ، ليقع

الفرق بين المستولى ووريره في البطر ، لأن بطر الورر مقصور على المعهود ، والسولى أن

سطر في البادر والبود ، وإماره الاستكفاء مقصورة على البطر في المعهود ، فلم تصح معها وزاره

تتضمن على ملها من البطر في المعهود ، لاسناء حال الورر والمسورر

(ر) سند لاوردى وحري على من اسررره راسناه احكام من اسورره الخلفه واسنائه . وحار أن

[تقليد الإمارة على الجهاد]

فأما الإمارة على الجهاد فهي محصة فقال المسريين . وهي على صريين :
أحدها أن تكون مقصوده على سياسة الجيش ، وتدير الحرب ، فيعتبر فيها شروط
الإمارة الخاصة

والثاني أن يقص إلى الأمير فيها جميع أحكامها : من قسم العائم ، وعقد الصلح ،
فيعتبر فيها شروط الإمارة العامة ، وهي أكثر الولايات الخاصة أحكاما ، وأوفرها فصولا .
وحكمها إذا حسب داخل في حكمها إذا عمت
والذي يتعلق بها من الأحكام إذا عمت سنة
الأول في تسيير الجيش ، وعليه في ذلك سعة حقوق .

أحدها الرفق بهم في السر الذي تقدر عليه أضعفهم ، ويحفظ به قوة أفواهم ، ولا يحد
السير ، فيهلك الضعيف

الثاني أن تتعد حيلهم التي يحاهدون عليها ، فلا يدخل في حيل الجهاد كبيرا أو صغيرا
ولا أعجب هربا ، لأنه ربما كان ضعفها وهذا وقد قال تعالى (٨ ٦٠ - وأعدوا لهم
ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) ومنع من حمل رائد على طاقتها
الثالث أن يرعى من معه من المقاتلة وهم صفاء مسرقة ، ومطوعة . أما
المسرقة فهم أصحاب الديوان ، من أهل الية ، فيعرض لهم العطاء من بيت المال ، بحسب
العناء والحاجة . وأما المتطوعة فهم الخارجون عن الديوان من النواصي ، وسكان القرى
والأمنار . الذين خرجوا في النير ، اتساعا تنزهة لعاني (٩ ٤٦ - نسروا حقا وتقالا
وحاهدوا أموالكم وأنفسكم في سبيل الله)

وقد قيل في تأويل قوله تعالى « حافوا وثالا » أربعة أوجه

أحدها تحدها سائما وسيوحا ، ناله الحس وعكرمة^(١)

والثاني أعسا- وقراء ، قاله أبو صالح

والثالث ركبانا ومسه . قاله أبو عمرو

الرابع داعيال ، وعيسى عدل ، والد الفراء

وقد قيل إن هؤلاء يعطون من الصدقات ولا يعطون من شيء . من سبه سبيل الله
المدكور في آية الصدقات^(٢) ولا يعطون من شيء ، لأن حجتهم في الصدقات ، ولا يعصى أهل شيء

(١) وروى عن أبي طلحة وأبي صالح ومالك بن سنان ومحمد بن عبد الله بن زياد قول آخر
أظهر من حرر وعيره

(٢) انظر سورة التوبة (إع الصدقات للبراء والمساكين - الآية ٦٠) وعند الموردي من
سببه رسول الله المدكور في آية الصدقات

المستترقة في الديوان من مال الصدقات لأن حتهم في الشيء^(١) .

وطاهر كلام أحمد رحمه الله يقتضي حوار صرف كل واحد من المائتين إلى كل واحد من العريقين ، بحسب الحاجة ، فقال في رواية الأثرم « يحمل من الزكاة في السبيل^(٢) » . قال الله تعالى (وفي سبيل الله) قال ولمع أن قوما يقولون . لا يحمل منها في السبيل ، لا أدري . يعني لا شيء يذهبون » .

وقال في رواية عبد الله - في الشيء إذا حرج في سبيل الله « يأكل من الصدقة » . فقد أحرار دفعها في سبيل الله ، ولم يهرق بين أهل الديوان وبين المتطوعة واحتج بالآية ، وهي عامة .

الرابع أن يعرف على العريقين العراء ، ويقت عليهم النساء ، ليعرف من عرفائهم وقبائهم أحوالهم ، ويقربون عليه إذا دعاهم قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في معاربه^(٣) وقال تعالى (١٣٠ : ٤٩ - وحملناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) .

قيل . إن الشعوب السبب الأبعد ، والقبائل السبب الأقرب^(٤) . قاله معاهد . وقيل الشعوب . عرب محطان ، والقبائل عرب عدنان . وقيل الشعوب بطون العمم ، والقبائل بطون العرب

والخامس أن يحمل لكل طائفة شعارا يتداعون إليه ليصروا به مسميين ، والاحتجاج فيه متطاهرس . وقد روى عروة بن الزبير عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل شعار المهاجرين يابى عبد الرحمن ، وشعار الحرج . يابى عبد الله ، وشعار الأوس يابى عبيد الله ، وسعى حيله حيل الله^(٥) »

السادس أن تصفح الخيس ومن فيه ، فيخرج منهم من كان فيه تحديدا للجهاديين . وإرحاف بالمسلمين ، أو عين عليهم للتركيب . قد ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الله أن أتى من سأل في بعض عروانه ، لتحديده المسلمين^(٦) .

(١) عبد الماودي وحوار أو حمية صرف كل واحد من المائتين إلى كل واحد من العريقين بحسب الحاجة وقد مير الله بين العريقين ، فلم يجر الجمع من ما فرق

(٢) يعني يشترى له فارس لعرو عليه قال ابن قدامة في المعنى « ولما سحق هذا السهم المرأة الدين لاحق لهم في الديوان وإعما تطوعوا بالعرو ، إذا سطوا قال أحمد « ومطى من العرس ولا سول يجرح الزكاة سراء العرس معه » (ح ٧ ص ٣٢٦)

(٣) كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل ليلة الفصح كل واحد من الجماعة الذين يأمرونه مسا على قومه وجماعه يأخذ عليهم الإسلام ويعرفهم سرائطه وكانوا أبى عشرين قسما ، كلهم من الأنصار

(٤) عبد الماودي الشعوب السبب الأقرب والقبائل السبب الأبعد

(٥) رواه البيهقي عن عبد الله بن زبير أنه « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شعار المهاجرين يوم بدر الخ » وكان ذلك تسعاً يوم حنين وانصر الدانة وإنهاء لأن أكثر (ح ٣ ص ٢٧٤ و ح ٤ ص ٣٣) وسبب أن دارد سرح عرب العود (ح ٢ ص ٣٣٨)

(٦) (سورة) أمه وأن ذلك في عردة ترك أنظر مسرنا كسر لوله تعالى (لو حرجواكم) (٤ : ١٧٩) .

السابع : أن لا يعلى من ناسه ، أو وافق رأيه ومدبه على من نابيه في نسب ، أو حاله في رأى ومدبه ، فيظهر من أحوال المايبة ما تفرق به الكلمة الجامعة ، تشاعلا بالتقاطع والاختلاف . قد أعصى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين ، وهم أصداد في الدين ، وأخرى عليهم حكم الظاهر ، حتى قويت بهم الشوكة ، وكثر بهم العدد . وقد قال الله تعالى (٨ ٤٦ - ولا تمارعوا مفسدا وتذهب ريحكم) قيل فيه المراد بالريح الدولة ، قاله أبو عسدر وقيل المراد بها القوة فصر بالريح بها مثلا ، لأن الريح لها قوة .
ومن أحكام هذه الامارة تدبير الحرب .

والشركون في دار الحرب على صريحتين
أحدهما من نلتهم دعوة الاسلام ، فامتنعوا منها وتأنوا عليها ، فأمر الجيش بحرق في قتالهم بين أن يبيتهم للا وهارا بالقتل ، وبين أن يصاحبهم للقتال

والصبر الثاني من لم تلهم الدعوة ، وقل أن يكون اليوم قوم لم تلهم الدعوة إلا أن يكون قوم من وراء الترك والروم في منادى المشرق وأقصى المغرب ، فيحرم عليه الاقدام على قتالهم عرّة فصل إظهار الدعوة . وإعلامهم معجرات النبوة قال الله تعالى (١٦ ١٢٥ - أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادهم بالتي هي أحسن) يعنى : ادع إلى دين ربك بالحكمة ، قيل بالنسوة ، وقيل بالسرائر ، وقيل في « الموعظة الحسنة » بالقرآن في إين من القول ، وقيل ماميه من الأمر والهي ، وحادهم بالتي هي أحسن أى يبين لهم الحق ، ويوضح لهم الحجة

فان بدأ قتالهم قبل دعائهم إلى الاسلام لم يصح ديارهم منهم ، وكانت دماؤهم هدر (١)
وإذا تكاملت الصفوف في الحرب حار لم يقل من المسلمين أن يعلم ما يستتبر به في الصفوف ويتبر به من جمع اختيار ، وأن يركب الأملق وإن كنت حول أناس دها أوسفرا (٢)
وقد قال أحمد في رواية حسر « والعصاة في الحرب سحت » لقوله تعالى (مسؤمين)
وذلك ما روى عنه الله بن عون عن عمير بن إسحاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر « تسوموا فإن للملكة قد تسومت » (٣)

(١) عبد الماوردي فان بدأ سلمه قبل دعتهم إلى الاسلام وهدر دم دمه . وسهم عرّة ودية من دناب عوسهم . وكان على الأصح من مدبب المعنى كدبب المعنى ويقل بل كدبب الكفار على احلافهم أصلاف مصدقهم . وكان أبو حنيفة لا دة على دمه ، رموسهم هدر

(٢) عبد الماوردي ومع أوجعية من الاعلام ، وركوب الأملق وسنلهم من رب وجهه . وسهمهم هم المال وسكونهم . جمع آدم وهو الأسود والسر جمع أسير

(٣) قال الحوى في بصير الآه . وروى أن أنى صل الله عليه وسلم قال لا تحميه يوم بدر تسوموا . للملكة قد سومت بالصفوف الأس في فالتسمة ومعافهم . وعمير بن إسحاق يروي ما كرم في السهد ، ورواه ابن جرير قال أحمد بن عوف . لما عن عمير بن إسحاق قال « ان أوب ما كان الصفوف ليومئذ » - عن يوم بدر . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تسوم » - حديث ونس في الآه ولا مما قيل في بصيرها مسهم من يرجم أن يرجم صرف الجماعة سنة في كل وقت

ويحور أن يجب إلى البرار إذا دعى إليه ، ويدعو إليه ابتداء ، نصّ عليه في رواية
الليثي (١) وابن مشيش (٢) في الرجل يعرف نفسه بالخطأ يدعو إلى البرار
والوجه فيه ما روى «أن أنى من حلف دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، فمر
إليه فقتله (٣)» .

وأول حرب شهدتها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر «مر فيها من المتكرين عنة
ابن ربيعة ، وابنه الوليد ، وأخوه شيبة ، ودعوا للبرار ، فمر إليهم من الأنصار عوف
ومسعود ابن عمراء ، وعبد الله بن رواحة ، فقالوا ليرر إلنا أكفأوا من قومنا . فمر إليهم
ثلاثة من بني هاشم عليّ بن أبي طالب ، إلى الوليد ، فقتله . ومر حمزة إلى سبية ، فقتله .
ومر عبيدة بن الحارث إلى عنة ، فاحلفا صرّتا (٤)» ولأن في الدعاء إلى البرار قوة في دين الله
تعالى ، ونصرة رسوله . وقد بدد النبي صلى الله عليه وسلم إلى مثله ، وحبّ عليه ، فروى
محمد بن إسحاق «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بن درعين ، وأحد سيفا
فهره ، وقال من يأخذ هذا السيف يحقه ؟ فقام إليه عمر بن الخطاب ، فأعرض عنه ،
ثم قام الربيرس العوام ، وقال أنا أحده ، فأعرض عنه ، فوحدا في أنفسهما ثم عرصه
الثالثة وقال من يأخذ هذا السيف يحقه ؟ فقام إليه أبو دحانة ، سماك بن حرسة ، فقال
وما حقّه يا رسول الله ؟ فقال أن تصربه في العدو حتى يحقى ، فأحده منه ، وأعلم بعصاة
حجراء . كان إذا أعلم بها علم الناس أنه سيقاقل وسلي (٥)»

لأنه إن صحّ ذلك معي للآفة فهو سه في الحرب لا في غيرها ولعل أشهر العلل والتهوى في أوّلئك
الراعيين السبية للعدّة ، حتى حصلوا آفة الإغصان ، وركبها آفة السكر ، بعد دأته من الحدان
وقد روى ابن إسحاق وعمره أن أبا دحانة تسوّم بعصاة حجراء حين أعطاه رسول الله صلى الله
عليه وسلم سيفه يوم أحد .

(١) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الميموني الرقي كان من كبار أصحاب أحمد لزمه مدة طويلة
وله عنه مسائل في نحو مائة ورقة مات سنة أربع وستمين ومائتين في ربيع الأول
(٢) هو محمد بن موسى بن مشيش البغدادي كان يسمى لأنّى عبد الله وكان من كبار أصحابه روى عنه
مسائل يسعة حاددا . وكان حارثا وكان هذمه وعرف له حقه

(٣) رواه ابن إسحاق والبرقي وموسى بن عمار في المأري وهو الرجل الواحد الذي قتله رسول الله
صلى الله عليه وسلم بده ، لأنه جاء يرد فل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهزل له لاخوب إن عوب ،
فأخذ صلى الله عليه وسلم الحربة من الحارث بن الصمة وطمعه بها في رفقوه ، فخذسه حدثا مات منه
سرف وفي الصحيح عن ابن سيرين «اشتدّ غضب الله على رجل قتله رسول الله في سبيل الله»

(٤) غامه «كلامها أثبت صاحبه وكثر - جر - عليّ» أسسافهما على عمة فهدما عليه واحملا صاحبهما
فأخذا إلى أصحابهما «رواه ابن إسحاق وعمره وقد ذكر البخاري في صحيحه أن هذه الآية (هذان
حصان اختصوا في ربه) «رب في شأن حولا - البر من التماس ومن السركتن

هـ . رواه الإمام أحمد ومسلم وابن إسحاق وغيرهم ، وانظر البداية والنهاية (ج ٤ ص ١٥) ولما
سرمّ أبو دحانة بالعصاة الجراء لطم بها في الحرب ولم تكن ذلك من لاسه العاد لا هو ولا غيره .

وبحور المارّة شريطي : أحدهما أن يكون ذا وحدة وشجاعة ، يعلم من نفسه أن لن يعجز عن مقاومة عدوّ . فإن كان بخلافه مع

والثاني أن لا يكون رعباً للحبس ، يؤثر فقدته فيهم . فان فقد الرعب المدر يعضى إلى الهرعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم إما أقدم على الرارضة نصر الله تعالى ، وإحجار وعده ، وليس ذلك لعنه

ويجوز لأئمة الجند إذا حصنوا على الجهاد أن يعرضوا للتهادة من الراغبين فيها من يعلم أن قلبه في المعركة يؤثر أمراً. إما تحريض المسلمين على القتال حمية له، أو تحذيل المتريكين بالحرارة عليهم في نصر الدين. وقد روى محمد بن إسحاق « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر، فحرض الناس على الجهاد، وقال والذي نفسي بيده، لا يقاتلهم اليوم رجل، فيقبل صاراً محتسباً، مصلحاً غير مدبر إلا أضلله الله الحية (١) »

ولا يحور قتل النساء والولدان في حرب ولا غيرها ، سالم ساءلوا ، لهي النبي صلى الله عليه وآله
عليه وسلم عن قتلهم (٢)

وإذا ترسوا في الحرب بسائهم وأطفالهم . ولم يوصل إلى قتلهم إلا قتل النساء والأطفال
 حار قتلهم ، ولا قصدون النساء والصبيان . وكذلك إن ترسوا أسارى المسلمين ، ولم يوصل
 إلى قتلهم إلا قتل الأسراء ، ذكره أبو بكر في كتاب الخلاف . وقد أوماً إليه أحمد في رواية
 بكر بن محمد « في العموم محاصرون فيقول أولاد المسلمين ، يصوبهم أمامهم ، فأحب إليّ
 أن لا تعرض لهم ، إلا أن يخافوا أن يجرحوا عليهم ، وكون تركهم صرراً للمسلمين ، برهمهم »

و بحور عقربہم من تحتہم إذا قاتلوا علیہا ، وقد شعر حطابۃ بن اُئی شمر فرس اُئی سیال
س حرب یوم أحد ، واسعی علی علہ لیتماد ، وراہ اس سعب قتار اُئی حطابۃ^(۴)

وليس لأحد من المسلمين أن يعترف فرسه . لأنها موقرة أمر الله بها أعدادها في جهاد عدته بقوله (٨ ٦٠ - وأعتروا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدركم وعدوككم) ، وقد روى « أن حمزة بن أبي طالب اقتحم يوم موقعة عرسه سرًا ، حارًا أشجعًا ،

(۱) آية الداء وانها لاس كسر (۳ ۲۷۶)

(۲) و غور فل دی آری فی الحرب من استوح و بعبہ س س صی مہ عہ وسلم ذہلہ و عہہ
فی حرب ہوا بن یومحیی و قد حاور مہ سہ

(٣٦) قال ابن إسحاق: النبي حقه من أرض مصر هو وأبو سفيان - بحر - من غرب - شبه حقه
 رآه تذاذ من الأسود، وهو الذي قتله ابن شعوب، صهره سدر حار - بحر - من غرب - شبه حقه
 «إن صاحبكم ليصله بالاسك» فاسألوا أعلامه: «ما قتله» - قتله صاحب - حقه - من غرب - شبه حقه
 وكان عروسا عليه نكاح الله - فمات - حرق وهو حب حين يقع الله - قتله صاحب - حقه - من غرب - شبه حقه
 «نكاحه الله بالاسك» (أندة لاس كبر ح ٢ ص ١٢١)

ثم نزل عنها وعقرها^(١) » فمحتمل أن يكون فعل ذلك لثلاث تنقوى بها المشركون على المسلمين .

ومن أحكام هذه الإمارة

ما يلزم أمير الجيش في سياسهم ؛ والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء
أحدها حراسته من عرة يطررها العدو وذلك بأن يتسع المكان فيحفظها عليهم ،
ويحفظ أسوارهم يحرس يأمنون به على أنفسهم ورحلتهم ، لسكونها في وقت الدعة ، ويأمنوا
ما وراءهم في وقت المحاربة

الثاني أن يتحرر لهم المارل - موضع نزولهم - لمحاربه عدوهم ، بأن يكون أوطأ
الأرض مكانا ، وأكثرها مرعى وماء ، وأحرسها أكسفا وأطرافا ، ليكون أعون لهم
على المارلة

الثالث . إعداد ما يحتاج إليه الجيش من راد وعلاوة ، تفرق عليهم في أوقات الحاجة
حتى تسكن هوسهم إلى مادة يستعمون بها عن طلبهم ، ليكونوا على الحرب أوفر ، وعلى مارله
العدو أقدر

الرابع . أن يعرف أحوار عدوّه ، حتى يقف عليهم ، وتصفح أحوالهم ، فيأمن مكرهم ،
ويبتسب العرة في المبحوم عليهم

الخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب ، والتعويل في كلّ جهة على من يراه كفؤا لها ،
وتفقد الصفوف من حبل فيها ، وراعى كلّ جهة يتيل العدو عليها عدد يكون عونا لها

السادس . أن يقوى هوسهم عما يشعرون من الطفر ، ويحيل لهم من أسباب النصر ،
ليقلّ العدو في أعينهم ، فيكونون عليه أحرأ^(٢) قال تعالى (٨ ٤٣ - إدا يركبهم الله
في ممالك قليلًا ولو أراكم كنتم كنتمرا لنسلم ولنسارعتن في الأمر^(٣))

(١) قال ابن إسحاق عن عاصم بن شداد عن الربيع قال حدثني أبي الذي أوصى - وكان أحد بني مرة
ابن عوف وكان في ملك الحيرة - خروجه مؤنة - قال والله لكأنني أنظر إلى حمير بن أبي طالب حين
انقذه عن فارس له سدياء ، ثم عقرها ، ثم قال انعم حتى قيل « وهذا الحديث رواه أبو داود . وقد
استدل به من حور من الحواريين حشبه أن ينفع به العدو كما يقول أبو حنيفة في الأعمام إدا لم يسع السير
وحسب من لحق العدو واساعهم بها أميا يدع وعرق لئلا يذهب منهم ومن ذلك قال السهيلي
لم سكر أحد على حمير فدل على حوار - إدا إدا أم أحد اعدوه ولا يدخل ذلك في النهي عن
من الحواريين عاصم بن كعب (ح ٢ ص ٢٢٥)

(٢) كما قال النبي صل الله عليه وسلم لأصحابه يوم بدر - حب أمم المشركون عن عدوهم وعدوهم « يوموا إلى
سنة عرسها السموات والأرض مناه من الحام عرسها السموات والأرض » فقال نعم ، فقال :
رحم الله ساحبات على فوالح - قال رحمه الله أن آكون من أهلي قال أب من أهلها .
فقدم فكسر حسن سده راجع - راب - فحل ما كلى منهن - ثم ألقى من وقال : لئن أنا حبس
حتى آكلها إياها لحاء صولة - ثم بعد ذلك حتى قيل ، رواه البخاري

(٣) وانرا ما بعدها من سورة الأعراف

السابع أن يعد أهل الصدر والبلاء منهم ثواب الله ، إن كانوا من أهل الآخرة ،
والجاء والنفل من النعمة ، إن كانوا من أهل الدنيا . قال تعالى (٣ - ١٤٥ - ومن
يرد ثواب الدنيا بثواب الآخرة نؤتيه منها)
الثامن : أن مشاور دوى الرأي فما أعصل من الأمور ، ورجع إلى أهل الحرم فما أشكل ،
ليأمن من الخطأ ، وسلم من الزلل ، فيكون من الطمأنينة . قال تعالى لبيد صلى الله
عليه وسلم (٣ - ١٥٩ - مشاورهم في الأمر . فإذا عرمت فتوكل على الله) وقد أمره بالمشاورة
مع ما أمته من التوفيق ، وأعانته من التأييد
التاسع أن يأخذ حيشه بما أوحى الله تعالى من حقوقه . حتى لا يكون بينهم تحوير
في الدس ،

العاشر أن لا يمكن أحدا من حشيه أن يشاعل تتحارة أو رراعة ، بصرفه الاهتمام بها
عن مصارعة العدو

ومن أحكام هذه الإمارة

ما يلزم المحاهد من حقوق الجهاد وهو صراخ
أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى
والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم
أما اللزم لهم في حق الله تعالى فأربعة أسياد .
أحدها مصارعة العدو عند انتفاء الجموع ، وأن لا يسهرم عدد من مثليه فادون
بعد كمال الله تعالى فرص في أول الاسلام على كل مسلم أن يعان عشرة من الكفار ، بقوله تعالى
(٨ - ٦٥ - إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائة وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا) .
محمّد الله عنهم عند قوة الأعداء (١) . فأوجب على كل مسلم لاق العدو أن يقابل رجلين
مهم . فقال تعالى (٨ - ١٦ - الآن حلف الله عكم وعلم أن فيكم ضعفا ، فإن يكن
منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين . وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله)
وحرّم على كل مسلم أن يسهرم من مثليه ، إلا لأحدى حثي . إما أن يتحرف قتال ، فيولى
لاستراحة أو لمسكيدة ، ويعود إلى قتالهم ، وإما أن يتحرف إلى منه أخرى يجمع معها على قتالهم
لقوله تعالى (٨ : ١٦ - ومن يومهم رست دردة إلا متحرفا قتال أو متحيرا إلى فئة قد ناء
نصب من الله) وسواء فرقت الفئة اتى بغير إليها أو جد (٢) فإن عجز عن مقاومة مثليه

(١) أى عند كثرة عدد المسلمين ، وإلا فالذي رتب الآله مهم - وهم أهل بدر - كانوا أقوى المسلمين بعد
وروى ابن إسحاق عن ابن عباس قال : لما رتب هذه الآية تحت على السليبي ، وأجمعوا أن تقاس
عسرون مائتين - ومائة ألفاً ، حلف الله عليهم ، وسجدوا لله الأخرى ، فكانوا يدكوا من الشطر من
عدوهم لم يسع لهم أن يروا من عدوهم . وإذا كانوا دون ذلك لم يسعهم قتالهم ، ورحمهم أن
يتحروا عنهم »

(٢) بعد قتال عمر لأهل القادسية . حتى انهزموا إليه - أما شاة لكل مسلم

وأشرف على القتل ، إن ثب ، لم يحرق أن تولى عنهم مسيرهم^(١) .
قال الحرقى « ولا يجوز للسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب من ثلاثة ، فإن
حشى الأسرقا قتل حتى يقتل » .

الثاني : أن يقصد قتاله بصره دس الله تعالى ، وإبطال ماحلفه من الأديان ، فيكون
مطيعاً لله تعالى في أوامره . ولا يقصد مجاهدته استغاده للعمم ، فيصير من التكمسين ، لا من
المجاهدين ،

والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فادى أسارى بدر بالمال عاتب الله بنيه على
ما فعل ، فقال تعالى (٨٠ . ٦٧ - ما كان لشيء أن يكون له أسرى حتى تلبس في الأرض) يعني القتل
(يريدون عرس الدنيا) يعني مال الغداء (والله يريد الآخرة) يعني العمل بما يورث نواب الآخرة .
الثالث من حقوق الله أن يؤدى الأمانة فيما حاربه من العائث ، ولا يعل أحد منهم سنناً
حتى تقسم بين جميع العائثين من شهد الواقعة ، وكانوا على العدو يدا واحدة . لأن لكل واحد
مهم فيها حقاً

والرابع من حقوق الله تعالى أن لا يمالي من السركين دا قرنى ، ولا يحاى في بصره الله
دا مؤدّة . قال الله تعالى (٦٠ . ١ - ما أيها الدس آسموا لاتحدوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون
إليهم بالمؤدّة وقد كفروا بما جاءكم من الحق) رلت في خاطب من أوى بلعة وقد كتبت كتاباً إلى
أهل مكة ، يعامهم فيه حال مسير النبي صلى الله عليه وسلم إليهم^(٢) .
فاما ما نرهمهم في حق الأمير عليهم فأربعة أساء

أحدها الترام طاعه ، والدخول في ولاسه قال تعالى (٤٠٩ - ما أيها الدس آسموا
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قيل هم الأمراء وقيل هم العلماء
وروى أبوهريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أطاعنى فقد أطاع الله
ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن عصى أميرى فقد عصانى^(٣) »

(١) قال الماوررى ونحور إذا رادوا على مله ، ولم يحد إلى المصاراة سديلاً أن تولى عنهم ، غير متحرف
لعال ، ولا منحرف إلى فئة هذا مذهب التامى واحلف أحمائه من غير عن مقاومة مله
وأشرف على العمل في حوار امهرامه فبال طائفة لا يجوز أن تولى عنهم ، وإن قل للس من
وفال طائفة حور فأنوا أن تحرف لعال ، أو يجر إلى فئة ، لسلم من العمل وما م الخلاف فانه
وان غير عن المصاراة منس بصر عن هذه اليه وفال أبو حنيفة لا اعشار بهذا الفصل والبس
فه منسوح وعله أن طائل ما أمكه وسهرم إذا غير وحلف العمل

(٢) وأتمد مع ساره مؤدّه نبي عبد المطلب - فأطلع الله بنس عله فأمد علنا والبر في أمرها
وأدركها بعد روصة حية ، فأخذ الكتاب منها وعاداه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
ذاك في محرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عروة الصبح وحاطب رضى الله عنه من أهل بدر
وقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمر ، وقد هم بعل حاطب « إنه قد شهد بدر وما تدرك باعمر
لعل الله قد اطلع على أهل بدر فأن اصعوا ما سئتم قد عرف لكم »

(٣) حدث سبق على محه

الثاني أن يفوضوا الأمر إلى رأيه ، ويكلوه إلى تدبيره . حتى لا تختلف آراؤهم . وقد قال تعالى (٤ - ٨٤ -) ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) فان طهر لهم صواب حتى عليه بيوه لهم ، وأساروا به عليه ، وقد ندب الله تعالى إلى المشاورة . الثالث أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند هيئه ورحمه ، فان توقفوا عما أمرهم ، وأقدموا على ما همم به ، كان له تأديبهم على المخالفة حسب أحوالهم ، ولا يعلط فيفسر . وقد قال الله تعالى لبيته (٣ - ١٥٩ -) ولو كنت فطا عليط القلب لا نبصوا من حواك) . وروى ابن المنب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير دينكم أيسره (١) » . الرابع أن لا يبارعوه في العائم إذا قسمها بينهم ، ويرصوا فيها تعديل القسمة عليهم .

ومن أحكام هذه الإمارة

مصاراة الأمر قتال العدو وأن يطاول به المدة ، ولا يولي عنهم وفيه قوة قال الله تعالى (٣ - ٢٠٠ -) يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا) قيل فيه اصبروا على طاعة الله ، وصابروا أعداء الله ، ورابطوا في سبيل الله (٢) وقيل اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا بملامة التمر (٣) وإذا كانت مصاراة التتال من حقوق الجهاد ، فهي لازمة حتى يطر خصاصة من أربع حصال . إحداهن أن يسلموا ، فيحرروا بالاسلام دماءهم وأموالهم . ويتنعمهم في الاسلام صغار الأولاد (٤)

الباية أن يطرده الله تعالى ، فيسرى درارهم ، ونعم أموالهم ، ويقتل من لم يحصل في الأسر

و يكون في الأسرى محراب في استعمال الأصلح من أربعة أشياء . أن يتسلمهم صرا ، فيصرب العتق

الثاني أن يسرفهم ، ويعجى عليهم أحكام الرق من سع . أو عتق

الثالث أن ينادى به على مال أو أسرى

الرابع أن يمتن عليهم . وهو عنهم (٥)

(١) رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب النبوي . إسناده في أسناده عن محمد بن الأدرع . هو العراق وإسناده حد

(٢) هذا قول أحسن المصري

(٣) هذا قول زيد بن أسلم

(٤) قال صلى الله عليه وسلم « أكرم أن أقابل الناس حتى يسروني لأني أقتله دوا دوا عصمو ، من دماءهم وأموالهم إلا غصبا وحسابه على الله » رواه البخاري ومسلم

(٥) هو الله حان في سورة الأفعال (فإذا نعم الذين كبروا صرنا لربنا من اد احتبموه حسوا الزناق فيما ما عد وإما فداء حتى يصعب الحرب أو راعا)

الحصاة الثالثة . أن يدلوا بالمال على المسألة والوادعة ، فيحور أن يقبله منهم ، وبوادعهم عليه . وهو على صريين .

أحدهما أن يدلوه لوقمهم ، ولا يتعلاوه حراحا مستمرا ، فهذا المال عسيمة . لأنه مأخوذ بالحق الحيل والركاب ، فيقسم بين العامين ، ويكون ذلك أمنا لهم في الاسكاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ، ولا يمنع من جهادهم فيما بعد .
الصر الثاني أن يدلوه في كل عام فيكون حراحا مستمرا . ويستقر به الأمان .
والمأخوذ منهم في العام الأول عسيمة تقسم بين العامين ، وما يؤخذ في الأعوام المستقلة هو في يقسم في أهل البلد .

ولا يحور أن يعاد جهادهم ما كانوا مقيمين على بدل المال ، لاستمرار الوادعة بالأمان على نفسه وماله ، فان منعوا المال زالت الوادعة ، وارتفع الأمان ، ولزم جهادهم . وهم كثيرهم من أهل الحرب

فان حمل أهل الحرب هدية ، اتدأوا بها ، لم يحصل لهم بالهدية عهد ، وحر حرهم بعدها لأن العهد كساية عن عقد

الحصاة الرابعة أن يسألوا الأمان والهادية فيحور ذلك ، عند تعذر الطفر بهم وعند أحد المال منهم .

وقد هادن رسول الله صلى الله عليه وسلم قريسا عام الحديده عتريسين^(١) ذكره أبو بكر في كتاب الخلاف

فان هادهم أكرمها نطلت الهدية فيما راد

وإذا نقصوا العهد صاروا حرا ، يحاهدون من غير إيدان قد نقصت فارس صلح الحديده فسار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، حتى فتح مكة عوة

وإذا نقصوا العهد لم يحرق قتل من في أيدينا من رهائهم

ذكره أبو بكر في الخلاف - في أواخر أبواب السير - فقال أحرى أحمد بن الحسين ،

قال وحدث في كتاب أبي حدثني المبارك بن سلمان قال « سئل أحمد بن حنبل عن قوم من المشركين ، يسأون منهم كتاب ، لا يعرفون ولا يعرفونهم ، ولا يسألون لنا نأجرا ، ولا يقتل لهم ، و يعطوننا على ذلك الرهائهم نسألهم نكتبوا وفتاوا ، فما يقول في الرهائهم ؟ قال ليس عليهم شيء »

وطاهر هذا مع قتالهم

(١) كان ذلك في ذي بقعة سنة ست وكان صلى الله عليه وسلم قد جاء معبرا فبصده المشركون عن دخول مكة ، فبص معهم هذا الصلح الذي كان بالحديده أدنى الحل إلى الحرم وكان هذا الصلح الذي طه بعض الناس ، لما فيه من السروط ، جمعا على المسلمين وهما لهم - هو الصلح الذي لأنه أوقف الحرب بينهم ، فحافظ المسلمين بالمشركين ودعهم إلى الإسلام فأسلم كثير منهم حتى كان بعض منيس بن سبه ثمان مائة رسول الله ومعه عشرة آلاف فبص مكة وكان معه في عام الحديده الب وأرمائة قريبا

وإن رأى في قطع محلهم وتحرهم صلاحاً يصعبهم به ليظهر بهم ، أو يدخلوا في السلم . فعل ، وإن لم يرد ذلك صلاحاً . لم يفعل . وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف فكان سبباً لاسلامهم . وأمر في حرب بني الصير بقطع نوع من النخل يقال له الأصفر^(١) ، يرى نواه من وراء اللحاء ، وكانت الحلة منها أحب إليهم من الوصف .

وقد نزل الجماعة عن أحمد ، منهم المروزي ، قال « إن فعلوا بما فعلنا مهم » وقال « لا أذهب إليه إلا إدام فعلوا ما ذلك » . وقد منع من البدانة وأحاره على المقابلة

وَيَقُلُ الْأَمْرُ عَنْهُ قَالَ « أَكْرَهُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَيَدُلُّعُ مَسْهُمٌ »

وقال الميموني سئل أبو عبد الله « أعماء أكثر يحرق في بلاد الروم ، أو لا يحرق ؟ »
قال : التحريق أكثر وأنت »

وطاهر هذا حوار ذلك ، إذا كان فيه نكارة

و بحور أن يعرّ علمهم المياه ، وقطعها عنهم ، وإن كان فيهم ساء وأطفال ، لأنه أبلغ في الطفر بهم .

وإذا استسقى منهم عطشان ، كان الأمر محيرا من سقاه ومعه ، كما كان محيرا من قتله وتركه

وَمَنْ قَتَلَ مَرْءًا مِنْهُمْ فَأَرَاهُ الْبَصِيرَ ، وَلَمْ يَدْرِهِ كَمِثْلِهِ

وعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ، فالتقوا في الغائب

ولا يحور أن يحرق النار منهم حما ولا مسا، اتوله صلى الله عليه وسلم « لا تعدوا عباد الله
يعذاب الله (٢) »

وَقَدْ حَرَّقَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ (٣)

ومن قتل من تنهوا السامع رمل في ذابله القتل فيها ، ودرسها ، ولم يغسل وفي الصلاة عليه رواه ابنان

(١) وسه ربنا انما يخاف في سريره الخسر (ما قطع من لسه او ترك جموعا فاقه على اصولها فايد ان الله وليه في الماسد)

(٢) رواه البخاري في تاريخه ورواه غيره من رجاله عن ابن عباس وله قصة «أن علياً حرق يوماً فباع ابن عباس دابة لوكب أمية أخرجه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ٧ بعدوا عذب الله ولعلهم؟

(٣) كَافَّةً - وَبِهِ إِذْ نَسِيَ عِدَّتَهُ - هِيَ مَسْجِدُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَرَعَمَ أَنَّهُ أُسْلِمَ - وَسَأَلَ
مَنْ أَنْ يَسِيرَ مَعَهُ حَسْبًا - أَيْ أَهْلَ الْبُرْجَةِ - ثُمَّ مَعَهُ حَسْبًا - فَلَمَّا سَارَ حَتَّى لَاحَظَ عَسْلَمَ وَلَا مَرِيدَ إِلَّا
فَلَمَّا وَاحِدًا مَالًا - مَعَ الصَّبِيِّ وَرَأَى حَسْبًا مُرَدَّةً - فَلَمَّا أَنْكَبَهُ إِذْ رَأَى عِثْرَةً إِلَى الْغَيْمِ ثُمَّ

ولا يمنع الخيش من أكل طعامهم ، وعلاوة دواهم في ذلك الحرب ، غير محتسب به عليهم ، ولا يتعدوا القوت والعلاوة إلى ما سواها من ملوس ومركوب ، فان دعتهم ضرورة إلى ذلك كان ما لسوء وركوه مسترحا منهم في العلم ، إن كان باقيا ، ومحتسا عليهم من سهمهم إن كان مسهلکا

وهذا طاهر كلام أحمد في رواية أنى طالب ، في الصابون يوجد في بلاد الروم غسل به الرجل قال « لا ، لئس هو طعام ، ولا يغسل به »

وقال أيضا - في رواية إسحق بن إبراهيم - « في الرجل يسقطه سوطه يأخذ صبيبا من الشجر يعمل منه مقرعة ، فقال « أرى أن يطرح في العلم ، أو يطرح ثوبا في العلم ، ونقلت من مسائل إسحق بن إبراهيم - « في الرجل يحتاج إلى الدابة من دواب السى يركبها » قال نعم . ولا يعصها قيل له يأخذ السيف ، ويلبس الثياب ، قال نعم ، راحتح عديد ابن مسعود « أنه أحد سيف أنى جهل قصره به » وقد عمل به في ذلك الوف

وسل عن الثياب يحتاج إليها ، فان « يلبس ثيابهم ، فإذا بلغ العلم طرحها معه وظاهر هذا أنه جعل له الثياب والسلاح

ولا يجوز لأحد منهم أن يظأ حارة من السى إلا أن يعطاها بسهمه . ويظؤها بعد الاستبراء فان وطئها قبل القسمه عزر ، ولم يتحد ، لأن له فيها سهمها ، ووجب عليه مهره . يضاف إلى العيمة

فان أحلها لحق به ولها ، وصار أم ولد لهم إن ملكها ، فان وطئ - من لم يحل في أسى حد ، ولم ياجر به ولها إن علقت رد عنت هذه الأمانة على عراة واحدة لم يكن لامرئها أن يعزو غيرها سو علم سب أو لم نعم

وإذا عفت عموما عاما بعد عام ، لزمه معاودة العرو في كل وقت يقدر عنه ولا يسرع مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة وأقل ما يجزيه أن لا يعطل عاه أس جهاد ويلزم هذا الأمير أن يضرب أحوال المخاضين ، ويقيم الخنود عنهم ، ولا يضرب حكاه عيرهم ما كان سائرا إلى ثرد فان استقرت في الثغر اندى تة د حار ان يضرب في أحكام جميع أهله من مقاتله ورعة

وإن كانت إمارة خاصة أخرى عليه أحكام الخصوص

عأما قتال أهل الردة

فانه راح بعد إندارهم ثلاثة أيام ، سواء كان المرتد رجلا أو امرأة وذبحر إقراره على ردة بحرية ولا عهد ، ولا تؤكل لهم دبيعة ، ولا تسكح منهم امر

وإذا قتل لم يعسل ولم يصل عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، لخروجه بالردة عنهم ، ولا في مقابر المشركين ، لما تنقمت له من حرمة الاسلام ، ولكن يوارى مقسورا . ويكون ماله فينا في بيت مال المسلمين ، مصروفا في أهل الياء ، ولا يرثه عنه وارث مسلم ولا كافر . وإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الاسلام موقوفا عليه ، فان عاد إلى الاسلام أعيد إليه ، وإن هلك على الردة صار فينا .

فان انحاروا في دار يبردون بها عن المسلمين حتى صاروا فيها متمعين ، نحو بلد الصرمطي . وحب قتالهم على الردة ، بعد مناظرهم على الاسلام واستئناسهم وقتالهم قتال أهل الحرب مقلين ومدبرين

ومن أسر منهم قتل صبرا إن لم تف ولا حورا أن يسرق رحلهم ، ويسم أموالهم وتسي درارهم الذين حدوا بعد الردة

وقد قال أحمد رضي الله عنه - في رواية أني طالب في حرمة^(١) كان لهم سهم في فريه ، خرجوا يقاتلون المسلمين^(٢) هم المسلمون ، فأرصوم فيء المسلمين من قاتل عليه حتى أحد فيؤخذ خمسة يقسم على خمسة أسهم وأربعة أحماس الذين فاعوا مثل ما أخذ عمر السواد فقد وقفه على المسلمين

وقال - في رواية الفصل - في رجل ارتد في أرض الكرك وروح فمهم وولد له « ردون إلى الاسلام إلا أنهم يكونون عبيدا للمسلمين

وقال في رواه أحمد بن سعد في الحمرة الحرمية إذا خرجوا حتى^(١) دراري البرتيين ساء الولدان

والوجه في ساء الولدان والدراري والأموال أنها دار حري فيها أحكام أهل الحرب ، فكانت دار حرب . دليله^(٢) أهل الحرب بالكفر الأصلي

والوجه في استرقاق الولد الحادث بعد الردة أنه كافر ولد من كافرين ، فصار اسير طافه ، كسائر أولاد أهل الحرب

بما أنهم من الأربلاء والأنفس في حال يحرم بالدار أخذوا بذلك

قال في رواية ابن منصور - في مرتد دخل دار الحرب فصل أورني أو سري - « يعصى أن تنام عليه حذما أصاب هناك » .

وكذلك قال في رواه ميم في المرتد إذا قطع الطريق ولحقه دار الحرب ، فأحب استئناسه يقام عليه ويحصى منه

١١ - منه في باب الحرمي السوء إن حربه على وزن مكروه من سري طرس - وأحرمة مؤن

ساحج الأرواح والإنحة

٢ - ساء بالأصل في الموصفين

والوجه فيه : أنهم قد التزموا أحكام المسلمين ، وليس لهم تأويل سائع ، فكان عليهم الصبر عليه الخاريون في قطع الطريق .

ولا يلزم أهل دار الحرب ، لأنهم لم يلزموا أحكام المسلمين ، ولا يلزم عليه النجاسة ، لأنهم تأوؤا ولا سائنا .

ولا محور أن يهادوا على المواقعة ، محلاف أهل دار الحرب .

ولا يصالحون على مال يقرّوا به على رذتهم ، بخلاف أهل دار الحرب

ومن ادّعت عليه الردّة فأسكرها ، كان القول قوله مع رعي ولواقمت البيعة عليه بالردّة لم نصر مسلماً بالانكار ، حتى يسلط بالشهادتين

وإذا أسمع قوم من أداء الزكاة إلى الإمام العادل حادين له ، كانوا مرتدين بحري عبيهم
حكم أهل الزكاة

وإن مسعواها مع اعراسهم بها كذا . قائلهم الامام . كما قالهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه . سامعوا الزكاة . حتى قال قائلهم (١)

طَعِمَ رَسُولُ اللَّهِ مَا كَانَ بَيْنَا ۖ نَاعِمًا، مَا ذَلَّ مَاكَ أُنَى كَرِ

فإن سبوعهم على ملة الإسلام ، كما يتل المخاريق بعد أن سبّتهم ثلاثة أيام وقد قال أحمد في رواية أبي طالب « إذا قال الركعة على ولا أركى ، يقال له ، مرتين أو ثلاثا . رك » فإن لم يرك ، سبوا ثلاثة أيام ، إن تاب وإلا صرمت عنه »

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَوْرِي: «هَذَا مَعْوَا الزَّكَاةَ، كَمَا مَعْوَا أَنَا بَكْرٌ، وَقَدْ نَوَّأْتُ شَيْلَهَا» لَمْ يَرَوْهُ
وَمِنْ حَبِّ شَيْلِهِ

ويهدى بجزء من أسهمهم 'مع عدم اعتقاد' 'بحرب' ، كما مع أهل الردة . فاما مع الاعتقاد فلا تكفرون

وقد قال ورثته: «من ترك الصلاة فقد كفر» وليس من الأعمال التي تركها
كفر إلا الصلاة^(١٠)

(۱۱) هر چه در حرمه و حاره و مراغه و قلی و سب

أَلَا فَاسْجُدْ لِقَبْلِ خَالِقِكَ إِنَّكَ كَانَتْ مِنْ عِبَادِهِ

عدد ہزار لکھ سائیکو کا مستند اکالبر، اواحلی من بریارہ

[illegible]

وأما قتال أهل البنى

وهم الذين يحرجون على الامام ، ويخالفون الجماعة ، ومرتدون مذهب اتبعوه بطرب فان لم يحرجوا به عن الطاهرة نطاعة الامام ، ولا يحيروا مدار اعدلوا فيها . وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة ، وتمتد إليهم اليد ، تركوا ولم يحاربوا ، وأحرقت عليهم أحكام أهل العدل في الحقوق والحدود .

وقد عرص قوم من الخوارج^(١) لعلى رضى الله عنه بمخالفة رأيه ، وقال أحدهم ، وهو يحبط على مسره « لا حكم إلا لله تعالى » ، فقال على « كلمة حق » أريد بها باطل ، لكم عليها ثلاث لا تمنعكم مساحد الله أن تدكروا فيها اسم الله ، ولا تسدوكم قتال ، ولا تمنعكم إلى ما دامت أيديكم معاً

فان تطاهروا باعتقادهم ، وهم على احباطهم بأهل العدل ، أوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوه ، ويطال ما اتبعوه ، ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق ، وموافقة الجماعة

(١) الخوارج جمع حارحة ، أى الطائفة الخارجة . وهم قوم متدعون وكان يقال لهم المراء لشدة اجهادهم في اللادة والمادة إلا أنهم كانوا يأولون الرآن على غير المراد منه سموا بذلك لخروجهم عن الدين ، وحروجه على خيار المسلمين وأصل مدعهم أنه لما قام معاوية بالسلم يطلب بدم عثمان ، ولبس من على أن يمكنه من قتلة عثمان ، م ما به سد ذلك وعلى قول ادخل فما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى ، أحكم منهم الحق فلما طال الأمر حرج على في أهل العراق ومعاوية في أهل الشام ، والمعاصيين فقامت الحرب بينهما شهراً ، وكاد أهل الشام يكسرون ، فأشار عليهم عمرو بن العاص أن يرفعوا المصاحف على الرماح وادوا بدعوى إلى كتاب الله تعالى فترك جمع كبير ممن كان مع على - وخصوصاً المراء - الصال ، واحدوا قوله تعالى (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم سولي فرق منهم وهم مرسومون) فعلى على الحكومة واجتمع الحكمان ، ورفضت الحكومة فمارقوا عليها وحرخوا عليه وهم ثمانية آلاف ، وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف ، ورلوا مكاناً يقال له « حروراء » بناء مهمل مفتوحة وراءين الأولى مصبومة ومن من قبلهم الحرورية ركان كبرهم عند الله الكواء - صبح الكاف وسدده الواو مع المد - التكرى وشب - صبح النون الملحمة والوحدة - النسي ، فأرسل إليهم على ابن عباس فاطرهم ، فرجع منهم كبرهم - م حرج إليهم على فأطاعوه ودخاوا به الكوفة ثم أشاعوا أن علياً ناب من الحكومة ولذا رجعوا فبلغ ذلك عنا ، فصعد المنبر وحط وأسكر ذلك فسادوا من جواب السعد « لا حكم إلا لله » فقال على « كلمة حق أرد بها باطل لكم عليها بلاد اح » وحرخوا سنثاً فشتاً إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع ، فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر ، لرصاه بالتحكيم وبوب م فلوا عند الله من جانب الارب وعبره ممن كان يحاربهم من المسلمين ، فبلغ ذلك علياً ، فخرج إليهم في الجيش الذي كان هاء لأهل الشام ، فالتى الجمعان بالبروان فأوقع بهم ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولم يقلل من معه إلا نحو العشرة

وحرار للإمام أن يعرّ من تطاهر بالعباد ، أدا وتعبرا ، ولم يتطوره إلى قتل ولا حد .
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث . كفر بعد إيمان ،
 ورنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس » (١)

وإن اعترلت هذه الطائفة الناعية أهل العدل ، وتحيرت مدار بمرت فيها . بطرت ، فإن
 لم تمتنع من حق ، ولم تخرج عن طاعة ، لم يحاربوا ، ماداموا معيدين على الطاعة ،
 وتأدية الحقوق

وقد اعترلت طائفة من الخوارج علما رضى الله عنه الهروان ، فولى عليهم عاملا أقاموا
 على طاعته رمانا ، وهو لهم موادع إلى أن قتلوه (٢) ، فأرسل إليهم سماوا قاتله ، فأبوا .
 وقالوا كلما قتلهم قال فاستساموا إذا أقتلكم فسار إليهم ، فقتل أكثرهم

فإن امتنعت هذه الطائفة الناعية من طاعة الإمام ، ومعوا ما عليهم من الحقوق ، وتفرّدوا
 باحتشاء الأموال ، وتنفيد الأحكام بطرت ، فإن فعلوا ذلك ، ولم يصصوا لأهصهم إماما ،
 كان ما احتشوه من الأموال عصا ، لا تبرا منه دمه ، وما عهدوه من الأحكام مردودا ، ولا
 يثبت به حق . وإن نصصوا إماما احتشوا بقوله الأموال ، وعهدوا بأمره الأحكام . لم يعرّص
 على أحكامهم بالرد ، ولا على ما احصوه بالمطالبة ، وحواروا حتى يعينوا إلى الطاعة .

قال تعالى (٢٩ ٩ - وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن تعب
 إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي سى حتى تنوء إلى أمر الله)

وإذا فلد الإمام أميرا على قتال العباد ، قدّم قبل القتال إنذارهم وإعراهم ولا يهجم عليهم
 عرّة ، وتكون قصده بالقتال ردعهم ، ولا يعتمد به قتلهم ، بخلاف قتال المشركين والمرتدين ،
 ويتأهلهم مقلين ، ويكفّ عنهم مدرّس ، بخلاف أهل الحرب والمرتدين ، ولا يقتل أسراهم ،
 ويحجور قتل أسرى أهل الحرب والمرتدين

ويعتبر أحوال من في الأمر مهم من أمت رجعت إلى القتال أطلق ، ومن لم تؤمن
 منه الرحمة حسن حتى يحلّ الحرب ، ثم يطلق ولا يحبس بعدها ، ولا نعم أموالهم ،
 ولا تسي درارهم . ولا يستعين على قتالهم بمترك معاهد ، ولا رى
 وقد مع أحمد من ذلك في قتال أهل الحرب فأولى في قتال العباد

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

(٢) هو عبد الله بن حباب - يبعث أئمة المعصية ويتبدد الناس إلى أن أئمة المعصية وأئمة المعصية وسيد
 البناء السادة وكان على مدته واليا عليهم ، فأهم معهم مرة . فتلوه وعفروا على سره واستخرجوا
 الخيل الذى كان سبطها والهروان من قري اللدائن

ولا يهاديهم إلى مدة ، ولا يوادعهم على مال ، فان هادنهم إلى مدة لم تدرم ، وإن ضعف عن قتالهم انتطربهم القوة عليهم ، وإن وادعهم على مال نطلت للوادعة ، ونطرى المال ، فان كان من فيئهم أو من صدقاتهم ، لم ردّه عليهم ، وصرف الصدقات في أهلها والى في مستحقه . وإن كان من حالص أموالهم لم يحرق أن يملكه عليهم ، ووح ردّه إليهم ، لأهم نكلوه على ما قد معوه .

ولا يصب عليهم العرّادات ، ولا يحرق عليهم المساكن ، ولا يقطع الشجر ، لأنها دار الاسلام .

وقد حكاه أبو بكر في كتاب الخلاف عن أحمد ، في رواية محمد بن الحكم .

ولا يرمون بالمحريق إذا قاتلوا المحرّة^(١)

فان أخطوا بأهسل العدل ، وحافوا منهم الاصطدام ، حار أن يدفعوا عن أنفسهم مما استطاعوا ، من اعتماد قتلهم ، ونصب العرّادات عليهم لأنّ للمسلم أن يدفع عن نفسه قتل طالبا ، إذا لم يدفع إلا به .

ولا يجوز أن يستمتع بدواهم ، ولا سلاحهم في قتالهم ، ولا في غيره

وإذا انحلت الحرب - ومع أهل العدل أموال - ردّت عليهم ، وما يتلف منها في غير القتال فهو مضمون على متلفه . وما أتلّف عليهم في نائرة الحرب^(٢) من نفس ومال ، فهو هدر ، وما أتلّفه أهل العدل في غير نائرة الحرب من نفس أو مال ، فهو مضمون عليهم ، وما أتلّفوه في نائرة الحرب فلا صال عليهم ، وهو هدر .
ويصلى على قتلى أهل السى ، ويساؤون

وأما قتلى أهل العدل في غسلهم والصلاة عليهم روايتان إحداهما لا يساؤون ولا يصلى عليهم ، لأن قتالهم للدين عن الدين ، فهو كقتال الكفار .
والثانية يساؤون ويصلى عليهم ، قد صالوا على عمر ، وعثمان ، وعليّ ، وعساوهم ، وإن كان قتالهم طالما

وإذا مرّ تحار أهل الدمة بعشار أهل السى ، فعتر أموالهم ، تم قدر عليهم عسروا ، ولم يحرقهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الركواب ، لأنهم مرّوا بهم مختارين ، والركاة تؤخذ من التقيمين

وإذا أتى أهل السى قبل القدرة عليهم حدودا أقيمت عليهم بعد القدرة عليهم

(١) المحرّة - متددة - فرقة من الخرمية ، حالصون المنصه منها واحدها محر

(٢) نائرة الحرب - نائون صدها ألف ، همرة - هيجابها وتدها

ولا يرب ما قتل عادلا . وأما العادل فإذا قتل ما عيا ورثه ، وكذلك كل قتل بحق كالقتل قصاصا ، أو دقعا عن نفسه ، أو قتل الامام مورثه ، لأنه أقرّ عنده قصاص ، أو ربا ، أو في قطع الطريق .

وقد قال أحمد في رواية أبي المصير ، ونكر بن محمد في أربعة شهدوا على أحبتهم بالربا ، فرجحت ورجحوا مع الناس ، فهم غير قتلة يروونها^(١) .

وقال أبو بكر في كتاب الخلاف إذا قتل العادل البايع في الحرب ، فإيهما يوارثان والوجه فيه أن أحكام القتل - القصاص ، والمأثم ، والدم ، والكفارة - وهذه الأحكام لا تتعلق بالقتل ، كذلك حرمان المزاب^(٢) .

وأما قتال المحاربين وقطاع الطريق

فإذا احصى طائفة من أهل السواد على شهر السلاح ، وقطع الطريق - وأحد الأموال ، وقتل النفوس ، وقتل السابلة ، فحدودهم مرتبة باختلاف أحوالهم ، لا باختلاف صفاتهم

فمن قتل وأحد المال قتل وصنف

ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يسل

ومن أخذ المال ولم يقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف .

ومن أظهر السلاح ، ولم يأخذ المال عرّ ، ولم يقتل ، ولم يقطع وتحريره فيه من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية^(٣)

(١) قال ابن قدامة في المص (ج ٧ من ١٦٣) قال أحمد إذا قتل العادل البايع في الحرب برته وقتل محمد بن الحكم عن أحمد ، في أربعة شهدوا على أحبتهم بالربا فرجحت ، فرجحوا مع الناس ، يروونها ثم غير قوله وعن أحمد رواية أخرى يدل على أن القتل مع إتيان كل حال فإنه قال في رواية أبيه صالح وعبد الله لأرب العادل البايع ، ولا يرت البايع العادل وهذا ظاهر مذهب السامعي أحدا نظاهر أخذت له والحديث ما رواه مالك في الموطأ وأحمد في المسند عن عمر رضى الله عنه فإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليس للقاتل شيء »

(٢) كذا بالأصل وليجرح

(٣) في أحكام الماوردي اختلف الفقهاء في حكم هذه الآية - (إجماعا حرا - الذين حاربوا الله ورسوله - الآية) على ثلاثة مذاهب أحدها أن الإجماع ، ومن استأنه الإمام على قتالهم من هؤلاء فليجرح ، ومن أن يقتل ولا يسل ، ومن أن يقتل ويصل ، ومن أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ومن أن يسبهم من الأرس وهذا قول سعيد بن المسيب ومحمد وعطاء وإبراهيم الحنفي والمذهب الثاني : أن من كان منهم ذا رأى وتدين بقره ولم يصب عنه - ومن كان ذا نفس وقوه قطع يده ورجله من خلاف ومن لم يكن منهم ذا رأى ولا نفس عرره وحسه وهذا قول مالك بن أنس ومذهبه من فقهاء المدينة ، فلهذا مرتبة اختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم والمذهب الثالث أهم مرتبة اختلاف أفعالهم ، لا باختلاف صفاتهم - ثم ساق ما ذكره المؤلف هنا ، ثم قال وهو قول ابن عباس والحسن وقادة والسدي وهو مذهب الشافعي

فإن تابوا قبل أن يقدر عليهم الامام . سقطت عنهم حدود الله تعالى ، ولا تسقط حقوق
الآدميين

وقتلهم محالف لقتال أهل البى من حسنة أو حة

أحدها : يحور قتلهم مقلين ومدرين ، لاستيفاء الحقوق منهم ، ولا يحوز اتباع من ولى
من أهل البى .

وفد قال أحمد ، فى رواية اس منصور ، والفصل ، وكبرى محمد . « إذا ولى فلا تتبعاه »
وهذا محمول على ما إذا ولى ولم يتعلق به حق من صصاص أو مال ، لأنه قال فى رواية أنى طالب
« إذا أحد المال وهرب اتبعه » ، فإن ألقاه فلا تتبعه »

الثانى أنه يحور أن تعتمد فى الحرب قتل من قتل منهم ، ولا يحور أن يعتمد قتل
أهل البى

الثالث : أنهم يؤاخذون بما أسهل كونه من مال ، ودم فى الحرب وغيرها ، بخلاف
أهل البى

الرابع يحور حسن من أسر منهم ، لاستراء حاله ، وإن لم يحرح حسن أحد من أهل البى
الخامس : أن ما احتسوه من حراج ، وأخذوه من صدقات ، فهو كالمأخوذ عصا لا يسقط
عن أهل الحراج والصدقات حقا ، بخلاف أهل البى

وإذا كان المولى على قتلهم مقصور الولاية على محاربتهم فليس له بعد القدره أن يقيم عليهم
الحدود ، ولا أن يستوفى منهم حقا ، ولزمه حملهم إلى الامام ليأمر بأقامة الحدود عليهم ، واستيفاء
الحقوق منهم

وإن كانت ولايته عامة على قتلهم ، واستيفاء الحدود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من
أهل العلم والعادلة ، ليمد حكمه بما يقسمه من حدود ، ويستوفيه من حقوق
والكسب عن أحوالهم من أحد وجهين إما بأمرهم طوعا من غير إكراه ، ولا صرب ،
أو بهيام البسة العادلة على من أسكر

فإذا عذ من أحد هذين الوجهين ما فعله كل واحد منهم من جرائم نظر
من كان منهم قتل ، وأحد المال قتله ، وصله بعد القتل^(١)

وهذا القتل محتم لا يحور العفو عنه ، وإن عفى ولىّ الله كان عفوهم لعوا ، ويصله ثلاثة
أيام لا تحاورها ، ثم يحطه

ومن قتل منهم ، ولم يأخذ المال قتله ، ولم يصله . وعسله ، وصلى عليه^(٢)

(١) أحكام الماورى وقال مالك صلى الله عليه وسلم بالمرح حتى يموت

(٢) عبد الماورى وقال مالك صلى الله عليه وسلم غير من حكمه

ومن أحد مذهب المال ولم يقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف ، وكان قطع يده اليمنى لسرقته ، وقطع رجله اليسرى لمخاذه .

ومن حرج مذهب ، ولم يقتل ، ولم يأخذ المال اقتصاصاً منه بالحراج ، إن كان في مثله قصاص وهو إلى خيار^(١) مسحقته بحسب مطالبته ، ويسقط عقوبته . وليس يحجب وإن كان مما لا قصاص فيه وحت دية للحروح إن طالب بها ، وتسقط إذا عفا

ومن كان مذهبهم ردء أخرى عليهم أحكام قطاع الطريق ، وإن لم يباشروا بالعمل^(٢) .

وإذا تابوا من جرائمهم بعد القدرة عليهم ، سقطت عنهم المآثم ، دون المطالم ، وفوجدون مما وحب عليهم من الحدود والحقوق .

وإن تابوا قبل القدرة عليهم ، سقطت عنهم المآثم حدود الله تعالى ولم تستط حقوق الأديين

فمن كان قد قتل مذهباً بالحراج إلى وليّ الدم في القصاص أو العفو ، ويسقط التوبة احتتام القتل ، والقطع ، والصلب^(٣)

وبحري أحكام قطاع الطريق والمخاريب في الامتياز ، كما بحري عليهم في الصحري

وقد سئل أحمد رحمه الله تعالى عن المخاريب في النضر فتوفي عن الجواب فيها

وقال الحرق في مختصره والمخاريب الذين يعترضون للقوم في الصحراء الملاح^(٤)

وإذا ادّعى التوبة قبل القدرة عليهم ، عصب ، فإن لم تقترب بالدعوى أمارات تدل على

التوبة لم تقبل دعواهم لها في سقوط حدود ، وإن افتريت بدعواهم أمارات تدل على التوبة . قلت ، ليكون ذلك شبهة تصح بها درء الحد

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله ما قاله في رواية أبي داود وفيها . فقال في رواية أبي داود

في سرية دخلت بلاد الروم ، فاستقبلهم أعلاج ، فأحدوهم فقالوا : حنا سسامين . قال استدل عليهم بشيء فلله إمامهم وفعوا فيه يحرّدوا سلاحاً

فرأى أن لهم الأمان

(١) عبد الماوردي إن كان في ماء بصرى وفي رحمه الله في الحروح وحبب أحسن ، حوم ولا حور الموعود كالصبي والماني عويي حار - الح

(٢) عبد الماوردي ومن كان مذهباً أو مكثراً - سرى وأخرجوا في حده - عرّفوا . ورجل وحار حبه لأن الحب أحد النعرب وذا حور - دث إلى يقع بذا في حور أو حبه ذلك فيه ، إلفاء حكم الشاكرين منه

(٣) عبد الماوردي ومن كان مذهباً قد أحد سال سعه عه الخطر رد سعه عه مرة - دة

(٤) كذا في الأصل فحرج

وقال في رواية مهما ، في سفينة أحبد في البحر فيها روم ، فقالوا نحن حثنا أمان ، فقال -
« يطر في ظلم ، إن كان معهم سلاح »

فقد اعتر الطاهر في حقن دماءهم . وهذا مثله هاهنا

ويتحرّج فيه وجه آخر لا يقل قولهم في التوبة إلا بينة تسهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم ، لأنها حدود قد وحت والشبهة ما اقترمت بالفعل ، بل تأخر عنه .

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى ما قاله في رواية يعقوب بن حثان^(١) في الرجل من المسلمين جاء رجل من العدو ، فقال أسرته ، وقال العلج - بل أعطاني الأمان ، فقال إذا كان الرجل صالحا لم يهل هول العلج

وكذلك قال في رواية محمد بن يحيى الكحال في الأسير يخرج من بلاد الروم ، ومعه علج ، فيقول العلج أنا حرح به ، ويقول الأسير أما حرحت به فقال « أولى أن يقل قول المسلم »

فلم يقل قوله وإن كان ذلك يعود بحسن دمه .

فصل

فأما ولاية القضاة

فلا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت فيه سبع شرائط المذكورة ، والبالوع ، والعقل ، والحرية ، والاسلام ، والعدالة ، والسلامة في السمع والبصر ، والعلم أما المذكورية فلائ المرأة تنقص عن كمال الولايات ، وقول التهاداد^(٢) وأما البالوع والعقل^(٣) فلائ الصبي والمجنون لا يليان على أنفسهما ، فأولى أن لا يليان على غيرها ، ولأن طريق الاحتياط في الحوادث وأعيان السهور معدومة فيهما

(١) هو إسحاق بن إسماعيل بن حثان من أصحاب الإمام أحمد ، قال الخليل كان حرأى عند الله وصدهه . روى عن أحمد مسائل صالحة كثيرة في الورع ثم رويها غيره ، ومثائل في السطوان

(٢) وقال أبو حنيفة صلى المرأة فيما يصحّ منه سبها وتشدّ من حرر الظري خور قصاءها في جميع الأحكام ولا اعتبار لقول رده الإجماع ، مع قول الله تعالى (الرجال مؤتمنون على النساء عما فصل الله به بعضهم على بعض) مع في العمل بالبرأى وقول النبي صلى الله عليه وسلم في السدب المفق على صحتة « لا أطلع قوم ولوا أمرهم امرأة »

(٣) قال الماوردي ولا يكتفى في العمل بالذي يعلق به التكليف من علمه فاندركت الضرورة حتى يكون صحيح التمرحيد العصة ، بعيدا من السهو والخطأ . موصول بدكاية الإسلام ما أشكل ، ومصل مأعصل

وأما الحرية فلا أن العبد ليس من أهل الولايات ، ولا كامل الشهادات^(١) .
 وأما الاسلام ، فلا أن الفاسق لا يجوز أن يلي ، فأولى أن لا يلي الكافر^(٢) .
 وأما العدالة ، فلا أن الفاسق منهم في دمه ، والقضاء طريقه الأمانات^(٣) .
 وأما السلامة في السمع والبصر ، فليعرف المدعى من السكر ، ولا يتحصل هذا للبصير
 والأطروش^(٤) .
 وأما السلامة في تبة الأعضاء فمعهده ، لأنه تأتي منه الحكم .
 ويفارق الإمامة الكبرى بأن بعد بعض الأعضاء منع . لأنه لا يتأتى استيفاء الحقوق مع
 عدمها من الوجه الذي ذكرنا فيما قبل .
 وأما العلم فلا أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية ، ومعرفة أصول أربعة
 أحدها انعرفة من كتاب الله مما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ، ومحكماً ومشاهاً ،
 وعموماً وخصوصاً ، ومحملاً ومفسراً .
 الثاني علمه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التماساً من أفعاله وأقواله . وطرق محيئها
 في التواتر والآحاد ، والصححة والتمسك . وما كان على سب أو إطلاق .
 الثالث علمه بأقوال السلف بما أجمعوا عليه ، واحفظوا فيه ، ليتبع الاجتماع ، ويحتد
 رأيه مع الاختلاف .
 الرابع علمه بالقياس انوح لرد المروع المستكوب عنها إلى الأصول المنطوق بها
 والجمع عليها .

- (١) قال الماوردي ركبت حكم من لم تكمل حركته من الدر والمكاتب ، ومن رقي حصه ،
 ولا معه ائرق أن يقي . كما يشبه الرق أن يروى ، لعدم اودية في اعوى وانروايه وجور انه إيد
 عبق أن يقي ، ومن كان عليه ولا ، لأن النسب غير مصر في ولاية الحكم .
 (٢) قال الله تعالى (وَلَا يَحِلُّ لِلَّهِ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَيَاطِلُ) والماوردي ولا يجوز سبب المكاتب
 القضاء على الكافرين وفان أو حيه سور حده أعضاء من أهل الله وهذا وإن كان عرف
 الولاء بتقليده حراً ، فهو سبب درعاه ورياسه وليس بتقليد حكم وقضاء ، وهذا حكمه
 لا لرامم له ، لا لرومه هم ، ولا على الإمامة فونه فما حكمه لا يسم . وإذا استعوا من حاكمهم رليه
 لم يحروا عليه ، وكان حكم الإسلام عنهم أعد .
 (٣) قال الماوردي والصفة أن يكون صادق اللهجة ، صاهر الأمانة ، عينا عن المحارة ، سرتيا للماتم
 بعداً من الرب ، ومونا في الرضا والغضب ، مسعلاً لمروءة سا في ربه ودناه .
 (٤) قال الماوردي وجوز مالاً ولاية الأعني أعضاء . رأماً الأصم . معنى الخلاف المذكور في الإمامة

فإذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد ، وحار له أن يفتي ويقضي . ومن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ولم يحر له أن يفتي ولا يقضي ، فان قلد القضاء كان حكمه باطلا ، وإن وافق الصواب لعدم الترتيب (١)

والعلم بأنه من أهل الاجتهاد يحصل بمعرفة متقدمة وباحتضاره ، ومسلته
قد قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا قضاء الحق ، ولم يحضره لعله به . ولكن صار
تدبرا على وجه القضاء . فقال « إذا حصر الحصان بين يديك فلا تقص لأحدهما حتى تسمع من
الآخر . قال عليّ ما أشكلت على فصيحة بعدها (٢) »
وبعد معادا إلى ناحية من الحق فاحتضره فقال له « سم تقص ؟ قال بكتاب الله . قال .
فان لم تجد . قال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد ؟ قال
أجتهد رأيي (٣) »

(١) قل ما وردى وبوجه المرحوم ما مضى به عنه وعلى من فله الحكم والقضاء . وحوز أبو حنيفة
تقيد انصاف من ليس من أهل الاجتهاد ليستقيم أحكامه وقضائه . والذي عليه جمهور الفقهاء
أن ولايته خاصة ، وأحكامه مردودة . ولأن التقلد في فروع الشريعة ضرورة ، فلم يخصص إلا في مذهب
الحق دون مذهب

(٢) رواه أبو داود في السنن في باب كسب القضاء عن حنيفة عن عليّ بن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى اثنين فاصفا . فقلت يارسول الله ، ترسني وأنا حديث السن . ولا أعلم لي بالقضاء . فقال
إن الله سبدي قلت ، وبنت ساءت . فإذا حس بين يديك الحصان فلا تقص حتى تسمع من الآخر
كما سمعت من الأول . فانه أحرى أن تبين لك القضاء . قل فإجاب فاصفا ، وما تشكك في قضاء
بعد . قل في عون للمود (ح ٣ ص ٣٢٧) قال المندري وأخرجه الترمذي مختصراً
وقال حدثت حسن

(٣) رواه أبو داود في باب اجتهاد الرأي في القضاء ، حديثاً حسن عن عمر بن عمر عن سبعة عن أبي عوان عن
الحارث بن عمر عن أبي أسامة عن أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل ، وفي آخره « ولا آلو . فصرح رسول
الله صلى الله عليه وسلم صدره ، وهل . فحمد الله الذي وفق رسول الله لما رضى رسول الله »
قال في غريب النور . وهذا الحديث أورده المحرر في الموضوعات وقال هذا حديث باطل ، رواه
حماد بن عيسى عن سبعة . وصرح عن هذا الحديث في المسند الكبير والخصار ، وسأل من لقيه من
أهل النجف لم يسمع من أحد من أصحابه . وصرح عمره . وحارث بن عمر . أن أبا العيرة بن شعبة . هذا
محتمل . وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون . ومن هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من السريعة
من غير أن هذه قصة أورده في كتبه واعتمد عليه ، فن هذا طرسة . والخلف قلده
نسب من أضربوا ضرباً غير عادلاً مما ست عدهم . فلهن رحمة إلى قلوبهم . وهذا مما لا يمكنهم
تدبره . وأخبرني أخرجه الترمذي . وبان لا يعرفه إلا من هذا الوجه . وليس إسناده عندي
تصحيحاً . فاحفظه من أن يرى . فاحار بن عمر لا يعرف إلا بهذا الحديث . قال البخاري

فاما هاة القياس فهل يحور أن يولوا القضاء ؟ نظرت . فان هوه واتبعوا ظاهر النص ، وأحدوا بأقواليل سلمهم فما لم يرد فيه نص ، واطرحوا الاجهاد ، وعدلوا عن الفكر والاستساق . لم يحتر تقليد القضاة ، لقصورهم عن طرق الأحكام وهذا طاهر كلام أحمد في رواية بكر بن محمد ابن الحكم في الامام والحاكم يرد عليه أمر من أمور المسلمين ، فلا بد للامام والحاكم من أن يجمع له الناس ، ويقنس ويشه ، لأن هذا عليه وعلى الحاكم ، لما كتب عمر إلى شرح « أن قس الأمور »

وإن بني القياس ولكن احتجوا في الأحكام تعلقا بمصمون الكلام ، ومفهوم الخطاب ، كاهل الطاهر احتمال النع أيضا للمعنى الذى ذكرنا . وهو طاهر كلام أحمد لأنه قال « يقنس ويشه » ويحتمل الحوار لأنهم يصرون واصح للعانى ، وإن عدلوا عن حى القياس .

و يحور لمن يعتقد مذهب أحمد أن يقلد القضاء من يعتمد مذهب الشافعى ، لأن على القاضى أن يحتج برأيه في قضائه ، ولا يلزمه أن يقلد في السوارل والأحكام من اعترى إلى مذهبه وإذا بعد قضاؤه بحكم وتحدث مثله من بعد أعاد الاجتهاد فيه ونص بما أذاه اجتهاده إليه وإن خالف ما تقدم من حكمة ، لأن عمر رضى الله عنه قضى في التبركة بالتبرك في عام ، وترك التبرك في غيره فقيل له ما هكذا حكمت في العام الماضى ، فقال تلك على ما قضيتا وهذه على ما قضى »

فان كان المولى على مذهب فشرط على من ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهبه فهذا شرط باطل . وهل تطل الولاية ؟ نظرت

فان لم يجعله شرطا فيها ، لكن أحرجه محرج الأمر والهوى ، أن قال له قد قلديك القضاء فأحكم بمذهب أحمد على وجه الأمر ، ولا يحكم بمذهب أنى حصة على وجه الهوى فالولاه مصححة والتشرط فاسد

وإن أحرجه محرج التشرط في عقد الولاية ، فقال قد قلديك القضاء على أن لا يحكم فيه إلا بمذهب أحمد فهذا عقد تشرط فيه شرطا فاسدا فهل بطل العقد ؟ على روايتى ، ساء على لبيع إذا قاره شرطا فاسدا

لا يصح حديثه ولا يعرف وقال الذهبى في التبرك « يرد به أبو عود ، محمد بن عبد الله السعوى من الحارث وما روى عن الحارث عن أبى عود فهو مجهول » لكن أخذت به شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وبرد بن مات ، وابن عدى . وقد أحرجه التبرك في سنة عى محرجه لهذا الحدث ، بقوة له اه

وقال الساوردى بعد سوق حدث معاد فأما ولاية من لا يهول حبر الواحد غير حائرة لأنه تارت لأصله من أحسن علمه الصحابة وأكرر أحكام الشرى عنه « حودة » فصار حادثة من لا يهول حجة الإجماع الذى « يحور ولاسه » يرد ما ورد احسنه

فإن كان التشرط حاصلا في حكم عيبه نظرت أيضا
فإن لم يحرجه مخرج التشرط ، لكن أخرج مخرج الأمر . فقال أقدم العقد بالحر^(١) ،
ومن السلم بالكافر . فالتشرط باطل ، والعقد صحيح . وإن جعله شرطا فهل يبطل العقد
على الروايتين .

وإن كان ميبا ، فإن نهاه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر ، والحرّ بالعبد ، وأن لا يقضى فيه
بوجوب قود ، ولا ماسقاطه . حار لأنه اقتصر بولايته على ما عداه
وإن لم يبه عن الحكم فيه ، ونهاه عن القضاء بالقصاص . احتمل أن يكون صرفا عن الحكم
فلا يحكم فيه بامتناع قود ولا ماسقاطه
وحتمل أن لا يقتضى الصرف ، ويحرى عليه حكم الأمر به . فيبطل حكم الأمر ، وتنت
محنة النظر إذا لم يجعله شرطا في التقليد ، وحكم بما يؤدّه إجماده إليه

ولايه القصاص

وتعتمد مع الحضور المشافهة ومع العسة المراساة والمكاتبة
والألفاظ التي تعقد بها الولاية صرايا صريح ، وكساة
فالصريح أربعة ألفاظ « قد وليتك ، وفلانت ، واستحلفتك ، واستمسكتك »
فإذا وجد أحد هذه الألفاظ انعقدت به ولایه القصاص وغيرها من الولايات . ولا يحتاج معها
إلى قربة

وأما الكساة فمد فل إياها سعة ألفاظ « اعتمدت عليك ، وعوّلت عليك ، ورددت
إليك ، وحضت إليك ، وفرصت إليك ، ووكلت إليك ، وأسدت إليك »
فإن اقترن بها قربة صار في حكم الصريح ، نحو قوله « فاطر وما وكته إليك ، واحكم
فما اعتمدت فيه عليك »

فإن كان التقليد مشافهة فمؤوله على المور لفظا وإن كان مراسلة ، أو مكاتبة . حار أن
يكون على الراجح

فإن لم يوجد منه التسلول نصا ، لكن وجد منه التبرع في النظر . احتمل أن يحرى ذلك
محرى الطلق . واحتمل لا يحرى لأن التبرع في النظر فرع لعقد الولاية فلا يعقد به صولها
ويعتبر صحة الولاية إلى شروط

(١) أن أصل امرّ - لعقد قود ، واسلم - كافر

أحدها معرفة المولى للمولى، وأنه على الصفة التي يحوز أن يولى معها . فإن لم يعلم أنه على الصفة التي يحوز معها تلك الولاية لم يصحّ تقليده . فإن عرفها بعد التقليد استأنفها . ولم يعول على ما تقدمها .

الثاني معرفة المولى أن المولى على الصفة التي تستحقّ الولاية
الثالث . ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء ، أو إمارة البلاد ، أو حيازة الخراج ، ليطر على أي صفة انعقدت .

الرابع ذكر البلاد التي انعقدت الولاية عليها . فإن انعقدت مع الجهل لم يصحّ .
ويباح في لزوم النظر إلى شرط رائد على شروط العقد ، وهو إساعة تقليد المولى في أهل عمله ، ليدعوا بالطاعة له ، ويستادوا إلى حكمه ، وهو شرط في لزوم الطاعة ، وليس بشرط في بقاء الحكم

وإذا صحت الولاية بما ذكرنا فقد قيل إن نظر المولى والمولى كالوكالة لأشهما معا استثناء . ولم يرم المقام عليها من جهة المولى . وكان للمولى عرله متى شاء . وللمولى الانعزال عنها إذا شاء ، غير أن الأولى بالمولى أن لا يعرله إلا بعد . وأن لا يعزل للتولى إلا من عذر . لما في هذه الولاية من حقوق للمسلمين . وقد قيل ليس للمولى عرله ما كان مقما على التراتب . لأن بالولاية يصير أصرا للسلطان على سبيل المصلحة لأمر الإمام .

ويشارك الموكل ، فإن له عزل وكيله . لأنه نظري حق موكله خاصة
وقد قال أحمد ، في رواية يوسف بن موسى ، وقد سئل عن الإمام يعزل ، فيصلى بالناس الجمعة ، قال « لا بأس » قد كان الحسن يأمّر من يصلى بالناس في قبة المهلب

وطاس هذا أنه أحار عرله . لأنه لم يكر سؤا لهم عرله
والظاهر أن المراد به عزل إمارة الخلافة . لأنه استشهد جعل الحسن في قصة المهلب وإذا عزل أو أعزل وحل إظهار العزل . كأوح إظهار التقليد ، حتى لا تندم على إبعاد حكم ، ولا يعزل لأمر إليه حصم

فإن حكم بعد عرله . وقد عرف العزل . لم يند حكمه . وإن حكم غير عالم بعرله كان في بقاء حكمه وجهان منين على الوكالة . إذا تصرف الوكيل بعد العزل وصل العلم وإذا كانت ولاية انتاصي عامه فطره يشتمل على عشرة أحكام

أحدها فصل المارعات ، وفتح التشاخر ، والخصومات ، بصلها عن براض ، أو إحصارا بحكم بات

الثاني استيفاء الحقوق من المتع منها وإيصاله إلى مستحقها ، بعد سرب استحقاقها

بالإقرار، أو البينة . ولا يجوز الحكم بعلمه^(١) .

الثالث ثبوت الولاية على من كان ممنوعاً من التصرف ، لحون ، أو صغر ، والحر على من يرى الحر عليه ، لسه أو فلس ، حفظ للأموال على مستحقيها .

الرابع . السطري الأوقاف تحفظ أصولها ، وجمية فروعها ، وقض عليها ، وصرها في سبلها . فإن كان عليها مستحق للطراراع ، وإن لم يكن بولاه^(٢) .

الخامس . تمديد الوصايا على شروط الموصي ، فيما أباحه الشرع فإن كانت لمعينين بعدها بالإقاص ، وإن كانت لغير معينين كان تنفيذها إلى إجهاد السطر .

السادس ترويح الأيادي بالأكفاء ، إذا عدم الأولياء ، ودعين إلى السكاح .

السابع . إقامة الحدود على مستحقيها ، فإن كان من حقوق الله تعالى تهدر بامتناعه من غير مطالب ، إذا ثبت بالإقرار أو البينة وإن كانت من حقوق الآدميين وقعت على طلب مستحقيها

الثامن السطري مصالح عمله ، من الكفا عن التعدي في الطرقات والأفسة ، وإحراج الأحصنة والأمنية وله أن يفرد بالسطريها ، وإن لم يحصر حصم^(٣)

التاسع تصفح شهوده وأمنائه ، واختيار النائين عنه من خطائه ، في إقرارهم والتعويل عليهم ، مع السلامة والاستقامة ، وصرهم والاستبدال بهم ، مع ظهور الخرح والحياة

ومن صفهم بما يهابيه كان بالخيار ، بأن يستبدل به من هو أقوى منه ، أو يصم إليه غيره وقد قال أحمد ، في رواية حبل « ينبغي للرجل أن يسأل عن شهوده كل فلس لأن

الرجل يتغير حاله إلى حال »

العاشر التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، والترتيب والمتشرف ، ولا ينسج هواه في الحكم

وقد روى عن شريح أنه قال « أصاب أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه درعاه - سقطت منه ، وهو ربد صفين - مع يهودي فقال يا يهودي هذه الدرع سقطت مني ليلا ، وأنا أريد

صفين فقال بل هي درعي ، وفي يدي فتدّمت إلى شريح ، فارتفع عليّ على اليهودي

(١) قال الشاردين واحد في حوار حكم ، فيها علمه خورده في الختام في أصبح قوله ومع منه في يقول آخر وهل أو حبيبه ليعور أن يحكم به فيما علمه في ولاه ولا حكم بما علمه قلنا

(٢) قال الشاردين لأنه لا يصح حاشيها أن تمت رجوعه إلى العموم وإن حصت

(٣) وهل أو حصة لا يجوز له انصرافها إلا بحضور حصم مسدد . وهي من حقوق الله التي ستوفي فيها المسدد وغير المستدعي ، فكان مرّة أولاده بها أحص

ثم قال لشرح . لولا أنه دعى لحلست معه مجلس الحصور^(١) .

(١) قال الله سبحانه وبالناس بالحق ولا تنزع الهوى فيصلبك عن سبيل الله ، إن الذين يصلون عن مسدب الله لهم عذاب شديد عما سوا يوم الحساب .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (ح ١ ص ٩٨ طبعة فرح السكردى) قال علي بن الحمد أنما شعة عن سيار عن النعمي قال « أحد عمر فرساً من رجل على سوم ، حمل عليه ، فطع ، فخاصمه الرجل فقال عمر اجعل بيني وبينك رجلاً فقال الرجل إلى أرمي بفرسخ العراق فقال فرسخ أحد به صحيحاً سليماً ، فأنت له صام حتى رده صحيحاً سليماً قال فكأنه أنعمه ، فمعه فأصبا ، وقال له ما استعان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه فإن لم يستن في كتاب الله في السنة . فإن لم تحده في السنة فاحمد رأيك » وقال أبو عبيد حدثنا كثير بن هشام عن حمير بن رقان - وقال أبو بصير عن حمير بن رقان عن معمر الصري عن أبي العوام . وقال سليمان بن عيينة . حدثنا إدريس أبو عبد الله عن إدريس قال أتيت سعد بن أبي ردة ، سألته عن رجل عمر ابن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الأشعري وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي ردة فأخرج إلى كتبنا فرأيت في كتاب منها - رجعا إلى حديث أبي العوام - قال « كتب عمر إلى أبي موسى : أما بعد فإن القضاء فرضة محكمة ، وسنة مسنة فافهم إذا أدلى إليك . فإنه لا يسمع تكلم حتى لا عاد له أس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك ، وفي قصائك ، حتى لا يطعم شريف في حيفك ، ولا يأس ضعيف من عدلك الياسة على المدعي واليمين على من أكر والصلح حائر بين المسلمين إلا صلحا أحل حراماً أو حرماً حلالاً ومن ادعى حقا عائناً أو سنة ، فاصرب له أمداً ينهي إليه فإن به أعظمه عمه ، وإن أعمره ذلك اسحالت عليه العصبه فإن ذلك هو أضعف في العذر ، وأحلل للعناء ولا يملك قضاء قضيت فيه سوم ، فراجع فيه رأيت ، فهدد فيه لرشدك ، أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يظله شيء ومراجعة الحق حرم اتهمادي في الناطل والمسلمون عدول خصمهم على بعض ، إلا محرماً عليه سهاد . رور . أو مخلوذاً في حد » أو طناً في ولاء أو مائة فإن الله تعالى تولى من الصاد السرير ، وستر عليهم الحدود إلا البينات والأيمان ثم انهم انهم في أدلى إليك مما ورد عنك مما سم في قرآن ولا سبه فأس الأمور عند ذلك واعرف الأمان . فاعمد فيما رى إلى أحسن إلى . وتنبه إلى ولألك والعصب ، والعلق ، والصبر ، وأبدي الناس . واسكر سبه خصوصه - أو الحصور شكت أبو عبيد - من القضاء في مواضع الحق مما نوح الله الأجر ، ويسم به لذكر من حصص بينه في الحق ولو على عصبه ، كما قال الله ما منه ومن الناس ومن من تأس في عصبه شيء .

فإن الله تعالى لا يفعل من الصاد إلا ما كان حلياً فف صحت شرب عدلية في رجل رقة . وحررات رحمه والسلام عليك ورحمة الله . أبو عبيد فقلت لكثير هل أسنده حصر ؟ قال لا . قال ابن القيم وهذا كتاب جليل السر به العبد دعيل وسوا عنه أصول حكم والتهابة والحكم . وقال المناوردي وقد استوفى عمر من أصحاب رضى الله عنه في عهد إلى أبي موسى الأشعري شروط القضاء ، وبين أحكامه البليد - ثم سافه بعض اختلاف وانقطع عن سابق ابن القيم هذا

وليس لهذا القاضي - وإن عمت ولايته - جبانة الجراح . لأن مصره موقوف على رأى ولاية الحيوش .

وأما أموال الصدقات فإن احتصت ساطر حرحت من عموم ولايته ، وإن لم يدب لها ناظر . فقد قيل : تسحل في عموم ولايته . لأنها من حقوق الله تعالى فيمن سماه . وفيل . لا تدخل في ولايته . لأنها من حقوق الأموال التي يحمل على احتداد الأئمة . وكذلك القول في إمامة الجمعة والأعياد

فإن كانت ولايته خاصة فهي مقصورة الطر على ما نصمته ، كمن جعل له القضاء في بعض ما قدمناه من الأحكام ، أو في الحكم بالإقرار دون النية ، أو في الديون دون الساكح ، أو في مقدار من المال ، فيصح التقلد ولا يجوز أن تعداه . لأنها ولاية . فصحت عموماً وحسباً ، كالوكالة

وقد نص أحمد على صحته في قدر المال ، فقال ، في رواية أحمد بن نصر في رجل أشهد على ألف درهم ، وكان الحاكم لا يحكم إلا في مائة ومائتين فقال « لا تشهد إلا ما أشهدت عليه »

وكذلك قال ، في رواية الحسن بن محمد ، في رجل أشهد على ألف ، ولا يحكم في البلاد إلا على مائة « لا تشهد إلا بألف »

وقد نص على حوار القضاء في قدر من المال ووجهه مادكرنا

ومع من تعيص الشهادة إذا كانت بقدر يريد على ما جعل له فيه ، بل يشهد بذلك ، ويحكم الحاكم من ذلك عما جعل له لأنه إذا شهد بمخسنة عند هذا القاضي ، وشهد بالمائة الأخرى عند قاض آخر ، رعا ادعى المقر أن هذه الخمس المائة الثانية هي التي شهد بها أولاً . فتسقط إحداها على قول من يحمل تكرار الإقرار في مجلسين بألف واحدة . وقد شهد لذلك قوله تعالى (٥ ١٠٨ - ذلك أدنى أن يأبوا بالشهادة على وجهها) وإذا عصها فم ياب ما على وجهها

ويجوز أن يكون نقاضي الطر في خصوص العمل

فيقتل المظري جميع الأحكام في محنة من البلد فتعد جميع أحكامه في المحلة إلى عينة له وإن يحكم فيه بين ساكبيه والطارئين إنه لأن الطارئ إليه كالساكن فيه ، إلا أن يتصرف على الطر بين ساكبيه دون الطارئ إليه فلا يتعداهم

وقد نص أحمد على صحته في مكان مخصوص . فقال في رواية مهنا في فربه مثل فطر بل ، واردة ، والتمس وأساها من القرى - يكون فيها القاضي - يجوز فيها صاؤه .

وإن استحلّه قاض آخر ، ولم يستحلّه الخليفة ، فقد نصّ أحمد على حوار القضاء في قرية مفردة

والوجه فيه . ما ذكرنا من حوار محصيه بقدر من المال ونصّ على حوار استخلاف القاضي لقاض آخر . ولم يهرق بين أن يكون الخليفة أدن له في ذلك أو أطلق من غير إذن ولا نهى . لأنه إذا ولاه صار باطلاً للمسلمين ، لا عين من ولاه ، فكون في البلد في حكم الإمام في كلّ بلد . وإذا كان الإمام وحده أن يولي من يوب عنه في موضع نظره .

وبارقي الوكيل . لأنه لا يوكّل على الروايتين . لأنه يطر في حقّ موكله ، بدليل أن له عرله ، وليس للإمام عرله ما كان على الصفات المتروطة فإن قلّد جميع البلد كان له أن يحكم في أيّ موضع شاء منه . فإن شرط عليه في عقد الولاية موضعاً محصواً ، إما في داره أو مسجده بطلت الولاية لأن الولاية عامة فلا يحوز الحصر عليه في موضع حاوٍه

فإن قلّد الحكم بين من ورد إليه في داره أو مسجده صحّ . ولم يحل له أن يحكم في غير داره ولا في غير مسجده ، لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد إلى داره ومسجده . وهم لا يتعيون إلا ماورد إليها

فإن قلّد قاصين على بلد ، نظرت فإن ردّ إلى أحدهما موضعاً منه ، وإلى الآخر غيره صحّ . ويتصر كلّ واحد منهما على الطريق موضعاً . وكذلك إن ردّ إلى أحدهما نوع من الأحكام ، وإلى الآخر غيره . كردّ المدايات إلى أحدهما ، والمالك إلى الآخر ، فحرر ذلك ويتصر كلّ واحد منهما على الطريق ذلك الحكم الخاصّ في البلد .

وإن ردّ إلى كلّ واحد منهما جميع البلد . وقد قيل لا يصحّ . لأنه يصي إلى التناحر في تحاد الخصوم إليهما^(١)

وفل يصحّ لأنهما استئذنت . فهي كالوكالة ويكون التولّي عسّاً خائب الخصوم فوز الطالب غير المطلوب فإن تساونا اعتبر أقرب الحاكم إليهما من تساوا أقرع بينهما وفل يمعان من التنازع حتى يتسا على أحدهما . ولا يوب أسه تركه

و يجوز أن تكون ولاية القاضي متصورة على حكومة غيره من حصين . ويكون ولايته عليهما نافية ما كان التناحر بينهما فيه . فإذا تناحرا بينهما رأت ولايته من تحدّد سهمها مشاحة أخرى لم يطر بينهما إلا بدّن محدّد

(١) عند ماوردى . رطل ولائهما إن اختلفت . وصحّ ولاية كرسر من اقرع

فإن لم يعين الحصور ، لكن جعل النظر مقصورا على الأيام . فقال « قد فلتك الطر
بين الحصور في يوم السبت خاصة » حارطه فيه بين جميع الحصور في جميع الدعاوى وروى
ولابته صروب الشمس منه

فإن قد الطر في كل يوم ست حار أيضا . وكان مقصورا على الطر فيه فإذا حرج يوم السبت
لم ير ولايته ، لفتاها على أمثاله من الأيام (١)

فإن قال - ولم يسم أحدا - من طر يوم السبت بين الحصور فهو حليقي لم يحرج ، للجهل
بالوحي ، ولأنه قد يحور أن يطر فيه من ليس من أهل الاحتاد

فإن قال من طر فيه من أهل الاحتاد فهو حليقي لم يحرج أيضا ، للجهل به ولأنه
يكون تمييز المحتد موكولا إلى رأى غيره من الحصور

فإن قال من طر فيه من معني أصحاب أحمد ، أو أصحاب أبي حنيفة ، أو أصحاب الشافعي
لم يحرج .

وكذلك لو سمي عددا فقال من طر فيه من فلان ، أو فلان فهو حليقي لم يحرج ،
سواء قل العدد أو أكثر لأن المولى مهم محمول

فإن قال قد رددت الطر فيه إلى فلان وفلان . فأبهم طر فيه فهو حليقي حار ،
سواء قل العدد أو أكثر لأن جميعهم مولى .

فإذا طر فيه أحدهم ، تعين ورال بطر الباقي لأنه لم يجمعهم على الطر ، وإنما أفرد به
أحدهم فإن جمعهم على الطر فيه لم يحرج كبرتهم

وهل يحور مع قلتهم ، على الاحتال الذي ذكرنا في الجمع بين فاصيين

فأما طلب القضاء

وحظلة الولاية عليه بطرت فإن كان من غير أهل الاحتاد كان تعرضه لطلبه محظورا ،
وكان مذنب محروجا وإن كان من أهله ومن يحور له الطر فيه بطرت فإن كان القضاء في
غير مستحبه ، إما لمصلحة عامة . أو لظهور حوره فيحطب القضاء دفعا لمن لا يستحبه ،
ليكون فيمن غير القضاء أحق فيه روايتان إحداهما يكره له طلب القضاء

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله ما قاله في رواية ابنه عبد الله ، في الرجل يكون
في ما لا يكون فيه أحد أثر القضاء به ، نفيه ويعرفه - قال « لا يحصى أن يدخل الرجل
في القضاء ، هو رأسه »

فقد كره له الدخول فيه مع الحاجة إليه

والوجه فيه - ما رواه أبو حنيفة بإسناده ، عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أصر عليه رل ملك يسده »^(١)
وفي لفظ آخر « من اتى القضاء وسأل فيه الشفاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه
أرل عليه ملك يسده »^(٢) .

وبإسناده عن عبد الرحمن بن سحرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « يا أبا عبد الرحمن
لا تسأل الإمارة ، فإني إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها »^(٣)

وذكر مسلم في صحيحه بإسناده عن أنس ردة بن أنس موسى عن أبيه أني موسى الأشعري
قال « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ، أنا ورحلان من بني عمي فقال أحد الرحلين
لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتربا على بعض ما ولاك الله ، وقال الآخر مثل ذلك . فقال
إنا والله لا نولي هذا العمل أحدا سألناه فما ولي أحدا »^(٤)

والثانية لا يكره

وأصل هذا من كلامه ماقاله في رواية المروذي « لا تد للسلين من حاكم ، أفتده
حقوق الناس »^(٥)

(١) رواه الترمذي واس ماحه ، واللفظ له

(٢) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث عرب

(٣) رواه البخاري ومسلم « وصرة » بفتح السين وضم الميم وتعام الحديث « وإذا حلت على يمين
رأيت غيرها حراما منها فأتى هو خير وكرم عن يمينك » اه .

(٤) ورواه الإمام أحمد في المسند (ج ٤ ص ٩٤) بسط « قال أبو موسى أملى إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ومي رحلان من الأشعريين ، أحدهما عن يميني ، والآخر عن يساري فكلاما سأل العمل
والنبي صلى الله عليه وسلم فتأثك قال ما سأل بأنا موسى . أو ناعد الله بن ليس قال قلت
والذي بئتك الحق ما أملى في علي ما أنسبهما ، وما شرب أميما بصلان العمل فان فكأن
أنظر إلى سواك تح شمه منعب قال لا سمعن على عملنا من أراداه ولكن اذهب أنت
يا أبا موسى ، فنه على النبي . ثم أسعه معاذ بن جبل - الخ »

ورواه البخاري ومسلم وفي رواية أن رحيت من بني عمة وفي رواية أنه عبد راف النبي
صلى الله عليه وسلم مما قال ، فصدقه وعذره

(٥) قال يوسف عنه السلام (احضني على حراث الأرض في حيط عليم) وأخرج مسلم عن أنس ر
رضي الله عنه قال قلت « يا رسول الله ، ألا تسعمني » قال لا تسعمني ، وإنما أمده ، وإنما
يوم السامه حري ودمامه ، إلا من أحدهما ختب وأدى إلى عليه بها .

مالك البوي هذا أصل عظيم في حسب ولاية ولا يسمي من كان فيه صعب ، وهو في حق من دخل
فيها سر أهليه ولم يمدل فإنه يمد على ما شرطه إذا حوري أخرى يوم القدمة ، وأما من كان
أهلا وعذلا فيها فأكرهه عظيم ، كما طاهره في الأحبار ولكن في الدخول فيها حصر عظم ولذلك
امتنع الأكابر منها . واقفه أعلم

والوجه فيه : أن هذا رفع مسكر . فعلى هذه الرواية ينظر . فإن كان أكثر قصده به
إزالة غير المستحق ، كان مأحورا . وإن كان أكثره . احتصاصه بالطرف فيه ، كان مكروها ،
أو مباحا .

وإن كان القضاء في مستحقته ، وهو من أهله ، ويريد أن يعرله عنه إما لعداوة بينهما ،
أو ليحرر بالقضاء إلى نفسه بها . فهذا الطلب محطور ، وهو محروح بذلك
وإن لم يكن في القضاء باطر ، بطرت . فإن كان له رعيه في إقامة الحى ، وحوفه من
أن يتعرض له غير مستحق ، محرر على الروايتين اللتين تقدمتا .

وإن قصد بطله المبره والمباهة كره له ذلك ، رواية واحدة . لأن طلب المباهة في الدنيا
مكروه . قال الله تعالى (٢٨ ٨٣ - تلك الدار الآخرة محلها للذين لا يريدون علوا في الأرض
ولا فسادا والعاقبة للمتقين)

ودهب قوم إلى بنى الكراهه لأن بنى الله يوسف عليه السلام رعب إلى فرعون في الولاية
والخلافة ، فقال (١٢ ٥٥ - احملنى على حراث الأرض إني حصيل علم)
وهذا لا يدل على حوار الطلب من غيره ، لأن يوسف عليه السلام كان ندا معصوما من
الطم والحور فيما يليه من الأعمال . وهذا المعنى غير مأثور في حق غيره

فأما بدل المال على طيب القضاء

محطوري في حق البادل والبدول له . لما روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لعن الله الراشئ والمرتئى ^(١) » . فالراشئ نادل الرثوه . والمرتئى قائلها .

(١) رواه أبو داود والترمذي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال الترمذي حسن صحيح . ورواه
ابن حبان والحاكم ، وهما صحيح الإسناد ، بلط « لعن الله على الراشئ والمرتئى »
ورواه الطبراني ورواه نعات ، بلط « الراشئ والمرتئى في النار » ورواه البراء بلطه ، عن
عبد الرحمن بن عوف . ورواه الترمذي عن أبي هريرة . ورواه الحاكم ، وراد « والرائس الذي سعى
بهما » وكذا رواه محمد بن جرير وابن أبي عمير وابن أبي عمير . وقال ابن قدامة في المعنى قال الحسن
وسعيد بن حدير ، في مسنده في سورة المائدة (آكلون للسهل) هو الرسوة . وقال
إمام ابن أبي عمير الرسوة نهب من الكبر . وقال مسروق سألت ابن مسعود عن السحت ، أهو
الرسوة من الحكم . قال لا (ومن لم يحكم ما أرسل الله فأوتيك ثم الكافرون - والظالمون -
والناسفون) ولكن السحت أن يسبب الرجل على بطله فيهدى الك فلا يصل

فصل

فأما ولاية المطالم

والنظر في المطالم . هو مود المتطلعين إلى التناصف بالرهمة ، ورحر المتنازعين عن الاتحاد بالهبة .

ومن شرط الناظر فيها

أن يكون حليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهبة ، طاهرا العنة ، قليل الطمع كثير الورع . لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحجة ، وتنت القصاة . فاحص إلى الجمع بين صفى الفرقين

فإن كان ممن يملك الأمور العامة كالحلفاء ، أو من فوّص إليه الحلفاء في الأمور العامة ، كالوزراء والأمرء لم يحجج النظر فيها إلى تقليد وكان له - لعموم ولايه - النظر فيها وإن كان ممن لم يفوّص إليه عموم النظر . احتاج إلى تقليد وبولية ، إذا احتجعت فيه الشروط المتقدمة

ولما يصحّ هذا فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد ، أو لولاية التفويض ، أو لإمارة الأقاليم ، إذا كان نظره في المطالم عاما فإن اقتصر به على نفسه ما عجز القصة عن بعيده حار أن يكون دون هذه المرتبة في القدر والخطر . بعد أن لا يستحبه الطمع إلى رشوة

وقد نظر النبي صلى الله عليه وسلم المطالم في الشرب الذي تارعه الزبير بن العوّام ورحل من الأنصار فحصره بنفسه ، وقال للزبير « اسق أنت يا زبير نمن الأنصارى فقال الأنصارى أن كان ابن عمك يا رسول الله فعصب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله وقال يا زبير أحره على نطفه حتى يبلغ الماء الكعس^(١) »

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم وعمرهما عن عروة عن عبد الله بن الزبير « أن رجلا من الأنصار حاصم الزبير عبد الله صلى الله عليه وسلم في شراح الحرة التي يسعون بها الحل فقال الأنصارى سرح الماء يمر فأمر عليه فاحتصم عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى حارك فعصب الأنصارى فقال أن كان ابن عمك فملو وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال اسق يا زبير ، فاحبس الماء حتى يرجع إلى الحدر فقال الزبير وإنه لأحب هذه الآية رلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى نحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في ألسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وهذا لفظ البخارى في باب سكر الأنهار من كتاب الشرب والشرب كسكر البين وسكون الرأى وسراح الحرة - كسكر الشين المعجمة والحليم جمع شرح - فصح فسكون والحرة صح الحاء المملة الحارة السوداء والمراد بها ما سائل الماء وإنما أصبحت في الحرة لأنها كانت فيها وانرحل الأنصارى صاحب هذه العصة محب في اسمه أحلاما كندرا راحته في فتح البخارى (ج ٥ ص ٢٣)

وإِذَا قَالَ « أحره على نطه » أدبا لجرأته عليه ولم يتبدد للظالم من الخلفاء الأربعة أحد لأهم في الصدر الأول ، وظهر الدين عليهم حين ، يقودهم إلى التصايف وإلى الحق .

وإِذَا كَانَتِ المَارَعَاتُ تَحْرِى بِبِهِمْ فِي أُمُورٍ مُشْتَبِهَةٍ يَوْصَحُهَا حُكْمُ الْقَضَاءِ . فَإِنْ حَوَّزَ مِنْ حِفَاةِ أَعْرَاسِهِمْ مُتَحَوِّزًا^(١) ثَاءَ الْوَعْدِ أَنْ يَدْرَ ، وَقَادَهُ الْعَيْبُ أَنْ يَحْشَن . فَاقْتَصَرَ خَلَفَاءُ السَّلَفِ عَلَى فَصْلِ التَّشَاحُرِ بَيْنَهُمْ بِالْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ . وَاحْتِاجَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ حِينَ تَأْخُذُ بِإِمَامَتِهِ ، وَاحْتِلَظَ النَّاسُ فِيهَا ، وَتَحَوَّزُوا إِلَى فَصْلِ صِرَامَةٍ فِي السِّيَاسَةِ^(٢) .

ثُمَّ انْتَشَرَ الْأَمْرُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى تَحَايَرَ النَّاسُ بِالظُّلْمِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ رَوَاحِرُ الْقِطْعَةِ . فَاحْتَاوُوا فِي رَدْعِ التَّلْعِيلِ إِلَى بَاطِلِ الْمَطْلَمِ الَّذِي يَمْرُجُ بِهِ قُوَّةُ السُّلْطَةِ

فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أُنْفِرَ لِلظُّلَمِابِ نَوْمًا تَصْفَحُ فِيهِ قِصَصُ الْمُتَطَلِّبِينَ - مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لِلنَّظَرِ - عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ . فَكَانَ إِذَا وَصَفَ مَعَهَا عَلَى مَشْكَلٍ ، أَوْ احْتِاجَ فِيهَا إِلَى حُكْمٍ مِنْهُ ، رَدَّهَ إِلَى قَاضِيهِ أَوْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ ، فَيُعَدُّ فِيهِ أَحْكَامَهُ . فَكَانَ أَوْ إِدْرِيسَ هُوَ الْمُبَاشِرُ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ الْأَمْرُ

ثُمَّ رَادَ مِنْ حُورِ الْوَلَاةِ . وَظَلِمَ الْعَمَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَنْهُ إِلَّا أَقْوَى الْأَبَادِي . فَكَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِمَنْعِهِ لِلْمَطْلَمِ ، وَرَدَّ مَطْلَمَ بَنِي أُمَيَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا^(٣)

ثُمَّ جَلَسَ لَهَا خَلَفَاءُ بَنِي الْعَبَّاسِ حِمَامَةً

فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ جَلَسَ لَهَا مِنْهُمْ الْمُهْدِيُّ ، ثُمَّ الْهَادِي ، ثُمَّ الرَّسِيدُ ، ثُمَّ الْمَأْمُونُ . وَآخِرُ مَنْ جَلَسَ لَهَا مِنْهُمْ الْمُجْتَهِدِيُّ ، حَتَّى عَادَ الْأَمْلَاقُ إِلَى مُسْتَحْقِهَا

(١) النحور - بتدبير الرأي - طلب الحور ، والميل إليه

(٢) في أحكام الماوردي إلى فصل صرامته في السياسة ، وزيده تقطع في نوصون بن عوامس الأحكام . فسكان - أي على - أول من سلك هذه الطريقة وشغل بها . ولم يخرج بها إلى نظر المظالم الخس ، لاسعائه عنه وقال في الخبره صار عنها سفا وقضى في الرصة ، والناصة ، والرافصة بالدية أنلاذا وقضى في ولد سارعت امرأان عما أدى إلى فصل الخصم .

وفي النهاية لأن الأمر في جدب على رضى له عنه - حتى في الرصة والناصة . والرافصة - أي من ثلاث حوار ، كل واحد ، فتراكن ، فترصد استبي الأوسطي فمصب . فمضت بها . فمضت عنها . فعمل باقي الدية على اثنتين . وأسقطت ذلك لأنها أثبتت على سببها .

وحيث احتصم إنه امرأان في الواو وكل وحدة تمول هواري . دما سكب منه سبب صغير . فمالت إحداهما - وقرب هو لها - فمالت به وأنها . وهذا قصيد . سدين . ودور عنده السلام في منها .

(٣) في أحكام الماوردي حتى فصل له - وقد تسدد عنهم فيها . وأعطى - أي عفى عنك من روحا . الموافق . فإن كل يوم اعينه وأحده ، دون يوم اعامة ، لاومته

وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك ، وقوانين العدل ^(١) .
 وإذا نظرت في المطام من اتدب لها جعل لطره يوما معروفا ، يقصده فيه المتطامون . ليكون
 ما سواه من الأيام لما هو موكل إليه من السياسة والتدبير ، إلا أن يكون من عمال المطام
 المتعدين بها ، فيكون مندوبا للطريق جميع الأيام .
 وليكن سهل الحجاب ، به الأحماب
 ويستكمل مجلس لطره محصور حمسة أصاف لاستعنى عنهم ، ولا ينظم لطره إلا بهم :
 أحدهم . الحماة ، والأعوان ، لحطب القوى ، وتقوم الحري
 الثاني القصة والحكام ، لاستعلام ما يفت عدهم من الحقوق .
 الثالث الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما استد
 الرابع : الكتاب ، لينتوا ما جرى من الحصوص ، وما نوحه لهم أو علمهم من الحقوق .
 الخامس السهود ، لشهدهم على ما أوحه من حق ، وأمناه من حكم
 فإذا استكمل مجلس المطام من ذكرنا من الأصاف الخمسة ترع حينئذ في لطره

(١) دل الموردي وكاتب رشت في الماهلية حين كثر منهم الرعاء ، وانتشرت فيهم الرئاسة ، وشاهدوا
 من العباد والاحتجاب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عديدا حذفا على رد النظام . ولأصاف المظوم من
 الظالم . وكان سبه . احكامه من كاز أن رحلا من اليمن من بني زيد قدم مكة معتبرا بصباغة .
 فاشتراها منه رجل من بني سهم . من إليه العاصم وائل - فولى الرجل محقه فأسأله ماله أو متاعه
 فامتنع عليه . فقام على المحرم ، وأنتد بأعلى صوته

يا نقي ، المظوم صاعقه سلطان مكة ، ما الدار والمر
 وأنتد محرم لم بعض حرمة بين المتام ، وبين المحرم والمحرم
 ألقتم من بني سهم بنعهم أو داهب في صلال مال معتبر ؟

ثم قس من شدة السلي ناع متاعا على أن من حلف فلواه ، وذهب معه ، فاستجار برجل من بني
 فلم يرب هناك فيس

يا نقي . كف هذا في الحرم وحرمة البيت وأحلاف الكرم ؟

أعلم من لا مع عن الظلم

وأخبره حاتم بن مرداس السلمي بأخبار فداء سيمان وابساس بن عبد المطلب فردا عليه ماله ، واجتمعت
 عصور رمن ، فمد سوار دار عبد الله بن حنبل عن رد المطام مكة ، وأن لا يظلم أحد إلا بمعوه
 وأخذوا المظوم حبه . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم وهو ابن خمس وعشرين سنة
 وهذا هو الذي يسمى حلف المصون . وقد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ، قال «لقد شهدت حلف
 المصونين في درعداته . فحدثوا . فلو دعب إليه لأحب وما أحب أن لي به حر العم ، وأر
 كتب سبه . فلو دعب إليه في الإسلام لأحب » وأطروا ساداة والنهاية (ح ٢ ص ٢٩١)

ويشتمل البطرقى المطالم على عشرة أقسام .
 الأول البطرقى تعدى الولاية على الرعية . فيتصمخ عن أحوالهم . ليقومهم إن أنصموا .
 ويكتمهم إن عسفوا ويستبدل بهم إن لم يصفوا^(١)
 الثاني : حور العمال فيما تحتونه من الأموال . فيرجع فيه إلى القوانين العادلة في دواوين
 الأئمة . فيحمل الناس عليها . ويظهر فيما استزادوه . فإن رفعوه إلى بيت الأموال أمر ردة .
 وإن أهدوه لأنفسهم استرحه لأربابه^(٢)
 الثالث كتاب الدواوين لأهم أسماء المسلمين على بيوت الأموال فيما يستوفونه ،
 ويوفونه ، فيتصمخ أحوالهم فيما وكل إليه من رباذه أو نقصان^(٣)
 الرابع تظلم المستترقة من بعض أرباقهم ، أو نأحرها عنهم ، وإحباط الطار منهم
 ويرجع إلى ديوانه في فرص العطاء العادل ، فيحرهم عليه . ويظهر فيما تقصوه أو معوه من
 قبل فإن أحده ولاية أمورهم استرحه لهم وإن لم يأخذوه قصاهم من بيت المال^(٤)

(١) قال الساورى حكى أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في أول خلافته وكان من أول خطبه
 فقال لهم « أوصيكم بسوى الله فاه لا يقل عمرها . ولا يرحه إلا أمها . وقد كان قوم من الولاية
 معوا الحق حتى اشتري منهم سراء وبنوا لائل ، حتى فعلى منهم عدا . والله لولا سة من الحق
 أمتت فأحييتنا ، وسة من اللائل أحب فأمها ، ما ماليت أن أعنت وقتاً واحداً أصلحوا آخرتك ،
 تصلح لك الدنيا كم إن امرأ ليس بيه وبين آدم إلا الموت لعرف له في الموت »

(٢) قال الساورى محمد حكى عن المدي أنه جلس يوم بمطام فرغت له قصص في اسكور فقام
 عنها فقال سليمان بن وهب كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه معه اخراج على أهل اسواد وما
 فتح من نواحي الشرق والغرب وقتاً وعباً وكان اندرس والدياير مصروية على ورد كسرى
 وقصر ركان أهل اللدان يؤدون مائة أيسهم من المال عدداً . ولا يظرون في فعل من الأورن
 على معنى من هذا الناس فصار أرباب الخراج يؤدون اطرية التي هي أربعة دوق ، ويملكوا ثواب
 الذي وره ورد شمال فلما ولي زياد العراق طاب ناداه ثؤافة وأمره اسكور ، وعرفه عمال
 بي أمة إلى أن ولي عبد الملك بن مروان فظهرت له ورد اسكور على عصب وجس اسكال ،
 وركب المال على حاله ثم إن الخراج من اسكور حتى أسقطه عمر بن عبد العزيز ،
 وأعاده من بعده إلى أيام المصور إلى أن حرب اسور فأزال المصور الخراج عن الخطة والسيرورة
 وصيره مباحة وهذا أكبر غلات اسواد وثي اسير من اسير وأخذ يستخرج على رسم الخراج
 وهو كما يارمون الآن اسكور واللون فقال انتدى معادنة ثم أمره اسير دما تدم جعل أوخر .
 أسقطوه عن الناس فقال الحسن بن محمد إن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أمواله بعد شاسة
 اثني عشر ألف ألف درهم فقال المندي على أن أقصر حقه وأرسل دما ، وب أحب سب اسكال .

(٣) قال الساورى وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج إلى المطالم في بعضها من معتم
 (٤) قال الساورى كتب بعض ولاية الأحرار إلى المأمون إن أخذ شعوا ومهر فكتب إليه لو عدلت
 لم يمتعو ، ولو وبع لم يهوا وعرفه عنهم وأدر عامهم أرباقهم

الخامس . ردّ النصب وهي ضمان .

أحدها : عصوب سلطانية قد تعلت عليها ولاية الجور ، كالأمالك المقنوصة عن أربابها ، تعنيا على أهلها .

فإن علم به وإلى المظالم عند تصفح الأمور أمر ردّه قبل التظلم إليه .

وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه .

ويحور أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان السلطة

فإذا وجد فيه ذكر قصصها عن ماليتها عمل عليه ، وأمر ردّها إليه ، ويرجع فيه إلى

بينة تشهد به (١) وكان ما وحده في الديوان كافيا (٢) .

الصر الثاني من العصوب ما تعلت عليه دوو الأيدي القوية ، وتصرفوا فيه تصرف

المالكين بالقهر والعنة . فهو موقوف على تظلم أربابه ولا يترع من أحدهم إلا لأحد أربعة أمور .

إما باعتراف العاصب .

وإما تعلم وإلى المظالم . فيحور له أن يحكم عليه بعلمه ، على اختلاف فيه

وإما بينة تشهد على العاصب بعصه ، أو تشهد للعصوب منه على

وإما تطاهر الأحرار التي يتنى عنها التواطؤ لأنه لما حار للشهود أن يشهدوا في الأمالك

تطاهر الأحرار كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق

السادس مشاركة الوقوف وهي ضمان عامة ، وخاصة .

أما العامة فيبدأ تصفحها ، وإن لم يكن فيها متظلم ليحريها على سبلها ومصيها على

شروط واقفيها ، إذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه

إما من دواوين الحكام المدوّنين لحراسة الأحكام

وإما من دواوين السلطة ، على ما جرى فيها من معاملة ، أو ثبت لها من ذكر وتسمية

وإما من كتب فيها قديمة يقع في النفس محتها وإن لم يشهد بها لأنه ليس يتعن الخصم

فيها فكان الحكم فيها أوسع منه في الوقوف الخاصة

(١) في أسكن الماوردي ولم يجمع إلى سه تشهد

(٢) في الماوردي سكي أن سر من عند العرر حرج ذات يوم إلى الصلاة ، فصادفه رجل ورد من اليمن خطماً ذئال

يدعون حرجاً مظلوماً سائكم فمدّ أذاك ضد الدار مظلوم

فدازر صامتك فإلى عصبي الولد من عندك صغتي فقال لأمرأهم ، أئني مدتر الصواي . فوجد

فهو عبيد أئني أريد من عندك صغتي فلان فقال أخرجها من الدتر وليكتب ردّ صيحه
نه وظاني به صغتي

وأما الوقوف الخاصة . فإن نظره فيها موقوف على تطلم أهلها عند التنازع فيها لوقوفها على حصول متعينين . فيعمل عند التشاخر فيها على ما نلت به الحقوق عند الحكم . ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطة ، ولا إلى ما يشت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معتلون .

السابع تمديد ما وقف من أحكام القضاة ، لصعوبهم عن إعادته ، وعجزهم عن المحكوم عليه لتعمره ، وقوة يده ، أو لعلو قدره ، وعظم خطره فيكون باطر الظالم أقوى يدا ، وأهدأ أمرا فيبعد الحكم على من يوجه عليه ، ما تراعى ما يده ، أو بإلزامه الخروج مما في دمه

الثامن النظر فيما عجزه الباطرون في الحسنة ، من المصالح العامة . كالطهارة بمسك صعب عن دفعه ، والتعدي في طريق عصر عن معه ، والتجيف في حق لم يقدر على دفعه . فأحدهم بحق الله تعالى في جميعه . ويأمر بحملهم على موجه

التاسع مراعاة العادات الظاهرة ، كالحج ، والأعياد ، والحج ، والجهاد . من تقصير فيها ، أو إحلال وتروطها فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى ، وفروصه أحق أن تؤدى

العاشر النظر بين المتشاحرين ، والحكم بين المتنازعين فلا يجرح في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ولا يجوز أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الحكم والنصاة وربما اشتبه حكم الظالم على الباطرين فيها فيجوزون في أحكامهم ، ويجرحون إلى الحد الذي لا يسوع منها

[الفرق بين نظر القضاة ونظر باطر المظالم]

وقد ذكر بعض أهل العلم الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه أحدها أن لباطر المظالم من فصل الهيبة ، وقوة اليد ما ليس للقضاة في كرم المحصون عن الاتحاد ، ومنع الظلمة عن العال والتجاذب الثاني أن نظر الظالم يجرح من صيق الوحوب إلى سعة الحوار فيكون الباطر فيه أوسع محالا ، وأوسع مقالا

الثالث أنه يستعمل في فصل الإرهاب ، وكشف الأسباب لأمارات الدالة ، وشواهد الأحوال اللائحة ما يصيق على الحكم فيصل به إلى ظهور حق . ومعرفة نمط من الحق .

الرابع أن قاتن من صهر طلعه بالتأديب ، ويأخذ من بان عدويه بالتقويم والتهديد الخامس أن له من التأني في تردد المحصون عند استثناء أمورهم ، ليمس في الكشف عن أسابهم وأحوالهم - ما ليس للحكم إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم فلا يسوع أن يؤخره الحاكم ويسوع أن يؤخره إلى المظالم

السادس : أن له ردّ الخصوم إذا أعضوا إلى وساطة الأُمراء ، ليفصلوا النزاع بينهم صلحا عن تراص . وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالردّ .

السابع : أنه يسمح في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التحايد ، ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوع فيه التكفل ، ليقاد الخصوم إلى التصاف ، ويعملوا عن التحايد والتكاد.

الثامن . أنه يسمع من شهادات المستورين ما يجرح عن عرف القصة في شهادة المعتدلين

التاسع أنه يجوز له إحلاف التهود عند ارتبائه بهم إذا بدلوا أيمانهم طوعا ، ويستكثر من عددهم ، ليحول عنه الشك ، ويتقوى به الارتياح ، وليس كذلك الحكام .

العاشر أنه يجوز أن يتدنى باستدعاء التهود ، ويسألهم عما عندهم في تنازع الخصوم وعادة الحكام والقصة تكلف المدعى إحصاء دنة ، ولا يسمعوها إلا بعد مسألته بهذه الأوجه العشرة يقع الفرق بها من نظر المظالم ونظر القصة في التشاخر والتنازع وسوصح من تفصيلها ما يبين به إطلاق ما بينهما من هذه العروق

[فصل]

وإذا كان كذلك فلا يحل حال الدعوى عند التراجع فيها إلى وإلى المظالم من ثلاثة أوجه ، إما أن يهرب منها ما تمويهها ، أو ما نصعها ، أو تحل من الأمور

فإن اقرن بها ما يوجبها فلو حوّه الفترة ستة أشهر ، تختلف بها قوة الدعوى على المدعى أحدها أن يظهر معها كتاب فيه شهود معتلون حصور^(١) . فإذا حصر التهود فإن كان الباطل في المظالم عن محل قدره ، كالحليفة ، أو ورير التعويض^(٢) أو أمر الإقليم ،

(١) عند الباردى حصور والذي يخص به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شتان أحدهما أن يدعى الباطل فيها باستدعاء الشهود لشهادة .

والثاني أن يكابر على الحاحد حسب حاله وشواهد أحواله فإذا أحصر التهود الخ

(٢) حكى الباردى هنا حكمه وسميت بالأمون مع امرأة عصبها ابنه العباس صاعا ومالا ، فردّها للأمون إلى فاضيه أو وريره فأدسب مع العباس وسمع بخاوية ثم دعى لها على ولد للأمون فأمر للأمون برده صاعداً إليه ثم هل الباردى نفس الأمون في نظر بينهما حيث كان عصبه ولم يسمه نفسه ما قصه السياب لأنه حكى ما وجه تولده أوعله وهو لا حور ، أن يكمل تولده وإن كان شور أن يحكم عصبه ولأن أحصى امرأة نخل الأمون عن محاربه ، وأنه من حالته البدر نال مكان الذي لا يدر عبه على إثمها الحق فردّ البدر تسجد منه أو من كنهه بخاوية المرأة في استساء الدعوى ، واستصاح أخيه وبه الحكم ، وأثره الحق

راعى من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة في مباشرة النظر بينهما، إن حل قدرها ، أو ردّ ذلك إلى فاضيه مشهد منه ، إن كانا متوسطين ، أو على بعد منه ، إن كانا حامليين .

الحالة الثانية، في قوة الدعوى أن يقرن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب ، فالذى يختصّ سطر المطالم ، في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء :

إرهاب الخصم المدعى عليه فرما يحصل من إقراره بقوة الهيبة ما يعنى عن سماع البينة .
والتقدم بإحصار الشهود ، إذا عرف مكابهم ، ولم يدخل الصرر الشاق عليهم .
والأمر غلارمة المدعى عليه ، ثلثا ، ويختهد رأيه في الزيادة عليها .

وأن ينظر في الدعوى ، فإن كانت مالا في السنة، كانه إقامة كميل، وإن كانت عينا قائمة كالعقار حصر عليه فيها، حصر لا يرتفع به حكم يده، وردّ استعمالها إلى أمين يحفظه على مستحقه مهما .
وإن تطاولت اللدة ووقع الإيأس من حصر الشهود حارلوا إلى المطالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده ، مع تحديد إرهابه . فإن مالك من أس كان يرى في مثل هذه الحال سؤال المدعى عليه عن سب دخول يده ، وإن كان غيره من السقاء لم يره . فللماطر في المطالم استعمال الحاليين . فإن أحاب عما يقطع المتنازع أمصاه . وإلا فصل بينهما بموجب الترفع ومقتضاه

الحالة الثالثة، في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقرن بها شهود حصور، لكنهم غير معدلين عند الحاكم فالذى يختصّ 'المطالم

أن يتقدم الناطر فيها بإحصارهم وسير أحوالهم . فانه محذم على أحوال ثلاث

إما أن يكونوا من دوى الهيئات ، وأهل الصيانات فالتقة تشهداتهم أقوى

وإما أن يكونوا أردالا فلا يعول عليهم لكن يقوى إرهاب الخصم بهم

وإما أن يكونوا أوساطا فيحوز له في نظر النظام - بعد الكشف عن أحوالهم - أن يستظهر

أحلافهم إن رأى ، قبل الشهادة أو بعدها

ثم هو في شهادة هذين القسمين بين ثلاثة أمور

إما أن يسمعه بنفسه ، فيحكم بها

وإما أن يرّد إلى القاصي سماعيا ليؤدّيها القاصي إليه . وكون الحكم بها موقره عنه .

لأن القاصي لا يحوز أن يحكم إلا بسهادة من تفت عنده عدالته

وإما أن يرّد سماعيا إلى الشهود المعدلين ، فإذ يرّد إليهم ، لا يهادتهم إليه لم يفرجه استكشاف

أحوالهم ، وإن يرّد إليهم الشهادة عنده م يمحّ - سده من قه - دتهم - رهم - الكتب عما تقتضيه

فصول تشهداتهم المسندوا بها بعد العلم بصحتها . يكون - يه - لحكمه بحسب

الحالة الرابعة ، في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقرن بها شهود موقى معنول

والكتاب موقوف بصحته فالذى يختصّ سطر الصام فيها ثلاثة أشياء .

فإن كان محملاً^(١) ويطن فيه الإدعال ، كان مطرحة . وهو صعب الدعوى أشبه منه بقوتها وإن كان نطمه متسقاً ، وقوله صحيحاً . فالثقة به أقوى . فيقتضى من الإرهاب بحسب شواهد . ثم يردان إلى الوساطة ثم إلى الحاكم البات .

وإن كان الحساب للدعوى عليه . كانت الدعوى به أقوى . ولا يحاول إما أن يكون مرسومًا إلى حظه أو حطّ كانه . فإن كان مرسومًا إلى حظه فطر المطالم فيه أن يسأل عنه المدعى عليه أهو حطك ؟ فإن اعترف به قيل أتعلم ما فيه ؟ فإن أقرّ بمعرفته . قال له . أتعلم صحته ؟ فإن أقرّ صحته . صار مهده الثلاثة معرّاة تقتضى الحساب . فيؤخذ بما فيه وإن اعترف بأنه حطه وأنه لم يعلم ما فيه ، ولم يعترف بصحته ، فمن حكم بالحطّ من ولاية المطالم حكم عليه بموجب حسابه . وإن لم يعترف بصحته لم يحكم به لأن الحساب^(٢) لانت فيه قصص ما لم يقص وذهب الأكثر إلى أنه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف بصحة ما فيه لكن يقتضى من فصل الإرهاب به أكثر مما اقتضاه الحطّ للرسل ثم يردان مهده إلى الوساطة ثم إلى متّ القضاء

وإذا كان الحطّ مرسومًا إلى كانه . سئل عنه المدعى عليه هل سؤال كانه . فإن اعترف بما فيه أحده . وإن لم يعترف سئل عنه كانه . فإن أكر صغت الشبهة إنكاره . وأرهب إن كان متبهما . ولم يرهب إن كان مأموماً . فإن اعترف به وبصحته ، صار شاهداً به على المدعى عليه ، فيحكم عليه بشهادته ، إن كان ممن يقتضى بالشاهد^(٣) واليمين ، إما مدها أو سياسة تقتضيها شواهد الحال . فإن لشواهد الحال في المطالم تأثيراً في اختلاف الأحكام ولكلّ حال منها في الإرهاب حد لا يتجاوز ، تميزاً بين الأحوال تقتضى سواهدا .

فأما إن أقرن بالدعوى ما يصعبها . وذلك من ستة أحوال باقى أحوال الترة . فينقل الإرهاب منها من حصة المدعى عليه إلى حصة المدعى

الأزلى أو يقال الدعوى يكتب فيه تهود حصور معتلون ، يسهلون مما يوجب بطلان الدعوى وذلك من أربعة أوجه

أحدها أن يتهدوا غيب ببيع ما آتاه

الثاني أن يتهدوا على قراره من لاحق له فيما آتاه

الثالث أن يتهدوا على إقرار أبيه من ذكر آتاه متعلّق به من آتاه الحق له فيما آتاه

الرابع أن يتهدوا المدعى عليه بما مات له من آتاه غيبه من آتاه مهده البسطة و يتصى بنظر المطالم تدينه بحسب حاله

١١ عند المؤردى من كان محملاً حتمه فيه يرد

١٢ عند المؤردى وإن لم يعرف صحته ، يسلطه منه من آتاه الحق من آتاه

حساب

١٣ عند المؤردى إن كان تارة . وحي السعة

فان ذكر أن الشهادة عليه الانتفاع كان على سبيل الرهب والإلقاء . وهذا يجعله الناس أحياءا ، فيطرق كتاب الانتفاع . قال ذكر فيه أنه عبر رهب ولا إلقاء صفت شهة هذه الدعوى . وإن لم يدكر ذلك فيه ، فويت به انشهة للدعوى وكان الإرهاف في الجهتين مقتضى شواهد الحال . ورحم إلى الكشف بالمحاورين والمخلطاء .

فان ناس ما يوحى العذول عن طاهر الكتاب عمل عليه ، وإن لم يكن إقصاء الحكم بما
شهد به شهود الانبياء أحرى فان سأل إجماع اللغى علسه ناس انبيائه كان حتما ولم يكن
على سبيل الرهب ولا الحنة احتمل إجماعه لأن ما ادعاه ممكن واحتمل أن لا يتحلف
لأن متقدم إجماره تكذب متأخر دعواه ولو لوجى الظالم إن يعمل بما تقتضيه سواهد الحالين

وكذلك لو كانت الدعوى دينا في الدنة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه . وقد كرر المدعى أنه أشهد على نفسه قبل أن يقص ، ولم يقص . كان إخلاف للمدعى عليه على ما تقدم الحالة الثانية أن يكون تهود الكتاب المقابل للدعوى عدولا عائنين فهذا على صريح أحدهما أن يضمن إكباره اعترافا بالنسب كقول له لاحق له في هذه الصيغة لأني انتصاه منه ودعوت إليه بها وهذا كتاب عهدى بالإشهاد عليه فيصير المدعى عليه متدعيا بكتاب قد عتبه شهوده فيكون على مضي وله زيادة يد وتصرف فتصكون الأمانة أقوى وتشهد الحال أطير . فإن لم يأت بهما ملك وبرههما حسبما تنتصيه تواهد أحوالهما ويأمر بإحصار التهود إن أمكن ، ويصير المحصورهم أحلا ، بردها فيه إلى الوساطة وإن أقصت إلى صالح عن تراص استقره الحكم ، رعدل عن سماع الشهادة إذا حصر فإن لم يبره بهما صلح أمعن في الكشف من حراسهما وحيران أنذاك

وكان نواي الطالع رأيه في رمي الكسف
إليه ، بحسب الأمارات وسواهد الأحوال

إما أن يرى ادراع الصيغة من يد المدعى عليه وتسليمها إلى المدعى إلى أن تقوم عليه مدة
النابذ ، أو الإبراء وتسليمها إلى أمين نكور في يده ويحفظ استغلالها على مستحقته

وإِذَا أَرَىٰ يَمْرُؤًا فِي بَدَأِ الْمَدْعَىٰ عَلَيْهِ وَيَحْجُرْ عَلَيْهِ فِيهَا وَيَصْبُ أُمِّيًّا لِاسْعَلَاهَا

ويكون حالها على مايراه والى الختام في حصة من هذه التلاب ، ما كان راحا أحد أمرين

من طهر انت باكتسب ، أو حضور التهور - للأداء فان وقع الناس مهمات الحكم بينهما
وليس انت انتعي عنه حارب المدعي أحله له وكان ذلك ماء لنحكم بينهما

الصرب إلى أن لا يضمن: كإجراء اعتراضي مناسب، ويؤمل هذه المساعدة لي لاحقاً فهو

یہاں 'ملتہمی' ویکور مہاراجہ اکتاب علی ملتہمی سے اُحد وچہیں

إِذَا تَلَىٰ عَمْرَارَهُ قَالَ لِحَقٍّ : يَا

وَمَا عَلَى رِقَابِهِمْ أَهْلُهَا مَاكَ اللَّهُ عَالِمُ

وَمِنْهُ مَرْحُومٌ يَدُ الْمُنْتَهَى عَلَيْهِ، وَنَدِيَّةٌ رَعِيَّةٌ بِهِ نَادَا لِحُرْعَالِهِ فِيهَا وَحَفِظَ اسْمَهُ

مدّه الكشف والوساطة فمعتبر شواهد أحوالهما ، واحتجاج والى المظالم فيما يراه بهما إلى أن يشت الحكم بينهما

الحالة الثالثة أن يكون شهود الكتاب القائل لهذه الدعوى حضوراً غير معدلين . ويراعى والى المظالم فيهم ما قدمناه في حجة المدعى من أحوالهم الثلاث . ويراعى حال إنكاره ، هل يتضمن اعترافاً بالسب أولاً ؟ فيعمل والى المظالم في ذلك بما قدمناه ، نعويلاً على احتجاج رأيه في شواهد الأحوال

الحالة الرابعة أن يكون شهود الكتاب موثقين معدلين . فليس يتعلق به حكم إلا في الإرهاف المحرّد الذي يقتضي فصل الكشف ، ثم يعمل في تّ الحكم على ما تضمنه الإنكار من الاعتراف بالسب أم لا

الحالة الخامسة أن يقابل المدعى عليه بخطّ المدعى بما يوجب إكيدانه في الدعوى . فيعمل فيه بما قدمناه في الخطوط . ويكون الإرهاف معبراً شاهد الحال

الحال السادسة أن يظهر في الدعوى حساب يقتضي بطلان الدعوى ، فيعمل فيه بما قدمناه في الحساب . ويكون الإرهاف والكتب والمطالبة معتبراً شواهد الأحوال . ثم تّ الحكم بعد الإيأس قطعاً للبراع

فأما إن محرّرت الدعوى عن أساس المودة والصّعب ، فم يقتصر بها ما يترتبها ، ولا ما يصعبها فطر المظالم يقتضي اعتبار حال التّسارع في علة الطّق . ولا يجوز ضمها فيه من ثلاثة أحوال أحدها أن تكون علة الطّق في حجة المدعى والثّاني أن تكون في حجة المدعى عليه والثّالث أن يعتدّ لادّنه

والأبى يؤثّر علة الطّق في إحدى الطرفين هو إرهافهما ، وتوجب لكشف من رجعها وليس لعقل الحكم بينهما تأييداً فيه الطّعون العادلة

فإن كانت علة آخر في حجة المدعى . وكانت الرّغبة مرجحة إلى مدعى عليه فقد يكون من ثلاثة أوجه

أحدها أن يكون المدعى - مع حرّته - حجة يظهره - عصب الدّ ، مستند حجة والمدعى عليه دأس وفردة - هذا المدعى - عصب - أو وصية - عاب في التّش أن يتأه به - واستصعافه - فيتحرّر في دعواه حتى من كل - الحجة - ودس - وسب -

الثّاني أن يكون المدعى مسهوراً بصدق رادّة - بل مدعى - منه - وير - كذب والحجّة - منه - في التّش بصدق المدعى - من دسوا

الثّالث أن تساوى أحوالهما . غير أنه قد عرف أن المدعى - منه - رادّ - يعرف - محرّر - المدعى - منه - من -

فألقى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال الثلاث شيان .
أحدهما إرهاب للتدعي عليه لتوجه الرية إليه .

والثاني سؤاله عن سب دخول يده وحدث ملكه . فان مالكا يرى ذلك مدها في القضاء مع الارتياح فكان نظر المظالم به أولى ورعا أم للتدعي عليه لفسه ، مع علو مرتبه عن مساواة خصمه في المحاكمة فيرك ما في يده لخصمه عموا (١) ورعا تطف والى المظالم في إيصال التظلم إلى حقه عما يحفظ معه حشمة للتظلم منه أو مواضع المطاوع على ما يحفظ به حشمة نفسه ، أن يكون مسووا إلى محض وممع من حق (٢)

فأما إن كان علة الط في حصة التدعي عليه ، فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون التدعي مشهورا بالنظم والحانة ، والتدعي عليه مشهورا بالصعة والأمانة . والثاني أن يكون التدعي دينا متديلا ، والتدعي عليه رها مصوبا فيطاب إحلافه قصدا لندته .

والثالث أن يكون لدخول يد التدعي عليه سب معروف وليس يعرف لدعوى التدعي سب

فيكون علة الض في هذه الأحوال الثلاثة في حصة التدعي عليه ، والرية متوجهة إلى التدعي فذهب مالك إن كانت دعواه في مل هذه الأحوال لعين فائمه ، لم يسمعها إلا بعد ذكر السب لئلا يوجب لها وإن كانت في مال في التمه ، لم يسمعها إلا بعد أن يسم التدعي بده أنه كان بيه وبن التدعي عليه معاشاة

وقد روى عن أحمد خوه

فأما في نظر المظالم الموضوع على الأصح ، فعلى احتار دون الواحد فيسوع فيه مل هذا عند ظهور الرية وقصد القصاد

(١) قال ابن وردى حكى أن مدي جلس يوما للمظالم ، وعمارة بن حمزة قائم على رأسه ، وله مبرلة فحضر رجل من جهة استنابن سعى أب عمارة عصب صممه له فأمره المهادي بالخلوس معه للمحاكمة فقال عمارة يا أمير المؤمنين ، إن كانت الصعة لنا أعارضة فيها وإن كانت لي فمد وجهها له وما أبيع موضع من مجلس أمير المؤمنين

(٢) قال ابن وردى كادى حكا عن بن محمد ، أن أهل من رعب الصرة حاصموا به المدي إلى قاصه عيه الله بن حسن ابن من هار سلطه إليهم . ولا الهدي مدهم فأم ارتشد ، فطاولوا إليه - وجهر ابن - بي باخر في نظم - سم يرد - مسره حصر بن يحيى من الرئيس يقرى ألف درهم ، ووجه لهم ، وقد تما صب هذا لعلوا أب أمير الرئيس لحه خاج مه وإن عده اشتراه فوجه سكر - يحمل ما صممه حصر من هذا ان يكون مدها من مده - ترها برسد عن التظلم فيه واحسن أن يكون الرئيس راضه على هذا ، لأن لا سب ليو - وأخره إلى حور حن وهو الأسه رانه - كان مده عال به الحق إلى أن - مع حط أسمة وحسم أسده

[توقعات الناظر في المطالم]

فأما توقعات الناظر في المطالم في قصص المتطلعين إليه بالنظر بينهم فلا يحلو حال الموقع إليه من أحد أمرين

إما أن يكون واليا على ماوقع به إليه ، أو غير وال عليه
فان كان واليا عليه ، كتوقيعه الى القاضي بأن يطر بينهما فلا يحلو حال ماتصمه التوقيع من أحد أمرين

إما أن يكون إذا بالحكم ، أو إذا بالكشف والوساطة فان كان إذا بالحكم حار له الحكم بينهما بأصل الولاية ويكون التوقيع تأكيدا لا يوتر فيه قصور معايه وإن كان إذا في كشف الصورة أو التوسط بين الخصمين فان كان التوقيع بذلك مبيح عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما وكان هذا الهى عزلا له عن الحكم بينهما وهو على عموم ولايته فيما عداها لأنه لما حار أن تكون الولاية نوعين عامة ، أو خاصة ، حار أن يكون العزل عاما وخاصا .

وإن لم يبيح في التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف والوساطة فقد قيل إن نظره على عمره في حوار حكمه بينهما لأن أمره بعض ما إليه لا يكون معا من غيره وقيل يكون مموعا من الحكم بينهما ، مقصورا على ماتصمه التوقيع من الكشف والوساطة لأن شوى التوقيع دليل عليه

م يطر ، فان كان التوقيع بالوساطة ، لم يلزم إنهاء الحال إليه بعد الوساطة وإن كان كشف الصورة لزمه إنهاء حالها إليه به استحار منه . فلمه إحاطته عنه فهذا حكم توقيعه إلى من له الولاية

فأما الحالة الدية ، وهو أن يقع إلى من لا ولاية له ، كتوقيعه إلى فقيه ، أو شاهد فلا يحلو حال توقيعه من هذه أحوال

إما أن يكون كشف الصورة ، أو يكون بالوساطة ، أو بالحكم
فان كان التوقيع بكشف الصورة ، فعليه ان يكسها و بهى منها ما يصح أن تشهد به ، ليحرر للرفع أن يحكم به فان أبهى ما لا يجوز أن تشهد به كان حرا لا يجوز أن يحكم به الموقع ولكن جده في سر النظام من الآثار التي يثبت بها حال أحد الخصمين في الإرهاف وفصل الكشف

عذلك حقا وإن وجدت تيك حقا ، فان حانظر لمح (ح ٩ ص ٢٤١) احلب العلماء
فيسكت عن حلق روحه فمما مات ان كان من ضرورة أزمه ، أو عرف بينهما ومحوه
عن أحمد والمبهر بعد تناقصه أو لا يصح زعمه يجب مره وعن من السلف
وكر أربع له وعن محسم في كل ضرره اه

وإن كان التوقيع بالوساطة بينهما . لم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة . لأن الوساطة لا تقتصر على تقليد ولا ولاية . وإنما يقيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط واختيار الموقع ، وقود الخصمين إليه إحاراً .
فإذا أضفت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إياها . وكان شاهداً فيها ، متى استدعوه للشهادة أداها . وإن لم تنص الوساطة إلى صلحهما ، كان شاهداً عليهما فيما اعترفا به عنده ، يؤديه إلى الباطل في المطالب ، إن عاد الخصمان إلى السلم . ولا يلزمه أدائه إن لم يعودا .
وإن كان التوقيع بالحكم بينهما بهذه ولاية ، يراعى فيها معنى التوقيع ليكون نظره محمولاً على ما يوجه .

وإذا كان كذلك فالتوقيع حائلاً

إحداهما أن يحال به على إحالة الخصم إلى ملتزمه ، فيعتبر حينئذ فيه ما سأل الخصم في طلباته . ويصير الظر مقصوراً عليه . فإن سأل الوساطة . أو كشف الصورة . كان التوقيع موحلاً له . وكان الظر متصوراً عليه . وسواء حرج التوقيع بحرج الأمر ، كقوله «أخه إلى ما يلمسه» ، أو حرج محرج الحكاية كقول «أراك في إحالته إلى ملتزمه» كان موقعاً لأنه لا يقتضي ولاية لزم حكمها . وكان أمراً أحق .

وإن سأل المظلم في فضته الحكم بينهما ، فلا بد من أن يكون الخصم في النصه مسمى . والخصومة مذكورة لصحح الولاية عليها . فإن لم يسم الخصم . ولم يذكر الخصومة لم تصح الولاية . لأنها ليست ولاية عامة فيحمل على عمومها . ولا خاصة ، للجهل بها .

فإن سمي رافع النصه خصمه ، وذكر خصومته نصر في التوقيع بإحاله إلى ملتزمه . فإن حرج محرج الأمر موقع «أخه إلى ملتزمه» أو «عمل بما أخسه» . صحت ولايته في الحكم بينهما بهذا التوقيع .

وإن حرج محرج الحكاية الحل موقع «أراك في إحالته إلى ملتزمه موقداً» . فهذا التوقيع خارج في الأعمال السابقة بحرج الأمر . والعرف بأسع . فيها معتد .

فأما في الأحكام الدينية فقد أحرز صحة من استشهد باعتباره عريته . وصحت الولاية . وصحت طاعة أخرى من حوزة . واعتد الولاية ، حتى يترتب اعتبار الولاية ، باعتباره معنى الألفاظ .

فلو كان رافع النصه سأل التوقيع بحكمه . بترقية خصمه إلى ملتزمه . ثم سأل العرف لعاد صحح الولاية بهذا التوقيع . وإن اعتد معه . أو ما صحح به الولاية . سأل التوقيع بالحكم . ولا يسأل الحكم .

الحال الثانية من التوقيعات أن يتردد بين أحد الخصمين ملتزم . ويستأنف فيه الأمر بما نصصا . فبصير ما تضمنه التوقيع . من أن يترتب . وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون

حال كمال ، وحال حوار ، وحال مخلوع عن الأمرين
أما الحال التي يكون التوقيع فيها كلالا في صحة الولاية . فهو أن يتضمن شيئين .
أحدهما الأمر بالطر . والثاني الأمر بالحكم فيه . فيذكر فيه « انظر بين رافع هذه
القصة وبين حصمه ، واحكم بينهما بالحق ، وموحد الترع » فهو أكمل التوقيعات
وإن لم يذكر في التوقيع « بالحق وموحد الترع » حار لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي
يوجه حكم الترع .

وإنما يذكر ذلك في التوقيعات وصفا ، لا شرطا
فإذا كان التوقيع عاما لهذين الأمرين من الطر ، والحكم فهو التوقيع الكامل ،
ويصح به التقليد والولاية

وأما الحالة التي يكون التوقيع فيها حائرا ، مع قصوره عن حال الكمال فهو أن يتضمن
الأمر بالحكم دون الطر فيه . فيذكر في توقيعه « احكم بين رافع هذه القصة وبين حصمه »
أو يقول « أقص بينهما » فتصح الولاية بذلك لأن الحكم والقضاء لا يكون إلا بعد تقم الطر
فصار الأمر به متصفا للطر لأنه لا يحلومه

وأما الحال التي يكون التوقيع فيها حاليا من كمال وحوار ، فهو أن يذكر فيه « انظر بينهما »
فلا تنعقد هذا التوقيع ولاية لأن الطر بينهما قد يحتمل الوساطة الحائرة . ويحتمل الحكم
اللازم . وهما في الاحتمال سواء ، فلم تنعقد به مع الاحتمال الولاية
فإن ذكر فيه « انظر بينهما بالحق » فقد قيل إن الولاية به منعقدة لأن الحق ما لم
وقيل لا تنعقد به لأن الصلح والوساطة حق ، وإن لم يلم

فصل

في ولاية القاه على دوى الأساب

وهي موصوعة على صباه سوى الأساب الشريعة عن ولادة من لا يكافئهم في السب ولا
يساويهم في الترف ليكون عليهم أحيى ، وأمره فيهم مضي
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اعرفوا أساكم ، تصابوا أرحاكم ، فانه لا قرب
بالرحم إذا نطعت وإن كانت قرينة ولا بعد لها إذا رصلت . وإن كانت بعيدة ^(١) »
وولاية هذه الولاية تصح من إحدى ثلاث جهات

إما من جهة الخليفة استرلى على كل "أمور" وإنما من نحو الخليفة إليه تدبر الأمور ،
كوزير السويص ، أو أمير "القتل" رياس من تيم تام "ولاية" استخلف بقياسه خاص الولاية

(١) ريادة أبو - نطيلسي وخاكة رحمه ، عن ابن عباس رضي الله عنهما

فإذا أراد المولى أن يولى على الطالبين قبيحا ، وعلى العباسيين قبيحا ، تخبرهم أنهم أحلهم بيتا .
وأكثرهم فضلا ، وأجرهم رأيا وولاه عليهم ليجمع شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا إلى
طاعته رياسته وتستقيم أمورهم سياسته .

والنقابة على صريين . خاصة ، وعامة .

فأما الخاصة فهي أن يقصر نظره على مجرد النقابة من غير تحاور لها إلى حكم ، وإقامة
حجج . فلا يكون العلم معتبرا في شروطها

ويلزمه في النقابة على أهله من حقوق الطرثا عشر حقا

أحدها حفظ أسامهم من داخل فيها وليس منها ، أو خارج عنها وهو منها فيلزمه حفظ
الخارج منها ، كما يلزمه حفظ الداخل فيها ليكون اللبس محسوطا على صحته ، معروفا إلى جهته
والثاني أن يعبر بطوبهم ومعرفة أسامهم . حتى لا يتحى عليه منهم سوء ، فذكره على
تغيير أسامهم^(١)

الثالث معرفة من يولد من ذكورهم وإناثهم فينته ومعرفة من مات منهم فيذكره ،
حتى لا يصيب نسب المولود إن لم ينته ولا يتحى نسب الميت غيره ، إن لم يذكره

الرابع أن يأخذهم من الآداب ما يصح تزييف أسامهم ، وكريم عهدهم لتكون
حشمتهم في السوس موفورة وحرمة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم محفوظة

الخامس أن يترهم عن المكاسب الدنية ويمنعهم من الطامع الحيلة حتى لا يستغل
مهم متدلل ولا يستصام مهم متدلل

السادس أن يكفهم عن ارتكاب المآثم ، ويمنعهم من انتهاك المحارم ليكونوا على الدين
الذي نصره أغير ، وللمكر الذي أراوه أسكر فلا يطلو بدمهم لسان .

السابع أن يمنعهم من التسلط على العامة لسرفه ، والتسلط عليهم بنسبهم فيدعوهم
ذلك إلى التلب والعص ، ويمنعهم عن الماكرة والعقد ودمهم إلى استعانة التلوي ، وتألف
النفوس ، ليكون لسانهم أوفى ، والتلوي لهم أصح

الثامن أن يكون عرفانهم في استيلاء الحقوق ، حتى لا يصعروا عنها ، وعشوا عنهم في أحد
الحقوق مهم . حتى لا يمتصروا سبب فيصروا مانعوا عنهم مستغنين . ومانعوا عنهم مصغين .
لأن من عدل السرفه مهم إصايمهم واتصيده

التاسع أن يوب عنهم في مخالفة حقوقهم العامة من سبهم في أخرى إلى - والعزيمة ،
الذي لا يختص به أحدهم . حتى يتسم بينهم . حسب - وجهه - تعهم

العاشر أن يمنع الأيامي من سائهم أن يتروحا في - الكه - صيرة - لأسهم وتعض
لحرمتهن أن يروحن غير الولدة ، أو يكهن غير الكسة

(١) عبد المناورى ٧٥ على مهم سبب ٧٥ داخل حد سبب ٧٥ في ٧٥ على
مهم أسامهم

الحادى عشر . أن يقوم دوى المعوات منهم فيما سوى الحدود ، بما لا يسلح به حداً ، ولا يهر به دما ويقل دالهيئة منهم عترته ويعبر بعد الوعظ رثته .
 الثانى عشر مراعاة ووفهم ، يحفظ أصولها ، وتتمية فروعها . وإدالم تردّ إليه حاجتها راعى الحاة فيما أحده وراعى قسمتها إذا فسموه ومير المستحقين لها إذا حصت ، وراعى أوصافهم فيها إذا شرطت حتى لا يخرج منها مستحقّ ، ولا يسلح فيها غير حقّ .
 وأما القانة العامة فعمومها أن تردّ إليه فى القانة عليهم مع ما فتمناه من حقوق الطر -
 خمسة أشياء

أحدها الحكم بينهم فيما تارعهو

الثانى الولانة على أيتامهم فيما ملكوه

الثالث إقامة الحدود عليهم فيما ارتكبهو

الرابع تزويج الأياى اللاتى لا تبين أولياؤهنّ ، أو قد تصوا ، فعصاوهنّ .

الحامس إيقاع الحجر على من حقّ منهم أوسعه ، وفكه إذا أفاق أو رتد

فيصير مهدد الحسة عامّ القانة فيعتبر حينئذ فى محبة فاقته وعقد ولايته

أن يكون عالما ، من أهل الاحهاد ، ليصحّ حكمه ، ويعقد فضاؤه

وإذا انعقدت ولايته لم يحلّ حلها من أحد أمرين

إما أن يتصمى صرف القاصى عن الطر فى أحكامهم ، أو لا يتصمى فان كانت ولايته مطلقة

العموم ، لا يتصمى صرف القاصى عن الطر فى أحكامهم ولم يكن تقايد التيب للطر فى أحكامهم

موحا لصرف القاصى عنها حار لكل واحد من القتب والقاصى الطر فى أحكامهم

أما السيب فمخصوص ولايته التى عسوا فيها

وما القاصى فعموم ولايته التى أوجت دحوهم فيها

فأيهما حكم بينهم فى سارعهم ونشأخهم ، وى روى أيامهم بعد حكمه ، وحرى أمرهما فى الحكم

على أهل هذا النسب محرى فاصيين فى له فأيهما حكم بين متارعية بعد حكمه ولم يكن للاحترقصة

فان احتفب مسارعان منهم ، فاما أحدهما إلى حكم السيب واما الآخر إلى حكم القاصى

وتد فيل من الداعى إلى حكم النسب أول ، لخصرص ولايته ، وفيل بل هما سواء فيكونان

كالمسارعين فى التماكم إلى فاصيين فى له فيعطب قول الضاب على اللطوب

كان سريا كذا على ما فتمناه ، يتبع نسبه وبعمل على قول من فرع بهما^(١)

فان كل فى ودة ، تب مسرب التمس عن أنظر من أهل هذا النسب ، ليجر للمقاصى أر

يتعرّص لطر فى أحكمه ، سواء استندعى ربه سهم مستدع أو لم يستدع

(١) عند الترددى كان له من نسبه من وسبب السبب يتبع بينهما وعمل على قول من فرع منهما

وسبب السبب يتبع نسبه حتى بعد على أحدهما

وحالف ذلك حال القاصيين في حابي بلد ، إذا استعدى إليه من الحجاب الآخر مستعد لرمه أن يعديه على حصه . وذلك لأن ولاية كل واحد من القاصيين محصورة بمكانه فاستوى حكم الطاريء إليه والقاطن فيه لأنهما يصيران من أهله وولاية القاطن محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله باختلاف الأماكن

فلو راضى المتنازعان من أهل هذا النسب بحكم القاصي لم يكن له النظر بينهما ولا الحكم لهما أو عليهما لأنه بالصرف مهيى عنه وكان القيب أحق بالنظر بينهما إذا كان السارع نسبه لا يتعداهم إلى غيرهم

فإن تعداهم ، فتسارع طالي وعاسي ، فدعا الطالي إلى حكم غير قبيح ، ودعا العاسي إلى حكم قبيح لم يحك على واحد منهما الإحالة إلى حكم غير قبيح ، لحروحه من ولايته

فإذا أقاما على معانعهما من الإحالة إلى قيب . اجمع القياس (١) ، وأحصر كل واحد منهما صاحبه ، وبشتر كان في سماع الدعوى وبفرد بالحكم بينهما سيب للمطلوب دون الطالب لأنه مندوب إلى أن يستوفى من أهله حقوق مستحقة

فإن تعلق ثوب الحق بنية تسمع على أحدهما ، أو بين يحل بها أحدهما سمع البنية بقيب السهول عليه ، دون تيب السهول له وأحلف تيب الخالف دون تيب المسدحف ليصير الحاكم بينهما هو تيب المطلوب دون الطالب

فإن مانع القياس أن يجتمعا لم يتوجه عليهما في الرحا الأول مأمم وتوجه عليهما المأمم في الوحة الثاني وكان أعلط القيين مأتما تيب المطلوب منهما لاحتصاصه بتقيد الحكم

فلو تراضى الطالي والعاسي بالتحاكم إلى أحد التبيين حكم بينهما بقيب أحدهما نظر فإن كان الحاكم بينهما تيب المطلوب صح حكمه . وأخذ حصه من حكم بينهما بقيب الطالب أحصل تقيد حكمه راحل رده

فإن أحصر أحدهما مدة عند القاصي ، بسمعه على حصه ريكب ما إلى يسه ، وهو مصروف عن النظر بينهما لم يجر أن يسمع بيه وإن كان يرى العاص على العاص لأن حكمه لا يقد على من تقوم عليه البنية لو حصر ، وقوى أن لا يبد حكمه عليه مع الميه .

فإن أراء القاصي - أي ي - أي العاص على العاص - سماع بيه على ربح في غير عمله . ليكتب مما ثبت دمه منها إلى قاصي بلده حار

والفرق بينهما أن من كان في غير عمد وحصره منه ، حكمه غيره حيث حارمه لمدة عليه وأهل من بين الناس لو حصر أحدهم عنده - حكمه - فثبت شرآ ، سمع البنية بيه

(١) عند اساورقي فيه وحيار ، فمدحا رجح أن حكم اسدال التي هو - الولاية عليهما إلى كان ماضي مصرر عن النظر بينهما يكون اسعار هر لما كة نسما ، فله سسه أو من نسبه على الحكم نسما وتوجه اسار - وهو آسه - أن - سمع اسعار -

وإن تنازعاها احمل أن يقرع بهما ، ويقتم من قرع بهما واحتمل أن يرجع إلى اختيار أهل المسجد لأحدهما .

ويدخل في ولاية هذا الإمام تقليد المؤمنين ، ما لم يصريح له بالصرف عنه لأن الأذان من سن الصلاة التي ولي القيام بها فصار داحلا في الولاية عليها وله أن يأخذ المؤمنين بما يؤدّيه إجماعهم إليه في الوقت والأذان فإن كان حلييا يرى تحصيل الصواب في أول الأوقات ولا يرجع الأذان ، ويرى إفراد الإقامة أحد المؤمنين بذلك وإن كان رأيهم خلاف ذلك

وإن كان حلييا يرى تأخير الصلوات إلى آخر الأوقات ، إلا المغرب ، ويرى ترك الترحيع في الأذان ، ويرى شية الإقامة أحدهم بذلك وإن كان رأيهم بخلافه ويعمل الإمام على رأيه واجتهاده في أحكام صلاته فإن كان حلييا يرى ترك القنوت في الصبح ، وترك الجهر بالسلمة عمل على رأيه ، ولم يعارض فيه وكذلك إن كان سافعا يرى الجهر بالسلمة والقنوت في الصبح لم يعرض له

والمرق بين الصلاة والأذان أنه يؤدى الصلاة في حين نفسه فلم يحز أن يعارض في اجتهاده والمؤد يؤدى في حق غيره فحاز أن يعارض على اجتهاده والصلوات المعتبرة في تقليد هذا الإمام خمس

أن يكون رجلا ، عدلا ، قارئا ، قتيها ، سايما اللط من نص أو تنع فإن كان صديا ، أو فاسقا أو امرأة ، أو حيا ، أو أحرسا ، أو ألتع لم تصح إمامة الصبي في العرص وصحت في البقل^(١)

(١) قال الماوردي فإن كان صديا أو عدلا أو فاسقا ، يجب إمامته ولم يعد ولاية لأن الصبر والرق والنسوة مع من الولاية ولا مع من الإمامة قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن سلمه أن يصلي بجمعه ، وكان صغيرا لأنه كان أبا أمم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف مولاه وقال « صلوا خلف كل رء وفاجر » ثم قال « من قدمه في المعى (ح ٢ ص ٤٤) ولا يصح اتهام المانع للصبي في العرص بسبب عيبه أحمد وهو قول ابن مسعود وابن عباس وبه قال عطاء وعاصم والسبي ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر وسرخ ناس من دت بناء على إمامة النبي في العرص ووجه ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم بوجه نوهكم أركم لسكت الله » وهذا داخل في عمومهم ويزوي عمر بن سلمه المرحى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بوجه « بوجهكم أركم » قال « فكيف أركمهم ، وأما ابن سبع سنين ، أو ثمان سنين » ربه لم يركب وأبو اور وسرخ ولاية بوجدهم كالألم وقال الشافعي كان أحمد صبي عمر بن سلمه ربه « دله ليس ببي » وقال أبو داود حل لأحمد حديث عمر بن سلمه ، قال « لا أرى آتى سمي هذا » ربه لم يملك بلوغ الأمر إلى أبي صلى الله عليه وسلم به كان يناديه في حين من العرب بعد من المدنه وبمن هذا الاحتمال بوجه في الحديث « وكنت إذا سجدت حرجت لبي » وهذا شيء عر - امه والظاهر أن الحديث بوجه المزمع ، وقوله « على عمومهم » وانقول في إمامته عمر بن سلمه لم يبلغ إلى أبي صلى الله عليه وسلم بعد

وولم تصح إمامة الفاسق في فرض ولا فعل لعدم ولا لفاسق (١) .

ولا تصح إمامة المرأة بالرجال . وكذلك الخنثى (٢) .

وإن أم أحرص أو ألتع ، يبدل الحروف بأغيارها . نطلت صلاة من اتهم به ، إلا أن يكون على مثل حرصه ، أو لئنه .

وأقل ما على هذا الإمام من القراءة والفقہ : أن يكون حافظاً لأتم القرآن ، عالماً بأحكام الصلاة لأنه القدر المستحق فيها . ولأن يكون حافظاً لجميع القرآن ، عالماً بجميع الأحكام الأولى . وإذا اجتمع فقيه ليس بقارئ ، وقارئ ليس بفقيه كان القارئ أولى من الفقيه إذا كان عالماً بأحكام الصلاة لأن فصيلة القراءة والإكثار منها متحقق وما يوبه من الحوادث في الصلاة غير متحقق ، مع أنها قد اعتبرنا العلم بأحكامها (٣)

(١) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن إمام أكل الخبيثة ، فقال لا يجوز أن يولى في الإمامة الناس من أكل الخبيثة ، أو فعل من السكرات المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه كيف ، وفي الحديث « من قلد رجلاً عملاً على عصاة ، وهو حد في تلك العصاة من هو أرمى لله منه فعد حان الله وحان رسوله وحان المؤمنين » وفي حديث آخر « احملوا أعتكم حياركم فإيهم وفدكم فيما بينكم وبين الله » وفي حديث آخر « إذا أتم الرجل الصوم وفيهم من هو خير منه لم يرأوا في سفل » وفي سنن أن داود وغيره « أن رجلاً من الأنصار كان يصلي إماماً يقوم فسق في الصلاة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يعزلوه ولا يصلوا خلفه ، وقال له إنك آذيت الله ورسوله » هذا كان المرء يترك لأجل إساءته في الصلاة ونساقه في الصلاة ، فكيف بالمرء على الخبيثة ، لاسيما إن كان مستحلاً للسكر منها ، كما عليه طائفة من الناس فإن مثل هذا ينبغي أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل إذ السكر منها حرم بالإجماع واستحلال ذلك كفر لا راي . وأما حديث « صلوا خلف كل بر ووفر » فلم يثبت بل في سنن ابن ماجه « لا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يغيره سوءاً أو عصاً » وهذا إذا كان معلماً سمعه أما إذا كان مستوراً فلا يجوز التحسس والتقصير وراءه ولا العمل بما يتال « لإشاعة » وهذا في التولية اسداء أما إذا كان الإمام مولى من قتل أمير البلد وبعدها فإنه لا يخل أن تترك الجماعة والجمعة وراءه عنه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ليس لهم أن يجمعوا أحداً من صلاة العيد والجمعة وإن كان الإمام فاسقاً وكذلك ليس لهم ترك الجماعة وبعدها لأجل فسق الإمام ، بل عليهم فعل ذلك خلف الإمام وإن كان فسقاً وإن عطفوها لأجل فسق الإمام كانوا من أهل البدع وهذا مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ولما سارع العلماء في الإمام إذا كان فسقاً أو مستوراً أمكن أن يصلي خلف عدله غيره فيصل تصح اتصاله منه وإن كان فسقاً وهذا مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وأني حيفة وقيل لا يصح خلف فاسق إذا أمكن اتصاله خلف العدل وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومالك ، والله أعلم

(٢) قال الماوردي وإن أمت امرأة أو حتى صعدت صلاة من اتهم بها من تركها وخاف

(٣) قال الماوردي فالنهي أولى من إعارض إذا كان معهم النجاسة . لأن ما يلزم من إخراجهم محصور وما يوبه من الحوادث في الصلاة غير محصور

ويحور أن يأخذ هذا الإمام ومؤدبوه ررقاً على الإمامة والأذان من بيت المال ، من سهم المصالح . لأن هذا ليس بأجرة على الصلاة والأذان ، وإنما هو حق ثابت في بيت المال .
وقد ذكر أبو عبد الله سبطه في كتاب تعظيم حرمة الصلاة قال وقد كان علي بن عيسى الورير نصب للحوامع - مثل جامع الرملة وغيره - أنصح ابن عمه ، في كل يوم رحلا يصلي بالناس الخمس الصلوات . وحصل لهم الأرزاق .

قال أبو جعفر . وقد كان أبو بكر الحلال في مجلس في جامع الرصافة ، وكان يصلي الجمعة والعصر حلف هؤلاء الذين يأخذون الأجرة ثم حلفه بعده علامة عند العرير ، وأبو القاسم الحرقى وقد ذكر أبو بكر الحلال في كتاب الإمامة « باب ذكر الصلاة حلف من يأخذ أجرة على الصلاة » وروى عن أحمد في رواية المروزي ، وصالح ، وأبي الحارث ، ومهما ، وإسحق بن إبراهيم « لا يصلي حلفه » وذكر بعد أبواب أخر فقال « باب الصلاة حلف من يأخذ الأجرة من السلطان على الإمامة في المساجد » وروى عن أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه وقد سأله عن الرجل يصلي في مسجد الجامع غير صلاة الجمعة ، والإمام يعطى أجرة الإمامة والأذان - أحب إليك ، أم يصلي في مساجد القائل ؟ - فقال ما رأيت يصلي في المسجد الجامع حلف هؤلاء الذي يعطون أجرة »

وإما أراد الأجرهما الرزق لأن السلطان يعطى رزقاً^(١)

وأما المساجد العامة، التي يبنها أهل الشوارع والقائيل في شوارعهم ومبانيهم ، فلا اعتراض للسلطان عليهم في أئمة مساجدهم . وتكون الإمامة فيها لمن اتفقوا على الرضا مامته وليس لهم بعد الرضا به أن يصرفوه عن الإمامة إلا أن يتغير حاله . وليس له بعد رضاهم به أن يستحلف مكانه نائباً عنه . ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار

وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار إمام أو مؤذن قرع بين المختلفين فيهما^(٢) نص عليه في رواية أبي داود في رجلين تشاحا في الأذان وقالوا يجمع أهل المسجد ، فيطر من يختارون فقال أحمد « لا ولكن يسترعا ، على ما فعل سعد »

وقال في رواية حنبل « وإذا احتسا في الإمامة يقرع بينهما ، على ما فعل سعد »

(١) وانعرق من الأجر والرزق أن الأجر يؤخذ من شخص يسه على انساومه والمعاوضة أما الرزق فيؤخذ من بيت المال أو من الأوقاف العامة المحلقة على مصالح المسلمين وإمامه سائر الدين وليس فيه مساومة ولا معاوضة عن أداء الصلوات التي هي أفضل ما سرت به العبد إلى الله انشاء النوايا عنده والخبراء منه وحده . ومرجع ذلك في ما عني ما كتب الحنف والشافعية به أنه من كانت حجرة لله ورسوله فحجته إلى الله ورسوله ، ومن كانت حجرة لغيره فحجته إلى الله ورسوله .

(٢) عند المنوردي وإذا اختلف أهل مسجد في إمام عمل على الأكثر فإن كانوا المختلفون أحار السلطان لهم - قطعاً لمساوئهم - من هو آسن وأسن ، وأمرأ وأمرأة

وقد قيل : يعمل على قول الأكثر . وقد أوماً إليه أحمد في رواية صالح والرودي في الإمام إذا كرهه قوم ورصى به قوم فإن كان أكثرهم قد رصى به يؤمهم

فاعتد رصا الأكثر في الواحد إذا اختلفوا فيه .

فعلى هذه الرواية إن تكافأ المختلمون احتمل القرعة . واحتمل أن يختار السلطان لهم قطعاً لتشاحرهم . من هو أدنى وأسن ، وأقرأ وأفقه .

وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف فيهم ، أو يكون عاماً في أهل السجد ؟ .

يحتمل أن يكون مقصوراً على ذلك العدد المختلف في اختيار أحدهم ، ولا يتعداهم إلى غيرهم .

لأنفاقهم على ترك من عداهم

ويحتمل أن يختار من جميع أهل السجد من يراه لإمامته لأن السلطان لا يصيق

عليه الاختيار

فإن بي رحل مسجداً لم يستحق الإمامة فيه وكان هو وغيره من حيران السجد سواء

في إمامته ، وأداه (١) نص عليه في رواية حرب ويعقوب بن مختار (٢) .

وقد سئل عن المؤذن وما رصيه أهل السجد ، أو الذي بي السجد ؟ فقال « هو ما رصيه

أهل السجد ، ليس الذي ساء »

فإن حصر جماعة من رحل للصلاة فيه كان مائلاً للميل أحقهم بالإمامة فيه ، وإن كان

دوهم في الفصل

فإن حصره السلطان . كان أحق من لئالك لعموم ولايته عليه ولهذا يقتد على

الولي في صلاة الحارة

وأما الإمامة في صلاة الجمعة

فقد احتاجت الرواية عن أحمد في وجوب تقنيدها

فروى عنه أن التقليد فيها مذموم ، وحصور السلطان فيها ليس بشرم وإن أقامها الناس

على شروطها . انقلبت وصحت

(١) من النواوردي وقال أبو حنيفة إنه أحق بالإمامة والأمر فيه

١٢٠ حرب بن إسماعيل بن حنبل أنكر من من قدمه أصحاب الإمام أحمد وحنبه وروى عنه من تلى

وفي سنة ٢٨ هـ قلت لأحمد أصلي حنبل يذم عياض في ذكر وعمر ؟ قال لا يصلي

حب هذا ورحم له ابن أبي نبي والمخاض الذي في صنتاب حدث وحبس بن إسحاق بن حنبل

سمع الإمام أحمد وكان أحد الصالحين الثقات . وكان حراً للإمام أحمد وصديقه وروى عنه من تلى

صاحبه كثيرة لم يرزها غيره ومستألف في السلطان كذا في حساب ابن أبي

وروى عنه أنها من الولايات الواحات، وأن صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان، أو من يستنبه فيها^(١).

وہل یحور أن یکون الإمام فیہا عدداً ، علی روایتین ، ساء علی وحوہا علی العد
فان قلنا . لاتب علی العد لم یحراً یؤم فیہا . وإن قلنا . تب علیہ . حار
أن یکون إماما فیہا^(۲)
ولا تحور إمامة الصی فیہا^(۳)

ولا يحور إقامتها إلا في وطن يجمع المنارل ، يسكنه من تعقد هم الجمعة ، لا يطعمون عنه شتاء ولا صفا ، إلا طعن حاحة ، سواء كان مصرا أو قرية

وقد قال أحمد في رواية ابن القاسم ، وقد سئل علي من تحب ، يعني الجمعة ؟ قال «أما الواح فالذي يسمع النداء أو أهل القرية إذا كانت محمّعة»

وقد اعبر اجتماع المارل في القرية

وقال في رواية أبي النصر الصفي « ليس على أهل السادية حجة لأهم يتناولون »
فقد أستقط عنهم الحجة ، ولعل نأهم غير مستوطنين (٤)

(١) قال الماوردي فذهب أبو حنيفة ، وأهل العراق إلى أنها من الولايات الواحات ، وأن صلاة الجمعة لا يصح إلا بحضور السلطان أو من سببه فيها وذهب الشافعي ، ومعهما الحجاز إلى أن المولد فيها بدب . وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها اهـ والصوص أدل على ما ذهب إليه الشافعي ، وأهل الحجاز ، ورواية عن أحمد وأنها كفية الصلوات في جماعتها وإمامها وإعساكن الأمراء في الرمن العارح حصين عليها لثان الحطة وأمرها في قلوب العامة والجماعير الذين يحرمس الولاة والأمراء في كل زمان على اسمالهم إلى حاسم بكل ما يملكون ، من ناحيه سياسة الملك ، لا من ناحية الدين أما الناحية الدينية فإنها وحيم المواعظ والتذكير نافذ على سواء

(٢) قال الساوردي وعور أن يكون الإمام معاهداً ، وإن لم تعد ولايته أه أي ولايته العامة في الإمارة وعوها

(۳) وقال الماوردي وفي حوار إمامه العبي فيها قولان

(٤) روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن حريج « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في سفر وحظ على موسى » وروى عبد الرزاق أيضا « أن عمر بن عبد العزيز كان مسددا بالسوءاء في إمارة على الحجاز فحضر اجتماعه في بيتنا من النساء ، خرج ، خط ، وصلى ركعتين وحده وقال إن الإمام جمع جب كان » وقال ابن السكيت في الأوسط روى عن ابن عمر « أنه كان يرى أهل المياه من مكة ولده يجمعون فلا يصح عليهم » ثم ساقه موصولا وروى سعيد بن منصور عن ابن عمر « أن عمر كتب إليهم أن جمعوا جبنا كتم » وروى البيهقي في المعرفة من طريق جعفر بن رقان « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي انظر كل قرية أهل قواء ولسوا بأهل حمود بتلوت . فأمر عليهم أمراء ثم مره فجمعهم ٢٠٠٠ من أهل حمود (ص ١٣٢)

وحب الجمعة على من كان خارج المصر إذا سمعوا نداءها منه وقد حذّه أحمد مرسح ولا تعقد الجمعة لأقل من أربعين رجلا من أهل القرية ، ليس بهم امرأة ، ولا مسافر وإن كان فيهم عند هيه رويّتان بناء على وجوها على العدد .

وهل يكون الإمام رائدا على العدد ، أو واحدا منه ؟ فيه روايتان إحداهما يكون رائدا على العدد .

قال في رواية عبد الله « أقل ما يحجر الإمام يوم الجمعة أن يصلي معه أربعون رجلا » فاعتبر أربعين غيره

وذلك لما روى عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه « أن أسعد بن زرارة صلى بهم بالمدينة وهم يومئذ أربعون رجلا (١) »

(١) رواه أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وكان قائد أبيه بعد ما ذهب صرّه ، عن أبيه « أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة رحمه لأسعد بن زرارة قال قتل له إذا سمعت النداء رحلت لأسعد بن زرارة قال لأنه أول من جمع ما في هرم است من حرّة بنى يابسة في تجمع يقال له تجمع الصهار فلما كتم يومئذ قال أربعون رجلا » وعدا ابن ماجه « كان أول من صلى ما صلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة » والحرم الموضع من الأعرس والبيت - صح النون وكسر الاء الموحدة وسكون الاء بعدها ناء هو أو وحى من اثنين ابن عمر ابن مالك وحرّة بنى يابسة قرية على ميل من المدينة

وقد استدل بهذا الحديث من قال باستزائها الأربعين للجمعة ولا دلالة فيه على ذلك لأن هذه واقعة عين . رآه أن الجمعة فرص على النبي صلى الله عليه وسلم تحية قبل الهجرة . كما أخرجه الطبري عن ابن عباس فلم يسكن من إقامتها هناك من أهل الكدّار لما غار من هاجر من أصحابه من المدينة كسب إليهم يأمرهم أن يسموا جمعوا . حتى أن عذبة إر دانه كالأربعين رستمه ما يدعى على أن من دون الأربعين لا يسمونهم الجمعة وقد تكرر في الأصول أن ودع الأعمار لا يجمع بها على العزم وقد ذكر الحافظ ابن حجر في النسخ حصة عسقلان في العدد في الجمعة والظاهر - والله أعلم - أنه لا يسمون اشتراط عدد معين غير ما يفرضه الجماعة لأنه لا يثبت في القرآن ولا حديث في ذلك وجمعه كصوت يصوت إجماعا في الجماعة ، في جماعه كسب وخصه حتى يجمع بها لك الجماعة فبقي حتى شكي حصة واحدة وحده في أي مكان ، فلما هذه الجماعة أو كسب ولا من لأحد أن يحب عسقلان حبسها أما أنه ما اشتراطه غير ذلك في ما هو أحب واستمر رأيا سرور من في كسب لمة فهو حل وإن كان لمة سرط وأبعد - والله أعلم - أن حد حد من عسقلان في عسقلان لا يدعى لمة . ولا يسمون له فصلانها حلف على أهل الإسلام من سرور وممة كسب من سرور ما سرجه صبرهم النون والمصصة من صرعه عصر عدد حصة ورور - والله أعلم - أن لمة بها من سرور . وما كان أعز من عسقلان سرور سرورها ، لو حكموا لمة رستمه ، ورور . ما عروا لمة إلى لمة رستموا كالأرض لمة في قوله « أن ترعة في سرور فردود لمة ورستموا لمة رستموا ، وسوم كسر ذلك حرو وحس ورور » رة النون وحدي إلى سرور

وهذا يقتضي أن الأربعة غيره . كما لو قال . أطعما ونحن أربعون . ولأن ما اعتبر فيه كان للتوسع غيره .

دليله : الشهود في عقد السكاح . غير الولي . وكذلك الشهود عند الحاكم الحلق هم غير الحاكم وهذا يلزم عليه الجماعة .

والثانية يكونون أربعين مع الإمام .

قال في رواية الأثرم « إذا كانوا أربعين يجمعون » وكذلك قال في رواية الميموني « إذا كانوا أربعين » وكذلك قال في رواية ابن القاسم « تحب الجماعة إذا كان أهل القرية أربعين رجلا » فاعتبر جملة العدد أربعين .

والوجه فيه . ما روى عطاء عن حازم أنه قال « مصت السنة أن في كل ثلاثة إمام . وفي كل أربعين ما فيها جمعة » (١)

فأحرر أن السنة في الأربعين . وإذا كان الإمام أحدهم فقد وحد الأربعين . ولأن العدد الذي يعتبر في الجماعة يكون الإمام واحدا منهم كذلك في عدد الجمعة

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص رواه البارقي والبيهقي من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن عن حصص عن عطاء . وعبد العزيز قال أحمد أصرب على حديثه ، فإنها كذب ، أو موضوعة . وقال النسائي ليس بسمه . وقال البارقي مسكر الحديث . وقال ابن حبان ٧ محور الإصحاح به . وقال البيهقي هذا الحديث لا حجة عليه اه . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختارات وتحب الجمعة على من أقام في غرباء كالخيام ، وبوب السرخس ، ونحوها . وهو أحد قول الشافعي . وحكي الأثر في رواية عن أحمد ليس على أهل البادية جمعة لأهم يتلون فأسقطها عنهم وعلل بأنهم غير مسوطنين وقال في موضع آخر وحمل أن يلزم الجمعة مسافرا له العصر ، ساعا للمبشرين . وتعمد الجمعة ثلاثة ، واحد يخطب وإمام يستمعان وهو إحدى الروايات عن أحمد وقول طائفة من العلماء اه . وقد ذكر في عوب المسعود شرح سبأ أن داود (ج ١ ص ٤١٦) الكلام على الجمعة في الفري ، وساق فيها آمارا كثيرة ثم قال هذه الآثار تسلب في صحة الجمعة في الفري . وبكى لك عموم آية القرآن الكريم (إذا بودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إل ذكر الله) ولا مسحها ، ولا يخصصها إلا آية أخرى ، أو سنة تامة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمسحها آية . ولم يمسحها ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذكر حجة من اشتراطها الأربعين ، ورد عليها وفدها . ثم قال والخاتمة أن الجمعة تصبح بأول من أربعين رجلا وهذا هو الصحيح الجار . وقال الحافظ عبد الحق . فسئل في أحكامه لا مسح في عدد الجمعة . وقال الحافظ ابن حجر في الناحص . وقد وردت عدة أحاديث تدل على ذلك . وأما ما ذهب إليه من أربعين . وكذب قال المسوطي . لم يثبت في شيء من الأحاديث عين عدد محض . ثم سئل في صحة السفر . ورد عليها رداً حاداً . ثم قال في التعليق المعنى وحصل الكلام أن أداء الجمعة كمن هو من حين الأعمار متبعا هو في الفري من عروق يسمى . ولا يسعى من يريد أداء الجمعة أن يركب الجمل على ظهره . آية القرآن والأحداث الصحاح الزائدة أمر موقوف ليس على صحة على صورة الجماعة بل على الظاهر . وأما أداء الظهر بعد أداء الجمعة على سبيل الاحتياط فمدحه محذور . عيب . ثم رتبة . فإن هذا يحدث في الدين والله علم به

وإذا كان الإمام في الجمعة يرى أنها لا تعتقد بأقل من أربعين وكان للمؤمنون - وهم أهل مصر - أربعين - يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجز أن يؤمهم . ووجب عليه أن يستحلف عليهم أحدهم . ولو كان الإمام يرى أنها تعتقد بأقل من أربعين . وللمؤمنين لا يرونه - وهم أقل - لم يلزم الإمام ولا للمؤمنين إقامتها . لأن المؤمنين لا يرونها ولا الإمام يجد معه من يصلحها . وإذا أمر السلطان الإمام في الجمعة أن لا يصلي إلا أربعين . لم يجز أن يصلحها بأقل من أربعين . وإن كان يراه مدها . لأنه مقصور الولاية على الأربعين . ومضروب عما دوسها . ولا يجوز أن يستحلف عليهم من يصلحها . لصرف ولايته عنها . فان أمره السلطان أن يصلي بأقل من أربعين ، وهو لا يراه . فالولاية باطلة ، لتعذرها من جهة .

وإذا كان للمصرح معا لقرى قد اتصل بياها حتى اتسع بكثرة أهلها ، كعدد حارة إقامة الجمعة في مواضع القديمة . ولا يمنع اتصال النيان من إقامتها في مواضعها وقد نقل أبو داود أن أحمد سئل عن المسحدين الذين يجمع فيهما بعدد . هل فيه شيء متقدم ؟ فقال « أكثر ما فيه أمر على رضى الله عنه أن يصلي بالصعبة (١) » وإن كان المصر واحدا ، موضوعا في الأصل على سعة . وجامعه يسع جميع أهلها ، ككسكة والمدنية لم يجز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه . وإن كان المصر واحدا متصل الأبنية ، لا يسع جامعهم جميع أهلها ، لكثرتهم كالصخرة فيه روايتان

إحداها تخور إقامة الجمعة في موضعين منه للصورة . لكثرة أهلها . وقد أوما إليه أحمد في رواية المرودي

وقد سئل عن الصلاة يوم الجمعة في موضع يكون فيه مسجدان فقال « صل أذهب إلى قول علي في العيد أنه أمر رجلا يصلي بصعبة الناس » وهو اختيار الحرق لأنه قال « وإذا كان البلد كبيرا اختار إلى حرام فصلة الجمعة في جميعها حائرة »

وفيه رواية أخرى لا يجوز .

فان صاق بهم اتسعت هم الصرحت في غير إلى طريق الجمعة في مواضع منه وقد أوما إليه أحمد في رواية الأثر . وقد سئل (هل عت أن حد جمع جمعتي في مصر واحد ؟ قال لا أعرف أحدا فعله - أي من - صين - وجمعة بعد جمعة لا أعرف » تعالى هذه الرواية إن أقيمت الجمعة في موضعين من مصر ، فسمع أنه من طريق الجمعة ، من غير أن الجمعة لأستهما بإقامتهما وعلى الأسواق أن يعيد صلاته صبرا ومن الجمعة

(١) - إن كان مدعاة في المعنى رواه سعيد بن منصور في مسنده - وروى في مسنده ابن مسعود رضى الله عنه صلى الصعبة في مسجد

للمسجد الأعظم الذي يحصره السلطان ، ساقا كان أو مسوقا وعلى من صلى في الأصغر إعادة صلاتهم طهرا .

روحه القاتل الأول أن الثانية استفتاح جمعة عصر بعد انعقاد عمرها فيه لغير ضرورة . فأشبه إذا لم يحضر الثانية سلطان .

وروحه القاتل الثاني . أنا لو قلنا إن جمعة الزعية أولى لافتتننا على الإمام . وموتنا الجمعة عليه . وذلك أنه لا يشاء شيء أن يخرج على الإمام إلا جمع بأربعين قبله فيموتها عليه . وهذا أشبه بقول أحمد لأنه قال في بعض رواياته في صوم يوم الشك « إنه يتسع للإمام في ذلك » . وليس لمن فسد الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس وكذلك من قلد الصلوات الخمس لا يستحق الإمامة في صلاة الجمعة ، ساء على أصل . وهو أن الجمعة فرض مسدأ وليست تظهر مقصورة ويشهد له أيضا ما قاله له في رواية منها - وقد سأله « هل يجمع القاصي إذا لم يخرج الوالي ؟ فقال إذا أمره ، فإن لم يأمره لم يجمع » .

[الإمامة في غير الصلوات الخمس]

وأما الإمامة في صلوات النيب للمسونة إلى الجماعة خمس . صلاة العيدين^(١) والحسوفين والاستسقاء

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاحزاب وهي خمس على وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد وقد يقال بوجوبها على النساء اه أي لما روى الدحاري وغيره عن أم عطية رضي الله عنها أنها قالت « كما يؤمر بإجراح النساء إلى المصلي - الحديث » اه وقال ابن قدامة المقدسي في المني وأجمع المسلمون على صلاة العيدين وصلاة المد ومن على الكفاية على ظاهر المذهب إذا قام بها من يكفي سمعت عن الناس وإن اعق أهل بلد على تركها فإلهم الإمام . وبه قال بعض أصحاب السامي وقال أبو حنيفة هي واحدة على الأعان وليس فرضاً لأنها صلاة شرعت لها حطة فكأن واحدة على الأعان وليس فرضاً كالجمعة وقال ابن أبي موسى وويل إنها سه مؤكدة ، غير واحدة وبه قال مالك وأكر أصحاب الشافعي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعرابي الذي سأله عن حرام الإسلام - حين ذكر له الصلوات الخمس فقال هل عليّ غيرها؟ - قال « لا إلا أن تطوع » وقوله صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات كسهن الله عزهن » - قال « لا إلا أن تطوع » وإن قال - ولما على وجوبها في الحلة أمر الله تعالى بها في قوله « فصل تربت وا - » والأمر بسجى الوجوب ومداومة التي صلى الله عليه وسلم على فعلها وهذا دليل الوجوب رأينا من أعلم الدين 'ظاهرة' فكأن واحدة كالجمعة ولأنها لو لم يحل لم يمت تاركها ، كما أثر في أخبار من حدث الأعان بأسره ، منها أنه نص على الصلوات خمس لكرزها ، ولما كدها روحها على الأعان ووجوبها على الدوام وأجاب غير ابن قدامة أن هذا كان في أول الإسلام وحب بعده غير ما أحب أخرى غير ما نص عليه فيه

فتقليد الإمام فيها ينفى لحوارها جماعة وفرادى^(١) . وليس لمن قلد إمامة الصلوات الخمس وإقامة الجمعة حق في إقامتها . إلا أن يقلد جميع الصلوات . فتدخل في عمومها .

[صلاة العيد]

فأما صلاة العيد فوقها . بين طلوع الشمس ورواها ويختار له تحجيل الأصحى ، وتأخير الفطر . ويكثر الناس في ليلتي العيدين ، من بعد غروب الشمس إلى حين أحدهم في صلاة العيد ويختص عيد الأصحى بالتكبير له في أعقاب الصلوات المفروضة ، من بعد صلاة الصبح ، من يوم عرفة إلى بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويصلي العيدين قبل الخطبة والجمعة بعدها اتساعاً للسهة فيها وتختص صلاة العيدين بالتكبيرات الروائد وهي في الأولى ست سوى تكبيرة الإحرام . وفي الثانية خمس سوى تكبيرة القيام . قبل القراءة^(٢) فيها .

(١) احتجاجهم لوجوبها بأنها صلاة شرع لها حطة كالجمعة - يمنع صحة إعادها فرادى على أنها صلاة عد كما أن من فاته الجمعة صلى أو ناساً لأعلى أنها جمعة بل على أنها شهر اليوم وتسمية صلاة العد إنما سمى الاحتجاج لها فأما صلاة أرم أو اثنين فرادى فتكون صلاة ، كصلاة أصحى مثلاً ولا وجه مطلقاً لتسميتها صلاة عيد ومن بعد تركها غير عذر سرعى مع الجماعة فعليه إن لم يرك صلاة واحدة وتمطيل شعيرة إسلامية ثبتت فالنوام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٢) قال في المعنى نص عليه أحمد وروى ذلك عن أبي هريرة وقضاء المدينة السبعة ، وعمر بن عبد العزيز وأبو هريرة ، ومالك ، والشافعي ، والليث وقد روى عن أحمد أنه يوافق بين الفراءين ومعهما يكبر في الأول قبل القراءة وفي الثانية بعدها اختارها أبو بكر وروى ذلك عن ابن مسعود ، وحديثه ، وأبو موسى ، وأبو مسعود البصري ، وأبو الحسن ، وابن سيرين ، وشورى وهو قول أصحاب الرأي لا يروى عن أبي موسى « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر ككبره على الحارة ووافق بين الفراءين » اهـ وقد قال البيهقي في هذا الحديث حوث في روايته ، وفي رفعه وفي جواب أبي موسى والمصهور أنهم أسدوه اهـ . قال ابن قدامة - و - ما روى كثير من عبد الله عن أبيه عن حماد - عمر بن عوف بن - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سماً من القراءة وفي الثانية حمداً من الأرم) رواه الأثرم وابن ماجة . واتفقوا وقت حدث حسن وهو أحسن حديث في الباب يروى عنه عن ربيعة أخرجه أحمد وعين ابن جرير أخرجه أبو داود ، والأثرم ، وعين سعيد مؤيد بن علي بن عتيبة وسماه أخرجه ابن ماجة وحدث أبو موسى ضعيف ، هـ . أخرجه ابن سيرين وأبو داود وابن سيرين ، اهـ

ويحسن أحمد عن الجملة « أن أئمة إخراج العواقب ودون الحبور في معنى هذه . شمر بن الخير وجماعة المسلمين كما رواه البخاري - ومنه عن أبي عتيبة - ومنه عن الحسن بن علي بن فضال - ومنه عن جماعة المسلمين وأئمة التواترة - روى البخاري ومنه عن ابن سيرين ، روى ابن سيرين عن أبيه عليه السلام . وروى مسلم بن حازم - أن لا يؤدى يوم أظفر حتى

ويعمل الإمام في هذه التكريرات الروائد على رأيه واحتجاده وليس لمن ولده أن يأحده برأى نفسه . بخلاف العدد في صلاة الجمعة لأنه يصير يذكر العدد في صلاة الجمعة خاص الولاية ولا يصير يذكر التكبير في صلاة العيد خاص الولاية . فافترقا .

[صلاة الخسوف]

وأما صلاة الخسوف (١) فيصلحها من بدنه السلطان ، أو من عمت ولايته فاشتملت عليها

يخرج الإمام ولا مد ما يرحح الإمام ، ولا إقامة ، ولا بناء ، ولا شيء . لا بناء له يومئذ ولا إقامة « وهذا يرد على من رعم أنه ينادي يوم العيد « الصلاة جامعة » قياساً على ما نثرت أنه صلى الله عليه وسلم أمر بها لصلاة الكسوف . وهو قياس في مقابل الص . وانعرق بين الصلاتين واضح . لأن الكسوف يكون على غير انتظار . أما العيد فإنه لا حاجة به إلى هذا البناء . ولذلك لم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه وسنه صلى الله عليه وسلم أولى بالانتاع ويختص أصها بأن الحطة بعد الصلاة بخلاف الجمعة وهو نائب نالسة التواره وانقاد الإجماع على ذلك وقد اشد لذكر الصلابة على بي أمية حين قدموا الحطة في الصد وصرحوا بأن ذلك بدعة سيئة وقد ذكر كثير من الفقهاء أنه من في حطة عند العطر ركاه العطر ورعب فيها وهذا وهم ظاهر فإن حدث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أنوداود والحاكم ، وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة العطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمسكين . فمن أداها قبل الصلاة فهي ركعة مفولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقة » يدل هذا على أن وقتها يرحح بالصلاة فكيف يخطب في التربع فيها ، ويأمن مآذرها بعد خروج وقتها ؟ (١) روى البخاري ومسلم وغيرهما عن الميرة بن شعبة قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم — ولده — فقال الناس كسفت الشمس لموت إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والعمر لا يكسفا لموت أحد ولا لحاة فإذا رأيتم فصلوا وادعوا الله » وعن عائشة رضي الله عنها قال « حسب الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله بالناس فقام فأطال الصام — وفي حديث ابن عباس مرفوعاً — من سورة البقرة في الركعة الأولى — ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال الصام — وهو دون القيام الأول ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول ثم سجد فأطال السجود ثم فعل ذلك في الركعة الثانية على ما فعل في الركعة الأولى ثم انصرف وقد غلبت الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الشمس والنمر آيات من آيات الله لا يحسان لموت أحد ولا حياته فإذا رأيتم ذلك فادكروا الله ، وكبروا ، وصلوا ، وبصددقوا ثم قال يا أمه محمد وآفته ما من أحد أعير من الله أن يرى عده ، أو ترى أمه يا أمه محمد والله لو يعلمون ما أعلم لصحبكم فلان وسكنكم كسرا » وفي رواية في البخاري عن ابن عباس « قالوا يا رسول الله ، رأيناك تداوت شيئاً في مناءك ثم رأيناك تكلمك ، ما صلى الله عليه وسلم إن رأيت الله متاول بها عموماً ولو أصابه يؤكلهم منه ما حبس الله ورأى النار فلم أر مطراً كاليوم قط أطلع ورأى أكد أهوا الساء قالوا ثم — رسول الله — ما بك من هذا تكلم الله ، قال تكلم الله ، قال تكلم الله ، قال تكلم الإحسان لو احسنت إلى أحد منكم ، ثم رأيت منك شيئاً قال ما رأيت منك شيئاً »

ولو مطروا قبل التحول فيها لم يصالوا . وشكروا بغير خطبة . رواية واحدة . وكذلك في الحسوف إذا حلى .

ولو اقتصر في الاستسقاء على الدعاء أحرأ . روى أنس بن مالك « أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال . يا رسول الله ، أتيناك وما لنا نغير يثبط ، ولا صبي يصططح . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترّ رداءه ، حتى يصعد للمرّ حمد الله وأثنى عليه . ثم قال : اللهم اسقنا عينا عدقا ، معينا سحاطيقا » وذكر الخبر (١) .

فصل في ولاية الحج

وهذه الولاية صرامان

أحدهما . أن تكون على تسيير الحجج والثاني على إقامة الحج

فأما تسيير الحجج فهو ولاية سياسية ، ورعاية تدبير

والثروطة للمتدرة في المولى أن يكون مطاعا دارأى ، وسحاعة ، وهسة ، وهداية .

والذي عليه من حقوق هذه الولاية عشرة أتياء

(١) « الألبط » صوب البعر من الفعل و « الاصطاح » سرب اللب صابحا ، ويسمى

صوبحا أصبا و « الغيب العذق » مسح الدال المطر الكار الفطر و « الطق » المالى

للأرض للمطى لها العام الرابع و « الحج » - الكثير السريخ الدبول

وقال الماوردي روى أبو مسلم عن أنس بن مالك « أن أعرابيا » ثم ذكره وفيه أنه أشده .

أتيناك والعبداء يدمى لهاها وقد شعل أم الصبي عن الطفل

وأى كعسه الصبي اسكاة من الخوج صعبا لاعمرا ولا يحلى

ولا سىء مما يأكل الناس عددا سوى الحنظل العامى والمهمل الفصل

وليس لنا إلا إلك فسرارها يأتين فرار الناس إلا إلى الرسل ؟

فام رسول الله صلى الله عليه وسلم ختر رداه - ثم ذكر دعاء كلها وبعده « غير راثت بنت

ه الزرع وعاد ه الصرع وحى ه الأرض حدموها وكذلك عرجون » فاسم الدعاء

حتى ألتم النساء ثرواتها حاء أهل اسطاة صحون يا رسول الله الرق فقال حواليا

ولا علينا هجات السحاه عن المدة كالإكليل فصحت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

بنت بواحه . ثم ردت مرة أخرى صالت . لو كان حصرأ لفرغ عنه من الذى بشدا شعره ؟

فما غنى بن بواحه بل كرك رسول الله أردب قوله

وأنس بن النعمان فوحه عمال الياحى عصبه الأرامل

دوه هاهلك من آل هاسم فم عبده فى سمه ومواصل

كدره وسم الله نسي محمد ولنا نابل دوه وماصل ؟

ومسله حتى صرع حواد وبعل عن أماننا والحلائل ه اه

أحدها : جمع الناس في مسيرهم وروطهم حتى لا يفرقوا ، فيحاف عليهم التوى^(١) والتعيرير .
 الثاني ترتيبهم في المسير والبرول ، بإعطاء كل طائفة منهم مقادا^(٢) ، حتى يعرف كل
 قوم منهم مقاده إذا سار ، ويألف مكانه إذا رل . فلا يتنازعون فيه ولا يصلون عنه .
 الثالث . أن يرفق بهم في السير ، حتى لا يعجز عنه صعيهم ولا يصل عنه مقطعيهم .
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « للصعب أمير الرفقة^(٣) » يريد من صعب داته
 كان على القوم أن يسيروا سيره
 الرابع أن يسلك بهم أوصح الطرق وأحصا ، ويتحب أوعرها وأحدها .
 الخامس . أن يرتاد لهم للياه إذا انقطعت ، وللمراعى إذا قلت
 السادس أن يحرسهم إذا رلوا ، ويحوطهم إذا رحلوا ، حتى لا يتخطهم داعل^(٤) ،
 ولا يطعم فيهم متلصص
 السابع أن مع عنهم من يصدّم عن السير ، ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج يقال ،
 إن قدر عليه ، وسدل ما إن أحل الححيح إليه ولا يسعه أن يحجر أحدا على بدل الحفارة
 إن امتنع منها ، حتى يكون نادلا لها عموا ، ومحيا إليها طوعا فان بدل المال على الحكين من
 الحج لا يحى

وقوله « بنى » الدال المعجمة ، أى بنا وسبل عليه . والثلاثة الآيات مقدمة في التصيدة عن
 البيت الأول في كل الروايات عند ابن إسحاق وغيره . وقد ذكر هذه القصبة الحافظ ابن حجر في الفتح
 (ح ٢ ص ٣٣٨) وقال أخرجها البيهقي في الدلائل من رواية مسلم اللأثر عن أس بن
 وإسناده وإن كان فيه ضعف إلا أنه صلح البائة . وقد ذكره ابن هشام في روايته في السيرة عنيقا
 عن سبى وقوله مشدداً بفتح أوه وكسر الهمزة وكذا بعض النسخة والاضبط صوب
 انغير المنفل والعطط النائم كدبت وكى بدب عن شدة الجوع لهما إم يحد بناء
 عند السبع اه

(١) التوى - مع اسم الشاء - الهائى من « توى » وزن « رعى » أى هك وتؤواه
 الله أهلك

(٢) المقادير - مع الميم من موت أعليه سادس ، أى مدبته أو عن وزن كتاب : اخل
 الذى يقاده ، يريد أن يعرف كل واحد منهم ريسه أى عوته مع ، وجماعته أى اسم أبيه ،
 وقوله الذى يسير ما

(٣) سمع عنه كثيراً فلم أؤمى بالمرعية « ونسبته به لم يكره بعد وكسر نعت د
 في أسباه في حسب حير « من كان مصعباً فليرجع » أى من كان معه صفة من أسب
 فهو مصعب إذا صعد دانه ومنه حديث عمر « اصعب ثم رعى أسب » أى في سير

(٤) عبد الشاوردي « حتى لا يخطئ به داعر » وفي التماموس أدخل به حبه وعناه . وفي الأمر
 أدخل فيه ما سده والداعر المفسد الخيلت الحاسى والداعر لعب المعجمة من الدسر -
 مع الدال وسكون النون - أحد النوى احتلاصاً

وإذا وصل الححيح إلى مكة ، فمن لم يكن على العود معهم^(١) . فقد رآه عنه ولاية الوالي على الححيح . فلم يكن له عليه يد . ومن كان معهم على العود . فهو تحت ولايته . وملتزم أحكام طاعته .

وإذا قصى الناس حجبهم أمهلهم الأيام التي حرت بها العادة في إبحار علاقاتهم ولا يرهقهم في الخروج ، فيصرفهم .

فإذا عادهم سار على طريق المدينة لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رعاية لحرمة ، وقياماً بحقوق طاعته . وإن لم يكن ذلك من فروض الحج . فهو من مندوبات الشرع المستحبة . وعادات الححيح المستحبة . روى عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رآه قبرى وحت له شفاعتي »^(٢)

ثم يكون في عوده بهم ملتزم بهم من الحقوق ما ألزمه في صدره حتى يصل بهم البلد ، فتقطع ولايته عنهم بالعود إليه

(١) أي لم يكن على العود إلى بلاده ، بل على مدة الإقامة بمكة .

(٢) قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله في كتاب الرد على الإلحاق في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم . - ومما ساق أحدث يحتج بها الإلحاق وغيره - ثم بين صحتها أو كذبها - ثم قال وفي الباب حديث آخر رواه الزهري والدارقطني وغيرهما من حديث موسى بن هلال حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر ، ثم ساق حديث عمر « من رآه قبرى الخ » ثم قال قال البيهقي - وقد رواه - وقد قيل عن موسى ، عن عبيد الله ، وسواء قال عبيد الله ، أو عبيد الله فهو منكبر ، عن نافع ، عن ابن عمر لم يأبه به غيره وقال العملي في موسى بن هلال هذا لا يتابع على حديثه وقال أبو حاتم الرازي هو محمول وقال أبو زرعة البصري في شرح المذهب أما حديث ابن عمر فرواه الزهري والدارقطني ، رئيسي بإسنادين صحيحين جداً ثم قال ابن تيمية وما ذكره السائل من الأحداث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فكلها ضعيفة بإسناد أهل العلم بالمذهب ، بل هي موضوعة لم يخرج أحد من أهل السنن المتقدمة شيئاً مما لم يخرج أحد من الأئمة بسببها . وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال - بعد أن ذكر قول العلماء في بوهي موسى بن هلال - وأسكر ما عساه حديثه عن عبد الله بن عمر . عن نافع ، عن ابن عمر فرواه ابن عمر بن قري - الحديث - رواه ابن حرة في محضر المحضر ، عن محمد بن إسماعيل الأحمسي عنه اه - قال الحافظ بن حجر في نساب النيران قال ابن حرة في صحيحه في اب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ثبت الخبر بحسب ما ينبغي . ثم رواه عن الأحمسي كما تقدم وعن عبد الله بن محمد بن زريق ، عن موسى بن هلال . عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر به . رواه عنه . ثم رآه عن عبيد الله . همد بن حمر من رواية حماد بن أبي أسامة لأن عبد الله بن عمر أحل وأحص من أن يروى من هذا المنكر . ومن كان موسى بن هلال لم يخطه من فوق أحد العبرين . فلهذا لم يكن هو . من حديث عبد الله بن عمر . وما من حديث عبد الله بن عمر . من حديثه . هذه سيرة عروب . ومع منكر من عروبه ابن حرة ، وكتبه عن عبد الله بن عمر . لا يحسن أن يثبت خبره في حركته في صحيحه .

وإن كانت الولاية على إقامة الحج . فهو فيه بمنزلة الإمام في إقامة الصلاة .

فمن شروط الولاية عليها ، مع الشروط المعتدة في أئمة الصلوات

أن يكون عالماً بماسك الحج وأحكامه عارفاً بمواقبه وأيامه .

وتكون مدة ولايته مقترنة بسعة أيام . أولها من صلاة الظهر في اليوم السابع من

دى الحجة . وآخرها يوم النحر الثاني . وهو الثالث عشر من دى الحجة وهو فيما قبلها

وبعدها أحد الرعايا . وليس من الولاية

فإذا كان مطلق الولاية على إقامة الحج . فله إقامته في كل عام ، ما لم يصرف منه

وإن عتقت له خاصة على عام . لم يتعداه إلى غيره . إلا عن ولاية

والذي يختص بولايته ، ويكون نظره عليه مقصوراً ، حسنة أحكام متفق عليها ،

وسادس محتلف فيه

أحدها إشعار الناس بوقت إحرامهم ، والخروج إلى مشاعرهم ليكونوا له متبعين ،

وبأفعاله مستدين

الثاني ترتيبه للماسك على ما استتر الشريعة عليه لأنه مسوع فيها فلا يقدم . حرراً

ولا يؤخر مقدماً . سواء كان الترتيب مستحقاً أو مستحباً .

الثالث تتدر المواقيت بتممه فيها ، ومسيره عنها . كما تتدر صلاة المأمومين بصلاة الإمام

نراجع أساعته على الأدكار المشروعة فيها ، والتأمين على أدعيته بها لينعوه في التول

كما انعوه في العسل . ويكون احتياج أدعيته مفتوح لأنواع الإحاة

الخامس إمامهم في الصلوات لى شرعت حبس الحج فيها ويجمع الحجاج عليها وهي

حطتان يوم عرفة ، ويوم النحر الأول ، على ما شرحه

ويستحب له في اليوم الثامن أن يخرج من مكة فيرل بمى ، بحيث يى كساة حيث

رل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويبىب بها ويسير بهم من عبده - وهو اليوم التاسع -

مع طنوع الشمس إلى عرفة على طريق ص - وعود على طريق المأربين ، اقتداء برسول الله

صلى الله عليه وسلم . ولكون عاتد في غير الطريق إلى صدرها فإذا أشرف على عرفة

رل حص عرفة وقدها حتى رول الشمس . ثم سار منها إلى مسجد إبراهيم عليه السلام

وادى عاتد . فخط الحنة الأولى من حط الحج قبل الصلاة كالجمعة ، وجميع الخطب مشروعة

بعد الصلاة في حستين حطة الجمعة وحطة عرفة هذا حطها ذكر الناس فيها ما يلزمهم

من أركان الحج وسك . ثم حرة عنهم من محصوراتهم ثم صلى بهم بعد الحطة صلاة

النهر والعصر ، جامع بينهما في وقت أصغر ويقصر عنهما فيقولون ويتمها المقيمون (١)

(١) على ما كان من شتيب عرفة وما حوله ثم تعلى مكة وآلافهم فكلهم يصلون صفراً لأن هذا

هو شأن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله صلى الله عليه وسلم « ما أهل مكة أعوا

صديك د . يوم سفر » هذا في سررة حتى أنه تكلم هناك عشرة ليال لا يصل إلا ركعتين ،

سواء دنن لأهل مكة كما روه - صلى - وأبو دود . والترمذي عن عمران بن حصين

اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره . ثم يسير بعد فرائعه منها إلى عرفة . وهي الوقف المفروض وحدة عرفة . ما حاور وادى عربة الذي فيه المسجد . وليس المسجد . ولا وادى عربة من عرفة ، إلى الحمال المقابلة على عرفة كلها . فيقف منها عند الأحل الثلاثة . السعة ، والنديعة ، والبات^(١) . فقد وقف النبي صلى الله عليه وسلم عند البات^(٢) وحمل لطن ناقته إلى الخراب . فهذا أحب للمواقف أن يقف فيه الإمام .
وأن وهب من عرفة والناس أحرام .

ووقوفه على راحلته ليقصد به الناس أولى

ثم يسير بعد غروب الشمس إلى مردلة . فيؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء الآخرة بمردلة . ويؤم الناس فيها . وبيت بمردلة . وحتها من حيث يهضي من مأوى عرفة . وليس للأمران منها^(٣) إلى أن يأتي إلى قرن محسر^(٤) . وليس القرن منها . ويلتقط والناس منها حصي الجمار لعدد الأيام ، مثل حصي الخدف^(٥) . ويسير منها بعد الفجر ولو سار قبله وبعد نصف الليل أحرأ . وليس للبيت هاركن . ويحترق من إن تركه ثم يتوجه إذا سار منها إلى المشعر الحرام . فيقف فيه ترح^(٦) داعياً . وليس الوقوف به فرصاً

ثم يسير إلى مي . فيبدأ ترى حمرة العقبة ، قبل الزوال ، تسع حصيات . ثم يحترق هو ومن ساق هدياً من الحجاج . ثم يخلق أو يقصر ، بفعل مهما مأساء . والحق أفضل . ثم يتوجه إلى مكة ، فيطوف بها طواف الإفاضة . ويسير بعد صواحه إن لم يسع قبل عرفة . ويحترق سعيه قبل عرفة . ولا يحترق طوافه بلها

ثم يعود إلى مي ، فيبلى الناس الظهر . وليس فيه حطة مسورة بعد الصلاة . لأن الإمام يعظمهم في حطة يوم عرفة ما يحتاجون إليه في يوم عرفة ما يبقى عليهم من مناسكهم . لا حجة . نه إلى ذلك . وبيت مي ليلة ، ليرى من عدها . وهو يوم السراخاني عسر . بعد زوال الجمار الثلاث . أحد وعشرين حصة ، كل حمرة تسع . وبيت مي ليلة الثانية . ورمى من عدها . وهو يوم النمر . الجمار الثلاث . ثم يحطب بعد صلاة الظهر الحطة الثانية . وهي

(١) في الغاموس السعة - متع النون وسكون الاء - مرحمة - واسعة - حكمة - موضعان يعرف . وفي الغاموس أصحاً . ذات البات من عرفه

(٢) عند الماردي . وقف صلى الله عليه وسلم على حصي من -

(٣) (٤٠ ، ٤٠ ، ٤٠) المأرم - سج الم وسكون الهاء وكسر ري - حقيق س حني " محسر ، عنه ثم وجه الجاء المملة وشديد الحس الملمة مكسور . وبراء الملة . و حدي . مح حر ، وسكون المثل المصحت وباءه - رمك المصاة أو سوه ، أحده من سبيت . و افرح . بورن رم

ولو قصد الناس في الحج التفتت على إمامهم فيه أو التأخر فيه حار وإن كانت مخالفة المتنوع مكروهة . ولو قصدوا مخالفة في الصلاة فسدت عليهم . لا ارتباط صلاة للمؤمن بصلاة الإمام . وانفصال حج الناس عن حج الإمام .

فصل في ولايات الصدقات

الزكاة تحب في الأموال المرصدة للباء إما بنفسها وإما بالعمل فيها طهرة لأهلها ، ومعونة لأهل السهمان .

والأموال للزكاة صرمان طاهرة . وباطية

الطاهرة ما لا يمكن إحراقه من الزروع ، والثمار ، والواشي

والباطية ما أمكن إحراقه من الذهب ، والفضة ، وعروض التجارة

وليس لوالى الصدقات نص في زكاة المال الباطن وأربابه أحق بإحراج زكاته منه ، إلا أن يدها أرباب الأموال طوعا فيقتطع منهم ويكون في فقرتها عوا لهم ونضره محصوص زكاة المال الظاهر يؤمر أرباب الأموال بدفعها إليه إذا طامها فإن لم يطأها حار دفعها إليه (١) والأفضل أن يحوى أرباب المال فقرتها بأنفسهم نص عليه فإن ضلهم الإمام بدفعها إليه فامنعوا من ذلك وأحوا إلى إحراجها بأنفسهم لم يكن له قائلهم . والمصوص عليه في قائلهم إذا منعوا إحراجها في رواية مشهور . والرودى ، والسمري ، والترم

والسروط المعترة في هذه الولاية أن يكون مساهم ، عدلا ، عالم بأحكام الزكاة ، إن كان من عمال التصريف

و- قد روي في رواية أبي حنيفة - وقد سئل - استعمل البيهقي والمصري في أعمال المسلمين مثل أطراح - فقال « لا يسعنا من ذلك شيء »

وإن كان مساهم عليه الإمام على قدر أحده

ويحوز أن يتقدم من محرم عليه الصدقات . من ذوي العرفي والتعبد ويكون ردفه منها لأن ما يأخذه أخر زكاة . وهذا يتشترط عمدا

وقد قل الخرق « ولا تدفع الصدقة لشيء هاتم ، ولا كافر ، ولا لعدو . إلا أن يكونوا من العاملين بها فمطرون بحق ما معو »

١٠ - قال البيهقي وفيه « زكاة » - إذا كان عدلا من - مؤمن - حجة - لا يجوز على زكاة
وسرهم لعدو حرج - لا زكاة - أحرموها - رسول - من - محتول عن - لاجتماع
أربابا حجة - ولا - حرج - أحرموها - رسول - من - محتول عن - لاجتماع
- زكاة - أو - زكاة - رسول - من - محتول عن - لاجتماع
- زكاة - أو - زكاة - رسول - من - محتول عن - لاجتماع

وقال أبو حصص « ويدفع إلى العبد إذا كان من العاملين عليها »
وقد سأل المروذي أحمد العاملون عليها قوم خاص^١ قال « لا . بل عام »
وقال له أنوطالب بعض الناس يقول للعامل الثمن فقال « ليس كذا إن ولى رحل
على البصرة^(١) يأخذ الثمن ، لكن يأخذ على قدر عمالاته »
وقال أبو حصص « يعطى منها وإن كان عبدا » وذكر الحديب ماسناده عن أبي سعيد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة إلا خمسة لعامل عليها » وذكر الخبر^(٢)
وإذا قلده أحدها نظرت فإن قلده أحدها وقسمتها ، فإنه الجمع بين الأمرين
وإن قلده أحدها وسهاه عن قسمتها لم يحرق له قسمتها .
وإن أطلق التليد . فإنه يأمره ولم ينهه . حار له قسمتها وهذا ظاهر كلام أحمد
رحمه الله . في رواية البيهقي

فقال «والله فارقته تنبيه أن نصتق إدا حرم وأحد صدقات أموالهم فإن كانوا أعتساء عنها أخرجها. رزها إلى الامام وإن كانوا فقراء أعطاهم ما يعيهم فإن فصل عنهم شيء أخرجهم عنهم».

والأموال المزكاة أربعة^(٣)

أخذها ثواشي وهي الإبل ، والفر ، والعم . سميت مائتة لأنها وهي مائتة
 وثلاث مائتة ، وأربع مائتة ، وخمس مائتة ، وست مائتة ، وسبع مائتة ،
 من العم مائتة ستة أشهر ، والتي مدتها استكمل سنة إلى سنة .
 فإذا بلغت إبل عسرا ، فيها ستون ، إلى أربع عشرة ، فإذا بلغت خمس عشرة ، فيها
 ثلاث سنين ، إلى سبع عشرة ، فإذا بلغت عشرين ، فيها ، أربع سنين ، إلى أربع وعشرين
 ، فإذا بلغت خمس وعشرين ، عدل في مرضها عن العم ، وكان فيها سنة محاض ، وهي
 ما استكملت سنة ، دار عديها ، فإن لم يولد ، إلى خمس وثلاثين ، فإذا بلغت ستا وثلاثين
 ، فيها سنة سون ، وهي ما استكملت ستين ، إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستا وأربعين
 ، فيها حنة ، وهي ما استكملت ثلاث سنين ، واستحلت الركوب وطرق الفحل ، إلى ستين
 ، فإذا بلغت إحدى وستين ، فيها حشة ، وهي ما استكملت أربع سنين ، إلى خمس وسبعين

(۱) کہ ڈھلے

(٢) روى ابو داود عن ربه بن أسيد عن عمار بن رستم عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الرجل إذا أحببت المرأة أحببت الله».

قبلاً اُلوود حذیفہ حسن بن علیؑ حذیفہ ثمالیؑ روئے اُحد معمر بن زید بن أسلمؑ عن عطاء
بن سراق عن اُیوب عن سعید بن جبیر عن ابی ہریرۃؑ ورواہ عن حذیفہ بن یمان عن عبد اللہ
بن عمرؑ ورواہ عبد اللہ بن حذیفہ عن ابن عمرؑ ورواہ عن ابن عمرؑ ورواہ عن ابن عمرؑ

ويصمّ الصائم إلى المغرب ، والحواميس إلى النحر ، والنحائي إلى المغرب^(١) . لأيهما نوعان من حسن واحد

ولا يصمّ الإبل إلى النحر ، ولا النحر إلى العم ، لاختلاف الجنس والخلطة في الركاة يركون ركاة الواحد ، إذا احتتمت فيهم شروط الخلطة^(٢) ولا يجمع مال الإنسان من الناشية إذا تفرقت أما كنه تحت تقصر الصلاة^(٣) فإذا كان له نصاب واحد في بلدين لم يحس الركاة وإن كان له نصابان في بلدين وحت ركاتان وركاة الواثني يحس إذا نابت نصابا ، بشرطين

أحدهما أن تكون سائمة رعى الكلأ فتقل مؤونها وتوفر درنها واسلها فإن كانت عاملة ، أو معلوفة لم تحس فيها الركاة^(٤)

الثاني أن يحول عليها الحول الذي تستكمل فيه السبل والنحال ، فركي ركاة أمهاتها إذا ولدت قبل الحول^(٥) وكانت الأمهات نصابا فإن نقصت الأمهات عن النصاب استوفى بها الحول بعد استكمال النصاب^(٦)

ولا ركاة في الحليل ، والنحال ، والحجر^(٧)

وإذا كان والى الصدقات من عمال التمر يص أحدها مما أحلب السقاء فيه على رآه واحده لا على احدها الإمام ، ولا على احدها أرباب الأموال ولا لرم الإمام أن يص له على قدر ما أحده وإن كان من عمال التمر عمل فما احتاف فيه على احتاد الإمام ، دون أرباب الأموال ولم يحسدا العامل أن يحسد ولرم الإمام أن يص له على التمر المأخوذ ويكون رسولا في القصص ، معدا لاحتاد الإمام

(١) النحائي إلى الحراسية ، تمنح من عرصة وغير عرصة والعراق - بكسر العين - خلاف النحائي وهو السليم من المحنة

(٢) قال الماوردي وقال مالك لا يركب الخلطة ، حتى يملك كل واحد منهم نصابا ، فيكون حرد ركاه الخلط وقال أبو حنيفة لا اعتبار الخلطة وركي كل واحد منهما ماله على امرأه

(٣) وقال الماوردي وجمع مال الإنسان في الركاة ، وإن تفرقت أمواله

(٤) قال الماوردي وأوجبها مالك كالسائمة

(٥) روى ابن منجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ٦ ركاة من مال حتى يحول عليه الحول » ورواه أبو داود عن علي

(٦) وثان الماوردي ممدار حسه ركي حول الأمهات إذا نابت نصابا

(٧) ورواه الماوردي وأوجب أبو حنيفة في إباحة الخل السائمة سائرا - كل برس - وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « عموه لكم عن صدقة الخل والريق » والحدث ورواه البخاري ومسلم وغيرهما ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم « من ساءلني عن شيء منكم فليقله » عن أبي هريرة راجع أبو حنيفة وهذا قوله محمد بن « في كل خمس سائمة دينار » أو عشرة « روى البخاري ، والنسبي ، وصحاحه ، ولا يهاوم الحديث المنع على صحه

فعلى هذا : إن كان العامل دميًا نظرت فإن كان في ركة عامة لم يحرج لأن فيها ولاية . ولا يصح نوتها مع الكسر . وإن كان في ركة خاصة . نظرت فإن كان في مال قد عرف مبلغ أصله وقدر ركانه ، حار أن يكون المأمور حصصه دميًا لأنه تحرد عن حكم الولاية وتخصص بأحكام الرسالة

وإن كان في مال لم يعرف مبلغه ، ولا قدر ركانه . لم يحرج أن يكون المأمور دميًا لأنه يحاج إلى عدل لا يقبل فيه حرجه

فإذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الأموال بعد وحب ركانهم فإن كان بعد ورود عمله وتشاعله بغيرهم أنطروه لأنه لا قدر على أحدها إلا من طائفة بعد طائفة وإن تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت ركانهم أخرجوها بأنفسهم لأن الأمر يدفعها إليه معلق نطقها وساقط مع عدم الإمكان

وحار لمن يولى إحراجها من أرباب الأموال أن يعمل فيها على احتداد نفسه ، إن كان من أهل الاحتداد ، وإن لم يكن من أهل استمقي من الفقهاء من يأخذ بقوله ولا يلزمه أن يستمقي فقيهي فإن استمقي وتبين فأباه أحدها بوجوبها وأفتاه الآخر باسقاطها أو أفتاه أحدها بقدر وأفتاه الآخر بأكثره احتمل وجهين

أحدهما أن يأخذ بأعطى القولين ، بقاء على قوله إن أرباب الأموال يقومون الساع بما فيه الخط ولا يعتبر البس الذي استريت به والثاني يكون محيرًا في الأحكام قول من شاء منهما بقاء على قوله فيمن سألته عن طلاق ، فأرسله إلى أمهات مالك ، طلبا للرحمة ويقال في موضع آخر « لا يحمل الناس على مذهبك »

وإذا حصر العامل بعد أن عمل رب المال على احتداد نفسه ، أو احتداد من استفادته وكان احتداد العامل مؤديًا إلى إيجاب ما استبط أو الريادة على ما أخرجته كان احتداد العامل أمضى ، إن كان وقت الإمكان باقيا واحتداد رب المال أئد ، إن كان وقت الإمكان فانيا

ولو أخذ العامل الركة احتداده ، وعمل في وحرها واستقالها على رأيه ، وأدّى احتداد رب المال إلى إيجاب ما أسقطه ، أو الريادة على ما أحده لم رب المال فما منه ودين الله تعالى لإحراج ما أسقطه من أصل ، أو تركه من زيادة لأنه معروف بوجوب ما عليه لأهل الدهمان وقد قال أحمد في روايه حرب « إذا لم يأخذ السلطان منه ثمان العشر يخرج منه العشر ، تصدق به »

والمال الثاني من أموال الركة

عمار الحل والكرم ، وما في معانيها ، مما كمال ، وحر كالنور ، والانس ، والسدق ولا يحج في غير ذلك من جميع العواكف والعمار ركة

وقد نصّ على ثمرة الحبل والكرم في غير موضع ونصّ على ثمرة اللوز، وأسقطها في الحور في رواية أنى طالب وأسقطها فيما عدا ذلك من المواكح وأوحها في الریتون، في رواية للرودى، وصالح .
وركانها تحب بشرطين .

أحدهما بدو الصلاح فيها، واستطانة أكلها وليس على من قطعها قبل بدو صلاحها زكاة إذا كان الحاجة . فإن فعله فراراً من الركاك لم تسقط .
والثاني أن يبلغ خمسة أوسق ولا ركاة فيها إن كانت أقل من خمسة أوسق (١) .
والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلاث ألعراق .
ويحور حرص الثمار على أصلها بقدر الركاة، واستطهاراً لأهل السهمان وقد ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حرص الثمار عمالاً (٢) وقال لهم «جمعوا الحرص فإن في المال الوصية والعربة، والواطئة، والثالثة»

«الوصية ما يوصى به أربابها بعد الوفاة» و«العربة» ما يعرى للصلاب في الحاجة و«الواطئة» مانأكله السائلة منه سموا واطئة لوطئهم الأرض و«الثالثة» ما يوب الثمار من الخواثج

فأما عار النصرة حكمها حكم غيرها في حرص الحبل والكرم ولا يحور حرص الحبل والكرم إلا بعد بدو صلاحها فيحرصان سرا وعسا على روايتين . إحداها تعتبر كونه رطبا وعسا والثانية تعتبر ما يرجعان إليه بما أورينا تم يحير أربابها إذا كانوا أماء بين صابها بمنع حرصها، لتصرفوا فيها، وتصموا قدر ركانها و بين أن تكون في أيديهم أمانة، يعمون من الصرف فيها حتى تنأى فتؤخذ ركانها ما بلغت

(١) روى مسلم عن حار، عن النبي صلى الله عليه وسلم «ليس مما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس مما دون خمس دود من الإبل صدقة وليس مما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» وعن أبي سعد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم «ليس مما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة» .
والأوساق جمع وسق - مع الواو وكسرها - وهو ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد قال الأودى معار المدة الذي لا سلف أربع حمات كفى الرجل الذي ليس بعظم الكفين ولا صميرها وقال صاحب العاموس، صد حكاية هذا القول وحررت ذلك معجده ممحاً وانظر الأموال

(٢) روى البخارى ومسلم عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبع عبد الله بن رواحه حرص عمار حبر على أهلها» وروى أبو داود، وأبو يمدى، وأبو السائى عن سهل بن أبي حمة قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حرصم خدوا، ودعوا اللب فإن لم يدعوا اللب ودعوا أربع» والحرص الحر والحرصى فإن ابن عبد الله وثالثه الحرص أمن الحاجة من رب المال وأبلى حب الله في دعوى النفس بعد الحرص وصسط حق الفقراء على المالك ومطاه المصدق صدر ما حرصه . وأبلى المالك بالأكل وسره اه

وقدر الركاة العشر، إن سقيت عثرياً أو سيجل في نصف العشر إن سقيت عراً أو بصحاً (١).
فإن سقيت مهما فقد قيل يعتبر أعليهما وقيل . يؤخذ قسط كل واحد منهما
وإذا اختلف رهما والعامل فيما سقيت به كان القول قول رهما فإن رأى العامل أن
يستحلها استطهارا فعل فإن نكل لم يلزمه إلا ما اعترف به
ويصم أنواع الحل بعضها إلى بعض . وكذلك أنواع الكرم . لأن جميعها حدس واحد .
ولا يصم الحل إلى الكرم
ويصم الملك إذا كان لواحد بعصه إلى بعض من الررع ، والجار ، إذا كان في بلدين .
نص عليه في رواية الأرم في رروع في بلدان شتى ، في كل بلد ثلاثة أوسق . أحصمها ويركيها
فقال « الررع غير الماشية . إنما سمعنا في الماشية ولم نسمع في الررع »
ومعناه أن الماشية تجمع للترقق منها
وقد نص عليه أيضا في رواية حنبل
وإذا كانت مزارع الحل والكرم نصير عراً وربنا لم يأخذ ركانها إلا بعد ساهي حفاها عراً
أوربنا وإن كانت مما لا يؤخذ إلا رطبا أو عسا أحد عشرها
وقد أطلق أحمد القول في ذلك، سواء فاما إن العسة إفرار حق وهو المصوص في رواية
الأرم أو بيع لأن بيع المرة بعضها بعض حتر عبدا
فإن أخرج عشرتها إذا بيعت ، فتد أطلق أحمد القول في ذلك فقال في روايه صالح
ابن منصور « وإذا باع محله أو عمره أو ررعه ، وقد بلغ في مئة العشر أو نصف العشر ، أخرج (٢) .
وكذلك قال في رواية أنى طالب « إذا ابصت السبل فباعه بألف درهم يتصدق بعشرها ، مائة »
فمد أطلق القول هاهنا أن العشر في اليمن
وفال في رواية أنى داود « إذا باع مرة محله عشره على الذى باعه ، إن شاء أخرج عراً ،
وإن شاء أخرج من اليمن »
فقد حيره هاهنا وإنما أحد عشرها
ورأيت في تعاليق أنى بكر بن مشكيا عن أنى حصص البرمكى (٣) قال « إذا باع الرجل الثمر
فأركاة في اليمن وإن لم يبعها فأركاة في الحرم »
قال أبو بكر وكان أبو إسحق قد قال الأثرم كلاما يحى . بخلاف هذا المعنى قال أبو إسحق

(١) « عريا » صح العين المملة وبكون الباء المملة وكسر الراء الذى سبب مروره والفتح
الذى حرى إليه الماء وبعض « العرب » صح العين المملة وبكون الراء ماسى بالدلاء والواصح

(٢) في مسائل الإمام أحمد التي رواها أبو داود قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن رجل باع عمر خلا
قال عشره على الذى باعه قل فخرج عراً أو مئة قال إن شاء أخرج عراً وإن شاء

أخرج من اليمن اه ص ٨

(٣) عمر بن أحمد بن إبراهيم أبو حصص البرمكى مات سنة ٣٨٧ هـ

«وقد أحرصنا هذه المسألة ، عن الكوسج^(١) أن الركاة في اليمن إذا ما عها . فقال . يحيى على هذا روايتان قال لأن من أصلنا لا تؤحد القيمة في الركاة »
والأمر على ما قال أبو إسحق ، وأنه متى ثبت حوار إخراج القيمة إذا ما ع النصاب ثبت حوارها إذا كان ناقيا ، ولا فرق بينهما
وإذا هلك النحر بعد حرصها محتاجة من أرض أو سماء . فلإمكان أداء الركاة سقطت وإن هلك بعد إمكان أدائها أحب .
وقد قال أحمد في رواية حسن « إذا حرص عليهم ، وترك في روس الحل عليهم خطه . فإن أصابته حائطة من السماء فدهت بالجمرة لم يؤحد ، وسقط عنهم الحرص » .

المال الثالث . الربع

فتح الركاة في المكيل المتحر ، كالرّ والشعر ، والأرر ، والذرة والبقلاء ، واللوبياء ، والخص ، والعنص ، والدخن ، والحلبان فأما العنص^(٢) فهو نوع من الرّ ، يصمّ إليه ، وعليه فتربان لا يح فيه الركاة قسره ، إلا إذا بلغ عشرة أوسى وكذلك الأرر في قشره وأما السلت^(٣) فهو نوع من الشعر يصمّ إليه ، والهاورس نوع من الدخن يصمّ إليه وتح أيضا في السمسم ، ورر الكتان ، والحردل ، والشهداح ، والكون ، والكرأويا وسحب فيما لا يؤكل ، كالقطن ، والكتان في إحدى الروايتين . نقلها يعقوب بن حنّان ونقل أبو داود لا ركاة في القطن

وقد قال في روايه أنى طالب « يعطى من كلّ شيء يكال ويدّخر ، مثل الحطة ، والشعر ، والذرة ، واللب ، والرب ، والجر ، والأرر ، والعنص ، والخص ، والحردل وأسأهه »
وقال في رواية الأثرم « في البقلاء والأرر واللوبياء »
وقال في رواية مهنا « في السمسم والشهداح »

ولا يح العنصر في البقول والخصر ، كالقنأ ، والخباز ، والبادحن ، والبطيح فأما ما يررعه الآدميون من نبات الأودية والحبال ، مما يكال ويدّخر ، كاللور ، والفسق والسدق ، والسباق ، وحة الحصراء ، والعبراء ، والعباب فمياس قوله يح منه العنصر

(١) إسحاق بن منصور بن هرام أبو يعقوب الكوسج المروزي وهو الذي دون عن الإمام أحمد مسائل المعه مات سنة ٢٥١ هـ

(٢) « الحلبان » هم الحليم واللام وسدد الماء مموحه قال في الفاموس سب و « العنص » مدحاح صرب من الرّ تكون حسان في مسره وهو طعام أهل صماء

(٣) « السلب » ضم السين المهملة وسكون اللام التعير ، أو صرب منه ، أو الحامس منه « والهاورس » صح الواو وسكون الراء والدخن حب الهاورس ، أو حب أصغر منه أملى كذا في الفاموس

لأنه نصّ على وحبوب الركاة في العسل المأخوذ من هذه المواضع
فقال في رواية صالح «والعسل إذا كان في أرض العنبر أو الحراح، حيب كان هيبه العنبر» (١)
وحمل بصله عنتر قرب ذكره في رواية أنى داود وقال قال الزهرى «في كل عشرة
أفراق فرق». والفرق ستة عشر رطلا (٢)
وركاة الزرع يحب فيه بعد قوته واستداده ولا يؤخذ منه إلا بعد دناسه وتصفته، إذا بلغ
الصف منها خمسة أوسى. ولا ركاه فيما دوسها
وفد قال أحمد في رواية صالح «مكروه أن يبيع النمر حتى يطيب». (٣) وإن باع
عمرة فد طالت فالركاة على السائح
وفد احتلفت الرواية عنه في صم الحطه إلى الشعر والقطاني، بعضها إلى بعض، كالعدس
إلى الأرز والعدس إلى السلاء على روايتين.
إحداهما تصم كما يصم العلس إلى الحطه، والسلت إلى الشعر
والثانية لا تصم، كما لا يصم النمر إلى الشعر
وإذا حرّ المالك زرعه فلا، أو صيلا (٤) نظرب فان فسد الفراس الركاة
لم تسقط وإن كان لحاجة سقطت
وإذا ملك الدمي أرض عنتر، فزرعها أحد منه صعب الصدفة المأخوذة من المسلم (٥)

(١) قال ابن قدامة في المعنى ومذهب أحمد أن في الصل النسر قال الارم سئل أبو عبد الله
أنت تذهب إلى أن في الصل ركاة؟ قال «نعم، أذهب إلى أن في الصل ركاة النسر قد أحد
عمر مهم الركاه قلت ذلك على أنهم بطوعوا به قال لا بل أحده مهم» وروى ذلك
عن عمر بن عبد العزيز، ومكحول، والزهرى، وسلمان بن موسى، والأورامى، وإسحاق وقال
مالك، والشافعى، وابن أبي لى، والحسن بن صالح، وابن المنذر ركاة فيه لأنه مانع من
حوان أشبه الآن قال ابن المنذر ليس في رحو الصدفة من الصل حرمت، ولا إجماع
فلا ركاه فيه وقال أبو حنيفة إن كان في أرض النسر ركاه وإلا فلا ركاة فيه وإنظر الأموال

(٢) قال أبو عبد الله القاسم بن سلام في كتاب الأموال لأخلاف بين الناس — أعلمه — في أن الفرق ثلاثة أصعب
وقال الشافعى صلى الله عليه ولم لكعب بن عجرة «أطعم ستة مساكين فرقا من طعام» فدس أنه
ثلاثة أصعب وقال عائشة «كعب اعسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من لبناء هو الفرق» وهو
بالحرث خمسة أوزان وبكعب بن الرأ خمسة فرق قالوا وهو ستة عشر رطلا العراقى وقد
سقط أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٥١٤ - ٥٢٥) القول في المكائيل التي ورد ذكرها عن
النبي صلى الله عليه وسلم عما ليس له ميل، ورجع إليه

(٣) بياض الأصل

(٤) الفصل هو ما انفصل من الزرع وهو أحصر

(٥) قال الماورى مذهب الشافعى إلى أنه لا عسر فيها عليه ولا حراح وقال أبو حنيفة يوضع عليها
الحراح ولا يسقط عنها بإسلامه وقال أبو يوسف يؤخذ منها صعب الصدفة المأخوذة من المسلم
فإذا أسلم سقط عنها مضاعفة الصدفة وقال محمد بن الحسن، وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة
المسلم ولا تصاعف وإنظر الأموال (رم ٢٣١ - ٢٥٨)

نص عليه في رواية الميموني ، وأبي طالب ، وأبي نكر بن هاني . فان أسلم سقطت عنها مصاعفة الصدقة .

وإذا ربح المسلم أرض حراج أحد مئة عشر الربر ، مع حراج الأرض (١) .
وإذا استأجر أرض حراج ورعها فالحراج على مؤجرها . والعشر على مستأجرها (٢) .

المال الرابع . الذهب والفضة

وهما من الأموال الناطقة . وركاتهما . ربر العشر (٣)
ويصاف الفضة مائتا درهم بور الإسلام ، الذي ورر كلّ درهم مئة ستة دوايق وكلّ عشرة منها سبع متافيل (٤)

(١) قال الماوردي أحد مئة عند النامي عشر الربر مع حراج الأرض ومع أبو حنيفة من الجمع بينهما وأصغر على أحد الحراج وحده

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة عشر الربر على المؤجر وكذلك للمبر

(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » تمتع عليه من حدث أن سعد وزواه مسلم من حديث حابر . وروى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي من حدث عاصم بن صبره ، عن عليّ رضي الله عنه مرفوعاً « عموت لكم عن الخيل والرفيق فهالوا صدقة الرقة » من كلّ أربعين درهما درهم . وليس في سبعين ومائة شيء . فإذا بلغت مئبها خمس دراهم » وقال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة - في باب الزكاة صدقات حل الغرائض - مانعه . فمرس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقه . وأحد السليمون بعده في الذهب صدقه ، إما مئة لم يلبسها ، وإما مائسا . وقال ابن عبد البر لم يلبس عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من حبة بل الأحاد الثقات لكن روى الحسن بن عماره ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم والحرب ، عن عليّ - فذكره - وكذا رواه أبو حنيفة ولو صحّ عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن ابن عماره متروك اه من اللحن المحرر للحافظ ابن حجر (ص ١٨٢)

(٤) قال أبو عبيد في الأموال (ربه ١٦٢٢) سمع شذحا من أهل العلم بأمر الناس ، كان معنيا بهذا الشأن مكرهة الدراهم ، وسبب صربها في الإسلام قال إن الدراهم التي كانت بعد الناس على وجه الذهب لم ترل نوعين ، هذه السود الوافية وهذه الطيرة العتق خاء الإسلام وهي كذلك لما كاتب سوا مئة وأرادوا صرب الدراهم ، نظروا في العواف فقالوا إن هذه سبي مع الذهب وقد جاء مرس الزكاة « أن في كل مائتين ، أو في كل خمس أواق خمسة دراهم » والأوفية أربعون فاشتبعوا أن يحملوها كلها على مال السود ثم فشا مواء بعد ، لا يعرفون غيرها أن عملوا معى الزكاة على أنها لا حب حتى بلغ ملك السود العظام مائس عدداً فصاعداً فكانون في هذا حسن لاركة . واشتبعوا أن يحملوها كلها على مال الطيرة أن عملوا المعى على أنها إذا نلت مائتين عدداً حل فيها الزكاة فكانون فيها استطاط على رب المال فأادوا مئة منها مئة فيها كمال الزكاة من غير إصرار بالناس وأن كان مع هذا موافقا لما واف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة قال وإذا كانوا قبل ذلك ركوبها سطر من السكر والصغار فلما أجمعوا على صرب الدراهم نظروا إلى درهم واف فإذا هو بمائة رواق وإلى درهم من الصغار فكان

وفيه إذا بلغت مائتي درهم . خمسة دراهم ، هي ربع عشرة
ولا زكاة فيها إن هبعت عن مائتي درهم . وفيما راد بحسابه (١) .
وأما الذهب فصاحبه عشرون مثقالاً بمناهيل الإسلام يحس فيه ربع عشره . وهو نصف
مثقال . وفيما راد بحسابه . ويستوى فيه حاله ومطبووعه
واحتلفت الرواية في صمّ الفضة إلى الذهب .
فروى عنه أنها لا تصمّ وروى عنه أنها تصمّ .
وفي صمها روايان

إحدهما يصمّ الأقل إلى الأكبر ويقوم بقيمة الأكثر وهذا طاهر كلام أحمد
في رواية أبي عبد الله اليسانوري .

وقد سئل إذا كان عنده مائة درهم ، وعشرة دنانير ، وأربعة من الإبل ، وأوساق من
طعام هل يصمّ بعضها إلى بعض فيركها ؟ فقال أحمد «أما الدراهم والدنانير فأحبّ له أن يصمّ
بعضها إلى بعض ، فيصمّ الأقل إلى الأكثر ، فيحسها ، ويركها»
والثانية تصمّ بالأحراء إذا كان معه عشرة دنانير ومائة درهم صمّ بعضها إلى بعض
ولا تعتبر القيمة

وهذا طاهر كلام أحمد في رواية الأثرم في رجل عنده مائة درهم ومائة دنانير فقال
« هذه مسألة فيها اختلاف وإما قال من قال فيها الزكاة إذا كانت عشرة دنانير
ومائة درهم »

أرمره سبق فخلوا زيادة الأكر على بعض الأصغر ، فخلوها دراهم مساوية ، كل واحد ستة دوايق
ثم اعتبروها بالمناهيل ولم تزل المال في آحاد الذهب مؤقلاً محدوداً فوجدوا عشرة من هذه الدراهم
التي واحد منها ستة دوايق ، فاعتبروها بالمناهيل فكانوا وران سبعة مناويل سوء فاحتمت فيه وجوه
ثلاثة أنه وران سبعة ، وأنه عدل من الصغار والأكابر ، وأنه موافق لسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الصدقة ولا وكس فيه ولا شطط فصب ستة الدراهم على هذا واحتمت عليه
الأمة فلم يخلف أن الدرهم التام هو ستة دوايق فما راد أو تنص ، قيل درهم رائد
وناصر فالناس في ركابهم - محمد الله وسعته - على الأصل الذي هو الله والهدى ، لم يرموا
عنه ولا الناس فيه وكذلك المناياط والدياب على أهل الورق وكل ما يحتاج إلى ذكرها فيه اه
والعلامة الفرير رسالة قيمة في المعدل الإسلامي وقد حقق المرحوم أحمد بك الحسيني المصري المد المصري
بالسنة إلى الدرهم القديم وذكر أنه يساوي قرشاً وربع ترش من الفروش المصرية التي تكون
الحبة المصرية مائة منها

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لا زكاة فيما راد على مائتين حتى يبلغ أربعين درهماً فيجب فيها درهم
سادس والورق المطبوع والغارساء اه والفر من الفضة ، والبر من الذهب . الحام الذي لم يتجدد
دراهم ولا دنانير ، ولم يصح حلياً

وظاهر هذا أنه إنما يصح الصمّ على هذا الوجه^(١)
 وإذا اتحد بالدرهم والدينار ركاهما . ورخصها تسع لها ، إذا حال الحول
 وإذا اتحد من الذهب والفضة حليا ماسحا سقطت ركاته إذا كان نعار ويلبس وإن
 كان للكرء . وحث فيه الركاة
 وإن اتحد منهما ما يحظر من الخلي والأواني وحث ركاته^(٢)

(١) قال ابن قدامة في المبي (ح ٢ ص ٥٩٧) فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا بلغ
 نصبا معزده ، أو كان له نصاب من أحدهما وأقل من نصاب من الآخر فقد يوفى أحد عن صمّ أحدهما
 إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة ونطع في رواه حبل أنه لا ركاه عليه حتى يبلغ كل واحد
 منهما نصبا وذكر الحرق في روايت لأحدهما لا يصم وهو قول ابن أبي ليلى والحسن
 ابن صالح ، وشريك ، والتابعي وأبي عبيد ، وأبو ثور وإجماره أبو بكر عبد العزيز لقوله
 صلى الله عليه وسلم « ليس مما دون حس أو من صدقة » ولأنهما مالا مختلف نصابهما فلا يصم
 أحدهما إلى الآخر كأحاس الماشية والناسه يصم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب
 وهو قول الحسن ، وقادة ، ومالك ، والأوزاعي ، والوري ، وأصحاب الرأي لأن أحدهما يصم إلى
 ما يصم إليه الآخر فيصم إلى الآخر ، كأشوايع الحسن ولأن نصابهما واحد والأصول فيها واحدة
 والخدب مخصوص بعموس الفحارة ، إذا فلما بالصم فإن أحدهما يصم إلى الآخر بالأجزاء ، مثل أن
 يكون عنده نصف نصاب من أحدهما ونصف من الآخر ، أو أكبر ، أو بثلث من أحدهما وثلثان ، أو
 أكبر من الآخر ، فلو ملك مائة درهم ، وعسر دينار ، أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير ومائة
 وعشرين درهما ومائة دينار وحث الركاة فيها وإن نصبت أحدا منهما عن نصاب فلا ركاه
 فيها وستل أحمد عن رجل عنده عساة دينار ومائة درهم فقال « إنما قال من قال فيها
 الركاة إذا كان عنده عسرة دينار ومائة درهم » وهذا قول مالك ، وأبي يوسف ، ومحمد ، والأوزاعي
 وقيل أبو الخطاب ظاهر كلام أحمد في رواه إرودي أنها يصم بالأحوط من الأجزاء والقيمة
 ومعناه أنه يوم المال منها بقيمة الرخيص فإذا بلغت قيمتها بالرخص منها نصبا وحث الركاة
 فيها وهذا قول أبي حنيفة في يوم الدينار بالعصه لأن كل نصاب وجب فيه صم الذهب إلى
 النصة صم بالفضة ، كصناب القطع في السرقة لأن أصل الصم لتحصيل حط الفقراء وكذلك
 صمعه الصم والأول أصح لأن الأغنياء عب الركاة في أعصابها فلا يصم قيمتها كالأول أعرب اه
 نعت يعرف

(٢) قال المنوردي سقط ركاة في أصبح فولى الباعى وهو مذهب مالك ووجب في أصحهما
 وهو قول أبي حنيفة اه وقال أبو عبيد في الأموال حديثا يحد من أو عدى . عن حسين المعلم ، عن عمرو
 ابن شعيب ، عن أمه ، عن حده قال « أتد أراء من أهل التمر صلى الله عليه وسلم - ومعها
 انه لها في ندها مسكان من ذهب فقال هل أعطى ركاة هذا ؟ قال لا قال أسرك أن
 يسورك الله بهما سوارين من نار ؟ » مروي بإسناد « أن ربيب القصة أراء عبد الله بن مسعود قال له
 « إن لي حليا فقال عبد الله أسلم مائتين إذا بلغ مائتين هذه الركاة قال عدى سواح لي
 آسام ، فأقصه منهم ، قال نعم » وزوى عن سالم مولى ابن عمر « أن ابن عمر كان يأمرني أن أجمع
 حلي ما به كل عام فأخرج ركاه » وعن عروة ، عن عائشة « لا بأس لمنس الخلي إذا أعطت ركاه »

فأما المعادن

فهى من الأموال الطاهرة وتحت الزكاة فى جميع الخارج منها سواء كان مما يطبخ :
الذهب ، والفضة ، والحدید ، والرصاص ، والفضة ، والفضة ، والفضة ، والفضة ،
والفضة ، أو حجر كالحواجر ، والكحل ، والمرة - إذا بلغ للأخود من الذهب والفضة
بعد السك والتصفية نصاباً . أو بلغ قيمة الأخود من غيرها نصاباً
وقدر للأخود ربع العشر ، كالمقتنى من الذهب ، والفضة ، وعروض البحارة (١)

فأما الركاز

فهو كل مال وجد مدفوناً من صرب الخاهية ، فى مواب ، أو طريق سائل ، يكون لواحد .

مروى وجوب الزكاة عن النبي ، وطاوس ، وعطاء ، وحسين ، وابن سيرين ، والحسن ، وميمون بن مهران
م حكي قول من لم يوجب فيه الزكاة ثم روى عن سعد بن المسيب ، وقادة ، والسبي ، ومالك قالوا
« زكاة الخبي أن نلس وسار » م قال وأما سيبان ، وأهل العراق ، أو أكثرهم ، فلهم يرون
فى الخبي الزكاة من الذهب والفضة ، مكسوراً كان أو غير مكسور فقد اختلف فى هذا الباب صدر
هذه الأمة وباعوها ومن عدم فلما جاء هذا الاختلاف أمكن الظرف فيه والتدبرنا تدل عليه السنة
فوجدنا الذى صلى الله عليه وسلم قد س فى الذهب والفضة سدين لإحداهما فى السوق والأخرى
فى الصدقة فسنة فى البيع فواء « الفضة الفضة ملائيل » فكان لطفه « الفضة » مسوعاً
لكل ما كان من حاسبها مصبوعاً وغير مصبوع فاستوب فى المايعة ورفها وجنبا وهرها
وكذلك قوله « الذهب بالذهب ملائيل » وأما سنة فى الصدقة ففوله « إذا بلغت الرقة خمس أواق
صبرا ربع النسر » خمس الصدقة الزنة من بين الفضة وأعرض عن ذكر ما سواها ولا يعلم مدا
الاسم فى الكلام الموعود عند العرب مع إلا على الورق الموعود ، ذاب السكة السائرة فى الناس
وكذلك الأواقي ليس معها إلا الدراهم ، كل أوقه أربعون درهماً ثم أجمع المسلمون على الدناير المصروفة
أن الزكاة واحدة عليها كالدراهم وقد ذكر الدناير أيضاً فى نفس الحديث المرفوع م ساق بسده
عن عمرو بن شعيب ، عن أمه ، عن جده عنه صلى الله عليه وسلم « نسر فى أهل من
عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا أدل من ما بنى رحمه صدقه » فلم حلت أسلفون منها واحلوا
فى الخبي وذلك أنه سمع به وتكرن جمالا ، وأن العين والورق لا يصاحبان لى من الأساء إلا أن
يكونا معاً ولا يقع منهما أكثر من الإيقاق لهما ، مهابداً حكماً من حكم الخبي الذى يكون
زكاة وماعداً صابراً عند أكثر الأئمة والأئمة وهذا أسقط الزكاة من أسقطها تصرف

(١) قال الماوردى أوجبها أو حصه فى كل ما صنع ، من فضة وذهب وصبر رحاس
وأسقطها عما لا يطبخ أوجبها أو يوسف فيما يستعمل منها حلها كالحواجر وعلى مذهب الناصبي
سب فى معادن الفضة والذهب خاصة ، إذا بلغ من كل واحد منهما مذهب السك والفضة صابراً فى قدر
الأخود م ركابه ثلاثة أوقال (١) ربع العشر كالمقتنى من الذهب والفضة (٢) الخمس كالمركب
(٣) من حاله فإن كبر مؤته منه ربع النسر وإن لم منه الخمس ولا يبرمه الخول
لأنها منه ركن لو بها

وعليه الخمس . يصرف مصرف الزكاة (١) .

ونقل بكر بن محمد عن أحمد أنه يصرف مصرف الوء .

ويجب للأخوذ من الزكاري جميع ما كان من أموالهم . كالذهب ، والفضة ، والعروض وما وجد من الزكاري مدفوعاً في أرض مملوكة فيه روايتان إحداهما . هو لمالك الأرض لاحق فيه لواحد . وعلى مالكه الخمس .

وقد نص على أنه لمالك الأرض دون واحد في رواية أبي الحارث . فيمن استأجر حجاراً يحجره ثراً في داره حفر فأصاب كبراً في الثر زكراً عادياً (٢) فهو لصاحب الدار وإن كان صرب الإسلام عرقه .

فقد نص على أنه لمالك الأرض

وأما إيجاب الخمس . فقد نص على أن حق المعدن يجب على من وحده في أرضه ، في رواية أبي الحارث وصالح فالزكاري متله

وفيه رواية أخرى تكون لمن وحده ، دون مالك الأرض وفيه الخمس نص عليه في رواية ابن منصور فيمن اشتري داراً ، فوجد فيها دراهم فهي لقطعة حتى تكون صرب الأكاسرة فتكون لمن وحدها

فقد نص على أنه للواحد وهو المشتري . ولم يسأل من اشترى عنه الدار . ولو كان لمالك الدار لوح السؤال له

وحه الرواية الأولى ، وأنه يكون لصاحب الأرض أن الزكاري مودع في الأرض فلم يملك بالظهور دليله إذا وجد فيها دفن الإسلام ولا يلزم عليه المعدن . لأنه غير مودع ، بل هو من تره الأرض

والدلالة على إيجاب الخمس أن ما يوجب الحق لا يختلف أن يستخرج من أرض فلاة ، أو من داره ، كالمعدن وقد ثبت من أصلنا وحب الحق فيما وحده في داره كذلك الزكاري ووجه الرواية الثانية ، وأنه لمن وحده أنه مال محبوس فوجب أن يحصل ملكه بالظهور عليه كمن دخل دار الحرب فبدر الإمام وأحد مالا ، فانه يحبس فيه ويكون نقيه له ، والحصول حصل هاهنا من واحد

فأما من وجد من صرب الإسلام مدفوعاً أو غير مدفوع فهو لقطعة يجب تعريفها حولاً فان جاء صاحبها ، وإلا للواحد أن يملكها مضمونة في دمه لمالكها إذا طهر

فان وجد في داره معدناً أوصه - وفيه الزكاة - لأنه مستخرج من المعدن ، فعلى الحق به دليله إذا كان المعدن في مواب من الأرض فاستخرج ولأنه غير متمتع أن يكون ملكه له ، ويتعلق به ، كالعنق في الحصاراوا

(١) قال الماوردي لقول ابي صلى الله عليه وسلم «وفي الزكاري الخمس» وقال أبو حنيفة واحد الزكاري يحجر من إظهاره ومن إحصائه والإمام - إذا طهر له - يحجر من أحد الخمس أو تركه

(٢) عادى الأرض . قديمها الذي كان من عهد عاد

[فصل]

وعلى عامل الصدقة أن يدعو لأهلها عند دفعها ، ترعيا لهم في السارعة ، وتميرا لهم من أهل البتة وامتنالا لقوله تعالى (٩ ١٠٣ حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتركبهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم^(١)) وروى عبد الله بن أبي أوفى ، وكان من أصحاب الشجرة ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء قوم بصدقهم قال اللهم صل عليهم قال فأباه أبي بصدقته ، فقال اللهم صل على آل أبي أوفى^(٢) »

وإذا كنتم رحل ركاة ماله وأحضاها عن العامل مع عمله أحدها العامل منه إذا طهر عليها ونظر في سب إحضائها . فان كان يتولى إحراجها بنفسه ، لم يعرره وإن أحضاها ليعلمها ، ويجمع حق الله تعالى منها ، عرره وهل يعرره زيادة عليها ؟ المصوص عن أحمد « لا زيادة عليه » قال في رواية بكر بن محمد عن أبيه « إذا مع الصدقة أحدها منه ولا أحد غير ما وح عليه فقال له كيف تصنع هذا الحديث^(٣) ؟ قال لا أدري ما وجهه »

(١) قال الماوردي ومضى قوله سبحانه « تطهرهم وتركبهم بها » أي تطهر دوابهم ، وتركب أعمالهم وفي قوله « وصل عليهم » وحان أحدها اسمع لهم وهو قول ابن عباس . والنابي ادع لهم وهو قول الجمهور وفي قوله تعالى « إن صلاتك سكن لهم » أربع تأويلات أحدها قرعة لهم وهو قول ابن عباس والنابي رحمة وهو قول طلحة والثالث تثبت لهم وهو قول ابن تينة والرابع أن لهم وهو من الاستصحاب ، إن لم يسأل وفي استحقاقه إذا سأل وحان أحدها مستحب والثاني مستحق

(٢) رآه البخاري ومسلم وقال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية وفي الحديث الآخر « أن امرأة قال

لرسول الله ، صل على وعلى روعي فقال صلى الله عليك وعلى روحك »

(٣) أي حدث به من حكم ، عن أبيه ، عن حذو معاوية بن حيدة القسيري قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم « في كل ساعة ليل في كل أرضين نزل ليل لا يعرق ليل عن مسامها من أعظها

مؤعرا بها عليه أحرها ومن معها إذا أحدها وتطر ماله عرمة من عرما ربا لا علق

لأن محمد ميا سيء » رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه وقال

الترمذي هذا الحديث لا منه أهل العلم ولو سب لنا به وقال الحافظ ابن حجر في اللخص الحير

وقال البيهقي وغيره حدث به هذا مسووح وبما الروى أن الذي ادعوه من كون العقوبة

كانت بالأموال في الأموال في أول الاسلام ، ليس ذات مروف ودعوى النسخ غير مقبولة مع

الحبل بالتاريخ والحوادث عن ذلك ما أحب به لإبراهيم الحرفي فإنه قال في سياق هذا

أنه لفظة وهم الراوي فيها ولما هو « ما إذا أحدها من شطر ماله » أي عمل ماله شطرين فحير

عليه المصدق ويأخذ الصدقة من حير الشطرين عقوبة لمع الزكاة فأما ما لا يرمه ، فلا يعله

ابن الحوري في جامع المساند عن الحرفي اه وقال الحظاني لا أعرف هذا الوجه في قول الحرفي ،

وقال أبو بكر بن حنبل - من أصحابنا - . يأخذ منه الزكاة وشطر ماله لحديث شهر ابن حكيم « من منعها فأباحتها وشطر ماله » .
 وإذا كان العامل حائراً في أحد الصدقات ، عادلاً في قسمتها . حاركتها . وأحرأ دفعها إليه . وإن كان عادلاً في أحدها حائراً في قسمتها . وحاركتها منه . ولم يحردفعها إليه .
 فإن أحدها طوعاً واحتساراً أحرأتهم ، ولا يلزمهم إعادتها . وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية المروذي . لأنه قال « قد قيل لاس عمر إنهم يعللون بها الكلاب ، ويتسربون بها الحر ؟ فقال : ادفعوها إليهم » .

وقد روى عن أبي هريرة وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا « ادفعوها إليهم » إلا عبيد بن عمير قال « لا تدفعوها إليهم » .

حكى قول ابن عمر ، ولم يسكره ، ولا حاله
 وقد صرح بأخذه في رواية إسحق بن هاني . إذا علت الخواارج على موضع قوم وأخذوا زكاة أموالهم ، هل يحرقونهم ؟ فقال « روى فيه عن ابن عمر قال يحرقونهم » فتيل له : تذهب إليه ، فقال أقول لك فيه عن ابن عمر ونقول لي تذهب إليه ؟ .

وقال في رواية حنبل ودكر حديث حارس سلمة قلت لاس عمر « يحرقونهم » مصدق ابن الربيع
 يأخذ من صدقة مالي ، ويحرقني مصدق بحده (١) ، فأخذ مني فقال لأيهما أعطت أحرأ

وأحلف الناس في القول بظاهر هذا الحديث . تذهب أكبر المعاهد إلى أن العلول في الصدقة والعسبة لا يوجب عرامة في المال . وهو مذهب الوري ، وأبي حنيفة ، وإليه ذهب التامري
 وكان الأوزاعي يقول في العسبة إن الإمام أن يحرق رجله . وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد بن الرجل يحمل الثمرة في أكابها . فيه العسبة مريب وصرب الكال
 وقال كل من درأنا به الحد أصعبا عليه العرم . وأصح في هذا نصهم عما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « في صالة الإبل المكنونة عرامها ، وميلها ، والكال »
 روى الحديث تاويل آخر . ذهب إليه من أهل العلم . وهو أن يكون مناه . أن الحق يسوق منه عرم . تركه عليه . وإن لم يملكه من إلا اسطر ، كرجل كان له أب ساه مملوك حتى لم يبق منها إلا ع حروب . فإنه يؤخذ منها عسر شاه لصعده الألب . وهو سطر ماله الباقي أي صعه
 وهذا يحمل وإن يكن انطاهر ، ما ذهب إليه غيره . اه ثوب المود (ج ٢ ص ١٣)
 وقال المازندراني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس في المال حق سوى الزكاة » ما تصرف هذا الحديث عن صاحبه من الأصناف في الحر والإرهاب . كما قال « من قبل عده ولما » وإن كان ٧ سل معد

(١) صورة الحروري . فائد الخواارج ورعهم . وانظر مفصل هذا الباب في كتاب الأموال لأبي عبد الله .
 التامري بن سلام من روى (٧٨٦ - ١٨٣٢) . يكتسب المني والشرح الكبير ، لأبي دلامة (ج ٢ ص ٥٠ ، ٦٢٣ - ٦٠٦)

عسك « فقال حبل . سمعت أنا عبد الله يقول « لأيهما أعطى أحرأه إذا أداها على حقها
إن شاء الله » .

وهذا قال مالك

وقال الشافعي لم يحرم ولزمهم إحراجها بأنفسهم إلى مستحقها
والدلالة عليه ما رواه أبو حمزة عن سفيان بن أبي صالح ، عن أبيه قال « اجتمع
عدي مال فأحدث أن أؤدّي زكاته فليت سعد بن أبي وقاص فقلت يا أبا إسحق قد
اجتمع عدي مال ، وأنا أحب أن أؤدّي زكاته ، وهؤلاء يصعون في الزكاة ما يصعون » قال .
أدّه إليهم . قال . تم لقيت أبا سعيد الخدري ، فقلت له . مثل ذلك فقال . أدّه إليهم .
لقيت أبا هريرة ، فقلت له مثل ذلك فقال . أدّه إليهم فليت ابن عمر ، فقلت له مثل
ذلك فقال . أدّه إليهم »

وبإساده عن نافع « أن الأنصار سألوا ابن عمر عن الصدقة ، فقال ادفعوها إلى العمال .
فقالوا إن أهل الشام يطهرون مرة ، وهؤلاء يطهرون مرة فقال ادفعوها إلى من علب .
وإذا أفرّ عامل الصدقات قصصها من أهلها قبل قواه وقت ولايته ، سواء كان من عمال
التعويض أو من عمال التمسيد

ويقتل قوله بعد عرله أصا ، ساء على أصلين ، أحدهما أن دفعها إليه مستحب وليس
بواجب الثاني إذا عرل التام ، وقال قد كنت حكمت لدلان في ولايتي يهمل قوله (١)
وإذا ادعى رب المال إحراجها قبل قوله ، مع تأخر العامل عنه بعد إمكان أدائها ومع
حضور العامل ، ساء على أصل وهو أن دفعها إليه مستحب وليس بواجب ولا تحلف
رب المال على ذلك (٢)

وطاهر كلام أحمد أنها لا تحب ولا تستحب

فقال في رواية ابن منصور - وقد سأله هل يستحب الناس على صدقاتهم ، أو ما حاءوا به
أحد منهم ؟ قال « ما حاءوا من شيء أحد منهم ولا يستحلون »
وفال في رواية حبل « ولا يسأل المصدق عن شيء ، ولا يحب ، إنما يأخذ ما وجد
وكل ما أصابه عتقما وكان مما تحب فيه الصدقة »

(١) قال الماوردي وفي قول قوله بعد عرل وحماد . حرجان على الزولين في دفع زكاة الأموال الطاهرة
إليه هل هو مسح أو مسح ؟ من قبل مسح بل قوله بعد عرل وإن بل
مسح لم يقل قوله إلا نية ولم يحرج أن يكون شاهدا تشبها وإن كان عدلا
(٢) قال الماوردي وإذا ادعى رب المال إحراجها فإن كان مع تأخر العامل عنه بعد إمكان أدائها ،
من يوبه وأحلفه العامل إن شاء وفي استحقاق هذه التين وجهان أحدهما مسحته إن
كان عتقا أحدهما الزكاة والوجه الثاني استظهاراً إن بكل عتقا أو بحد منه وإن ادعى ذلك مع
حضور عامل لم يسل فونه في الدفع . إن بل إن دفعها إلى العامل مسح ، وقبل قوله
إن شاء فيه مسح

فأما قسمة الصدقات

فهى لمن ذكر الله تعالى فى كتابه . وهم الأصناف الثمانية (٩ ٠ ٦٠ للفقراء ، والساكين ، والعالمين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والعالمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل) . ويحور أن يصرفها فى أحد الأصناف الثمانية ، مع وجودهم (١)

أما الفقراء فهم الذين لا شئ لهم

وأما الساكين فهم الذين قد أسكنهم العلم وهم أحسن حالا من الفقراء فيدفع إلى كل منهما ما يحرج به عن اسم الفقر والسكنة إلى أدنى مراتب العى . وذلك معتبر بحسب حالهم

فهم من يصير بالديار الواحد عينا ، إذا كان من أهل الأسواى ، يرشح فيه قدر كفايته . لا يحور أن يراد عنه

ومهم من لا يستغنى إلا بمائة دينار فمدفع إليه قيمة ذلك عروضا أو حوبا فان دفع إليه دناير دفع إليه خمسة دناير ، أو خمسين درهما ، وإن لم تكن قدر كفايته للحر المروى فى ذلك (٢) ومهم من يكون ذا حلد يكسب بصاعه قدر كفايته فلا يحور أن يعطى وإن كان لا يملك شيئا

وأما العالمون عليها فهم صنفان أحدهما للفيوم نأخذها وحايها والثانى المقسمون قسمتها وبهريةها من أمين ، وماسر ، ونازع ، وموسع يعطون قدر أمالهم وأما المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف صنف مهم نألف قلوبهم لمعونه السامعين وصف تتألف للكم عن السامعين وصف تتألف ليرعهم فى الإسلام وصف يتألفهم رعييا لهمهم وعشائرهم فى الإسلام فمحور أن يعطى كل واحد من هذه الأصناف من سهم المؤلفة ، مسلما كان أو مشركا

وفيه رواية أخرى « يعطى المسلم منهم » فأما المشرك فيعطى من سهم المصالح من البوء والعزيمة

(١) قال الماوردى فواجب أن يسم صدقات المواشى ، وأعشار البروع والثمار ، وركاه الأموال ، والمعادن ، وحش الزكار - لأن جميعها ركاه - على عناية أسهم للأصناف الثمانية إذا وحدوا ولا يحور أن على نصف مهم وقال أبو حيفة محور أن صرفها إلى أحد الأصناف الثمانية مع وحدهم ولا يجب أن يدمعها إلى جميعهم وفى سورة الله تعالى منهم فى آية الصدقات ما عني من الامصار على نصهم

(٢) وهو ما روى أبو داود ، والترمذى وقال حديث حسن ، عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل وله ما يسه حاء مسئله يوم القيامة حوتاً ، أو حدوداً ، أو كدوحاً فى وجهه صلى الله عليه وسلم قال رسول الله ما العى ؟ قال خمسون درهما ، أو مئمتها من الذهب »

وأما سهم الرقاب . فهو مصروف في المكاتب ، يدفع إليهم قدر ما يعتقون به . وروى عنه رواية أخرى « يحور أن يصرف في شراء عبيد يعتقون »

وأما العارمون فهم صفا . صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم ، يدفع إليهم مع الفقر ، دون العلى ، ما يقصون به ديونهم . وقد قال أحمد في رواية نكر بن محمد « والعارم يكون عليه عزم . وهو عى فقال في هذا حجة عندى يعطى وهو عى » .

وقوله « في هذا حجة » أثار به إلى ما رواه أحمد بإساده عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لعى إلا لحسة » - فذكر العارم منها

وهذا محمول على أنه عى هدر كفايته لأن من أصلا أن العزم يترك له من ماله قدر كفايته

وصنف استدانوا في مصالح المسلمين يدفع إليهم مع الفقر والعلى قدر ديونهم من غير فصل . وأما سهم سبيل الله فهم العراة يدفع إليهم قدر حاجتهم في جهادهم . فإن كانوا مرابطين في التعر دفع إليهم بقية دهاهم وعودهم

وأما سهم اس السبيل فهم المسارون لا يحدون نفقة سفرهم . يدفع إلى المختار دون المنتضى المستدى بالسفر

ويصرق ركاة كل ناحية في أهلها

ولا يحور أن تنقل ركاة لله إلى غيره إلا عند عدم السهمان فيه

وإن نقلها عنه مع وجودهم فيه لم يحره

واحتافت الرواية عنه في سهم سبيل الله هل يحور نقلها إلى الباطر في التعر ؟ على روايتين ولا يحور دفع الركاة إلى كامل

ولا يحور دفعها إلى دوى القرى من هاتم ونى اللطيف - ترها لهم عن أوساح الدنوب ولا يحور دفعها إلى عند ولا مدر ، ولا أم ولد

ويحور دفعها إلى من بعد رفيق ، على قياس قولهم أنه رب قدر ما فيه من الحرية ودفع إليه نصف كفايته ، إذا كان نصفه حرًا لأنه ي كفايته بدنة سيده في الصف الآخر

ولا يدفعها الرجل إلى زوجته

وهل يحور أن تدفع المرأة ركاتها إلى زوجها ؟ عى رراس (١)

(١) قال في المي أجمع أهمل العلم على أن الرجل لا يملك ربه من الزكاة لأن عسا رحمة عنه أما أن يرجع بمسرة رراس إحداهما لا يحور وهو احتار أن نكر ، ومدع أن حسه راسا يحور وهو ذهب الشامي . من اندر . وطامه من أه يعلم لأن رب امرأة عداة بن سعود قال « لى آفة إلت أرب اليوم الصدقة وكان عندى حتى في قردب أن أمدق به فرع من سعود أنه هو وولده أحق من بعدد عنهم قال ابن صلى الله عليه وسلم صدق ابن سعود روحك وولدك أحق من نصفك . عنه » رواه الحار ومسلم

ولا يجوز أن يدفع أحد ركاته إلى من تحب عليه هقته من والد ، وولد ، وأخ . وأخت ، وعم ، لصائمهم به (١) .

ولا يدفع إليهم من سهم العارمين إذا كانوا مهم ويجوز دفعها من أقاربه إلى من لا تلمه هقته ، كدوى الأرحام . كالخالة ، والعمة ، والحال ، وأولادهم ، وصرفها فيهم أفضل من الأحاب وفي حران المالك أفضل من الأناعد وإذا أحصر رب المال أقاربه إلى العامل ليحصرهم ركاة ماله فإن لم يخلط ركاته ركاة غيره حصصها وإن احتلقت كانوا في المختلط أسوة غيرهم . لكن لا يحرجهم منها لأن فيها ما هم به أحسن .

وإذا استراب رب المال للعامل في مصرف الركاة ، وسأله أن يسرف على قسمتها لم يلزمه إحاطته إلى ذلك لأنه قد يرى منها ندصها إليه ولو سأل العامل رب المال أن يحصر قسمها لم يلزمه الحصور ، لراءته منها بالدفع وإذا هلكت الركاة في يد العامل قبل قسمتها . أحرأ رب المال ولم يصممها العامل إلا بالعدوان

وإذا تلفت الركاة في يد رب المال قبل وصولها إلى العامل لم يحره وأعادها ولو تلف ماله قبل إحراج ركاته لم تسقط عنه ، سواء تلف قبل إمكان أدائها ، أو بعد الإمكان (٢)

وإذا ادعى رب المال تلف ماله قبل صمان ركاته كان القول قواء ولا تلمه اليمن (٣) ولا يجوز للعامل أن يأخذ رسوة أرباب الأموال . ولا يقل هداياهم قال صلى الله عليه وسلم « هدايا الأشرء علول (٤) »

والفرق بين الرسوة والهدية أن الرسوة ما أحدث طلبا ، والهدية ما بدلت عفوا وإذا طهرت حياة العامل كان الإمام هو للسدر كحيايته ، دون أرباب الأموال ولم يتعن

- (١) قال في المي أما سائر الأقارب ، من لا يورث منه يجوز دفع الركاة إلى وإن كان منها وارث كالأخوة ، فمع روايتان لإحداهما يجوز لكل واحد منهما دفع ركاه إلى الآخر وفي الظاهرة عنه رواعاه الجماعة قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وإسحاق بن منصور وقد سأله يعطى الأخ والأخ والحال والخالة من الركاة ؟ قال « يعطى كل العرافة ، إلا الألبوس والولد » وهذا قول أكثر أهل العلم قال أبو عبيد هو القول عدى لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الصدقة على المسكين صدقة ، وفي لدى الرحم انسان صدقة رصه » لا والحدود رواه النسائي ، والترمذي وحسنه ، وإن حرمة وإن حاد في صححهما ، والحاكم . وقال صحيح الإسناد ، عن سليمان بن عامر رضي الله عنه (٢) قال الماوردي ولو دفع ماله قبل إحراج ركاته سقط عنه ، إن كان دفعه قبل إمكان أدائها ولو سقط إن كان دفعه بعد إمكان أدائها

(٣) قال الماوردي فإن تمهم العامل أحله اسطباراً

(٤) روه الإمام أحمد والنسائي والبيهقي عن أن حية الماعدي

أهل السهمان في حصومته ، إلا أن يتطامع إلى الإمام طلامة ذوي الحلات . ولا تنقل شهادتهم على العامل للتهمة اللاحقة بهم فأما شهادة أرباب الأموال عليه . فإن كانت في أحد الركاة منهم لم تسمع شهادتهم . وإن كانت في وصعه لها في غير حقها . سمعت .

وإذا ادعى أرباب الأموال دفع الركاة إلى العامل وأكبرها العامل . فالقول قول أرباب الأموال بغير عيب ، ساء على ما تقتضيه وأهم لا يستحلون . وأحلف العامل على ما ذكره ، ويرى . لأن كونه أمياً لا يمنع ، كالمودع

فإن شهد بعض أرباب الأموال لبعض في الدفع إلى العامل بطرب . فإن كان بعد التناكر والتخاصم ، لم تسمع شهادتهم وإن كان قبلهما سمعت ، وحكم على العامل بالعزم

وإن ادعى بعد الشهادة أنه قسمها في أهل السهمان لم يقبل منه . لأنه قد أكذب هذه الدعوى بأكاره فإن شهد له أهل السهمان بأحدها منه لم تسمع شهادتهم لأنه قد أكذبها بأكاره الأحدث

وإذا أقر العامل بمص الركاه وادعى قسمتها في أهل السهمان ، فأكبروه كان قوله في قسمتها مقبولاً لأنه مؤمن فيها وفولهم في الإنكار منسولاً في نفاء فقرهم وحاجهم

ومن ادعى من أهل السهمان فقراً قبل منه

ومن ادعى عراً لم يقبل منه إلا بنية

وإذا أقرت المال عند العامل بقدر ركاته ، ولم يحجره ماله حار أن يأخذها منه على قوله ولم يحجره بإحصار ماله

وإذا أخطأ رب المال قسمة الركاة ، ووضعها في غير مستحق بطرب فإن كان مما يحق حاله من الأغنياء فهل يصمها ؟ على روايتين وإن كان ممن لا يحق حاله من ذوي القربى والكفار والعبيد صمها رواية واحدة (١)

ولو كان العامل هو الخاطيء في قسمتها ، فبإسبواه أنه يصم رب المال فما لا يحق وهل يصم مما يحق ؟ على الروايتين لأن أحمد قال في رب المال « إذا دعوها إن عى يصم »

جعل العلة فيه أنها لمقراء وهذا عى وهذا المعنى موقوف على العمل فقال في رواية المروذي « يعيد ، إما هو للبراء »

(١) قال الماوردي وإذا أخطأ العامل في قسم الركاة ووضعها في غير مستحق لم يصم من حقه حاله من الأغنياء وفي صماه لها يصم لا يحق حاله من ذوي القربى والكفار وأما تولد وإن كان رب المال هو الخاطيء في قسمها صمها من لا يحق حاله من ذوي القربى والعبيد وفي صماها من حقه من الأغنياء قولاً ويكون حكم العامل في سقوط الصماه أوسع لأن شعا أكبر فكل في أخطأ اعتبر

فصل

في قسمة الفيء والعقبة

وأموال الفيء والعقائم ما وصلت من المتركين ، أو كانوا سبب وصولها
ويختلف المالان في حكمهما . وهما مخالفان لأموال الصدقات من أربعة أوجه .
أحدها أن الصدقات مأخوذة من المسلمين ، تطهيراً لهم والفيء والعقبة مأخوذة من
الكفار انتقاماً منهم
والثاني أن مصرف الصدقات مصوص عليه ، ليس للأئمة اجتهد فيه وفي أموال الفيء
والعقبة ما ينفق مصرفه على اجتهد الأئمة
والثالث أن أموال الصدقات يحوز أن يعرد أربابها ، تقسمتها في أهلها ولا يحوز لأهل
الفيء أن يعردوا بوضع في مستحقه ، حق تولاه أهل الاجتهاد من الولاء
والرابع اختلاف المصرفين ، على ما ذكره
والفيء والعقبة موقوف من وجهين ، مختلفان من وجهين
أما وجهها اتساقهما
فأحدها أن كل واحد من المالين واصل بالكفر
والثاني أن مصرف أحدهما واحد
وأما وجهها افتراقهما
فأحدها أن مال الفيء مأخوذ عموماً ومال العقبة مأخوذ قهراً
والثاني أن مصرف أربعة أحخاص الفيء مخالف لمصرف أربعة أحخاص العقبة ، على ما ذكره
فسد مال الفيء فيقول
إن كل مال وصل من المتركين عموماً من غير قتال ، ولا بإخفاف حيل ولا ركاب كمال الهدنة
والحرية وأعتبار متاعهم ، أو كان واصل سبب من حيثهم ، كمال الخراج فظاهر كلام أحمد
أن ما أخذ سبب من حيثهم حار محرماً ما أخذ سبب لأنه قال في رواية إسحاق « الفيء ما واصلوا
عليه ، وهو حرية الرؤوس ، وخراج الأرضين السوداء ، وغيرها وهذا لكل المسلمين فيه حق »
وفل في رواية ابن منصور ، وصالح « الخراج على الأرض مثل الحرية على الرقة »
فقد نصّ على أن الخراج من حمة الفيء وأنه للمسلمين
وإذا كنت أن حكاه حكم الفيء على ما ذكره أنه لا يخصه به أنه لا يخصه به (١) ،
ويعرف جميعه في المصالح العامة

(١) في المازدي فانه إذا أخذ منهم آراء المير لأهل أسر مسرماً على حمة وقال أبو حنيفة
لا خير في الفيء ريس السالكين حمة الفيء مع عاقبة مال قال (١) ٥٦ ما أفاء الله على رسوله

قال في رواية أنى طالب - في قوم حملتهم الرياح فأنقهم في بعض السواحل فقالوا :
 جئنا للتجارة « فان لم يعرفوا بالتجارة ولا يشهروا التحار . لم يصدقوا ولا يحسم ما لهم ، إنما الحس
 في العسمة وما قاتلوا عليه . وهذا لم يقاتلوا عليه ، فلا يكون عسمة ولا فيه حس » .
 وذكر الحرق أن فيه الحس لأهل الحس ، مقسوما على خمسة أسهم متساوية

سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، يفتق منه على نفسه وأرواحه ، ويصرفه
 في مصالح المسلمين . وأما بعد موته فالمصروف عنه أن مصرفه إلى أهل الديوان ، وهم
 الدين نصوا أنفسهم للقتال في الثغور على قدر كفاياتهم

قال في رواية أنى طالب « سهم الله والرسول واحد فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعله أبو بكر في الكراع والسلاح فهو فيما جعله ، لا يخور صرفة لغير أهل الديوان »

وطاهر كلام الحرق أنه مصروف إلى مصالح المسلمين عامة ، كأوراق الحش ، وإعداد
 الكراع والسلاح ، وساء الحصون والقاطر ، وأوراق القصة والأئمة وما جرى هذا المجرى
 من وحوه المصالح يبدأ بالأئمة فالأئمة لأنه قال « سهم الرسول مصروف في الكراع والسلاح
 ومصالح المسلمين » .

السهم الثاني سهم دوى القرى ، وحتهم فيه ناس^(١) وهم سوهاشم ، وسوالمطلب
 أما عند مناف خاصة ولاحق^٢ فيه لم سوام من قرس كلها ، يسوى فيه بين صغارهم وكبارهم
 وأعيانهم وفقرائهم ويحصل فيه بين الرجال والنساء للذكر مثل حظ الأنثيين لأهم
 أعطوه باسم القرابة ولاحق^٣ فيه لمواليهم . ولا لأولاد ساتهم .

وقد قال أحمد في رواية حسل واس مصور « إذا وصى لى هاشم لا يكون لمواليهم شيء »
 وهذا من كلامه يدل على أنه لاحق^٤ لهم في حسم الحس لأنه لما أسقط دحوهم في الوصية
 دل^٥ على أهم لا يدخلون في حسم الحس

رأى ما لم يتعوا لمواليهم في استحقاق الوصية لانه مسحق^٦ بالقرابة ولا قرابة وتعوهم في
 حرمان الركاة

من أهل القرى فئة وللرسول ولدى امرئ والسبى والسباك (وان السبل) فيسهم الحس على خمسة
 أسهم متساوية سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، يفتق منه على نفسه وأرواحه
 وعصره من مصالحه ومصالح المسلمين واحلف الناس فيه بعد موته فذهب من سول ثراب الأنبياء
 إلى أنه مورث عنه مصروف إلى ورثته وقتل أبو تور يكون ملكا أمام سده لسده متناه
 وأمور الأئمة وقال أبو حنيفة قد سقط عنه وذهب اسمي إلى أنه كثر مصروفا في مصالح
 المسلمين كأوراق الحش ، وإعداد الكراع والسلاح رضاء الحصون والقاطر وأوراق القصة
 والأئمة ، وأجرى هذا المجرى من وحوه المصالح

(١) قال الساردي ورع أبو حنيفة أنه قد سقط حسم منه اليوم

ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل القسمة كان سهمه مستحقاً لورثته

السهم الثالث لليتامى من دوى الخانات

واليتيم موب الأب مع الصغر ، يستوى فيه حكم العلام والخارفة فإذا لم يرال اليتيم عههما .

السهم الرابع . للساكنين . وهم من لا يحدون ما يكسبهم من أهل البيت . لأن مساكين

التي متميزون عن مساكين الصدقات ، لاختلاف مصرفهما

السهم الخامس لى السبيل وهم السافرون من أهل البيت لا يحدون ما سفقون ،

المختار منهم دون المتبى للسفر فهذا حكم خمس البيت في القسمة

وأما أربعة أحماسه فهو مصروف في مصالح العامة التي منها أوراق الخس وما لا عى بالمسلمين

عه ولا يختص ذلك بالخيش

وقد قال أحمد في رواية الخس من على من الخس الإسكافي . وقد سأله عن البيت للمسلمين

عامة أو تقوم دون قوم . فقال « للمسلمين عامة »

فقد حوّر أن يصرف الصدقة في أهل البيت ولا يصرف البيت في أهل الصدقة

وقد قال محمد بن يحيى الكحال قلت لأبي عبد الله « يوجه من ركاته إلى التمتع قال نعم »

فقد أجاز صرفها إلى المرابطين من أهل البيت ، خلافا لأصحاب التامى في قولهم لا يجوز ذلك

قالوا وأهل الصدقة من لاهجرة له ، ولا هو من العائلة عن المسلمين ، ولا من حماة البيضة .

وأهل البيت ذو والمجرة الدابون عن البيضة ، والمنايعون عن الحريم ، والمجاهدون للعدو

وكان اسم المجرة لا يطلق إلا على من هاجر من وطنه إلى المدينة ، طلباً للإسلام ثم سقط

حكم المجرة بعد الفتح ، وصار للمسلمون مهاجرين وأعرابا فكان أهل الصدقة يسمون على

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابا وسمى أهل البيت مهاجرين (١)

فإذا أراد الإمام أن يصل قوما لما يعود بمصالح المسلمين ، كالرسل والمؤلفة فلوهم حار أن

صلهم من مال البيت . كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم للمؤلفة يوم حنين ، مثل عسيرة بن حصن

الفراري والأقرع بن حابس الجعفي ، والعباس بن مرداس السلمي (٢)

(١) قال الماوردي وسوى أو خمسة بينهما وحوّر مصرف كل واحد من المال في كل واحد من الفريقين

(٢) قال الماوردي أعطى عسيرة بن حصن الفراري مائة دينار والعباس بن حابس السلمي مائة دينار والعباس بن مرداس السلمي خمسين ديناراً ، فمخطها وعب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال في ذلك شعراً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب اذهب فاقطع عني لسانه فلما ذهب به قال أريد قطع لساني قال ٧ ، ولكني أعطتك حتى رضى فأعطاه فكان ذلك قطع لسانه

وإن كانت صلة لا تعود بمصلحة على المسلمين ، وكان المقصود بها منع المعطي خاصة . كانت الصلة من ماله (١) .

ويحور للإمام أن يعطى ذكور أولاده من مال أبيه ، لأنهم من أهله . فإن كانوا صغاراً فالحكم فيهم ، وفي صغار أولاد غيره ، وفي إناث أولاده ، وإناث أولاد غيره سواء .

وظاهر كلام أحمد حوار العطاء لهم

قال في رواية نكرس محمد عن أبيه « الأموال - كاليه ، والعنينة ، والصدقة - فاليه ما صولح عليه من الأرضين ، وحرية الرؤوس ، وحراج الأرضين السواد وغيره وهذا لكل المسلمين فيه حق . وهو على ما يرى - نعى الإمام - أليس عمر رضى الله عنه قد فرص لأئمهات المؤمنين في الفيه ، ولأئمهات المهاجرين سواء ؟ وكان يقول لكل أحد في هذا المال حق إلا العبد ، وكان يقصى للموس »

فقد حكى قول عمر « لكل أحد فيه حق إلا العبد » وحكى فعله ، وأنه فرص لئمهات النبي صلى الله عليه وسلم ولأئمهات المهاجرين وللموس ولم يسكر ذلك والظاهر أنه أحد بذلك

وأما عبيده وعبيد غيره فإن لم يكونوا مقاتلة فمقاتلتهم في ماله وأموال ساداتهم وإن كانوا ، فظاهر كلام أحمد لا يفرص لهم في العطاء ولكن تراد ساداتهم في العطاء لأجلهم (٢)

فإن عتقوا حراً أن يفرص لهم في العطاء وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية « لكل أحد في هذا المال حق إلا العبد » .

(١) قال الساردي روى « أن أعرابياً أتى عمر بن الخطاب ، فقال

يا عمر الخير ، حرب الحبه اكس ساي وأهله

وكي لاس الزمان حبه أسمم ناله سعطيه

فقال عمر رضى الله عنه فإن لم أصل يكون ماذا ؟

قال إذا أنا حصص لأهله

قال وإذا ذهب يكون ماذا ؟

فقال يكون عن حلي لئانه يوم يكون لا عطاياه

وموقع المشول بهيه إما إلى مار وإما حب

قال فكي عمر حتى حصص لحبه دمونه وهن . أعانه ، اعطه يحيى عبد الملك البرم لالعنه أنا والله لا أملك غيره » فحل ما وصله به من ماله لاس مال المسلمين لأن صلته لم تعد سمع على غيره سرحب من المصالح العامة ومن هذا الأعراب يكون من أهل الصدقة ، سير أن عمر لم يعطه مما إما لأحد ترمه الذي استراد به ، وإما لأن الصدقة مصروفة في جربها ، ولم يكن منهم وكان مما سمع الناس على تهم أن حل الصلات من ماء النى رأم ير القوي من الأمر

(٢) قال الساردي كان أبو بكر رضى الله عنه فرص لهم في العطاء وإما عرض لهم عرض والسامى بأحد منهم يقول عمر فلا يفرص لهم في العطاء ، ولكن يراد ساداتهم

ويحور أن يعرض لبقاء أهل التي* في عطايهم . ولا يحور أن يحرص لعالمهم . لأن البقاء مهم والعمال يأخذون أحرار على عملهم .
وقد نقل المرودي عن أحمد في العالمين على الصدقة يكون الكسبة معهم قال «ما سمعت الكسبة» .
ويحور أن يكون عامل التي* من دوى القرى من بني هاشم وبني المطلب . وكذلك العامل في الصدقات إذا أراد مهمه بها^(١) وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم .
ولا يحور لعامل التي* أن يقسم ما حياه إلا بأذن .
ويحور لعامل الصدقات أن يقسم ما حياه بغير إذن مالم يبه عنه لأن مصرف مال التي* عن احتياط الإمام ، ومصرف الصدقة نص الكتاب

وولاية العامل تنقسم ثلاثة أقسام

أحدها أن يتولى تقدير أموال التي* وتقدير وضعها في الخفاف المستحقة منها كوضع الحراج والحرية .
فمن شرط هذه الولاية أربعة أوصاف أن يكون مسلماً ، حرّاً ، معهداً في أحكام الشريعة ، متصلاً في الحساب والمساحة .

والقسم الثاني أن يكون عامّ الولاية على حاية ما استقرّ من أموال التي* فلها ثلاثة أوصاف . الإسلام ، والحرية ، والاصطلاح بالحساب والمساحة ولا يعتبر أن يكون فقيهاً معهداً لأنه يتولى فخص ما استقرّ بوضع غيره

الثالث أن يكون خاصّ الولاية على نوع من أموال التي* خاصّ ، فيعتبر ما وليه بها . فإن لم يستقر فيه عن استئذنه ، اعتبر فيه الإسلام والحرية ، مع اصطلاحه بشروط ما وليه من حساب أو مساحة . ولم يحّر أن يكون دميّاً ، ويحور أن يكون عبداً ، على فاس العامل في الصدقات^(٢) وقد قيل لا يحور لأن فيها ولاية

وإن استعنى عن الاستئذنه حار أن يكون عبداً ، لأنه كالرسول المأمور فأما كونه دميّاً فيسقط فما وليه من مال التي* فإن كانت معاملته فيه مع أهل الدمة كالحرية ، وأحد العترة من أموالهم حار أن يكون دميّاً وإن كانت معاملته مع المسلمين ، كالخراج الموصوع على رباب الأرضين إذا صار في أيدي المسلمين أحمل وحسين وإذ انطاعت ولاية العامل . فنص مال التي* مع فساد ولائه رضى الدافع عما عليه إذا لم به عن الفحص لأن انقضاء مآذون له مع فساد ولائها ، وحرى في أنقص محررى الرسول ويكون الرق من صحة ولائته وفسادها أن له الإحصار على الدفع مع صحة ولائه وليس له الإحصار مع فسادها

(١) قال المرودي ولا سور أن يكون عامل الصدقة من بني هاشم ، رضى المطلب ، إلا أن يطوع

لأن بني هاشم ، وبني المطلب حرم عليهم الصدقات ، ولا حرم عليهم التي*

(٢) قال المرودي وإلّا حر أن يكون دميّاً إلا سداً ، فإن فيها ولاية

فان سبى عن القرض مع فساد الولاية لم يكن له القرض ولا الإحصار ، ولم يبرأ الدافع بالدفع
إليه ، إذا علم سببه . وفي راءته إن لم يعلم بالسبى وجهان . ساء على عرل الوكيل إذا تصرف من
غير علم بالعرل وفيه روايتان
فهذا حكم مال السبي

فأما الغنيمة

فهى أكثر أقساما وأحكاما . لأنها أصل تفرع عنه السبي
وتشمل على أربعة أقسام أسرى ، وسى ، وأرصين ، وأموال
أما الأسرى فهم الرجال المقاتلون من الكفار . إذا طفر المسلمون بأسرهم فالإمام ، أو من
استنابه الإمام عليهم من أمراء الجهاد ، يحير فيهم - إذا أقاموا على كفرهم - فى فعل الأصاح
من أحد أربعة أشياء

إما القتل ، وإما الاسترقاق ، وإما الفداء عمال أو أسرى ، أو الملق بغير فداء (١)
فان أسلموا سقط القتل عنهم ورفوا فى الحال وسقط الحير بين الرق والقتل والفداء
وهذا ظاهر كلام أحمد فى رواية أنى طالب فى العرب إذا أسلموا بعد أن أخذوا صاروا فى حير
المسلمين وقصصهم يحرى فيه سهام المسلمين يسمون بين من قال الله عز وجل " ودلك أن
الفداء عقوبة يؤخذ لأجل الكفر فسقطت بالإسلام كالتتل ولا يلزم عليه الرق " لأنه
لا تحب عقوبته ، بدليل أنه يحرى على النساء والصنان وليس من أهل العقوبة
وإذا ثبت خياره من الأمور الأربعة تصح أحوالهم ، واحتهد رأيهم فيهم
فمن عزمه قوة أسه ، وسدته كايته ، وأيس من إسلامه ، وعلم ما فى قلبه من وهن فومه
قلبه صرا من غير متلة

(١) قال الماوردى أو المادة بالرحل ، دون المال وليس له الملق وقال أبو حنيفة يكون محرراً
من شيتين بين الفصل والاسترقاق ، وليس له الملق ولا المادة بالمال وقد جاء القرآن الكريم
بالنق والفداء قال تعالى (٤٧ ٤) فإذا ما مد ولما فداء حتى يبع الحرب أورارها) ومن رسول الله
صلى الله عليه وسلم على أن عز وجل المحمى يوم بدر ، وسقط عليه أن لا يهود سانه ، فداء أساله يوم أحد ،
فأسر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على فقال اسع على فقال لا طبع المؤمن
من حجر مرتين « فأمر بصر عفه صبراً وفل النصر من الحرب الصمراء بعد اسكناهم من بدر
فأسوفت قبيلة اة الحارث الى صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ، وأشدته شتراً ، ٥٠ قولها

أحمد يا حير صبي كرامة فى فوما والجل مثل معرق
ما كان صرك لو متت ورعاً من السبي وهو المصط المحمى

فى أساب فقال السبي صلى الله عليه وسلم لوصف شترها ما قبله ولو لم ير السبي لما قال هذا
لأن أقواله أحكام مسروعة وأما الفداء بعد أحد رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدر .
وفادى مدهم رجلا رحلين

ومن رآه منهم داخله وقوة على العمل، وكان مأمون الحيانة والخيانة استرقه فيكون عونا للمسلمين
ومن رآه منهم مرحو الإسلام، أو مطاعا في قومه، ورعا بالحق عليه إما إسلامه، أو تألف
قومه. من عليه وأطلقه.

ومن وحده منهم ذا مال وحدة، وكان بالمسلمين حلة وحاجة. فاداه على مال، وحمله عدة للمسلمين
وقوة للإسلام وإن كان في أسرى عشيرته أحد من المسلمين من رجال أو نساء. فاداه على إطلاقهم
فيكون خياره في الأربعة على الوجه الأخط والأصلح. ويكون المال للأحوذ في العداة
عزيمة يضاف إلى العائم ولا يختص به من بين المسلمين.

ومن أباح الإمام دمه من الشركيين لعظم نكاته، وشدة نأسه وأديته ثم أسر حاراه الحق
عليه، والعفو عنه (١)

(١) قال الماوردي قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ستة عام الصبح ولو تعلموا بأستار الكعبة :
عند الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فعول له .
أكتب عمو رجيم فيكتب علم حكيم ثم أريد تلحق قريش . وقال إني أصرف مجدا حت
تنت ، فبر له قوله (٩٣٠٦) ومن قال سأرسل مني ما أرسل الله) وعبد الله بن حنبل كانت له قديان
بعين سب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخورب بن عبد الله كان يؤذي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومعين بن صبانة كان يعض الأضراس قتل أبا له خطأ ، فأمد دمه ، ثم اعتل الغافل ،
فعله وعاد إلى مكة مرتدا وقال شعرا وسارة مولاة لعن بن عبد المطلب ، كانت سب ويؤذي .
وعكرمة بن أن جهل كان تكبر الألب على النبي صلى الله عليه وسلم طالبا لأمر أنه فاما عبد الله
ابن سعد فابن عمار أسأمنه رسول الله فأعرض عنه ثم أسأمن نايبة فأمد ، في قصة وأما عبد الله
ابن حنبل فعلا سعد بن حريث المخزومي ، وابو بره الأسلمي وأما مقبس فقتله عيلة بن عبد الله
رحل من قومه وأما الخورب بن عبد الله علي بن أبي طالب صرا تأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال « لا تصل قريسي بعد هذا صرا إلا قرد » وأما قديان ابن حنبل فقتلت إحداهما
وهرت الأخرى حتى أسؤمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما سارة فعيب حتى أسؤمن لها
رسول الله فأمها ثم بعيت من سعد حتى أوطأها رجل من المسلمين فرسأ له في زمان عمر الأبطح فقتلها
وأما عكرمة فصار إلى ناحية البحر وقال لا أسكن مع رجل قبل أنا الحكم يعني آياه فلما ركب البحر
قال صاحب السمعة أحلص فإ ولم ، قال لا يصلح في البحر إلا الإحلاص فقال
واة لئن كان لا يصلح في البحر إلا الإحلاص فإنه لا يصلح في البر غيره فرجع وكانت روحه
بب الخازن قد أسلم ، وهي أم حكيم وأحدث له من رسول الله صلى الله عليه وسلم أهاما
وملأ من حرحت إليه أمها إلى البحر فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مرحبا
بناك الجاهل » فاحلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسألي اليوم شيئا إلا أعطيتك »
فقال إني أسألك أن تأن الله أن يصير لي كل بقعة أعصها لأصدها عن سدل الله وكل موقف
ومعه لأصده عن سدل الله فأن رسول الله « اللهم اعفر له ما سأله » فقال والله يا رسول الله ،
أوعدها أمها في الشرك إلا أعطت مكانه في الإسلام درهمين ولا موقعا وقعة في الشرك إلا
وعده مكانه في الإسلام موقعين « قبل يوم اليرموك رضى الله عنه وهذا الخبر متعلق به في سيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام ما رآك استوفياه اه

فأما صفة الكفار : كالشيخ الهرم ، والرمن ، أو كان ممن قد تحلى من الرهان ، وأصحاب الصوامع فينظر فإن كانوا يمتدون المقاتلة بأرأسهم ويحرسوهم على القتال . حار قتلهم عند النظر بهم . وكانوا في حكم المقاتلة بعد الأسر وإن لم يحاطوهم في رأى ولا تحريص . لم يحرق قتلهم . فهذا حكم القتل

وأما السبي

فهم النساء والأطفال . فلا يحرق قتلهم ، سواء كانوا من أهل الكتاب ، أو كانوا من قوم ليس لهم كتاب ، كالهندية ، وعدة الأوثان وكنوبون سينا مسترقا ، يقسمون بين العالمين وهذا طاهر كلام الحرق لأنه قال « وإما يكون له استرقا فمهم إذا كانوا من أهل الكتاب أو محوس^(١) فأما ماسوى هؤلاء من العدو فلا يقتل من مالى رحلهم إلا الإسلام أو السيف أو العناء » .

وطاهر هذا أن غير المسلمين من الرجال والنساء لا يقتلون وليس يتمتع أن لا يحرق القتل على النساء والصبيان من غير أهل الكتاب ويحرق على الرجال المسلمين ، كما وح حص دماء أهل الكتاب ولم يحق حص دماء الرجال منهم . ولا يعرق - ممن استرق - من دوى الرحم المحرم ، كالوالدين ، والمولودين ، والإخوة ، والأخوات^(٢)

ولا يحرق أن يعادى بالنسي على مال

ولا يعادوهم على أسرى من المسلمين في أيدي قومهم وهذا طاهر كلام أحمد في رواية نكر من محمد عن أبيه في الصعيديسي ، هل يعادى به ، وهو مع أنوبه ، وهو على دينهم ؟ قال « لا ، وإن كان على دينهم ، ولا يعادى بهم وهم صغار ، يطمع أن يموت أنوائهم وهم صغار ، فيكونون مسلمين » فتد نص على البيع في الصبيان

(١) أنظر أحد الحرية من المحوس في كتاب الأموال في عيد من رقم (٧٦ - ٩٠)

(٢) قال ابن قدامة أجمع أهل العلم على أن النسي بين الأمم وولدها الطفل غير حر هذا قول مالك في أهل المدينة ، والأوراعي في أهل الشام . والليث في أهل مصر ، والشافعي ، وأبو بور ، وأصحاب الرأي والأصل فيه ما روى أبو أيرب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من رقيق بيني والدة فولدها ورقي أمه وبني أمه يوم النيام ، أحرجه أرمدي وقال سدد حبس عرب وقال إلى صلى الله عليه وسلم « لا يؤنه والدة عن ولدها » قال أحمد لا يسرق بين الأمم رواها وإن رصبت الرواية الدائبة يحصن التحريم باسمه وهو قول أكثر أهل العلم منهم محمد بن عبد البر ، ومالك ، والأوراعي ، والليث ، وأبو بور وهو قول الشافعي لأن سانه إذا كبر أتى بامرأة وأمهاسيا فعد أبو بكر اسمها . فاسترحها منه إلى صلى الله عليه وسلم . توه . به مع ما إلى صلى الله عليه وسلم إلى مكة بمدى ما رحمت من المسلمين

وحكم في النساء كذلك ، لا شترأ كهمن في العى ، حلافا لأهحاب الشافى في قولهم . يحور الفداء
بالمال ويكون المال معنوما .

وإن كان الفداء بالأسارى عوّص العامين من سهم المصالح
وإن أراد المّن عليهم . لم يحر إلا باستطاعة يعوس العامين بالعفو عنهم ، أو عمل يعوّصهم من
سهم المصالح (١) .

ومن امتنع من العامين عن ترك حقه . لم يحر (٢) .
وإنما لم يحر الفداء لأن حقهم ثابت في السى فلم تحر المعاوضة عليه
دليله سائر أموالهم ، وكما لو قسمها بينهم ولأنه لو حار الفداء حار المّن عليهم كالعامين
ولأن من أصلنا . أنه لا يحور بيع السى من أهل الذمة فالفداء كذلك . لأنه معاوضة
وإذا كان في السبا دوات أرواح . نظرت فان سبين مع أرواحهن فهن على السكاح
وإن سبين مبردرات اطل السكاح (٣)

وإذا أسلمت مهن ذات روح قبل حصولها في السى فهي حرة وكساحها سطل
بأنقص العدة

(١) قال الماوردى فإن كان المّن عليهم لمصلحة عامة حار أن يعوصهم من سهم المصالح وإن كان لأمر
خاصه عوصهم عنه من مال منه

(٢) قال الماوردى وحالف ذلك حكم الأسرى الذين لا يلزمهم استطاعة يعوس العامين في المّن عليهم
لأن قبل الرحال مباح ، وقبل السى محظور فصار السى مالا معنوما ، لا يسرلون عنه إلا باستطاعة
المعوس قد استعظمت هوارن التي صلى الله عليه وسلم حين ساءم عيين ، وأناه وفودهم ، وقد فرق
الأموال ، وقسم السى ، فذكره حرمة رصاعه منهم من ابن حنيفة . وكانت من هوارن م حكى الماوردى
قسطهم ، من رواية ابن إسحاق . وفيها أن التي صلى الله عليه وسلم قال لأهحابه «أما من عسلك مسك عقه من
هذا السى ، وكل إنسان ست فلتان فردوا إلى الناس أنساءهم وساءمهم فردوا وكان عينة من حصن
قد أحد محورا من عثار هوارن ، وقال إلى لا أرى لها في الخى ساء فسى أن نطم فداؤها
فامسح من ردها ست فلتان فقال : أو صرد حلما علك ، فوالله ما فوها سادر ، ولا يديها ساهد ،
ولا طها والذآء ، ولا روحها واحد ، ولا درها عاعد فردها ست فلتان ثم إن عينة لى
الأفرع من حسن ، فتكى إليه فقال إليك ما أحدها بضاء عريرة ، ولا صبراء وبرة . وكان في السى
السبا أحب التي صلى الله عليه وسلم من الرصاع بن الحارث بن عبد المرى . وهى مول أحب
رسول الله ، فلما أهدت إليه قال أما أحلك فقال رسول الله وما علامة ذلك ؟ فقال
عصه عصصتها وأنامورككت فصرف العلامة ، وسط لها رداءه ، وأحلسها عليه ، وجرها من المام
عده مكرمه ، أو الرجوع إلى قومها بممة فحارب أن نمعا ورددوا إلى قومها ففعل التي صلى الله
عليه وسلم وذلك قبل ورود الوندود السى فأعطاهما علاما له فقال له مكحول ، وحارة ،
فروح أحدهما الآخر وفهم من سلما بة اه

(٣) قال الماوردى : نطل بكساحهم بالسى ، سواء سى أرواحهن أولا وقال أبو حنيفة إن سبين
مع أرواحهم فهن على السكاح .

وإذا قسم السبايا في العالمين حرم وطوّهن حتى يستترهن بحیفة إن كنّ من دوات الأقراء أو نوصع الحمل إن كنّ حوامل^(١) .

وما علب عليه المشركون من أموال المسلمين وأحرروه ملكوه^(٢) فإن أدركه مالكه قبل القسمة كان أحقّ به وإن أدركه بعدها فعلى روايتين إحداها هو أحقّ به بالمال والثانية لاحق له فيه . وعائمه أحقّ به .

ويحور شراء أولاد الحرب منهم ، كما يحور سبيهم

ويحور شراء أولاد أهل العهد منهم . ولا يحور سبيهم

ولا يحور شراء أولاد أهل الذمة منهم ولا سبيهم

وما عمة الواحد والاثنا ، هل يحرق عليه حكم العیمة في أحد حمسه ؟ على ثلاث روايات .

إحداها يحرق والثانية لا يؤخذ حمسه حتى يكونوا سرية عددا متمتعاً . والثالثة

لاحقّ للعالمين فيه وجميعه في المسلمين ، عتقوا لهم لحرقهم بغير إذن الإمام

وإذا أسلم أحد الأيوبي كان إسلاماً لصغير أولادها من ذكور وإناث ولا يكون إسلاماً

للمالعين منهم ، إلا أن يكون البالغ محبواً وكذلك من مات من الأيوبي ، حكم بإسلام أولاده الأصغر^(٣)

وإذا كان الصغیر ميراً فأسلم صحّ إسلامه حسبه وتصحّ ردّته ولكن لا تقتل حتى يبلغ

(١) روى مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود عن أبي سعد الخدری قال « كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم عث يوم حنين سناً إلى أوطاس ، فلما عدوهم ، فماتوا ، فطعروا عليهم وأصابوا لهم سباً

فكان أناساً من أصحاب رسول الله عرحوا من عتياهم من أهل أرواحهم من المشركين فأمر الله

في ذلك (والمخاض من النساء إلا ما ملكت أمهاتكم) أي فهم لهم حلال إذا انصبت عدتهن »

قال الخطابي في معالم السنن في الحديث سارن الروحين إذا سبياً معاً بعد وقت الفرقة سبياً ، كما لو سبى

أحدهما دون الآخر وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأبو ثور راجحوا بأن رسول الله صلى الله

عليه وسلم سم السبي ، فأمر أن لا يوطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تبيض ، ولم يسأل عن

ذات روح وغيرها ، ولا من كانت مهن سبب مع روحها أو رحدّها فدل على أن الحكم في ذلك

واحد وقال أبو حنيفة إذا سبى شيئاً فمعا على كاحلها وقال الأوزاعي ما كان في الناس

فيما على كاحلها فإن اشتراها رجل فبأن أن يجمع بينهما جمع وإن شاء فرق بينهما وأبعدها

لنفسه بعد أن يستترها حسبه اهـ . وروى أبو داود عن أبي سعد رجه أنه قال في سبأ أوطاس

« لا يوطأ حامل حتى تضع ، لا غير ذات حمل حتى تحس حبيصة ،

(٢) قال الماوردي لم ملكوه وكان ماياً على مات أراه من اسمين وقال أبو حنيفة ما ملك

المشركون إذا علوا عليه فإن عمة المسلمون كان أحقّ به ، وقال مالك إن أدركه مالكه قبل

انصبه كان أحقّ به وإن كان أدركه بعدها كان مالكه أحقّ به ، وعائمه أحقّ به

(٣) قال الماوردي وقال مالك تكون إسلام الأب إسلاماً لهم ولا يكون إسلام الأم إسلاماً لهم ،

ولا يكون إسلام أطفال أناسهم إسلاماً لهم ، ولا ردّهم ردّه وقال أبو حنيفة إسلام الأصل

فأما الأرضون

إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام أحدها مملكت عليهم عبوة وقهرا ، حتى يارقوها قتل أو أمر أو حلاء ففيها روايتان ، نقلهما عبد الله .

إحدهما أنها تكون عبيمة ، كالأموال تقسم بين العامين ، إلا أن يطيخوا بقسا بتركها ، فتوقف على مصالح المسلمين^(١) .

ولفظ كلام أحمد رحمه الله تعالى قال « كل أرض تؤخذ عبوة فهي لمن قاتل عليها عبرة الأموال . أربعة أسهم لمن قاتل عليها ، وسهم لله وللرسول ولدى القرى والتماني والمساكين ، عبرة الأموال » نقلها أبو بكر الحلال في الأموال

والثانية أن الإمام فيها الخيار في قسمها بين العامين فتكون أرض عشر ، أو يقيمها على كافة المسلمين ، وتصير هذه الأرض دار إسلام ، سواء سكها المسلمون أو أعيد إليها المنتركون

إسلام وردته ردة ، إذا كان يعمل ويمر ، لكن لا يقتل حتى يبلغ وقال أبو يوسف يكون إسلام الطفل إسلاما ولا تكون ردة ردة وقال مالك في رواية منعه إن عرف منه صح إسلامه وإن لم يعرفها لم يصح

(١) وحكي الماوردي من هذا عن التاممي وقال قال مالك يصير ومعا على المسلمين حين عمت ولا يجوز قسمها بين العامين وقال أبو حنيفة الإمام فيها الخيار بين قسمها في العامين ، فتكون أرضاً عشرية ، أو يبيدها إلى أيدي المشركين خراج صرب عليهم فتكون أرض خراج . ويكون المشركون بها أهل دمة أو يقيمها على كافة المسلمين وتصير هذه الأرض دار إسلام ، سواء سكها المسلمون أو أعيد إليها المشركون ، للملك المسلمين لها ولا يجوز أن يتبرل عنها للمشركين لثلاثين سنة دار حرب اه وقال أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٥٥) وحدها الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده فدعاه في إصباح الأرضين ثلاثة أحكام أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم ملك أيمانهم ، وهي أرض عشر ، لاسي علمهم فيها غيره وأرض أصبحت صلحا على حرج معلوم فهي على ما صلحوا عليه ، لا يلزمهم أكثر منه وأرض أحدث عبوة فهي التي أحلف المسلمون فيها فقال بعضهم سلبا سلب العبيمة ، فحس وتقس ، فتكون أرضه أحاسبا حططا بين الدين افتحوها حصة وتكون الخمس الباقي لمن سمي الله سارك والي وقال بعضهم بل حكمها والطر فيها إلى الإمام ، إن رأى أن يجعلها عبيمة فحسبها وهسبها ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خير فذلك له وإن رأى أن يجعلها فتا فلا يحسبها ولا قسمها ، ولكن يكون موهوبة على المسلمين عامه ما هو . كما فعل عمر بن الخطاب فعل ذلك — ثم ساق الآثار الباهة لكل قول من هذه الأموال ، ورجح أن الأمر عنده أن الإمام يحير في العبوة والطر للمسلمين والحطه عليهم من أن يجعلها عبوة أو فتا اه (رقم ١٢١ — ١٧١)

ولفظ كلام أحمد في ذلك أن قال «الأرض إذا كانت عموة هي لمن قاتل عليها ، إلا أن يكون وفهما من فتحها على المسلمين ، كما فعل عمر رضى الله عنه بالسواد ، وصرب عليهم الحراج» (١) .
فهى كما فعل الفاتح لها إذا كان من أئمة الهدى »
وطاهر هذا أنها تصير وقفا بنفس الاستيلاء عليها ، حتى يقمها الإمام لفظا
وقد روى عنه ما دلّ على أنها تصير وقفا بالاستيلاء
فقال في رواية حرب «أرض الحراج ما فتحها المسلمون فصارت فينا لهم ، ثم دفعوها إلى أهلها
وأصافوا عليها وطيفة فتلك الوطيفة حارية للمسلمين »
وكذلك نقل محمد بن أبى حرب «أرض الحراج ما فتحها المسلمون ، فصارت فينا لهم .
فقد أطلق القول أنها تصير فينا . ويحب الحراج . ولم يعتبر لفظ الوقف وهو اختيار
أبى بكر بن عبد العزيز في الأموال فقال «كل ما فتحه المسلمون عموة فعليه الحراج حق الرقة»

(١) هو سواد العراق روى أبو عبد الله في كتاب الأموال عن إبراهيم البهي ، رقم (١٤٦) قال « لما
اتبع المسلمون السواد فالوا لمر اسمهم لنا فإذا امتحناه عموة قال فأبى ، وقال فما لي حاء بعدكم
من المسلمين ، وأحاف إن قسمته أن يماسدوا بيكم في إنشاء قال فأقر أهل السواد في أرضهم
وصرب على رؤوسهم الحرة ، وعلى أرضهم الحراج ولم يقسم بينهم » وروى عن عبد الله بن ميس
أبو ابن أبى ميس - الهمداني رقم (١٥٢) قال « قدم عمر الحامية فأراد قسم الأرض بين المسلمين
فقال له معاد والله إذن يكون ما كره لك إن قسمتها صار الربيع العظيم في أيدي القوم ،
م يبدون ، مصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدكم قوم يبدون من
الإسلام مسداً ، وهم لا يحدون شيئاً فأنظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » اه وانظر أيضاً فتح الباري
(ج ٦ ص ١٣٨) ثم ذكر أبو عبيد ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض حير
أن جعلها عموة قسمها على ستة ولاثين سهماً ، وجمع كل سهم منها مائة سهم ، وعزل نصفها لوائه
وما يربله وقسم النصف الباقي بين المسلمين ، ثم دفعها إلى اليهود يتملونها على نصف ما حرج ، لأنه
لم يكن له من المال ما يكون عمل الأرض ، وبعيت كذلك حتى كان عمر ففكر المال في أيدي المسلمين
وقبوا على عمل الأرض فأخلى عمر اليهود إلى التثام وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم
قال أبو عبيد وكلا الحكمين فيه قدوة ومنع من العمدة والتي ، إلا أن الذي اختاره من ذلك .
أن يكون النظر فيه إلى الإمام وليس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم راداً لفعل عمر ولكنه
صلى الله عليه وسلم اسع آفة من كتاب الله فعل بها قوله (٨ ٤ : واعلموا أنما عظم من سي .
فإن الله حجه - الآية) واسع عمر آفة أخرى جعل بها قوله (ما أهدأ الله على رسوله من
أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى والسائى والمساكين وان السبل كيلا يكون دولة من الأغنياء
مسك - الآيات ٦ - ١٠) من سورة الحشر وروى عن أبى محرز « أن عمر رضي الله عنهما حارب
على مساحة الأرض قسمها ، فحل على حريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى حريب النخل خمسة
دراهم ، وعلى حريب الفص سبعة دراهم ، وعلى حريب البر أربعة دراهم ، وعلى حريب الشعير درهمين
وحمل على أهل الدمة في أموالهم التي يحملون بها في كل عشرين درهما درهما وحمل على رؤوسهم ،
وعطى الصناد والنساء من ذلك - أربعة وعشرين درهما كل سنة ثم كتب بذلك إلى عمر ، فأحاره
ورضى به »

وإذا ثبت أنها نصير وقفا ، إما لظا ، أو بسبب الاستيلاء . فإنه لا يجوز بيعها ولا رهها . والإمام يصرب عليها حراحا يكون أجرة لرقاها ، يؤخذ من عومل عليها من مسلم أو معاهد . ويجمع بين حراحا وأعشار رروعها وثمارها ، إلا أن تكون الحرا من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها . فيكون النخل وقفا معها لا يجب في غيرها عسر ، ويصع الإمام عليها الحراح ويكون ما تؤف غرسه من النخل معشورا وأرصه حراحا

والقسم الثاني فيها

ماملك عنهم عفوا وهو إن أحلوا عنها حوفا فيكون وقفا وفيل لا يصير وقفا حتى ينفقها الإمام لظا ، ونصرب عليها حراحا يكون أجرة لرقاها ، يؤخذ من عومل عليها من مسلم ومعاهد . ويجمع فيها بين حراحا وأعشار رروعها وثمارها ، إلا أن يكون النخل من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها . فيكون ذلك النخل وقفا معها لا يجب في غيرها عسر . ويكون الإمام فيها غيرا بين وضع الحراح عليها أو المساقاة على غيرها . ويكون ما استؤف عرسه من النخل معشورا وأرصه حراحا^(١) .

وطاهر كلام أحمد أنها تكون وقفا

لأنه قال في رواية أبي الحارث ، وصالح « كل أرض حلا عنها أهلها بغير مال فهي في »

ومعناه وقف ، كما قال في رواية حنبل « ما فتح عوة هو في للمسلمين »

وقال في رواية حرب ومحمد بن أبي حرب « الأرض الحراح ما فتحها المسلمون فصار بيتا لهم ،

ثم دفعوها إلى أهلها وأصافوا عليها وظيفة فملك الوظيفة حارة للمسلمين أبناء »

فقد سمي أرض الحراح الصورة فينا

القسم الثالث

أن يستولى عليها صلحا على أن تقر في أنفسهم بحراح يؤدونه عنها فهذا على ضربين أحدهما أن يصلحهم على أن ملك الأرض لنا ، فيصير هذا الصالح وقفا من دار الإسلام لا يجوز بيعها ، ولا رهها . ويكون الحراح أجرة لا يستطع عنهم بإسلامهم . ويؤخذ حراحا

(١) وقال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يصح السر والحراح وسقط السر بالحراح ، ونصير

هذه الأرض دار إسلام ولا يورث هذه الأرض ولا رهها . ومجوز مع ما استحدث من

حل أو شراها . وروى أبو عبد الله بن طاهر بن شهاب قال « كتب إل من الخطاب في دهانة

بئر الملك . اسلف . فكتب أن ادعوا إليها أرضها برضى حراحا » وعن الزبير بن عدي

قال « أسلم دهبان على عبد الله بن عيسى بن عيسى ، فمات على أبي آق في أرضك ربحا عاك حربه

رأسك . وإن تحوَّلت عنها فحق ما » قال أبو عبد الله فأرسل يوم لهذه الأحاديث أن

لا عسر على المسلمين في أرض الحراح . هو بنون لأمر سر وسلف لم يستطاع على الدين أسلموا من

البيهاتين . وهذا كان في أبو حنيفة وأصحابه . وليس في ترك عمر وعلى السر دليل على سقوطه عنهم

لأن السر حتى وابت على المسلمين في أرضهم لأهل الصدقة ، لا يحتاج إلى اشتراط علمهم عند دخولهم

في الأرضين . واظهر بصلته في الأموال من رقم (٢٣١ - ٢٥٨)

إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فإن بدلوا الحرية عن رقاهم حار إقرارهم فيها على التأيد ، وإن معوا الحرية لم يحدوا عليها ، ولم يقرّوا فيها سمة بغير حرية (١) .

وقد قال أحمد في رواية حسنة « ما فتح عمّو فهو في المسلمين ، وما صلحوا عليه فهو لهم يؤدّون إلى ما صلحوا عليه ومن أسلم منهم تسقط عنه الحرية . والأرض في المسلمين »
فقد بين أن الأرض في
وهذا محمول على أن الأرض لنا

والصرب الثاني أن يصلحوا على أن ملك الأرضين لهم ، وبصرى عليها حراح يؤدّونه عنها فهذا الحراح في حكم الحرية ، متى أسلموا سقط عنهم نص عليه في روايه ابن منصور وذكر له قول « سعيان ما كان من أرض صلح عليها ثم أسلم أهلها فقد وضع الحراح عنها » قال أحمد « جيد » قيل له وما كان من أرض أحلّ عمّو ثم أسلم صاحبها وصفت عنها وأقرّ على أرضه بالحراح قال أحمد « جيد »

فقد نصّ على أن الحراح يسقط عن أرض الصالح بالإسلام
وهذا محمول على ملك الأرضين لهم

ولا نصير أرضهم دار إسلام وتكون دار عهد ، ولهم بيعها ورهبها

وإذا انتقلت إلى مسلم لم يؤخذ حراحها ، ويقرّون فيها ما أقاموا على الصلح ولا تؤخذ حرية رقاهم لأنهم في غير دار الإسلام (٢)

فإن تصوا الصلح بعد استقراهم نظرت فإن ما كنت عليهم فهل تكون على حكمها دار عهد ، يخرج على وجهين

ذكر الحرق أنه لا يتقص في الدار ، فتحصل دار حرب

وذكر أبو بكر أنه لا يتقص فعلى هذا تكون دار عهد

وإن لم يملك صارت الدار حرما وحها واحدا (٣)

(١) قال الماوردي وإن معوا الحرية لم يحدوا عليها ولم يقرّوا بها إلا الله الذي حرّمها أهل العهد ودانت أرضه أسير ، ولا -أوروا -است وفي إقرارهم ما من الأربعة أسير وأسرة وحيا

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة قد صارت دارهم الصلح دار إسلام ، وصاروا أهل دمه يؤخذ جزية رقاهم

(٣) قال الماوردي ذهب السامي رحمه الله إلى أنها إن ملك أربعمائة على حكمها وإن ملك صارت الدار سرا وقال أبو حنيفة إن كان في دارهم مسلم ، أركب دهم من دار الحرب إلى المسلمين ، يعني دار إسلام بحري على أهلها حكم العام وإن لم يكن منهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب لا الهلبس ، معنى دار حرب وقال أبو يوسف ، ومحمد قد صارت دار حرب في ثلث مملكتها

فأما الأموال المنقولة^(١)

فإذا جمعت لم تقسم مع عاتم الحرب حتى تنجلي، ليعلم باحلالها تحقق الطهر واستقرار الملك ،
ولأن لا يتشاعل المقاتلة بها . فيهرموا .

فإذا انحلت الحرب حار تعجيل قسمتها في دار الحرب، وحار تأخيرها إلى دار الإسلام، بحسب
ما يراه أمير الجيش من الصلاح^(٢)

وإذا أراد قسمتها بدأ بأسلاب القتلى، فأعطى كل قاتل سلب قتيله ، سواء شرط الأمير له بذلك
أو لم يشترطه

وعنه رواية أخرى إلى شرطه لهم استحقوه ، وإن لم يشرطه لهم كان عزيمة يشتركون فيه
ولا يحبس السلب^(٣)

فإذا فرغ من إعطاء السلب ، فإنه يبدأ بعد السلب بإخراج الخس من جميع العزيمة
فيقسمه بين أهل الخس على حصة أسهم . وهذا لا يختلف الرواية فيه وإنما اختلفت في مال
النبي هل يحبس^(٤) ؟

(١) قال الماوردي هي الصائم المألوفة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسميها على رأيها
ولما سارع فيها المهاجرون والأصهار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكا لرسوله ، يصعبها حيث شاء
وروي أبو أمامة الباهلي قال « سألت عاتدة بن الصامت عن الأموال - يعني قول الله (سألوكم
عن الأموال هل الأموال لله والرسول فاعبوا الله وأصلحوا ذات بينكم) فقال عاتدة بن الصامت
فما أصحاح بدر أرب ، حين احتلنا في العلف فساء فيه أخلاقنا فابرع الله سبحانه من أيدينا
جعلها إلى رسوله فقسه بين المسلمين على سواء واضطى من عزيمة بدر سبعة دا الفار وكان
سبب منه بن الحجاج ، وأحد منها سهمه ر مسمها . إلى أن أرسل الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى
(واعلموا أنما غنم من نبي فأن لله حصة والرسول ولدى القرنى واليتامى والمساكين وابن السبيل)
فولى الله سبحانه قسمة الصائم ، كما تولى قسمة الصدقات فكان أول عزيمة حسمها رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد بدر حصة بني قنقاع »

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يجوز أن قسمها في دار الحرب حتى يصير إلى دار الإسلام ،
فمسمها حيث

(٣) قال الماوردي وقال أبو حنيفة ، ومالك إلى شرطه لهم استحقوه وإن لم شرط لهم كان عنه ،
فمستركون فيها وقد نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بعد حجارة الصائم - « من قبل صناد
فله سلبه » والشرط ما يقدم العزيمة لامتأخر عنها وقد أعطى أما فاذة أسلاب فله ، وكانوا
عشرين فيل والسلب ما كان على المتول من لباسه ، وما كان معه من سلاح فله ، وما كان
وما كان حته من در فله فله ولا يكون ما في السكر من أمواله سلبا وهل يكون ما في وسطه
من مال ، وما بين يديه من حصة سلبا ؟ فيه قولان ولا يحبس السلب وقال مالك لا يحد
حصة أهل الخس

(٤) قال الماوردي وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ومالك قسم الخس على ثلاثة أسهم
للنبي ، والمساكين رابى السلب وقال ابن عباس قسم الخس على ستة أسهم سهم الله تعالى
صرف في مصالح الكفا

وأهل الخمس في العيمة هم أهل الخمس في الوىء ، على ما شرحناه هناك .
وقد قال أحمد في رواية أنى طالب ، وقد سئل إذا جمعوا العائم هل يعطيهم الفل ؟ قال
« لا يعطيهم شيئاً حتى يحبس جميع العيمة . فإذا حبس جميع العيمة أعطاهم الفل » .
وهو مقتضى أيضاً على أهل الرصح . وهم من لا سهم له من حاصرى الوقعة من العبد ،
والنساء ، والصبيان ، والمرضى ، وأهل الدمة ، على الرواية التى لا سهم لهم فالخمس مقتضى عليهم
يرصح لهم من العيمة بحسب عيائهم

ولا يبلع رصح أحد منهم سهم فارس ولا راحل
فإن رال بقص أهل الرصح بعد حصول الوقعة ، فعلى العبد ، وبلغ الصبيء ، وأسلم الكافر .
فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ولم يرصح . وإن كان بعد انقضاءها رصح لهم ولم يسهم .
ثم تقسم العيمة ، بعد إحراج الخمس والرصح منها ، بين من شهد الوقعة من أهل الجهاد
وهم الرجال الأحرار السيامون الأضواء ، شترك فيها من قاتل ومن لم يقاتل لأن غير المقاتل عون
للمقاتل ورد له بعد الحاجة (١)

وقسمة العيمة بينهم خمسة استحقاق ، لا يرجع فيها إلى اختيار القاسم ، ووالى الجهاد ولا
يخبر أن يشترك معهم غيرهم من لم يسجد الواقعة (٢)
واحتلت الرواية عن أحمد في تفصيل بعضهم على بعض . فروى عنه حوار ذلك وروى
عنه التسوية .

وإذا احتصن بها من شهد الوقعة وح أ يعصل الفارس على الراحل بفصل عيائه فيعطى
الفارس ثلاثة أسهم ، والراحل سهم واحد (٣)
ولا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل خاصة ، ويعطى لركاب العال والخير سهام الرحالة
ويعطى ركب الإبل والقيلة سهام المحجين (٤)

(١) قال الماوردى وقد أحلف في قوله تعالى (٣) ١٦٧ ويبل لهم بماؤا قاتلوا في سبيل الله وأودعوا)
على تأويلين أحدهما أنه بكسر السواد وهذا قول السدى وأما الراية على أهل
وهو قول ابن عو

(٢) قال الماوردى وقال مالك مال العيمة موقوف على رأى الإمام إن شاء فسمه من العائين
سواء وتمصلاً وإن شاء أشرك معهم غيرهم من لم يسجد الوقعة وفى قول الشافعى سبى الله
عنه وسلم « العيمة لمن شهد الوقعة » ما دفع هذا الشعب له وهذا الخلد ذكره ابن قدامة فى التفرج
الكبير وابن القيم فى الطرق الحكيمة ، موقوف على عمر رضى الله عنه

(٣) قال الماوردى قال أبو حنيفة يعطى الفارس سهمين والراحل سهم واحد وقت انتقامي
يعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والراحل سهم واحد

(٤) قال الماوردى ويعطى ركب العال ، والخير ، والجال ، وأنباء سهام الرحالة ولا فرق بين
على الخيل وهما وقال سليمان بن ربيعة لا يسهم إلا للعاق اسواق .

وفي سهم المحبين روايتان . إحداهما مثل سهام عتاق الحيل . والثانية : يعطى المحبين سهمان .

وإذا شهد الوقعة فخرسه أسهم له ، وإن لم يقاتل عليه . وإذا حلفه في العسكر لم يسهم له . وإذا حصر الوقعة فأفراس أعطى سهم فرسين^(١)

ومن مات فرسه بعد حصر الوقعة أسهم له ومن مات قبلها لم يسهم له . وكذلك إن كان هو الميت^(٢)

وإذا جاءهم مدد قبل انحلاء الحرب شركوهم في العيمة وإن جاءوا بعد انحلائها لم يشركوهم . ويسوى في قسمة العيمة بين مرزقة الجيش وبين التطوعة إذا شهد جميعهم الوقعة وإذا عراقوم يعبر إذن الإمام كان ماعموه محبوسا والباقي لهم وفيه رواية أخرى لا يحبس وجميعه لهم^(٣) وفيه رواية أخرى تالفة لا يملك كالقيمة^(٤)

وإذا دخل دار الحرب بأمان ، أو كان مأسورا معهم فأطلقوه وأمنوه لم يحرق أن يعتالهم في نفس ولا مال وعليه أن يؤمهم كما أموه

وإذا كان في المقاتلة من طهر عاؤه ، وأثر بلاؤه ، لشحاتته وإقدامه أحد سهمه من العيمة أسوة غيره ويريد من سهم المصالح لأجل عاؤه وإن رأى تفصيله من سهم العيمة على إحدى الروايتين^(٥) فله ذلك

(١) قال الماوردي لم يسهم إلا لفرس واحد . وفيه قال محمد ، وأبو حنيفة وقال أبو يوسف يسهم لفرسين . وفيه قال الأوزاعي وقال ابن عينة يسهم لما احتاج إليه ، ولا يسهم لما لا يحتاج إليه

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة إن مات هو أو فرسه بعد دخول دار الحرب أسهم له

(٣) هذا قول أبي حنيفة كما في الماوردي

(٤) هذا قول الحسن » » »

(٥) قال الماوردي فإن لدى الساقة والإقدام حق لا صباع . فبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أول راة بعدها في الإسلام — بعده حمزة بن عبد المطلب — أسد بن الحرب في شهر ربيع الأول في السنة الخامسة من الهجرة . وبنو حنيفة معه سعد بن أبي وقاص إلى أدنى ساء في الحجاز . وكان أمير المشركين

عكرمة بن أبي جهل فرمى سعد ومكثا وكان أول من رمى سهما في سبيل الله فقال

ألا هل أبي رسول الله أبي حب محامي سهام سبي ؟

أدود بها أو التمس دأداً تكن حروقة وكل سبي

فما اعتد رام في عدو سهام رسول الله ، قتل

ودك أن دمك دن صدق ودو حق أنت به وعدل

لما سمع عدو له رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سبق إليه ، وبمقدمه

فصل

في وضع الحراج والحرية

والحرية والحراج حقان أوصل الله تعالى المسلمين إليهما من الشريكين
يحتسمعان من ثلاثة أوجه ، ويفترقان من ثلاثة أوجه . سم تتفرع أحكامهما
فأما الأوجه التي يحتسمعان فيها
فأحدها أن كل واحد منهما مأخوذ عن مشترك ، صCARاله ودلة .
والثاني أنهما مالا في يصرهان في أهل الي .
والثالث أنهما يحمان بحلول الحول ، ولا يستحقان قبله
وأما الوجه الذي يفترقان فيها
فأحدها أن الحرية نص ، والحراج احتياد .
والثاني أن أقل الحرية مقدر بالترع ، وأكثرها مقدر بالاحتياد والحراج أكثره
وأفله مقدر بالاحتياد
والثالث أن الحرية تؤحد مع ثقاء الكفر ، وسقط محدود الإسلام والحراج قد
يؤحد مع الكفر والإسلام .
فبدأ بالحرية فيقول
هي موضوعة على الروس ، واسمها مشتق من الحراء . إما حراء على كفرهم ، لأحدها مهم
صعارا ، أو حراء على أمانا لهم ، لأحدها مهم رفقا^(١)
وتؤحد الحرية من له كتاب أو شبهة كتاب .

(١) قال المأيردي والأصل فيها قوله تعالى (٩) ٢٩ ولولا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا
يعزّون ما حرّم الله ورسوله ولا يدعون من الحق من الدين أو بوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن
يدهم صاعرون) أما قوله سبحانه «لا يؤمنون بالله» فأهل الكتاب وإن كانوا معتزبين بأن الله سبحانه
واحد ، وحتمل بي هذا الإيمان أنه وأولين آددهما . لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن
والثاني لا يؤمنون برسوله محمد صلى الله عليه وسلم لأن صدق المرسل إيمان بالمرسل وقوله
« ولا باليوم الآخر » حمل تأولين آددهما لا ينافون بعيد اليوم الآخر وإن كانوا معتزبين
بالنواب والعباد والثاني لا يصدقون بما رصعه الله من أنواع العذاب وهو «و لا سرّمون
ما حرّم الله ورسوله ، حمل تأولين آددهما ما أمر الله بنسخه من شرائعهم وأما
ما أحله لهم وحرّمه عنهم وقوله «ولا يدعون من الحق» فيه تأولين آددهما ما في النوراه
والإسليم من إباحة الرسول . وهذا قول الكشي والذلي السحرلي في تفسيره وهو
قول الجمهور وقوله «من الدين أو بوا الكتاب» فيه تأولين آددهما من إساءة الدين أو بوا الكتاب
والثاني من الدين بنهم الكتاب لأنهم في إساءة كتاباته وقوله «حتى يعطوا الجزية» فيه
تأولين آددهما حتى يدمعوا الجزية . والثاني حتى يصنعوها لأن صاحبها عب الكف

أما أهل الكتاب فهم اليهود والنصارى وكتاتهم التوراة والإنجيل ، والعرب في أحد الحرية
مهم كعبرهم^(١)

وأما من له شبهة كتاب فهم المحوس ، يحرون محرى أهل الكتاب في أحد الحرية ، وإن حرم
أكل دانتهم ، وكناح سائهم

وتؤحد من الصائين والسامرة إذا وافقوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم ، وإن حالقهم
في فروعهم ولا تؤحد منهم إن حالقوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم .

ولا تؤحد حرية مرتد ، ولا دهرى ، ولا عابد وث^(٢)

ومن دخل في اليهودية والنصرانية ، قبل تبدلها ، أقرّ على مادان به مهما ولا يقرّ إن
دخل بعد تبدلها

ومن جهلت حاله أهدت حرّيته ، ولم تؤكل ديبحه ، ولم تسكح ساؤه

وفيه رواية أخرى تسكح ، وتؤكل ديبحته نصّ عليها في نصارى بن تعل

ومن انتقل من يهودية إلى نصرانية لم يقرّ في أحد الوجهين وأحد بالإسلام وإن
عاد إلى ديه الذي انتقل عنه في إقراره روايتان

ويهود حير وعبرهم في الحرية سواء^(٣)

ولا تحب الحرية إلا على الرجال الأحرار العقلاء ولا تحب على امرأة ولا صبي ولا محسوس^(٤)

ولو اهردت امرأة مهم على أن تكون تعا لروح ، أولسب لم تؤحد منها حرية . لأنها
تسع لرجال قومها وإن كانوا أحاب منها

ولو اهردت امرأة في دار الحرب فبدلت الحرية للمقام في دار الإسلام لم يلزمها ما بدلته
وكان ذلك منها كلمة لا تؤحد به إن امتعت^(٥)

عهم وفي الحرية تأويلان أحدهما أنها من الأسماء المحملة الى لا يعرف منها ما أريد منها ، إلا

أن يرد بيان والى أنها من الأسماء العامة الى عب إحراجها على مجموعها ، إلا ما د حصه الدليل

وفي قوله « عى بد » تأويلان أحدهما عى عى ويديره والى أن يمتنعوا أن لى لأى أحدها

مهم يبدأ وقنرة عليهم وفي قوله « وم صاعرون » تأويلان أحدهما أدلاء مساكين

والاى أن نرى عليهم أحكام الإسلام ، فيحب على من ولى الأمر أن يصع الحرية على رفاق من

دخل في البسة من أهل الكتاب دستروا بها في دار الإسلام ولزم لهم بدلتا حين أحدها

الكب عهم والى الحطاة لهم ليكونوا بالكف آمن ، والحطاه محروس روى نافع

عن ابن عمر قال « كان آخر ما تكلم به الى صلى الله عليه وسلم أن قال احفظوني في رمى »

(١) وقال أبو حيفة . لا أحدها من العرب ثلثا محرى عليهم صغار

(٢) قال الماوردى فأحدها أبو حيفة من عدة الأوبان إذا كانوا عماً ولم يأحدها مهم إذا كانوا عرباً

(٣) قال الماوردى بإجماع العلماء

(٤) قال الماوردى ولا عد لأهم أساع ودرارى

(٥) قال الماوردى ولرب دهمها وإن لم تسكح تعا حرما

ولا تؤخذ الحرية من حثي مشكل . فان رال إشكاله وان رحلا ، أحد هما في مستقبل أمره دون ماصيه .

واختلف عن أحمد في قدر الحرية على ثلاث روايات
أحدها أنها مقترة الأقل والأكثر فيؤخذ من الفقير للمعتل اثنا عشر درهما . ومن المتوسط أربعة وعشرون . ومن للموسر عناية وأربعون . ههنا الجماعة
والثانية أنها غير مقترة الأكثر والأقل وهي إلى احتداد الإمام في الريادة والقصا .
نقلها الأرم ، فقال « تعاد الحرية على ما يطيقون ، تراد ونقص وما يرى الإمام »
والثالثة . أنها مقترة الأقل ، غير مقترة الأكثر فيجوز للإمام أن يرد على ما قدره عمر .
ولا يجوز أن ينقص منه نقلها يعقوب بن محتان فقال « لا يجوز للإمام أن ينقص من ذلك
وله أن يرد »

والأولى اختيار الحرق والثالثة اختيار أنى نكر (١)

وإذا صولوا على مصاعمة الصدقة عليهم . صوعفت كما فعل عمر رضى الله عنه مع نوح ،
وهراء ، وبى تغلب بالشام
ويؤخذ من النساء والصبيان

والمصوص عنه في الصبيان في رواية ابن القاسم وذلك لأنها حرية مأخوذة على طريق
الصلح فأسوى فيها النساء والصبيان .

وبدل عليه ماروى أنو عبيد بن أساده قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ
« وفي الحالم والحاملة دينار أو عدله من المعاف » (٢)

(١) قال الماوردى واحلف الممها في قدر الحرية فذهب أبو حنيفة إلى تبصيعهم ثلاثة أضاف
أغنياء يؤخذ منهم عناية وأربعون درهما وأوساط يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما وهراء
يؤخذ منهم اثنا عشر درهما فعملها مقترة الأقل والأكثر ومع من احتداد الولاية فيها
وقال مالك لا يقدّر أهلها ولا أكرها وهي موكولة إلى احتداد الولاية في الطرفين وذهب
الشافعي إلى أنها مقترة الأقل دينار . ولا يجوز الاقتصار على اثنين من غير مقترة الأكبر ،
يرجع فيه إلى احتداد الولاية ، ويختد رأيه في السوية من جميعهم ، أو انبصل حسب أحوالهم .
فإذا احبده رأيه في عدد الحرية منهم على مراعاة أولى الأمر منهم صار لآراء الجميع ولأغنياء قرا
معدون ولا يجوز لو أن صد أن سيده إلى عصا منه ، أو زيادة عليه واطر الأموال رقم
(١٠ - ١٩)

(٢) قال الماوردى . ولا يؤخذ من الصبيان والنساء لأنها حرية صرف في أهل النى فثبت تركه
المأخوذة من النساء والصبيان فإن جمع بينهما وبين الحرية أحدا معاً وإن اقتصر ربهما وحده
كانت حرية إذا لم يضمن في السنة من دينار ام وروى أنو عبيد في الأموال رقم (٩٣)
عن أسلم مولى عمر « أن عمر كتب إلى أمراء الأحاد أن هاتوا في سسائة ولا يهاوا إلا
من فانيهم ولا يسلوا النساء ولا الصبيان ولا سلوا إلا من حرب عيه لوسى » وكسب إلى
أمراء الأحاد « أن صبروا الحرية ولا صبروها على النساء والصبيان ولا صبروها إلا على

ومعلوم أن ذلك على وجه الصلح . ولا يلزم عليه الحرية . لأنها غير مأخوذة على طريق الصلح لأن الصلح ما عتبر فيه رضى كل واحد من المتصالحين والحرية لا يعتبر فيها ذلك . لأنهم لو بدلوها لم الإمام فصولها من طريق الشرع وقد صرح أحمد أنها حرية في رواية محمد بن موسى . وقد سأله عن نصارى نى تعلق فقال « تصاعف عليهم الحرية » فقد سماه حرية .

وقد علق القول في رواية ابن القاسم فقال « المال والمواشى والأرض سواء الصعر والكبير ، إنما هي الزكاة » .

فماها زكاة . ومعناه حكمها حكم الزكاة في أنها تحب على الصغير والكبير وإذا صولخوا على صياغة من يترهم من المسلمين قدرت عليهم ، وأحدواها ثلاثة أيام لا يراودون عايبها ، كما صالح عمر نصارى الشام على صياغة من مرتهم من المسلمين ثلاثة أيام ، مما يأكلون لا يكفوسهم دمع شاة ولا دحاجة ، وتن دواهم ، من غير سعيه وحمل ذلك على أهل السواد ، دون المدن وإن لم يشترط عليهم الصياغة ومصاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم في ربيع ولا تمر ولا يلزمهم إصافة سائل ولا سائل (١) .

وفد روى عن أحمد كلام يدل على أن الذى شرط عليهم يوم وليلة فقال حمدان بن على قلت لأحمد « عمر بن الخطاب جعل على أهل السواد يوماً وليلة » قال كما إذا توليا دناهم فالوا شتا سا قات لأحمد ما يوم وليلة قال يصيغونهم قلت ما فوهم ساستا قال أحمد هو بالعارسية ليلة ليلة « وفد رواه أبو بكر الحلال بإسناده عن الأحف بن قنس « أن عمر رضى الله عنه استرط

من حرب على موسى » قال أبو عبيد يعى من أنب وهذا الحدث هو الأصل فليس تحب عليه الحرية ومن لا تحب عليه ألا يراه إنما جعل على الذكور المدرك دون الإناث والأطفال وذلك أن الحكم كان عليهم الفل لولم يزدوا وأسعظما عن لا يستحق الفل ، وم الدرة . وقد جاء في كتاب النى صلى الله عليه وسلم إلى معاذ بن النى الذى ذكرناه ، وهو روم (٦٤) « أن على كل حاكم ديناراً » مامه بنوه لول عمر . ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم حسن الحالم دون المرأة والنهى ؟ إلا أن فى حسن ما ذكرناه من كسه - وهو روم (٦٦) « الحالم والحالمه » فرى والله أعلم أن المخطوط النسب من دات هو المذهب الذى لا ذكر لالحاله منه . لأنه الأمر الذى عليه استنون وقد كتب محمد بن أراء الأحاد بأن كل الذى فيه ذكر الحاله محمولاً فإن وجهه عدى - الله أعلم - أن يكون ذلك كار فى أرل الإسلام إذ كان ساء المسركين وولداهم بمالون مع رحالمهم وقد كان ذلك م سح اه وإخالم الذى تابع الاحلام والمعارف باب صبح فى النى

على أهل الدمة صيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القاطر ، وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم دينه .

وفي لفظ آخر « أن عمر اشترط على أهل الدمة صيافة يوم وليلة ، فإن حسبهم مطر أو مرض فيومين . فإن مكثوا أكثر من ذلك أمضوا من أموالهم ، ويكلفوا ما يطيقون » .
وكذلك الصيافة في حق المسلمين الواحد يوم وليلة .

قال في رواية حسل « قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وهو دين له . قلت . كم مقدار ما يقتدر له ؟ قال ماعونه في الثلاثة الأيام التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واليوم والليلة هو حق واحد »

فقد بين أن المستحب ثلاثة أيام والواحد يوم وليلة
وقال في موضع آخر من مسائل حسل وصالح « الصفاة ثلاثة أيام ، وحادثته يوم وليلة »
فكانت حادثته أوكد من الثلاثة

وقد روى أبو بكر الحلال ما دلّ على الاستحباب والإيجاب
فروى بإساده عن أبي كريمة - المقدم بن معديكر - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« ليلة الصيف حق واحدة فإن أصبح هائه فهو دين عليه . إن شاء أقصى الدين وإن شاء ترك » (١) يعني إذا لم يصف

و بإساده عن أبي ترريح الحراشي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الصيافة ثلاثة أيام وحادثته يوم وليلة ولا يحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤمّه . قالوا يا رسول الله ، كيف يؤمّه ؟ قال يقيم عنده ، وليس عنده ما تقريه » (٢)

خديب أنى كريمة يدل على وجوب اليوم والليلة
رحنيب أنى ترريح يدل على استحباب الثلاث

« الصفاة » في حق الكفار والمسلمين ، يتناول في تدبر الوجوب والأدب حجاب ، ويحتجبان
في حكمين آخرين

أحدهما أنها في حق المسلمين تحب ابتداء بالترفع ، وفي حق الكفار تحب بالترط
والثاني أنها في حق المسلمين بمن أهل القرى والأصهار وفي حق الكفار تحب
أهل السرى

قال في رواية أبي الحارث « الصفاة تحب عن كل مسلم ، من كان من أهل الأمصار وعرب
من المسلمين »

(١) لفظه عند أبي داود ، وابن ماجه - كما ساقه المنذرى في « الترمذي » (١) له الصب من علي بن عيسى ، من أصبح بهاء فهو عنه دين ، إن شاء قصي ومن شاء تركه

(٢) ساقه الحافظ المنذرى عن أبي سرح - حوذك بن عمر - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صبيته حتى يخرج » روى مالك ومجزي ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي قال الترمذي ومعنى « لا يؤمن » لا يعي حتى يسد على صاحب المبرر والمخرج الصبي .

وقال في موضع آخر «تحب الصيافة على المسلمين كلهم . من رل به صيف عليه أن يصيغه» .
والفرق بينهما أن عمر شرط تلك على أهل القرى ، والأحبار الواردة في حق المسلمين عامة
لقوله صلى الله عليه وسلم «ليلة الصيف حقّ واحدة» وفي لفظ آخر «الصيافة ثلاثة أنام»
وتحب الصيافة على المسلم للمسلمين والكفار ، لعموم الخبر
وقد نصّ عليه أحمد في رواية حسن - وقد سأله «إن أضاف الرجل صعبان من أهل الكفر ؟
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الصيف حقّ واحد على كلّ مسلم» دلّ على
أن المسلم والمشرّك مضاف والصيافة معاً معها معنى الصدقة التتطوع على المسلم والكافر

فقد احتجّ لعموم الخبر ، وأنه يعم المسلم والكافر
وإذا رل به الصيف فلم يصمه كان دينا له على المضاف به نصّ عليه في رواية حسن
فعال «إذا رل القوم فلم يصافوا فإن شاء طابه ، وإن شاء ترك»
قال له «فكم مقدار ما يقتّر له ؟ قال ما يمويه في الثلاثة الأيام واليوم والليلة حقّ واحد»
قال له «فإن لم يصفوه ترى له أن يأخذ من أموالهم بمقدار ما يصيغه ؟ قال لا يأخذ إلا لعلم
أهله وله أن يطالبهم بحقه»
فقد نصّ على أن له اللطالة بذلك

وهذا يدلّ على ثبوته في دمه لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أنى كريمة «فإن
أصبح بمأته فهو دين عليه ، وإن شاء اقتضى ، وإن شاء ترك» ومع من أن يأخذ من مال من
تحب عليه الصيافة بغير إداره ، سواء على أصله ، وهو «أن من كان له على رجل حقّ وامتنع
من أدائه وقدر له على حقّ . لم يحر له أن يأخذه بغير إداره»

ويلرم الذي

ترك ما فيه ضرر على المسلمين وآحادهم في مال ، أو نفس وهي حماية أتياء
الاحتجاج على قتال المسلمين . وأن لا يرى مسامة ، ولا يصيبها باسم سكاك ولا يقتل مسلما
عن دينه . ولا يقطع عليه الطريق ولا يؤوى للمشرّكين عيا ، أعنى حاسوسا ولا يعاون
على المسلمين بدلالة ، أعنى لا يكاتب المشرّكين بأحبار المسلمين ولا يقتل مسلما ولا مسامة
وكذلك يلزم ترك ما فيه عصابة وقص على الإسلام . وهي ثلاثة أتياء
ذكر الله تعالى . وكسائه ، ودينه ، ورسوله ، مما لا ينسى
فهذه الأشياء يلزمهم تركها ، سواء شرط ذلك الإمام عليهم أو لم يتنطّر^(١)

(١) قال الماورى ويشترط عليهم في عهد الحرب سرطان مسحق ، ومسحت أما المستحق
مئة شروط . أحدها أن لا يدكروا كتاب الله تعالى بطس فيه ، ولا تحرف له والى
أن لا يدكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذب له ، ولا أراء عليه والثالث أن
لا يدكروا دين الإسلام بدم له ولا قدح فيه والرابع أن لا يصيبوا مسلما برما ولا باسم سكاك
والخامس أن لا هموا مسلما عن دمه ، ولا يعزّوا لاله ، ولا لدمه والسادس أن
أن لا هموا أهل الحرب ، ولا يؤثروا أعماهم فهذه الستة حقوق ملزمه ، فتلزمهم بغير شرط

فان صاوا ذلك ، أو شيئاً منه . نقص العهد في إحدى الروايتين .
قال في رواية أنى الحارث في نصراني أسكره مسامة على نفسها « يقتل ، ليس على هذا
صولحوا . وإن طاووعه يقتل ، وعليها الحد^(١) » .
وفال في رواية حصل « كل من ذكر شيئاً يعرض به بالرب عز وجل فعليه القتل ، مساماً
كان أو كافراً »
وقال أيضاً في رواية حمزة بن محمد في يهودى سمع للؤدن يؤذن فقال له كدبت « يقتل .
لأنه ستم »

وفال أيضاً في رواية أنى طالب في يهودى شتم النبي صلى الله عليه وسلم « يقتل . قد نقص العهد »
وفيه رواية أخرى « لا ينقص العهد إلا بالامتناع من بدل الحرية وحرى أحكامها عليهم »
وقال في رواية موسى بن عيسى الموصلى في المشرك إذا قذف مساماً « يصرب »
وكذلك قال في رواية اليمونى في الرجل من أهل الكتاب يهدف العبد المسلم ويسكل به ،
« يصرب ما يرى الحاكم »

وظاهر هذا أنه لم يحمله ناصحاً للعهد شذف المسلم ، وإن كان فيه صرر على المسلمين
فأما مالمس فيه صرر على المسلمين ، ولا عصاة على الإسلام مثل إظهار مسكر
في دار الإسلام ، أحداث البيع والكائن في دار الإسلام ، ورفع أصواتهم بكنهم ، والصرب
بالواقيس ، وإطالة النبيان على المسلمين ، وإظهار الحجر والحريز ، وترك ما أحد عليهم تركه من
التنشه بالمسلمين في ملوسهم ، ومركوبهم ، وكسهم ، وشعورهم فهل ذلك واحب عليهم تركه ،
أم هو مستحب ؟

فقال في رواية أنى الحارث « يسمى أن يؤخذ أهل النمة بالواقيس والرايب ، يدلون بذلك » .
وفال في رواية أنى طالب « السواد فتح عوة ، فلا تكون فيه بيعة ، ولا يصرب فيه سافوس
ولا تتحد فيه الحاريز ، ولا تسرب فيه الحجر ، ولا يرفعون أصواتهم في دورهم »
وقال في رواية إبراهيم بن هاني ، ويعقوب بن نختان « لا تتركوا أن يحجموا في كل أحد ،
ولا يظهروا حراً ولا قوساً »

ولما تنترط شعاراً لهم ، وتأكيداً للعهد عليهم ويكون ارتكابها بعد الشرط فصلاً لعهدهم
وأما المستحب فثمة أشياء أحدها يصير هيئاتهم بلس البيار ، وشذ الرار والاب أن
لاهلوا على المسلمين في الأسية ويكونون — إن لم يصعبوا — مداوس لهم رالب أن لاسمعوم
أصوات واويسهم ، ولا بلاوة كنهم ، ولا فوله في عزير والسيح والابع أن لا يهاوروم
سرب جوروم ، ولا بإظهار صلاتهم وحاررهم واحمر : أن عوا دعي موام ، ولا يهاوروا
بندب عليهم ولا يباحة والسادس أن عموا من ركوب الخيل عاتاً وهجاً ، ولا يعموا من
ركوب العال والحجر وهذه النمة المسحة لا يلزم عد النمة حتى ستره مصره سره مارة
ولا يكون ارتكابها بعد الشرط فصلاً للعهد . لكن يؤخذون بها إحدراً ، ويؤذنون عنها رحرأ
ولا يؤذنون إن لم تنترط ذلك عليهم اه . وانظر الأموال (١٣٤ — ١٤)
(١) أطر الأموال (رقم ٤٨٥) في يهودى حسن عملة حاراً ، وموب فمصها فمصا عمر اعبر ذلك فصلاً

هذا أطلق القول في ذلك . فيحتمل أن يقتضى الوحوب ، ويلزم بعقد اللفة لأنها إظهار مسكر في دار الإسلام . فلم تركه بعقد اللفة .

دليله ما كان فيه صرر على الإسلام والمسلمين ويحتمل أن يكون ترك هذه الأشياء مستحب . لأنه لا صرر على الإسلام والمسلمين فيه . على هذا لا يلزم حتى يشترط عليهم فيصير بالشرط ملزماً .

فإن ارتكبا بعد الشرط ، فهل يكون نقصاً للعهد ؟

ظاهر كلام الحرقى يكون نقصاً لأنه قال « ومن نقص العهد مخالفة تنبأ مما صولحوا عليه حل دمه وماله » لأنه بالشرط قد لزمهم ، ويؤخذون به إحاراً ، ويؤذنون على فعله . فكان ناقصاً به ، كالامتناع من أداء الجزية والأشياء التي في فعلها صرر على الإسلام والمسلمين وشت الإمام ما استقرت من عهد الصلح معهم في دواوين الأمصار ليؤخذوا به إذا تركوه فإن لكل قوم صلحاً راعاه حاله ما سواه

ولا يحل الجزية عليهم في السنة إلا مرة بعد انقضاء شهر الأضحية

ومن مات فيها أحد من تركته بقدر ما مضى منها

ومن أسلم منهم كان ماله مقراً عليه ، وحرية ساقطة عنه . وكذلك إن مات قبل أدائها (١)

ومن بلغ من صغارهم أو أفاق من محابيتهم ، استقبل به حول الجزية

وسقط الجزية عن الفقير ، وعن الشيخ . وعن الرمس

وإذا شاحروا في دينهم واحتلفوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ، ولم يكسبوا عنه

وإذا بارعوا في حق ارتفعوا فيه إلى حاكمهم لم ينعوا منه

وإن ترفعوا فيه إلى حاكم حكاهم بينهم بما نرحمه دين الإسلام

وعام عليهم الحدود إذا أئوها .

ومن نقص منهم عهده لم يلغ به مأمته وكان الإمام فيه بالخيار بين القتل والاسترقاق (٢)

(١) قال الماوردي : وقد أسلم منهم كل ما لم من حرية دماً في دمه وخذلها وأسلمها أو حسبه

بإسلامه وموته اهـ وروى أبو عبد الله بن قاسم بن أبي طيخان ، عن أبيه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « ليس على مسلم حرية » قال أبو عبد الله وأبواب هذا الحديث أن رجلاً

لو أسلم في آخر السنة ، وقد وجب عليه الجزية أن إسلامه يسقطها عنه فلا يؤخذ منه ،

وإن كان إرمه في ذلك لأن السلم يؤدي الجزية ولا يكون دماً عليه ، كما لا يؤخذ منه

فيما سأل بعد إسلامه . وندروى من عمر ، وعليه وعمر بن عبد العزيز ما يعزى هذا الذي -

م سان الرواتب منه الأرقام (١٢٢ - ١٥٠) ثم قال أبو عبد الله وإنما أحاج الناس إلى

هذا لأن في زمان بني أمية لا يروى عنهم أو عن بعضهم أنهم كانوا يأخذونها منهم

ويبدأ أسلموا . ينعون إلى أن آخره عبارة الصراف على الصد فلا يسقط إسلام الصد عن صرته

ولهذا أسلموا من أسلموا البراءة الحروب عليهم - ثم ساق الآثار التي تدل على ميل بني أمية

وأحاجها ، الأرقام (١٢٦ - ١٢٧)

(٢) قال الماوردي : ومن من من عهده أبلغ مأمته . ثم كان حرماً .

وهذا طاهر كلام أحمد في رواية أحمد بن سعيد « إذا منع الحرية صرت عقه » .

وقال في رواية أبي الحارث « إذا رني بمسلة قتل » .

وذلك لأنه عقد الدمة على أن يكف عما وكف عنه . فإذا نقض العهد عاد بمعناه الأول .

فكانه وحده لص حرني في دار الإسلام .

ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على هوسهم وأموالهم . ولهم أن يقيموا أقل من

سنة بغير حرية ولا يقيمون سنة إلا بجزية . ويلزم الكف عنهم كأهل الدمة . ولا يلزم الدفع عنهم ، بخلاف أهل الدمة .

وإذا أتى نالغ من عقلاء المسلمين حرياً لرم أمانه كافة المسلمين .

والمرأة في بدل الأمان كالرجل

والعد فيه كالحر ، سواء كان مأدوماً له في القتال أو لم يكن (١)

ويصح أمان الصبي نص عليه

قال أبو بكر الحلال « إذا كان له سبع سنين وعقل التحير بين أنويه فأمانه ، حائر »

ولا يصح أمان المحبون ومن أمانه فهو حرب ، إلا أن يحل حكم أمانه فيسلمه مأمنه

ثم يكون حرماً

وإذا تظاهر أهل الدمة أو العهد بقتال المسلمين كانوا حرباً لوقتهم بقتل مقاتلتهم (٢)

وإذا امتنع أهل الدمة من بدل الحرية كان نقصاً لعهدهم (٣)

ولا يجوز أن يحدنوا في دار الإسلام ببيعة ولا كنيشة فإن أحذوها هدمت عليهم

واحتلفت الرواية عن أحمد في ماء ما استهدم من بيعهم وكناشهم القديمة

فروى عنه أنه ليس لهم ذلك بقلها عند الله والثانية لهم ذلك والثالثة إن

حرب جميعها لم يكن لهم ذلك وإن استهدم بعضها حار

وإذا نقص أهل الدمة عهدهم استنبح به قتلهم ، وعزيمة أموالهم ، وسى درارهم (٤)

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يصح أمان المد ، إلا أن يكون مأدوماً له في المدل ولا يصح

أمان الصبي والمحبون

(٢) قال الماوردي وفتر حال ما عدل المقاتلة الرضى والإنكار

(٣) وقال الماوردي وقال أبو حنيفة لا ينقض به عهدهم إلا لأب باحوا بدار الحرب . ونحوه ما هم

حرراً كالدون

(٤) وقال الماوردي لم يسخ ذلك قتلهم ، ولا عم أموالهم ، ولا سى درارهم ، ما لم تأنوا

ووح إخراجهم من بلاد المسلمين آمين حتى باحوا بأسهم من أدو بلاد الشرك . فإن لم يجرحوا

طوعاً أخرجوا كرهاً .

وهذا طاهر ما فعلناه عنه في روايه أحمد بن سعيد « إذا منع الحرية صر ب عمقه » .
وفي رواية أنى الخارب « إذا رنى بمسلة قتل »
وقال الخرق في أمر الحرية « ومن نقص العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه حلّ دمه وماله »
وهذا صريح من الخرق في ذلك .
فان هرب إلى دار الحرب من دمتاء بأقضا للعهد - وله مال في دار الإسلام - هل يكون فينا ؟
طاهر كلام الخرق أنه يكون فينا لأنه قال « ومن هرب إلى دار الحرب من دمتاء
بأقضا للعهد عاد حراما »
وقال أبو بكر الحلال في كتاب الخلاف « إذا أودع الحرى للسنا من في دار الإسلام مالا ،
ثم لحق بدار الحرب فأمر ، أو قتل ، إنه يردّ إلى ورثته »
وطاهر هذا أنه لم ينقص أمانه في ماله .
فهذا الكلام في الحرية

فأما الكلام في الخراج

فهو ما وضع على رهاب الأرضين من حقوق تؤدى عنها^(١)
والأرصون كلها ينقسم أربعة أقسام
أحدها ما استأثف المسلمون إحياء فهو أرض عترة لا يجوز أن يوضع عليها
الخراج نصّ عليه في رواية أنى الصقر - وقد سأله عن أرض موات في دار الإسلام لا يعرف
لها أرباب ، ولا للسلطان عليها خراج ، أحباها رجل من المسلمين - فقال « من أحيا أرضا
مواتا في غير أرض السواد كان للسلطان عليه فيها العترة ، ليس له عليه غير ذلك »
وقال في روايه ابن منصور « والأرصون التي يملكها رها ليس فيها خراج مثل هذه القطناع
التي أقطعها عيان في السواد لسعد ، وابن مسعود ، وحباب^(٢) »
وطاهر هذا أنه لم يوجب في قطائع السواد خراجا وهذا محمول على أنه أقطعهم ماعنها وخراجها
وللإمام أن يسقط الخراج على وجه الصالحة

(١) قال الماوردي وفيه من نس الكتاب بية خالفت نصّ الحرية فذلك كان مودوعاً على إحياء
الأئمة (٢٣) ٧٢٣ أم سألهم خراجاً خراج ملك خير) وفي قوله « أم سألهم خراجاً » وحباب
أحدها أحرأً والثاني معاً وفي قوله « خراج ملك خير » وحباب أحدهما فرق
ملك في الدنيا خير . والثاني فأحر ملك في الآخرة خير منه والأول للكنى والثاني قول
الحسن قال أبو عمرو بن الصلاح والفرق بين الخراج والخراج - أن الخراج من الرهاب والخراج
من الأرض والخراج في لغة العرب اسم السكراء والملة . وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « الخراج
بالصان » اهـ

(٢) أطر الأموال وم (٦٨٩) وخراج أن يوسف صفحة (٢٧) وخراج يحيى بن آدم
رم (٢٤٨)

القسم الثاني

ما أسلم عليه أربابه فهو أرض عشر . لا يحور أن يوضع عليها حراح^(١) نص عليه في رواية حرب فقال « إذا فتح المسلمون الأرض عبوة فصارت فينا لهم . فهو حراح » وقال « أرض العشر الرجل يسلم نفسه من غير قتال وفي يده أرض ، فهي عشر » . وقال في موضع آخر « أرض العشر الرجل يسلم وفي يده أرض فهي عشر ، مثل مكة والمدينة » . وقد علق القول في رواية حسل فقال « من أسلم على شيء فهو له ويؤخذ منه حراح الأرض » .

وهذا محمول على أنه كان في يده من أرض الحراح أقره الإمام في دبه ، كما أقر النبي صلى الله عليه وسلم أهل حير فلا يسقط الحراح

القسم الثالث

ممالك عن المشتركين عبوة وقهرا فيه روايتان^(٢)

إحداها يكون عيمة تسم بين العالمين ، وتكون أرض عشر لا يحور أن يوضع عليها حراح وفيه رواية أخرى الإمام بالخيار من أن يقسمها بين العالمين . فلا يكون فيها حراح ، وبين أن يقفها على جماعة المسلمين فتصير وقفا على مصالح المسلمين ويصرب عليها حراحا تكون أجرة يقر على الأبد . وإن لم تنقل مدة ، لما فيها من عموم المصلحة ولا يحور بيع رقاقها ، اعتبارا بحكم الوقف وهي الأرض المختصة بوضع الحراح عليها

القسم الرابع

ما صولح عليه السركون من أرضهم فهي على صريين أحدها ما حلاعه أهله حتى حاصت للمسلمين بعد قتال فيكون وقفا على مصالح المسلمين ، ويصرب عليها حراح يكون أجرة يقر على الأبد . وإن لم تنقل مدة . لما فيها من عموم المصلحة ، فلا تعير بإسلام ولا دمة ولا يحور بيع رقاقها ، اعتبارا بحكم الوقف

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة الإمام بخير من أن جعلها حراحاً أو عشراً . ومن جعلها حراحاً ، حر أن يعل إلى العسر وإن جعلها عسراً حر أن يعل إلى الحراح اهـ وانظر الأموال (ص ٧٢ ، ٧٣)

(٢) قال الماوردي فيكون على مذهب الشافعي عيمة تسم بين العالمين وتكون أرض عشر ، لا يحور أن يوضع عليها حراح وجعلها مالك ومأ على المسلمين حراح يوضع عليها وقال أبو حنيفة تكون الإمامة محرراً من الأمر اهـ . وانظر الأموال (ص ٥٥ - ٨٦)

وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث ، وصالح « كل أرض حلا عنها أهلها يعبر قتال فهي في » .
ومعناه . أنها وقف . وقد بنا ذلك من كلامه فيما قبل .
الصرب الثاني ما أقام فيه أهله ، وصالحونا على إقراره في أيديهم بجراح يصرب عليهم ،
فهذا على صريين .

أحدها أن يرلوا عن ملكها لنا عند صلحا . فتصير هذه الأرض وقفا على المسلمين
كأنه يحل على أهله . ويكون الجراح المصروب عليها أجرة . ولا تسقط بإسلامه . ولا يجوز لهم
بيع رقابها . ويكونون أحق بها ما أقاموا على صلحهم ، لا تنقل من أيديهم ، سواء أقاموا على
شركهم أو أسلموا ، كما لا تنزع الأرض للسأخرة من مستأجرها . ولا تسقط عنهم بهذا الجراح
حرية رقابهم إن صاروا أهل دمة مستوطنين
وإن لم يسوطنوا ولم ينقلوا إلى الدمة ، وأقاموا على العهد . لم يحر أن يقرروا فيها سنة
يعبر حرية (١)

وقد قال أحمد في رواية حنبل « ما فتح عوة فهو في » للمسلمين . وما صلحوا عليه فهو لهم ،
نؤدون إلى المسلمين ما صلحوا عليه . ومن أسلم منهم تسقط عنه الحرية والأرض للمسلمين .
فتد بين أن الأرض في . وهذا على أن الأرض لنا . فتكون فئا ، يعني وقفا
الصرب الثاني أن يستنقوها على أملاكهم ولا يرلوا عن رقابها ، ويصلحونا عنها بجراح
يوضع عليها

فهذا الجراح حرية ، يؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم . وتسقط عنهم بإسلامهم (٢)
ويجوز لهم بيع هذه الأرض على من ساءوا منهم ، أو من أهل الدمة ، أو من المسلمين
فإن تناهوها عنهم كانت على حكمها في الجراح . وإن بيع على مسلم سقط عنه إحراجها
وإن بيعت على دمي أحصل أن لا يسقط عنه إحراجها لقاء كفره . وأحصل أن يسقط ، لخروجه
بالدمة من عهد من صلح عاها (٣)

وقد قال أحمد في رواية ابن منصور ، ودكر له قول سفيان « ما كان من أرض صلح عاها
ثم أسلم أهلها بعد وضع الجراح عنها . قال أحمد حيد » قال « وما كان من أرض أحدث
عوة ، ثم أسلم صاحبها ووصفت عنها الحرية . وأقر على أرضه بالجراح . قال أحمد حيد »

(١) قال الماوردي . وحار إقرارهم فيما دون السنة صر حرية

(٢) قال الماوردي . ويجوز أن لا يؤخذ منهم حرية رقابهم

(٣) قال الماوردي . ثم نظر في هذا الجراح الموضوع عليها . فإن وضع على مساحة الخراب . نأ
تؤخذ من كل حرب قدر من وري أو حث . فإذا سقط عن بعضها بإسلام أهلها كان ماني على حكمه
ولا هم إلا جراح ما سقط بالإسلام . وإن كان الجراح الموضوع عليها صلحا على مال مقدّر لم يسقط
على مساحة الخراب . فذهب الشافعي أنه محط عنهم من مال الصلح ما سقط منه بإسلام أهله
وقال أبو حنيفة . تكون مال الصلح ناقاً كماله . ولا يسقط عن هذا المسلم ما حصه بإسلامه

فقد نصّ على أن الحراج يسقط عن أرض الصلح بالإسلام . وهذا محمول على أن تلك الأرضين لهم ، ولم يسقطها عن أرض العنوة لأنها وقف لجماعة المسلمين هي أحرّة عنها

فأما قدر الحراج المضروب

فمعتبر بما يحتمله الأرض^(١) . نصّ عليه أحمد في رواية محمد بن داود — وقد سئل عن حديث عمر « وضع على حرب الكرم كذا وعلى حرب كذا كذا » هو شيء موصوف على الناس لا يراد عليهم ، أو إن رأى الإمام غير هذا راد ونقص ؟ — قال « بل هو على رأى الإمام ، إن شاء راد عليهم ، وإن شاء نقص — وقال — هو بين في حديث عمر « إن ردد عليهم كذا لا يجهدهم ؟ » إنما نظر عمر إلى ما تطبق الأرض »

فقد نصّ على أن ذلك موقوف على إحياء الإمام ، وليس بموقوف على تقدير عمر ، بل تعتبر الطافة في الزيادة والنقصان واحتجّ بقول عمر « إن ردد عليهم لا يجهدهم ؟ » وهل العباس بن محمد بن موسى الحلال عن أحمد أنه قال « الحراج يقرّ في أيديهم مقاسمة على النصف وأقلّ » ، إذا رضى بذلك الأكره ، يحملهم تقدير ما يطيحون « وقال بعد « ليس للإمام أن يبرها على ما أقرّها عليه عمر »

وقال في رواية يعقوب بن محبان « لا يجوز للإمام أن ينقص ، وله أن يزيد » وظاهر هذا أنه لم يعتبر الطافة وجعل ذلك مقتراً بما صرّبه عمر على السواد وقال في رواية ابن منصور « ووصع — يعنى عمر — غايها — يعنى السواد — الحراج : على كلّ حرب درهم وفيه من الحنطة والشعير وما سوى ذلك من القصب والريون والنحل

(١) قال الماوردي فإن عمر رضى الله عنه حين وضع الحراج على سواد العراق ، صرّب في بعض نواحيه على كلّ حرب فصرّاً ودرهماً وجرى في ذلك على ما أسوقفه من رأى كسرى بن قباد فإنه أول من مسح السواد ، ووضع الحراج ، وحدّد الحدود ، ووضع الدواوين ، ورأى ما يحمله الأرض ، من عر حنط مما لك ولا لإحلاف رابع وأحد من كلّ حرب فصرّاً ودرهماً وكان الصير وره مماه أوطال ، وعه ثلاثة دراهم بورن المقال ولا يتار ذلك ما طهر في جاهله العرب قال رهبر بن أبي سلمي

هل لكم ما لا بل لأهلنا يرى بالعراق من صر ودرهم

وصرّب عمر رضى الله عنه على ناحية أخرى غير هذا القدر فاستعمل عيان بن حيف عليه ، وأمره بالساحه ، ووضع ما يحمله الأرض من حراجها فمسح ووضع على كلّ حرب من الكرم والشعير المثلث عشرة دراهم ، ومن الحل عماية دراهم ، ومن قصب السكر ستة دراهم ، ومن الرطه حبة دراهم ومن البرّ أربعة دراهم ، ومن الشعير دراهمين . وكب إلى عمر ، فأمناه وعمل في نواحي الشام على غير هذا معلّم أنه رأى في كلّ أرض ما يحتمله اه وانظر الأموان لأن عند

أسياء موطفة يؤذونها » . وقال « حراح السواد على حديث الحكم عن عمرو بن ميمون قمبر ودرهم » .

قال أبو بكر الحلال أبو عبد الله يقول « إن للإمام النظر في ذلك ، فريد عليهم ونقص على قدر ما يطيقون » وقد ذكر ذلك عنه غير واحد

وما قاله عباس الحلال عن أبي عبد الله فهو قول أول لأنى عبد الله .

وقد احتلفت الرواية عن عمر في قدر الحراح

فروى أبو عبيد بإسناده عن عمرو بن ميمون قال « شهدت عمر بن الخطاب - وأناه ابن حنف - لحمل بكلمة . فسمعه يقول له آله ، لئى وصعت على كل حرب من الأرض درهما وقيصرا من طعام لا يشق ذلك عليهم ، ولا يجهدهم » (١)

وإسناده عن محمد بن عبد الله الثقفى قال « وضع عمر على أهل السواد على كل حرب عامر أو عامر درهما وقيصرا ، وعلى حرب الرطة خمسة دراهم » (٢)

وروى أصاب بإسناده عن الثقفى « أن عمر بن حنف إلى السواد ، فطرت الحراح ، فوضع على حرب الشعر درهمين ، وعلى حرب الحطة أربعة دراهم ، وعلى حرب الفص ستة دراهم ، وعلى حرب النحل ثمانية دراهم ، وعلى حرب الكرم عشرة » (٣)

وروى أبو ريد عن سة الخبيري بإسناده عن عمرو بن ميمون « أنه وضع على كل حرب - وذكر الحار إلى إن قال - وعلى النحل على الفارسة درهما ، وعلى الدواين درهما » وفى لفظ آخر عن عثمان بن حنيف عن نفعه عمر « فأخذ من الرطة - وذكر الحار إلى أن قال - وكان لا بعد النحل »

وقد أخذ أحمد من هذه الأخبار حديث عمرو بن ميمون في روايه على بن سعيد اللحياني ، وحمزة بن محمد ، فقال « أعلى وأصح حديث في أرض السواد حديث عمرو بن ميمون في الدرهم والقيصر »

وتشهد لهذا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وقعت العراق درهمها وقيصرها ومعت السام دينارها ومديها ومعت مصر دينارها وإردنها ، وعدتم كما بدأتم » (٤) فقد أئت الجمع بين الدرهم والقيصر

(١) الأموال رم (١٨١)

(٢) الأموال رم (١٧٤)

(٣) الأموال رم (١٧٣)

(٤) أنظر الأموال رم (١٨٢) وحراح يحيى بن آدم رم (٢٢٧) واخذ به رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن الحارود في السنن ، والبيهقي - بورن فعل - مكالم لأهل الشام قال البيهقي هو معنى الحديث الآخر « بدأ الإسلام عرباً وسعود عرباً كما بدأ » والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن هذه الأنظار الثلاثة أي سمع بالإسلام ، ونحى أموالها خلفاء الإسلام وولاه - ثم سأل الناس على المسلمين فمقطع هذه الأنظار وغيرها من حسب النبوة الإسلامية - وبعد جمع الحوادث صدق ما أحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله

وهذا الاختلاف عن عمر يدل على اعتبار الطاقة . كذلك يجب أن تكون وضع الحراج مراعى في كل أرض ما يحتمله .

فإنها تختلف من ثلاثة أوجه ، يؤثر كل واحد منها في زيادة الحراج وقصانه .
أحدها . ما يخص الأرض من حودة يركو بها ررعهم ، أورداء يقل به ررعها .
الثاني ما يخص الررع من اختلاف أنواعه فإن من الحبوب والثمار ما يكثر نمته ومنها ما يقل نمته . فيكون الحراج بحسه .

الثالث ما يخص السقي والترتب لأن ما ألزمت المؤنة في سقيه بالدوالي والواصح لا يحتمل من الحراج ما يحمله ماسق بالسيوح والأمطار
وشرب الرووع والأشجار يقسم أربعة أقسام

أحدها ماسق الآدميون عبر آلة ، كالسيوح من العيون والأشجار تساق إليها ، فتسحق عليها
عند الحاجة ويجمع عنها عند الاستعناء وهذا أوفر الماء منقعة ، وأقلها كلمة
السم الثاني ماسق الآدميون من نواصح أو دوالي ، أو دواليب وهذا أكثر الماء
مؤنة وأسقها عملا

القسم الثالث ما سقته السماء مطرا ، أو ثلجا ، أو طلا ويسمى العدى^(١)
القسم الرابع ما سقه الأرض بدائها ، وما أسكن من الماء قراها فسرب ررعها
وشجرها نعروقه ، ويسمى العل

فأما العيل فهو ما شرب بالقاء ، فإن ساح فهو من القسم الأول وإن لم تسح فهو من
القسم الثاني

وأما الكطائم فهو ما شرب من الآبار ، فإن تصح منها بالعروب فهو من القسم الثاني وإن
اسبحر من القى ، فهو عيل يلحق بالقسم الأول

وإذا نت هذا فلا بد لو اضع الحراج من اعتبار ما وصفا من الأوجه الثلاثة من اختلاف
الأرضين ، واختلاف الرووع ، واختلاف الترتب ليعلم قدر ما يحمله الأرض من حراجها
فيقتد العدل فيما بين أهلها ، وأهل القى ، من غير زياده تحجب أهل الحراج ، ولا نقصان
نصر أهل القى - (٢)

(١) العدى - بالكسر ، وضع - الررع لا يسمه إلا المظر . كما في الناموس وهو العدى
واطر الأموال من رعم (١٤١ - ١٤٢)

(٢) قال الماوردي ومن الناس من اعبر سوطاً راصاً وهو قريتها من البلدان والأسوان ونحوها ،
لزيادة أنعامها وهضابها وهذا إنما يصح فيما يكون حراجها ورقاً وتلك السروط نصر في الحب
والورق وإذا كان الحراج مصرأ عما وصفا اختلف قدره . وحر أن يكون حراج كل محالة
لحراج غيرها

ولا يستقصى في وضع الحراج غاية ما تحتمله . ليحصل فيه لأرباب الأرض قية يجبرون بها
النوائب والحوائج^(١)

ويعتبر وأصح الحراج أصلح الأمور من ثلاثة أحوال .

أحدها أن يصعه على مسأخ الأرض .

الثاني أن يصعه على مسأخ الربع .

الثالث أن يجعله مقاسمة

فإن وضعه على مسأخ الأرض كان معتبرا بالنسبة الهلالية

وإن وضعه على مسأخ الربع ، فقد قيل يكون معتبرا بالنسبة الشمسية .

وإن جعله مقاسمة كان معتبرا بكمال الربع وتصفيته

فإذا استقرّ على أحدها مقدار بشروطه المعتبرة فيه صار ذلك مؤبدا . لا يحور أن يراد فيه

ولا ينقص منه ، ما كانت الأرضون على أحوالها . في شروها ، ومصلحتها

فإن تعيرب شروها ومصلحتها إلى زيادة أو نقصان فذلك صرنا

أحدها أن يكون حدوث الزيادة والنقصان سبب من جهتهم ، كزيادة حدث شقّ

أنهار ، واستساق مياه ، أو نقصان حدث لتقصير في عمارة ، أو لعدول عن مصلحة فيكون

الحراج عليهم بحاله ، لا يراد عليهم فيه لزيادة عمارتهم ، ولا نقص منه لنقصانها

وإن حدثت العمارة نظرا لهم ولأهل القريّة لئلا يسدّم حرابه فيعطل

الصرى الثاني أن يكون حدود ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان شقّ انجر^(٢)

أو مبر تعطل

فإن كان سده وعمله يمكنهما وح على الإمام أن يعمل من نيت المال ، من سهم الصالح

والحراج ساقط عنهم ما لم يعمل

وإن لم يمكن عمله فحراج تلك الأرض ساقط عن أهلها إذا عدم الانتفاع بها فإن أمكن

الانتفاع بها في غير الزراعة ، لمصائد ، أو مراعي حاراً يستأنف وضع الحراج بحسب ما يحتمله الصيد

والرعي ولست كأرض المواشي لا يحور أن يوضع على مصائد ومراعيها حراج لأن

هذه الأرض مملوكة ، وأرض المواشي مساحة

وقد نقل حصر إسحق أن صيادا سأل أحمد عن الصيد في أحمة - يعني قطر بل -

وأهم يجمعون أن يصيد فيها حتى يعطيهم سنّا ؟ فقال « أحرص أن لا تعطيهم فإن سارتهم

فلا يحجم »

(١) قال الماوردي حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك يسأله في أحد الفصل من أموال السواد . فبعه

من ذلك ، وكب إليه لا تنكس على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وأنى لهم

لحوماً معدون بها شعوباً

(٢) عبد الماوردي لسق خرة اه والعمرة - صم الماء وسكون اللحم - موضع صبح الماء

وقوله « احرص أن لا تعطيهم » محمول على أنها من أرض الموت . وقوله « فان شارطتهم فلا تحمم » محمول على قول من قال لنس في أرض السواد موت فأحب الخروح من الخلاف . وقد اختلفت الرواية عنه ، هل في السواد موت يملك بالاحياء ؟ فقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الحلال - وقد سأله عما أحى من أرض السواد أن يكون لمن أحياء - ؟ فقال « مثل التلول والرمال فيما بينك وبين الاسار ، فهو لمن أحياء » . وقال في رواية ابنه عبد الله - وقد سأله أن يكون موت في أرض السواد ؟ قال « لا أعلمه يكون موتاً »

وأما الريادة التي أحدثها الله تعالى ، كمن اصفر يسوعها عالماً فساح مأوها ، أو أرض حفرها السيل حتى انحصت وصارت سائحة بعد أن كانت تسقى بماء . فان كان هذا عارضا لا يوثق بدوامه لم يحر أن يراد في حراج تلك الأرض . وإن وثق بدوامه راعى الإمام فيه المصلحة لأرباب الصياع وأهل القى . وعمل في الريادة أو المشاركة عما يكون عدلاً بين الفريقين وحراج الأرض إذا أمكن ررعها مأخوذ وإن لم تررع^(١)

نص عليه في رواية الأرم ، ومحمد بن أبي حرب ، وقد سئل عن رجل في يده أرض من أراضي الحراج ، ولم تررعها تكون عليه حراجها ؟ قال « نعم ، العامر والعامر » وإذا كان حراج ما أحل ترعه يختلف باختلاف الرروع أحد مسه فما أحل ترعه حراج أقل ما يربع فيها . لأنه لو اقتصر على ترعه لم يعارض فيه

وإذا كانت أرض الحراج لا يمكن ررعها في كل عام حتى تراج في عام وتررع في الآخر روعي حلماً في ابتداء وضع الحراج عليها واعتبر أصلح الأمور لأرباب الصياع ، وأهل القى في حصة من نلاب -

إما أن يحمل حراجها على الشطر من حراج ما يربع في كل عام فيؤخذ من المروع والتروك وإما أن يمسح كل حريين منها بحريب ليكون أحدها للمروع والآخر للتروك وإما أن يصعه كجماله على مساحة للتروك وسوى على أربابه الشطر من رراعة أرضهم . وإذا كان حراج الرروع والتمار محلاً باختلاف الأنواع فروع أو عرس مالم نص عليه .

اعتبر حراجها بأقرب المصوباب له سها أو نهجا

وإذا ررعت أرض الحراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الأرض حراج الأرض وجمع بينها بين الحقين^(٢)

(١) قال الماوردي وقال لا حراج عليه سواء ركبها محاراً أو مدوراً وقال أبو حنيفة يزوج منها إن كان محاراً ويسقط عنها إن كان مدوراً

(٢) قال الماوردي وجمع فيها بين الحقين على مذهب السامعي وقال أبو حنيفة لا أجمع بينهما . وأقتصر على أحد الحراج ، وأسقط العسر

ولا يجوز أن ينقل أرض الحراج إلى العشر ، ولا أرض العشر إلى الحراج^(١)
وقد سئل أحمد في رواية إسحق عن دار البطيخ بنطرسوس كانت بـروما كان عليها
فهو لها على الأرمي إلى خارج الحدق . ووضع عليها الحراج فقال . المحالون لا يحمل فيها لم يكن
عليها حراج . وقد وضع عليها الآن حراج فلا يعبر فقال « قد أحسوا^(٢) »
فقد أسكر وضع الحراج على أرض لم يكن عليها
وإذا سقى ماء الحراج أرض عشر كان للمأخوذ منها عشرة
وإذا سقى ماء العشر أرض حراج كان للمأخوذ منها حراجا اعتسارا بالأرض ،
دون الماء

وعند أني حيفة يعتبر حكم الماء فيؤخذ بماء الحراج من أرض العشر الحراج ، ويؤخذ
بماء العشر من أرض الحراج العشر ، اعتسارا بالماء دون الأرض . واعتسار الأرض أولى من
اعتسار الماء لأن الحراج مأخوذ عن الأرض ، والعشر مأخوذ عن الررع وليس على الماء
حراج ولا عشر فلم يعتبر واحد منهما .

وعلى هذا الاختلاف مع أبو حنيفة صاحب الحراج أن سقى بماء العشر ومع صاحب العشر
أن يسقى بماء الحراج ولم يجمع أحمد واحدا منهما أن يسقى بأي الماءين ساء^(٣)
وقد قال أحمد في رواية صالح « الحراج على الرقة »
وقال في رواية ابن منصور « إنما هو حريه رقة الأرض »

فقد بين في رواية ابن منصور أنه عن رقبها وفي رواية صالح أنه على الأرض مثل
الحربة على الرقة فافضى أنه عن رقبها وإذا كان عن رقبه الأرض كان الاعتسار بها ،
لأن الماء الذي يسقى به

وإذا سقى في أرض الحراج أبنية دورا وحوابينا كان حراج الأرض مسحقا لأن
لرب الأرض أن ينتفع بها كيف ساء^(٤)

(١) قال الماوردي وحواره أبو حنيفة اه وفي حراج أن يوسف فكل أرض أقطعها الإمام
مما فتح عونه منها الحراج ، إلا أن صبرها الإمام عشره وذلك إلى الإمام إذا أقطع أحدا
أرضا من أرض الحراج فإن رأى أن صبر عليها عشرا ، أو عشرا ونصفا ، أو عشرا ، أو عشرا ، أو
أكبر أو حراجا فما رأى أن يحمل عليه أهلها مثل وأرحو أن تكون ذلك موسما عنه
فكفها شاء من ذلك فعل ، إلا ما كان من أرض الحراج ، والمدنه ، ومكة ، واليمن فإن هالك
لا يقع حراج ولا يسع الإمام ولا محل له أن سير ذلك ، ولا يحوله عما حرى عنه أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحكمه

(٢) كذا بالأصل والعمارة ظاهرة الحرف وجد راجع ما يحب لدى من كتب فيه الحانله وعبرها
فلم أعبر بها على ما أصبحها منه

(٣) قال الماوردي ولم يجمع الناصي واحدا منهما أن سقى بأي الماءين ساء

(٤) قال الماوردي وأسقطه أبو حنيفة ، إلا أن ررع أو نرس والذي أراه أن ما لا يسقى عن
شاه في معناه في أرض الحراج لرعاها فهو يسقط عنه حراج الخ

وهذا ظاهر كلام أحمد ، وأن الحراج لا يقف على الربع أو العراس
قال في روايه يعقوب بن نضال - وقد سأله ترى أن يحرج الرجل عما في يده من دار
أو صيغة على ما وصف عمر على كل حريب ، فيصدق به ؟ قال « ما أحود هذا » قال له
فإنه يلحق عليك أنك تعطي عن دارك الحراج ، تصدق به ؟ قال « نعم » .
وفد قبل إن ما لا يستعنى عن بائه في مقامه في أرض الحراج لرعاها عمو سقط عسه
حراجه لأنه لا يستقر في رعايتها إلا بمسكن بسوطنه وما حاور قدر حاجته مأحود محراجه
وإذا أوجرت أرض الحراج ، أو أعرب . فحراجه على المالك دون المستأجر والمستعير^(١)
وقد قال أحمد في رواية أبي الصقر - في أرض السواد تصلها الرحل^(٢) « يؤدى وطبعة عمر ،
و يؤدى العترة بعد وطبعة عمر »

وظاهر هذا أن الحراج على المستأجر لأن المتصل مستأجر وكذلك قال في رواية
محمد بن أبي حرب « أرض السواد من أساحر منها سائما من هي في يده فهو حائر ويكون
فيها مثله »

فقد حمل المستأجر بمزله المؤجر .

وقد صرح به أبو حفص في الجزء الثاني من الإجارة ، فقال « باب الدليل على أن من استأجر
أرضا فرعها كان الحراج والعسر جميعا عليه ، دون صاحب الأرض - وساق فيه رواية
أبي الصقر »

وعندى أن كلام أحمد لا يقتضي ما قال لأنه إما أن على رجل ثقل أرضا من السلطان
فدفعها إليه بالحراج ، وحمل ذلك أجزائها لأنها لم تكن في يد السلطان بأجرة بل كانت
لجماعة المسلمين والمسئلة التي ذكرناها إذا كانت في يد رجل من المسلمين بالحراج المصروب فأجرها
فإن الثاني لا يجب عليه الحراج ، بل يجب على الأول لأنها في يده بأجره ، هي الحراج
وإذا احتاج العامل ورب الأرض في حكمها فادعى العامل أنها أرض حراج ، وادعى ربها
أنها أرض عسر - وفولهما يمكن - فالقول قول المالك ، دون العامل فإن أهم أسحاب
ويجوز أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على سواهد النواوين السلطانية إذا علم صحها ،
ووفق كتابها^(٣)

وإذا ادعى رب الأرض دفع الحراج لم يقل قوله
ويجوز أن يعمل في دفع الحراج على الثوراب السلطانية^(٤) إذا عرف صحتها ، اعتبارا بالعرف
العناد فيها

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة حراجهما في الإجارة على المالك ، وفي إجارته على السعير
(٢) مطلب العمل من صاحبه إذا التزمه منه بعد والمالاب ما يدرهما بمس الناس من السلطان
على شيء معين يؤدوه

(٣) قال الماوردي ولفظا تشكل ذلك إلا في الحدود

(٤) قال الماوردي على النواوين السلطانية

ومن أعسر محراجه أنظر له إلى يساره . ولم يسقط بالإعسار (١) .

وإذا مظل بالحراج ، مع يساره ، حس ، إلا أن يوحد له مال فيباع عليه في حراجه . كالدبوس . فإن لم يوحد له غير أرض الحراج ، فإن كان السلطان يرى حوار بيعها نافع منها بقدر حراجه وإن كان لا يراه أحرها عليه واستوفى الحراج من مستأجرها فإن رادت الأجرة كان له ريادةها وإن قصت كان عليه نقصانها

وإذا عمر رب الأرض عن عمارتها ، قبل له . إما أن تؤجرها أو ترفع يدك عنها ، لتدفع إلى من يقوم بعمارها . ولم تترك على حراها ، وإن دفع حراها لثلاث تصير بالحرا مواتا . أو مأ إليه في رواية حسل

فقال « من أسلم على شيء فهو له ويؤخذ منه حراج الأرض ، فإن ترك أرضه فلم يعمرها فذلك إلى الإمام يدفعها إلى من يعمرها ، لا يحرب ، تصير فئنا للمسلمين »

فقد مع من رك عمارة أرض الحراج على وجه الحراب

وقال في رواية حرب « في رجل أحمأ أرض الموات ، حفر فيها ثراء أو ساق إليها الماء من موضع أو أحاط عليها حائطاً ، ثم تركها فهي له قيل له فهل في ذلك وقت إذا تركها ؟ قال لا » (٢) وكذلك قال في رواية أنى الصقر « إذا أحمأ أرضاً ميتة ، وررعها ، ثم تركها حتى عاد حراباً فهي له وليس لآخر أن يأخذها منه وإما حار له لأن بائعها قد صار مالكاً له ، فهو محبر

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة محب إلى يساره ، وسقط بالإعساره

(٢) قال أبو عبيد في كتاب الأموال وأما الوجه الثالث فإن حفر الرجل الأرض ، أما بقطيعه من الإمام ، وإما غير ذلك ، ثم تركها الرمان الطويل عمر معصورة قال أبو عبيد : وقد جاء بوجه في بعض الحديث عن عمر أنه جعله ثلاث سنين ووسع عمره من عماره لكانه . فيكون حكمها إلى الإمام ثم ساق بسده إلى ربعة بن أنى عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع العيص أجمع قال فلما كان رمان عمر قال بلال . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطع لأحد من الناس إلا ما أقطعك لعمل فخذ منها ما قدرت على عماره ورد الباقي » اهـ ورواه يحيى بن آدم في الحراج رقم (٢٩٤) وفيه أن عمر قال له « وما لم يسو عليه فادفعه إليها بقسمه بين المسلمين فقال لا أفعل والله سخطاً ، أقطعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر والله لعمل فأخذ منه ما عمر عن عماره بقسمه بين المسلمين » وروى أبو يوسف في الحراج (ص ٧٣) قال « أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحرب المزني مائة البعر والصحراء فلما كان رمان عمر بن الخطاب قال له إنك لا تستطيع أن تعمل هذا فطب له أن يقطعها ما حلا المعادن فإنه أسبغها » . وروى يحيى بن آدم رقم (٢٩٨) عن عمرو بن شعيب « أن عمر جعل الحجير ثلاث سنين فإن تركها حتى بقي ثلاث سنين فأحياها عمر فهو أحق بها »

في الاجتماع بها أو تركه . ويقارق هذا أرض الحراج لأنها ليست تلك له ، وإنما هي لمخافة المسلمين . ولهذا فرقنا بينهما (١)

وعامل الحراج ، يعتبر في حجة ولايته . والأمانة ، ثم يطر . فان ولى وصع الحراج اعتر فيه أن يكون فيها من أهل الاحتداد ، وإن ولى حاية الحراج ، يحج ولايته وإن لم يكن فقها معتهدا

وررق عامل الحراج من مال الحراج ، كما أن ررق عامل الصدقة من مال الصدقة ، من مهم العاملين . وكذلك أجرة الساح

فأما أجرة القسام في العشر والحراج فهي من الحق الذي استوفاه السلطان مهما (٢)

والخراج حق معلوم على مساحة معلومة

فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير

أحدها مقدار الحريب بالبراع المسوح بها

والثاني مقدار الدرهم للأحود به

والثالث مقدار الكيل المسوي به

أما الحرب فهو عشر قصبات في عترة فصاص والقعر عشر فصاص في قصة والعشير قصة في قصة والقصة ستة أذرع فكون الحريب ثلاثة آلاف وستائة دراع مكسرة والقعر ثلاثمائة وستين دراعا . مكسرة وهو عشر الحريب والعشير ستة وثلاثين دراعا وهو عشر القعر

والأذرع مسموعة

أقصرها القاصية ثم اليوسمية ثم السوداء ثم الهاشمية الصعري ، وهي الثلاثية ثم الهاشمية الكعري ، وهي الزيادة ، ثم العمرة ، ثم الميراث

(١) روى حي بن آدم عن ابن المبارك « أن رجلا سحر على أرض م عظيما فشاء آخر فأجباها فاحصا إلى عبد الملك بن مروان فقال ما أرى أحدا أحق بهذه الأرض من أمير المؤمنين ، ثم العت إلى عروة بن الزبير فقال ما يقول ؟ قال أقول إن أئمة الثلاثة من هذه الأرض أمير المؤمنين قال ولم ؟ قال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العاد عاد الله والبلاد بلاد الله ومن أجا أرضاً فيه معنى له قال فقال عبد الملك اطروا إلى هذا ، تشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم سمع منه قال فقال عروة أفأ كفر ، أو أكذب عالم أسمع منه ؟ أسمع يقول الطهر أربع ، والصركندا ، والمغرب كندا ؟ إن الذين جاءوا بهذا هم جاءوا بهذا » رقم (٢٨٩)

(٢) قال الماوردي وأما أجرة القسام فقد احتاج الفقهاء فيها فذهب القاسمي إلى أن أحور مام المير الحراج معاً في الحق الذي استوفاه السلطان منها وقال أبو حنيفة أحور من يسم علة المير وعلة الحراج من أصل الكيل وقال سفيان الثوري أحور الحراج على السلطان وأحور العشر على أهل الأرض وقال مالك أحور المير على صاحب الأرض ، وأحور الحراج على الوسط

فأما القاصية - وهي تسمى ذراع الدور - فهي أقل من ذراع السوداء بأصبع وثلاث أصبع .
وأول من وضعها ابن أبي ليلى القاصي - وبها يتعامل أهل كلوادي .

وأما البوسمية - فهي التي يدرع بها القضاة الدور بمدينة السلام - وهي أقل من الذراع السوداء
ثلاث أصبع - وأول من وضعها أبو يوسف القاصي

وأما الذراع السوداء - فهي أطول من ذراع الدور بأصبع وثلاث أصبع - وأول من وضعها
الرسيد ، قترها بذرراع حادم أسود كان على رأسه - وهي التي يتعامل بها الناس في درع البر
والتحارح والأندية ، وقياس بيل مصر

وأما الذراع الهاشمية الصعري - فهي أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثلاث أصبع - وأول
من أحدثها بلال بن أبي ردة - وذكر أنه ذراع حده أنى موسى الأسعري - وهي أنقص من
الريادية ثلاثه أربع عتر - وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة

وأما الهاشمية الكبرى فهي ذراع الملك - وأول من نهاها إلى الهاشمية المصور - وهي أطول
من ذراع السوداء بحسن أصابع وثلاث أصبع ، يكون ذراعا وعمما وعترا بالسوداء - ويستقص عنها
الهاشمية الصعري ثلاثة أربع عسرها - وصميت ريادة لأن ريادة مسح بها أرض السواد - وهي
التي يدرع بها أهل الأهوار

وأما الذراع العبرية فهي ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض السواد
قال موسى بن طلحة « رأيت ذراع عمر التي مسح بها أرض السواد ، وهي ذراع وقصة وإهام
فائمة » قال الحكم بن عتامة « إن عمر رضي الله عنه عمد إلى أطولها ذراعا وأقصرها ، جمعها
ثلاثة وأحد التات منها ، وراذ عليها قصة وإهاما فائمة - ثم حم في طرفه بالرصاص ، وبعث
بذلك إلى حديقة وعمان بن حبيب ، حتى مسح بها السواد وكان أول من مسح بها عمر بن هبيرة »
وأما الذراع المأمونية فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاث ذراع وثلاث أصابع - وأول من
وضعها المأمون - وهي التي يتعامل الناس بها في درع الريداد ، والسكر ، وكري الأنهار ، والحفائر
وقد اعتراحتها الذراع الهاشمية في مساحة الفراشح التي تقصر فيها الصلاة

وأما الدرهم

فيحتاج فيه إلى معرفة وربه وتقده

فأما وربه فقد استقر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوايس ، ووزن كل عشرة منها
سبعة مثاقيل

وقد نص على هذا في الزكاة في رواية اليموني - وقد سأله عمي عنه تيء وربه درهم أسود
وتيء وربه دافين ، وهي تحرج في مواضع - دا مع بقضائه على الوزن سواء ؟ فقال « بحكمها
م يحرجها على وزن سبعة »

وقال في رواية بكر بن محمد عن أبيه - وقد سأله عن الدراهم السود ؟ فقال « إذا حلت الزكاة في مئتين من دراهمها هذه أوجب فيها الزكاة » فأخذ بالاحتياط « فأما الدية فأحاط عليه . وأعجمه في الزكاة أن يؤدي من مئتين من هذه الدراهم وإن كان على رجل دية أن يعطى السود الوافية . وقال « هذا كلام لا يحتمله العامة » وظاهر هذا أنه إنما اعتبر وزن سبعة في الزكاة . والجراح محمول عليها واعتبر في الدية أوفى من ذلك .

وقال في رواية المروذي - وذكر دراهم بالبين صغاراً ، في الدرهم منها دافقين ونصف . - فقال « ترد إلى الثاقيل ، كيف تركي هذه ؟ » فقد نص على اعتبار كل عشرة منها سبع مثاقيل واحتفل في سبب استمرارها على هذا الوزن .

فذكر قوم أن الدراهم كانت في أيام الفرس مصرونة على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المقل عسرون فيراط . ودرهم ورنه عشرة فراريط ودرهم ورنه اثنا عشر فيراط . ولما احتيج في الإسلام إلى تعدده في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنا عشر ورنه فيراط فكان أربعة عشر فيراط من قراريط المتقال ولما صرحت الدراهم الإسلامية على الوسط من هذا الوزن الأوسط من الأوزان الثلاثة قيل في عتريها وزن سبع مثاقيل لأنها كذلك^(١)

(١) أي لأن ورنها ملها في الفاريط فإن حصل ضرب سبعة مثاقيل في عشرين قراريطاً تساوى حاصل ضرب عشرة دراهم في أربعة عشر فيراطاً

قال العلامة نقي الدين أحمد الميرى السامعي في رساله (القود القديمة والإسلامية طبع الاسانة) اعلم أن القود التي كانت للناس على وجه الدهر على نوعين السدء الوافية ، والطرية السق وما عاى ما كان النفر شاملون به فالوافة - وهي العلة - هي دراهم فارس الدرهم ورنه رنة الممال الذهب والدراهم الخوار بعض من العشرة ثلاثة فكل سبعة مئة عشرة بالخوار وكان لهم أيضاً دراهم سبى حورافه وكانت يورد العرب التي بدور منها الذهب والمصه ، لا غير رد إليها من الممالك داهر الذهب فيصره من قبل الروم ودرهم منه على نوعين سوداء وافية . وطرية متقى وكان وزن الدراهم والدينار في الجاهلية مثل ورنها في الإسلام مئتين ويسمى الممال من الفضة درهما ومن الذهب ديناراً ولم يكن سبى من ذلك تعامل به أهل مكة في الجاهلية وكانوا يتعاملون بأوزان اصطاحوا عليها مما سببه وهو الرطل الذي هو اثنا عشر أوقية والأوقية هي أربعون درهما فكان الرطل مائتين وأربعين درهما والسبى وهو نصف الأوقية حوالت صاده سبباً فصل بس وهو عسرون درهما والواقة وهي خمسة دراهم والدرهم الطرية تماليه دوايق والدرهم النبطي أربعة دوايق وحل العكس والدرهم الخوارقي أربعة دوايق ونصف والباقي مما حاب وحماحه من حبات النعير الموسطه التي لم يصر وقد قطع من طرفها ما أمدت وكان الدينار سبى - لوربه - ديناراً ولعما هو تتر ويسمى الدرهم لوربه درهما ولعما هو تتر وكانت رنة كل عشرة دراهم سببه مائتين والمقال رنة اثني وعشرين فيراط إلا أنه وهو أيضاً رنه اثني وسبعين حبة شعير مما تقدم ذكره . وقيل .

إن المتأمل مد وضع لم يختلف في حاحلية ولا إسلام . وقال إن الذي أحرع الورن في الدهر الأول
بذاه بوصف الثقال أولاً . محله ستين حة . رة الحة مائة من حة الحردل الرى المتحدل . ثم صرب
صحه رة مائة من حة الحردل . وحمل نورها مع المائة الحة صحة ناية ، ثم صحة تالسة حتى بلغ
مجموع الصبح خمس صحاب . فكانت صحه نصف سدس مثقال . ثم أصعب وربها حتى صارت
ثلث مثقال . فركب منهما نصف مثقال ، ثم مثقالاً ، وعسرة ، وفوق ذلك قطي هذا تكون
رة المتأمل الواحد . ستة آلاف حة . ولما نعت الله نبيا محمداً صلى الله عليه وسلم أقر أهل مكة
على ذلك كله ، وقال « الميران ميران أهل مكة » . وفي رواية « ميران للمدة » . ومرس رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركة الأموال . شغل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تعش -
حسة دراهم . وفي الواة ومرس في كل عشرين ديناراً نصف دينار . كما هو مروف في مطه
من كتب الحديث . قال فلما استخلف أبو بكر الصديق رضى الله عنه عمل في ذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم . ولم يغير منه شيئاً ، حتى إذا استخلف أمير المؤمنين أبو جحس - عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، وفتح الله على يده مصر ، والناسم ، والعراق . لم يتصر لىء من العود ،
بل أقرها على حالها . فلما كاتب سنة عمان عشرة من الهجرة ، وفى السنة الثامه من خلافه أنه
الوفود منهم وفد الصرة . وفيهم الأحف بن دس . فكلهم عمر بن الخطاب في مصالح أهل الصرة .
فمت معقل بن يسار فاحترق معقل الذى قل فيه - إذا جاء بهر الله نطل بهر معقل - ووضع
الحرب والبرهين في السهر ، فصررب حينئذ عمر رضى الله عنه الدراهم على بنش الكسروية . وشكلها
بأعيانها ، عبر أنه رادى بنصها « الحمد لله » . وفى بنصها « محمد رسول الله » . وفى بنصها
« لا إله إلا الله وحده » . وفى آخر مدة عمر ورن كل عسرة دراهم سنة ماقبل . فلما نوبع أمير المؤمنين
عثمان بن عفان رضى الله عنه صرب في خلافه دراهم بنصها « الله أكبر » . فلما أجمع الأمر لمعاوية
ابن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لربان أبيه الكوفة والصرة . قال ناأمر المؤمنين إن
العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صعد الدرم وكر العفير . وصارت به مؤخذ صربه أرراق الحد ،
وررق عليه الفرة طلاً للإحسان إلى الرعية . فلو حملت أب عياراً دون ذلك المصار ارداد الرعة
به رهاً . ومصب لك به السنة الصالحة . فصررب معاوية رضى الله عنه تلك الدراهم السود البامصة من
سنة دواق . مكون حسة عفر قراطاً ، بنص حة أو خمس . وصررب منها ربان . وحمل
ورن كل عسرة دراهم سبعة مافيل . وكتب عليها فكانت عرى محرى الدراهم . وصررب معاوية
أصباً دناير عليها عمان سعلد سماعاً . فوقع منها دينار ردىء في بد شبح من الحد . شاء به معاوية
وقال نا معاوية ، إنا وحدها صربك شر صرب . فقال له معاوية لأحرمك عطاءك ولا كسوك
القطيعة . فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما بمكة . صرب دراهم مدوره . وكان أول من
صررب الدراهم المسدبره . وكان ما صرب منها قل ذلك ممسوحاً علفطاً نصيراً . فدورها عبد الله
وهش على أحد وحشى الدرهم « محمد رسول الله » . رطلى الآخر « أمر الله بالوفاء والعدل »
وصررب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق . وحمل كل عسرة منها سبعة مافيل ، وأعطاها الناس
في العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف العراق ، من دل أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان ، فقال
ما نبى من سنة الفاسق ، أو المافق ، شتاً صيرها . فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد
قل عبد الله ، ومصعب بن الزبير ، خمس من العود ، والأوران ، والمكاييل . وصررب الدناير والدراهم

في ستة ست وسعين من المحرة . فحل وزن الديار اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة النشام وحل ورد
النهرهم خمسة عشر قيراطاً سوى والفيراط أربع حبات وكل دائق قيراطين ونصفاً وكتب إلى الحجاج
وهو ناخرق - أن اصبرها فملك صبرها وقدمت مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها ثيابا الصبحه
رضي الله عنهم أجمعين فلم يسكروا منها سوى ثمنها فإن فيه صورة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله
يبيعها ويستترى ولا يبيع من أمرها شيئاً وحل عند الملك الذهب الذي صره ذخاير على التمثال
النشام . وهي المكيلة الواردة المائة دينار . وكان سبب صرب عند الملك الدناير والدرهم كذلك .
أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له يا أمير المؤمنين ، إن العلماء من أهل الكتاب الأول
يذكرون أنهم يحدون في كتبهم : أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله تعالى في درهمه صرم على ذلك
ووضع السكة الإسلامية . وقيل إن عند الملك كتب في صدر كتبه إلى ملك الروم « قل هو الله أحد »
ودكر النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر التاريخ ، فأسكر ملك الروم ذلك وقال : إن لم تتركوا

هذا ، وإلا ذكرنا بنيكم في دنايرنا عما تكرهون فمطم ذلك على عند الملك ، واستنار الناس
فأسار عليه خالد بن يزيد نصرب السكة ورك دنايرهم وكان الذي صرب النهرهم رحلا يهودياً من تميم
يقال له صمير ، سبب الدراهم لإدراك إليه وقيل لها الدراهم السمرية وبعث عند الملك بالسكة
إلى الحجاج فصرها الحجاج إلى الآفاق لنصرب الدراهم بها . وبعد إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها
في كل شهر عما يجمع فقلهم من المال كي يحضيه عندهم وأن نصرب الدراهم في الآفاق على السكة الإسلامية
وتحمل إليه أولاً وأولاً . وقدر في كل مائة درهم درهماً عن عن الخطب وأحر الصراب . وعش
على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » وعلى الآخر « لا إله إلا الله » وطوق الدرهم
على وجهه بطوق وكتب في الطوق الواحد « صرب هذا الدرهم عمدة كذا » . وفي الطوق الآخر

« محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق لظهره على الدين كله ولو كره المشركون » وقيل
الذي نصب فيها « قل هو الله أحد » هو الحجاج وكان الذي دعا عند الملك إلى ذلك أنه نظر للأمة ،
وقال هذه الدراهم السود الواقية الطرية السبق بن مع الدهر وقد جاء في الزكاة أن في كل
مائتين ، وفي كل خمس أواق خمسة دراهم وافق أن حملها كلها على مال السود العظام مائتي عدد
يكون سد خمس من الزكاة وإن عملها كلها على مال الطرية - وعمل المعنى على أنها إذا نلعت
مائتي عدد وحب الزكاة منها - فإن منه حياً وشططاً على أرباب الأموال فاتفق منزلة بن
ميرلين ، يجمع فيها كمال الزكاة ، من غير غش ولا إصرار بالناس ، مع موافقة ما سسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك وكان الناس قل عند الملك يؤدون زكاة أموالهم شطرين من
السكر والصغار فلما اجتمعوا مع عند الملك على ما عزم عليه عهد إلى درهم واف وره فإذا هو
ثمانية دوايق وإلى درهم من الصغار ، فإذا هو أربعة دوايق ختمها وكل زيادة الأكر على
ممن الأصغر وحملها درهمين متساويين ، رة كل منها سة دوايق سوى واعتبر المال أنصبا
فإذا هو لم يرح في آتاد الدهر موى محدوداً كل عشرة دراهم منها سة دوايق فإنها سسه ما قبل
سوى فأقر ذلك وأصاه ، من غير أن يعرض لغيره فكان فيما صنع عند الملك في الدراهم
ثلاث فصائل الأولى أن كل سعه ما قبل رة عشرة دراهم والباية أنه عدل بين صغارها

وذكر آخرون . أن السب في ذلك . أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم ، وأن منها البعلى ، وهو ثمانية دوايق ، ومنها الطبرى . وهو أربعة دوايق ، ومنها البلى عودائق قال انظروا إلى أعلى ما يتعامل الناس به من أعلاها وأدناها فكان الدرهم العلى والدرهم الطبرى فجمع بينهما فكانا اثني عشر داقا فأحد نصفهما ، فكان ستة دوايق جعل الدرهم الإسلامى فى ستة دوايق ومضى ردت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا . ومضى نقصت من للمثقال ثلاثة أعشاره كان درهما . فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسعوا

وكارها حتى اعتدلت وصار الدرهم ستة دوايق والثالثة أنه موافق لما سبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مريضة الزكاة من غير وكس ولا شطط فخصت بذلك السنة واحتجعت علمها الأمة وصبط هذا الدرهم التبرعى المجمع عليه أنه - كما مر - رة العشرة منه سبعة مثاقيل . ورة الدرهم الواحد حمسون حة وحما حة من الشعير الذى تقدم ذكره ومن هذا الدرهم ركب الرطل ، والندح ، والصاع وما فوقه وإعما جعلت العشرة من الدراهم الفضة ثورن سعة مثاقيل من الذهب لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل فأخذت حة فضة وحة ذهب ووربا ، فخرجت حة الذهب على حة الفضة ثلاثة أسباع فجعل من أحل ذلك كل عشرة دراهم رة سبعة مثاقيل باين ثلاثة أسباع الدرهم إذا أصعب عليه ثلثت مفعالا والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشار بى درهما ، وكل عشرة مثاقيل ثورن أربعة عشر درهما وسعوا درهم فلما ركب الرطل جعل الدرهم منه ستين حة ، لكس كل عشرة دراهم تعدل رة سعة مثاقيل فمكون رة الحة سبعين حة من حب الخردل ومن ذلك تركب الدرهم فركب الرطل ومن الرطل ركب المند ومن المند ركب الصاع وما فوقه وفى ذلك طرق حسابة مرهبة بأشكال هندسية ليس هذا موضعها وكان مما صرت الحجاج النراهم اليبس وبعض عليها « قل هو الله أحد » فقال الفراء قاتل الله الحجاج ، أى شىء صنع للناس ؟ الآن يأخذ الحب والحائض فكره ناس من الفراء مسها وهم على غير طهارة وقيل لها المكروهه يعرف بذلك - ثم ذكر المغيرى مذهب مالك فى أنه كان لا يرى بها بأسا ، وأن عمر بن عبد العزيز قيل له هذه النراهم اليبس فيها كتاب الله فعلمها اليهودى ، والنصرانى ، والحب ، والحائض فابن رأى أن يأمر بحجوها ؟ فقال أردت أن محج عليها الأمم أن عبرنا بوحيد ربنا ، واسم دنيا وماب عبد الملك والأمر على ذلك فلم يرل من بعده فى خلافة الولد ، ثم ساهان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز إلى أن اسلخ بن عبد الملك ، فصرص الهبيرة بالراوى عمر بن هبيرة على عار سه دوايق فلما قام هتمام بن عبد الملك - وكان جوعا للمال - أمر حاله بن عبد الله الفسرى فى سنة ست ومائة من المحرر أن يعدل المارعلى ورن سمعه وأن ينظر السكك من كل بلدة إلا واسط فصرص الدراهم بواسطة فقط ، وكبر السكة ، فصرص الدراهم على السكك الخالدية ، حتى عرل حاله فى سنة عشرين ومائة وتول من بعده يوسف بن عمر البقى ، فصرص السكة وأحراها على ورن سه وصرصها بواسطة وحدها حتى قتل الولد بن رندى سنة ست وعشرين ومائة فلما اسلخ بن مروان بن محمد الحمدى آخر خلايف بنى أمية صرب الدراهم بالحريرة هلى 'لكس محران إلى أن قتل ، وأب دولة بنى العباس - ثم ساهى ما فعل بنو العباس بالدراهم والدينار وذكر القصد المصرى إلى عصره فى كلام طويل ، وحث قم

وأما النقد

من حالص الفصة . وليس لمشوشه مدخل في حكمه
وفد كان المرس عند فساد أمورهم فسدت تقوهم ، خاء الإسلام وتقوهم من العين والورق
غير حافظة ، إلا أنها كانت تقوم في العائلات مقام الحافظة . وكان عتقها عفوا ، لعدم تأثيره بينهم
إلى أن صرب الدرام الإسلامية فتمر المشوش من الحالص .
وفد قال أحمد في رواية حسل «ولو أن رجلا له على رجل ألف درهم أعطاه من هذه الدرام
كان قد فضاء لأنها ليست على ما يعرف الناس من صحة السكة بينهم وبقاء الفصة ثم أرايت
لواحتلما ، فقال هذا لم يقصى وقال هذا قد قصيتك ، فرجحا إلى اليمن ، أكان يحلف أنه
قد أوفاه ، لأنها ليست نوافية إلا بالفصة التي يعامل بها المسلمون بينهم؟»

فأما إهراق المشوشة

فيطر فإن كان عسها يحصى لم يحرق إهراقها رواية واحدة وإن كان عسها طاهرا فعلى روايتين .
إحداها السبع أيضا قال في رواية محمد بن إبراهيم - وقد سأله عن المربة فقال «لا يحل» قيل له .
إنه يراها ويدري أى شيء هي ؟ قال «العتن حرام وإن بين»
وكذلك قال في رواية أنى الحارث ، ويوسف بن موسى ، وقد سأله عن إهراق المربة ؟
فقال «لا»
وكذلك قال في رواية جعفر بن محمد «لا تنفق المكحلة حتى يعسلها ولا المربة والريوف
حتى يسكها»

والرواية الثانية الحوار قال في رواية الأرم ، وإبراهيم بن الحارث - في الرجل يبيع
الدرام فيها رديئة بديار ؟ قال «ما يسمي له لأنه يعمرها المسلمين» فقال له الأرم ولا
تقول إنها حرام ؟ فقال «لا أقول إنها حرام وإنما كرهته لأنه يعمرها مسلما»
وقال أيضا في رواية صالح في دراهم سحارى يقال لها السيبية . عامتها نحاس إلا شبيثا يسيرا
مها فصة فقال «إن كان سبثا قد اصطاحوا عليه فيما بينهم ، مثل الفلوس التي قد اصطاح الناس
عليها أرحو أن لا يكون به نأس (١)»

(١) قال الشيخ بن فدايه في المعنى (ح ٤ ص ١٧٦) وفي إهراق المشوش من التود روايان .
أظهرهما الحوار بل صالح عنه في دراهم يقال لها المسدة عامتها نحاس إلا شبيثا فمها فصة
فقال «إذا كان سبثا اصطاحوا عليه مثل الفلوس اصطاحوا عليها فأرحو أن لا يكون بها نأس»
والناسة الحرم ، قل حسل في دراهم محط فيها من ونحاس يتتري به وبلغ فلا غور
أن ناسعها أحد كل ما وقع عليه اسم النس فالبشراء به والبيع حرام وقال أصحاب النافعي

فوجه المبع مارواه أحمد أن ابن مسعود باع بقاية بيت المال . فيها عمر فسكها .
 ووجه الإناحة: ما رواه أبو بكر بإساده عن عمر قال « من رامت عليه دراهم فليدخل السوق
 فيشتريها سحق ثوب^(١) »

وقد أحاب أحمد عن هذا الحديث في رواية حبل فقال « قول عمر من رامت عليه دراهم :
 يعنى شقيت » ولم يكن عمر يأمر بإساق الرديئة وهذا لم يكن في عهد عمر . وإنما حدث بعده .
 وقد اختلف في أول من ضمنها في الإسلام

حكى سعيد بن المسيب أن أول من صرب المقوشة عبد الملك بن مروان وكانت
 الدباير ترد رومية والدرهم كسروية^(٢)

قال أبو الرباد فأمر عبد الملك الحجاج أن يصرب الدرهم فصربها ستة أرباع وسعين
 وقال المدائني بل صربها الحجاج في آخر سنة خمس وسعين ، ثم أمر بصربها في الواحى سنة
 ست وسعين

وقبل إن الحجاج حلصها تحليصا ، لم يستقصها وكتب عليها « الله أحد الله الصمد »
 فسميت المكروهة

واختلف في تسميتها بذلك

فقال قوم لأن الفقهاء كرهوها ، لما عليها من القرآن . وقد يحملها الحب والمحد
 وقد اختلفت الرواية عن أحمد في حمل المحد لها .

فقال في رواية المرودى « لا يسى الدرهم إلا طاهرا ، كما لو كان مكسوبا في ورقة »

وقال في رواية أنى طالب وابن منصور « يحور ، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، والباوى زعم
 فعنى عنه » .

إن كان المشى مما لا فائدة له حار السراء بها وإن كان مما له قيمة في حوار إعادها وجهان واضح
 من منع إعاد المعسوة يقول النبي صلى الله عليه وسلم « من عشا لس ما » وأن عمر رضى الله عنه
 مضى عن سبع بقاية بنت المال ولأن الفصود فيه مجهول أسه رب الصاعه والأولى أن يحمل
 كلام أحمد في الحوار على المخصوص فيا طهر عنه واصطاح عليه فإن التعامل به حائره إذ ليس فيه
 أكبر من اشتاله على حسين لا عرر فيها فلا يمنع من بيعها كما لو كانا مبررين ولأن هذا
 مفسد في الأعصار ، حار بينهم من غير تكبر وفي تحريمه منعه وصرر وليس سزاؤن بها
 عسا للسليين ولا يبرأ لهم والمقصود منها طاهر مرئي مالموم ، خلاف تراب الصاعه ورواية المبع
 محولة على ما سعى عنه ومع اللس به فإن ذلك هضى إلى التعرير بالمسلمين اه

(١) في المعنى فإن قيل فقد روى عن عمر أنه قال « من رامت عليه دراهمه فلحرح بها إلى المبع
 فليشتريها سحق الساب » وهذا دليل على حوار إعاد المعسوة التي لم يصطاح عليها لما
 قد قال أحمد معنى « رامت عليه دراهمه » أى هيت لس أنها ربوف فليس حلا على هذا
 جمعا بين الروايتين عنه اه والسحق* الثوب الخلق الذى اسحق وبل ، كأه بعد من الاساع به

(٢) وقال الماوردى كسروية وحبرية قليلة

وقال آخرون . لأن الأعمام كرهوا نقصها . فسميت مكروهة .
ثم ولى بعد الحجاج عمر بن هبيرة في أيام يزيد بن عبد الملك فصرها أحمود مما كانت
ثم ولى بعده خالد بن عبد الله القسري فشد في تحويرها .
وصرب بعده يوسف بن عمر . فأقرط في التشديد فيها والتحويل . وكانت الهبيرية والخالدية
واليويسية أحمود نقود بنى أمية .

وكان النصور لا يأخذ في الحراج من الدراهم غيرها
وحكى يحيى بن النعمان العنبري عن أبيه أن أول من صرب الدراهم مصعب بن الزبير
عن أمر عبد الله بن الزبيرة سبعين ، على صرب الأكرسة ، وعليها « بركة » من حاب
و « الله » في حاب . ثم غيرها بعد سنة وكتب عليها « بسم الله » في حاب و « الحجاج » في حاب
وقد قال أحمد ، في رواية محمد بن عبد الله المداي « ليس لأهل الإسلام أن يصرنوا إلا حيناً »
وذلك أنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاملون بدراهم العجم فكان إدارات
عليهم أتوا بها السوق فقالوا من تبعنا هذه وذلك أنه لم يصر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي ، ولا معاوية

وإذا خلص العين والورق من عس كان هو المعتبر في النقود المستحقة
والمطوع منها بالنسبة السلطانية الموثوق سلامة طمعها ، المأمون من تديدها وتلبسها هي
المستحقة ، دون نثار الفضة وسائر الذهب لأنه لا يوثق بها إلا بالنسك والتصفية والمطوع
موثوق به ولذلك كان هو الثابت في الدم فيما يطلو من أثمان المبيعات ، وقم التلغات
ولو كانت المطوعة محتلة القيم مع اتهاقها في الحوذة ، فطالب عامل الحراج بأعلاها قيمة .
نظر فإن كانت من صرب سلطان الوقت أحيب إليها لأن في العدول عن صربه مائة له
في الطاعة وإن كانت من صرب غيره نظر فإن كانت هي المأخوذة في حراج من تقدمه
أحيب إليها استصحاباً لما تقدم وإن لم تكن مأخوذة فيما تقدم كانت المطالبة بها عمتاً وحيثما
وقد قال أحمد ، في رواية حمزة بن محمد « لا يصلح صرب الدراهم إلا في دار الصرب بإذن
السلطان لأن الناس إن رحص لهم ركوا العظام »
فقد منع من الصرب غير إذن السلطان لما فيه من الافتيات عليه

فأما مكسور الدراهم والدنانير

فلا يلزم أحده في الخراج ، لالتباسه ، وحوار اختلاطه . ولذلك نقصت قيمتها عن
المصروب الصحيح (١)

وقد قال أحمد ، في رواية ابن منصور - وذكر له قول سفيان إذا شهد رجل على رجل
مألف درهم ، أو مائة دينار . فله درهم ذلك اللد ودنانير ذلك اللد - قال أحمد « جيد » .
فقد اعتبر نقد اللد ولم يتعرض لذكر الصحاح .

وقد كره أحمد كسرها على الإطلاق ، لحاجة ولغير حاجة
فقال في رواية حمزة بن محمد - وقد سئل عن كسر الدراهم - فقال « هو عدى من الفساد
في الأرض »

وقال في رواية المروذي - وقد سئل عن كسر الدراهم الرديئة - فكرهه كراهة شديدة .
وقد قال في رواية حرب - وقد سئل عن كسر الدراهم - فكرهه كراهة شديدة

وقال في رواية أبي داود - وقد سئل عن رجل رأى سائلاً ومعه درهم صحيح ، فأراد أن
يعطيه قطعة ، هل يكسره ؟ - فقال « لا كسر الدراهم وقطعها مكروه (٢) »

وسئل عن كسر المكسرة من الدراهم فكرهه وقال « ردها كسراً »
وقال في رواية نكر بن محمد - وقد سأله عن الرجل يقطع الدراهم والدنانير يصوع بها -
قال « لا تفعل ، في هذا صرر على الناس ولكن يشتري تبرا مكسوراً بالقصة »

(١) قال الماوردي واحلف الفهاء في كراهة كسرها فذهب مالك ، وأكثر فهاء المدينة إلى أنه
مكروه لأنه من حله الفساد في الأرض - ويكر على فاعله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
« أنه من كسر سكة المسلمين الخرابه بينهم » اهـ والحدث رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه
عن عبد الله بن عمرو السماري وفيه « إلا من ناس » ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک ورواه
« من أن تكسر الدراهم لحمل فصة وتكسر الدنانير لتحمل دهناً » وصححه ابن حبان
قال الشوكاني لعل صغره من فل محمد بن فضال الأزد المحض الصري المبر قال المديري لا يحتج
بعده قال الشوكاني وقال أبو العباس بن سريج إمام كانوا يهرصون أطراف الدراهم والدنانير
بالفراس ، ويحرقونها عن السعر الذي يحرقونها به ، وجمعون من تلك الفراسه شيئاً كسراً
بالسك ، كما هو معروف في الملكة الثامنة وغيرها وهذه الفعلة هي التي هي أن يهرق عليها قوم سبع
قوله (١١ ٧٨ ولا تحسبوا الناس أشياءهم) فقالوا (أسهنا أن نعمل في أموالنا) يعني الدراهم
والدنانير (ما نشاء) من العرس ولم يتهوا عن ذلك فأحدثهم الصيحة اهـ وقد روى ابن جرير
عن زيد بن أسلم في الآية قال « كان مما بهاهم عنه حذف الدراهم ، أو قال قطع الدراهم »
وروى عن محمد بن كعب القرظي « لعل أن قوم شعب عبدوا في قطع الدراهم وحذف ذلك في القرآن
(أصلاك بأمرك أن تترك ما بعد آثاؤنا أو أن نعمل في أموالنا ما نشاء) ورواه عن ابن زيد
(٢) أنظر مسائل أبي داود عن الإمام أحمد (ص ١٨٩ طبع البار)

فقد أطلق القول في رواية حمزة بن محمد ، والروزي . وحرب : بالجمع . وصرح به في رواية
أبي داود و بكر ، بالجمع مع الحاجة ، وهو الصدقة والصياغة .

وقد صرح في رواية أبي طالب أنها كراهة تزيه .

فقال : سألت أحمد عن الدراهم قطع ، فقال « لا . هي التي صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة
المسلمين » قيل له من كسره عليه شيء ؟ قال « لا ، ولكن قد فعل ما هي عنه التي
صلى الله عليه وسلم »

وقوله « لاشيء عليه » معناه لا مأم عليه

والوجه في كراهة ذلك قوله تعالى (١١) ٨٧ أو أن يفعل في أموالنا ما نشاء) روى عن
محمد بن كعب القرظي قال « عذب قوم سعيب في قطعهم الدراهم فقالوا يا سعيب ، أصلاتك
تأمرك أن تترك ما يصد آؤنا أو أن يفعل في أموالنا ما نشاء ؟ » وقال زيد بن أسلم « أو أن يفعل
في أموالنا ما نشاء » قال كان مما هاهم الله عنه حذف الدراهم ، أو قطع الدراهم »
وما روى المروذي بإساده عن علقمة بن عبد الله عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم
هي عن كسر سكة المسلمين الخائرة بينهم ، إلا من نأس »

قال أحمد في رواية المروذي ، وحرب « النأس إذا كانت رديئة »

واحتج بأن ابن مسعود كان يكسر الريوف ، وهو على بيت المال

والسكة هي الحديد التي يطبع عليها الدراهم فذلك سميت الدراهم المصرونة سكة

وقد كان يسكره ولاء بني أمية حتى أسرفوا .

حكى أن مروان بن الحكم أحد رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده (١)

وقال أحمد ، في رواية أبي طالب « لما كانت دراهمهم للتنايل ، هذه الدراهم البغية السكار

وكان يقطع الرجل من حوله ويمقه بالواقي فذلك قطعه »

وروى ابن مسعود أنه قال لأحمد أن ابن الربيع قدم مكة فوجد بها رجلا يقرص الدراهم

فقطع يده ، فقال « كانت الدراهم تؤخذ برؤسها بغير وزن وعدة سارقا » وقال هذا إفراط

في التعرير »

وحكى الواقدي « أن أناس من عجماء كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم ثلاثين سوطا (٢) »

(١) قال الماوردي وهذا عدوان محض وليس له في التأويل مباح

(٢) قال الماوردي « وطاف به » قال الواقدي وهذا - عدوا - ممن قطعها ودرس فيها

المرة والزبوف فإن كان الأمر على ما قاله الواقدي ، فما علم أن من عجماء ليس عدوان ، لأنه
ما حرج به عن حد التعرير والتعرير على الدليس مستحق وأما فعل مروان فطعم وعدوان وذهب
أبو حنيفة ، وذهب العراق إلى أن كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن حصن عن أبي بن كعب
في قوله مالي (أو أن يفعل في أموالنا ما نشاء) قال كسر الدراهم ومذهب التابعي أنه
قال « إن كسرها لحاجة لم يكره وإن كسرها لغير حاجة كره » لأن إدخال النفس على المال
من غير حاجة سعه وقال أحمد بن حنبل « إن كان عليها اسم الله عز وجل كسرها ، وإن لم يكن
عليها اسمه لم يكره »

وهذا محمول على أنه دسّ للقطوعة مع الثقال . فيكون تدليسا . فيكون أنان مصيبا في هذا
 القدر من التعزير . ولأن هذا إدخال القص على المال ، فهو سعه إذا كان لعب حاجة
 وقد تكلم قوم على الخبر في الهبة عن كسرها
 فكان محمد بن عبد الله الأنصاري - قاضي البصرة - يحمله على الهبة عن كسرها لتعود
 نرا ، لتكون على حالها مرصدة للبيعة
 وحمل آخرون الهبة على كسرها لتتحد منها أوأنى وورحرف
 وحمل آخرون الهبة على من أحد أطرافها قرصا بالمقاريص لأنهم كانوا في صدر الإسلام
 يتعاملون بها عددا ، فصار أحد أطرافها محسا وتطعيفا

فأما الكيل

فان كان مقاسمة ، فأى قدير كيل تعدلت فيه القسمة
 وقد اختلف كلام الإمام أحمد في المقاسمة
 فقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الحلال فيمن كانت في يده أرض من أرض
 السواد هل يأكل مما أحرحت من ربع أو عمر ، إذا كان الإمام يأخدم بالحراج مساحة أو
 صيرتها في أيديهم مقاسمة على النصف . أو الربع ؟ فقال « يأكل ، إلا أن يحاف السلطان » .
 وظاهر هذا أنه قد أحرأ المقاسمة في الحراج
 وقال في رواية الجال « السواد كله أرض حراج »
 وذكر المقاسمة فقال « للمقاسمة لم تكن ، إنما هو شيء أحب »
 وظاهر هذا أنه لم ير ذلك ، إلا أنه لم يصرح بالبيع ، لكنه أحرأ أنه لم يكن في وقت عمر .
 وإن كان حراجا مقتدرا بالقيصر الذي كان في وقت عمر فقد حكى القاسم أن القيصر الذي وضعه
 عثمان بن حنيف على أرض السواد فأمصاه عمر بن الخطاب كان مكيلا لم يعرف بالشارفان .
 قيل ورثه بمائة أرتال
 وقد أوماً أحمد إلى هذا في روايه نكر بن محمد عن أبيه - وقد سأله عن القيصر - فقال
 « يسمى أن يكون قفرا صغيرا » وقال « قيصر الحجاج صاع عمر يسمى أن يكون تمانية أرتال^(١) »

(١) قال عبيد بن آدم في الحراج (رقم ٤٧١) سألت الحسن بن صالح عن الصاع . فقال « القيصر
 الحجاجي صاع وهو ثمانية أرتال » وروى عن سريك (رقم ٤٧٢) « هو أقل من ثمانية أرتال وأكثر
 من سبعة أرتال » وروى (رقم ٤٧٣) عن معرة ، عن إبراهيم قال « الحجاجي على صاع عمر » ، وروى
 أبو عبد الله الأموال نحوها (رقم ١٥٩ - ١٥٩٨) ثم قال ولما رى أهل العراق دهوا
 إلى أن الصاع ثمانية أرتال ، لأنهم سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل بالصاع وسمعوا
 في حديث آخر « أنه كان يغسل ثمانية أرتال » وفي حديث آخر « أنه كان يوصى برطلين »
 فوهوا أن الصاع ثمانية أرتال ، لهذا وقد اضطرب مع هذا قولهم ، فخلوه أضعف من ذلك .

فان استؤف وصع الحراج كيلا مقدرا على ناحية متدأة ، روى فيه من المكاييل ما استقر
مع أهلها من مشهور القفران تلك الناحية .

✱

وكان السوادى فى أول أيام الفرس حاربا على العاصمة إلى أن وصع الحراج عليه قبادى بن فيروز^(١)
فارتفع مائة وخمسين ألف ألف درهم بورن الثقال وكان الفرس على هذا فى نية أيامهم . وحأ
الإسلام فأقره عمر على المساحة والحراج ، فبلغ حراجه فى أيامه مائة ألف ألف وعشرين
ألف ألف درهم

وحأه رياء مائة ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف
وحأه عبيد الله بن رياء مائة ألف ألف وخمسة وثلاثين ألف ألف .
وحأه الحجاج ثمانية عشر ألف ألف ، نعلمه وإحراجه .
وحأه عمر بن عبد العزيز مائة وعشرين ألف ألف بعدله وعمارته
وكان ابن هيرة يحب مائة ألف ألف ، سوى طعام الحد وأوراق العلة
وكان يوسف بن عمر يحمل منه فى كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف ،
ويحتسب بغطاء من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف وفى بقعة الريد أربعة آلاف ألف
وفى الطرار ألبى ألف وفى بيوت الأحداث والعوانق عشرة آلاف ألف .
وقال عبد الرحمن بن حفص بن سليم ارتفع هذا الإقليم الحقيق ألف ألف ألف -
ثلاث مرات - فما بقص من مال السلطان راد فى مال الرعية

ولم يرل السوادى على المساحة والحراج إلى أن عدل مهم المصور فى الدولة العباسية عن الحراج
إلى القسمة لأن السعرحص فلم تف العلات بحراجه . وصرب السواد ، جعله مقاسمة
وأشار أنوعبيد على المهدي أن يحمل أرض الحراج مقاسمة بالنصف إن سقى سيجا وفى الدوالى
على التلب وفى الدوالى على الربع لاشيء عليهم سواء وأن يعمل فى السجل والسكرم
والشحر مساحة حراج . يقرر بحسب قوله من الأسواق والفرص^(٢) وإذا بلغ حاصل العلة
ما بى بحراجه أكرم حراجا كاملا ، وإذا بقص ترك

وأما أهل الحجار فلا اختلف بينهم فى أعلمه أن الصاع عديم حصة أوطال وثل يعرفه عالمهم
وحأهلم وناع به فى أسواقهم ويحمل علمه قرأ بعد من وقد كان يعقوب - يعى أنا يوسف -
رماا قول كمول أحصاه فى تم رجع عه إلى قول أهل المدسة مال أبو عبيد وهذا هو الذى
عله العمل عدى لأن - مع اختلف قول أهل الحجار عليه - بذكره فى حديث روى عن عمر فوجده
موافقا لفلهم ثم ساق حدث عمر ، وغيره من الآثار (رقم ١٦٤ - ١٦٢١) وقال
قد فسرا ما فى الصاع من السى وهو كما أعلمك - حصة أوطال وثل والذ ربه وهو
رطل وثل وذاك رطلنا هذا الذى وره مائة درهم وعامة وعسرون درهما ورن سعة

(٢) والذكسرى أوسروا

(١) الدرس جمع فرصة - هى اللاتكون على ساحل البحر مرأ للسى

فهذا ما جرى في أرض السواد .

والذي يوحى الحكم : أن حراجها هو للصروب عليها أولاً . وتعييره إلى المقاسمة إذا كان بسبب حادث اقتضاء احتياط الأئمة أمضى مع ققاء سنه ، وأعيد إلى حاله الأول عند روال سنه . إذ ليس للإمام أن ينقص احتياط من تقبّله

فأما تصميم العمال

لأموال الحراج والعنبر فباطل لا يتعاق به في الشرع حكم لأن العامل مؤمن ليستوفى ما وحب ويؤدى ما حصل فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يصم نقصاً ولم يملك ريادة وصان الأموال عقدار معلوم يقتضى الاقتصار عليه في تلك ما راد ، وعزم ما نقص وهذا صاف لموضوع العمالة وحكم الأمانة ، فطل

وقد به أحمد رحمه الله على معنى هذا في رواية أنى طالب في الذي يتقبل الآحام لا يدرى ما فيها ، والطسوح يتقبله لا يدرى ما فيه من الطعام فهو أشرّ ما يكون .

وكذلك قال في رواية حرب . وقد سئل عن هسير حديد ابن عمر « القنالات ربا » قال هو أن تقبل بالقرية وفيها العالوج والحل ولقط الحديد رواه سفيان عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن أنى الرباد عن ابن عمر « القنالة ربا » فسماء ربا ومعناه حكمه حكم الربا في السطال ، وفساد العقد

وعن ابن عباس قال « إياكم والربا وإياكم أن يجعل العلّ الذي جعل الله في أعناقهم في أعناقكم ألا وهي القنالات ، وهي الدلّ والصغار ^(١) »

(١) القنالة أن يتصل الأرض بحراج أو حانة أكثر مما أعطى فذلك الفصل ربا . فإن جعل وررع فلا بأس والقنالة — صبح القاف — السكالة وهي في الأصل مصدر فل ، إذا كفل وروى أبو عبيد في الأموال رقم (١٧٦ — ١٨) عن عبد الرحمن بن رباد قال « قلت لابن عمر لما جعل الأرض ، فصيب من عمارها — قال أبو عبيد — نعم الفصل — فقال — ذلك الربا المحلل » وعن الحسن قال « جاء رجل إلى ابن عباس ، فقال أتصل منك الأمله عمائه ألف قال فصره ابن عباس مائة سوط وصله حياً » وعن أنى هلال عن ابن عباس « الصالات حرام » وعن حله بن سحيم قال سمعت ابن عمر يقول « الصالات ربا » قال أبو عبيد معنى هذه الصالة المكروهة للمهي عنها أن ينقل الرجل الحبل والشرع والزرع الباب فل أن يستحصد ويدرك وهو معسر في حدث روى عن ابن حنبل عن عاصم بن العوام عن التميمي قال سألت سعد بن حنبل عن الرجل يأتي القرية فيعملها وفيها الحل ، والزرع ، والنحر ، والعلوج فقال « لا يعملها فيه لا حرج فيها » وقال أبو يوسف في الحراج (من ١٠٥) ورأى أن لا يعمل شيئاً من السواد ور غير السواد من اسلاد فإن المقل إذا كان في مائة فصل عن الحراج عسف أهل الحراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم ، وأحدهم عما يحجبهم لئلا يدخل فيه وفي ذلك وأمثاله حراج البلاد وهلاك الرعية والمعمل لا يأتى هلاكهم بصلاح أمره في مائة ولعله أن يستعمل

وقد وصى عمر بن الخطاب رضى الله عنه العمال بالرفق والعنل .

فروى أبو بكر بإساده عن القاسم أن عمر بن الخطاب كان إذا بعث عماله قال « إنما أَسْكَمُ أَعْمَةً . لا تصرنوا المسلمين فتدلوهم ، ولا تحرموهم فتظلموهم وأدروا اللقحة للمسلمين » يعنى عطايائهم . وإساده عن إبراهيم « أن عمر بن الخطاب كان إذا بعثه عن عامله أنه لا يعود المريس ، ولا يدخل عليه الضعيف عزله (١) » .

وإساده عن أنى بن ملحار لاحق بن حميد « أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر أميراً على الكوفة على حيوشهم وعلى صلاتهم . وبعث عبد الله بن مسعود على فصائهم وبيت مالهم . وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرض وحمل لهم كل يوم شاة . شطرها وسواقطها لعمار بن ياسر ، وبقيتها لعبد الله بن مسعود ، وعثمان بن حنيف . ثم قال عمر ما أرى قرية يخرج منها كل يوم شاة لعمالها إلا مريعا حراسها »

فصل

فما تحلف أحكامه من البلاد

وبلاد الإسلام تنقسم ثلاثة أقسام حرم وحار وما عداها
فأما مكة فقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه « مكة ، ومكة » فقال تعالى (٣) ٩٦ إن أول بيت وضع للناس للذي بمكة وهدى للعالمين وقال تعالى (٤٨) ٢٤ وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم وكان الله بما تعملون بصيراً (٢٢)
وقد اختلفت الرواية عن أحمد في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح هل دخلها عبوة أو صاحبا ؟ على روايتين (٣)

بعد ما نزل منه فصلاً كبيراً وليس يمكنه ذلك إلا بتدّة من على الرعة وصرب شديد ، وإقامته لهم في الشمس ، وعلق الحجارة في الأعناق ، وعذاب عظم يال أهل الحراخ مما ليس يجب عليهم من الضاد الذي بهى الله عنه إمعاً أمر الله عزّ وجلّ أن يؤخذ منهم العفو وليس يحلّ أن يكلفوا فوق طاقتهم — وساق فصلاً طويلاً فيما يجب على الخليفة في هذا

(١) أنظر الأموال رقم (١٧٢) وحراج أنى يوسف من (٤٢) والمحلى لاس حرم (ح ٦ ص ١١٦)

(٢) ذكر الماوردي سبب تسميتها « مكة ومكة » وما قيل في ذلك عن أهل اللغة ومن التمر وأطال القول في حرم مكة ، وأمس من دخله في الحاملة ، وفي السكنة وبنائها ، وكونها في الحاملة والإسلام وفي المسجد الحرام وبنائه وسكان مكة ، وأول من محدّث عن شأن سواة حام الأنبياء . كعب بن لؤى بن غالب ، وذكر حطة له وشعرأى في ذلك ، ثم هوى بن كلاب ، ودار الدوة

(٣) قال الماوردي ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه دخلها عبوة فعما عن القاسم ، ومن على النبي ، وأن الإمام إذا فتح داراً عبوة فلا أن يعز عن عبائه وعنّ على سبه وذهب القاضي إلى أنه دخلها

إحداها : أنه دخلها عنوه . ولم ينعم بها مالا . ولم يسب فيها درية . لأن الأمان حصل من النبي صلى الله عليه وسلم قبل تقصى الحرب . لأنه روى في الخبر « أن قائلاً قال . لا فريش بعد اليوم ^(١) » فقال النبي صلى الله عليه وسلم « الأحمر والأسود آمن » فالحال لم يتصرم حتى حصل الأمان

وقال في رواية اليموي - وقد سئل عن مكة هل فتحت صلحا ؟ فالتفت إلى وقال « أليس إنما أحدث بالسيف ؟ »

وقال في رواية أنى داود - وقد سئل عن مكة عوة هي ؟ قال « قد أقرت اللاد في أيديهم ،

صلحا عنده مع أنى سفيان كان الصلح فيه « أن من ألقى ماله كان آمنا ، ومن نعلق بأستار الكعبة فهو آمن ، ومن دخل دار أنى سفيان فهو آمن ، إلا سلة أسس قتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة » ولأجل عمد الصلح لم يسب ولم يسب ولنس للإمام إذا فتح طبا عوة أن يعمو عن عائمه ولا أن عن علي سبه ، لما فيها من حقوق الله تعالى وحقوق العامين فصارت مكة وحرما - حين لم يسب - أرض عفر ، إن زرعت لا يحور أن يوضع عليها الحراج اه . وقال أبو عبيد . وقد رجم نسي من يقول بالرأى . أن للإمام حكما ثالثا في الدوة قال إن شاء لم يعلها عيمة ولا بيتا وردّها إلى أهلها الذين أحدث منهم ، ويخت في ذلك عما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل مكة حين اقتحمها ، ثم ردّها عليهم ، ومنّ عليهم بها - ثم ساق الأحرار في ذلك (رقم ١٥٧ - ١٥٩) قال أبو عبيد ولا يرى مكة يشبهها شيء من اللاد من جهتي إحداها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الله عز وجل قد حصه من الأفعال والسائم عما لم يعلها إيره . وذلك قوله (يسألك عن الأفعال قل الأفعال لله والرسول) فرى هذا كان حالها له والجهة الأخرى أنه قد سنّ لمكة سننا لم يسها لفي من سائر اللاد - ثم ساق الأحرار في ذلك (١٦٠ - ١٧) أنها مباح لمن سقى ولا تناع راعها ، ولا يؤخذ إحارها ، ولا محلّ صالها ، ولا نعلق دورها دون الحاج - ثم قال فإذا كانت هذه مكة سبها أنها مباح لمن سقى إليها ، وأنها لا مباح راعها ولا نطق كراء سوتها ، وأنها مسحد للجماعة المسلمين فكيف تكون هذه عيمة ، فتقسم بين قوم يحورونها دون الناس ، أو تكون فتا ، فصير أرض حراج ، وهي أرض من أرض العرب الأميين الذين كان الحكم عليهم الإسلام أو الفل ، فإذا أسلموا كانت أرضهم أرض عفر ولا تكون حراجا أبدا اه وهذا بعد - والله أعلم - أن أنا عند كان يرى أنها مباح عوه ، ولكنها تخالف سبها سبه عفرها من أرض العوه . وبذلك لذلك أنه ساق هذا في باب فتح الأرض يؤخذ عوه . وكذلك رجع الحافظ ابن حجر في الصح (ح ٨ ص ٩) هذا وحكي الخواص عن أسند على أنها صلح بركة المسبة لأرضها ودورها بأنها لا يسلم عدم العوة . فقد فتح اللاد عوة . ويمنّ على أهلها ويركّلهم دورهم وعتائمهم لأن فسه الأرض لله ومة ليس مفعلا عليها بل الخلاف باب عن الصيامه في سدوم . وقد فتح أكبر اللاد عوه فلم يسب . وذلك في زمن عمر وعثمان ، مع وجود أكبر الصيامة . وقد رادب مكة عن ذلك فأمر يمكن أن يدعى إحصائها به دون فسه اللاد وهي أنها دار النسك ، ومتعد الحلى . فقد حطها الله حرما ، سواء العاكف به والد اه

(١) قال ذلك أبو سفيان كما في حديث أنى هريره الذي رواه الحارثي في وصف فحول النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم السج

قيل له . صلح ؟ قال لا ، ولكن أقرّها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيدي أهلها بقوله « من دخل داره فهو آمن »

وقال في رواية حسنة « مكة إما كره إحارة بيوتها لأنها عمرة . دخلها النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف . فكره من كره ذلك من أهل الفتنة . فلما كانت عمرة كان المسلمون فيها شرعاً واحداً وقال عمر لا تمعوا ناراً بليل أو سهار لأنه لم يحصل لهم ملكاً دون الناس » .

وفيه رواية أخرى دخلها صلحاً ، عقده مع أبي سفيان . وكان المتروط فيه « أن من أعلق يده فهو آمن ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن إلا ستة نفر استثنى فتلهم » ولأجل عقد الصلح لم يعم ولم يسب

قال في رواية حرب بن إسماعيل « أرض العترة الرجل يسلم نفسه من غير قتال ، وفي يده الأرض فهي عترة مثل المدسة ومكة » .

وقال في رواية سعيد بن محمد الزهري - وقد سئل عن مكة قال « دخلت صلحاً » . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « وهل ترك لنا عقيل من رباع ^(١) »

وقال في رواية أبي طالب « إذا كانت أرض حرّة مثل مكة وحراسان . فأما عليهم الصدقة لأنهم يملكون ربها »

قال أبو إسحق المسئلة على روايتين قال أبو بكر الخلال ، في كتاب الأموال « مكة افتتحت بالسيف وأقرّهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن فتحها بالسيف في مباركتهم ، فمن قال إنها عمرة كره إحارة بيوتها ومن قال إنها صلحاً لم يبرأ إحارتها ناساً »
فأما بيع دور مكة وإحارتها فذلك موقوف على الروايتين . إن قلنا إنها فتحت وعمرة لم يكر بيعها ولا إحارتها ^(٢)

(١) رواه البخاري عن أسامة بن زيد أنه قال رمن الفج « برسول الله ، أن تبرك عدا ؟ » فقال ، من قال « لا رب الكافر المؤمن ولا المؤمن الكافر » وعقيل هو ابن أبي طالب تأخر إسلامه إلى ما بعد الهجرة فاستولى على دور بني هاشم فاعها وأسلم قبل الحديبية وهاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثمان وكان أكبر من حمير بمئتين سنة ، وحمير أكبر من علي بمئتين سنة

(٢) قال الساجدي فتح أو حبيصة من بعدها وأحار إحارتها في عدا أيام الحج ومعها في أيام الحج لرواية الأعمش عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مكة حرام ، لا يحل بيع رباها ولا أحجار بيوتها » وذهب الشافعي إلى حوار سعي وإحارتها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم عليها بعد الإسلام على ما كانت عليه قبله ولم يصبها ولم يمارسهم فيها وقد كانوا يبنونها قبل الإسلام وكذلك بعده هذه دار الندوة وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد صفى لعد الدار من صفى وإساعها معاوية في الإسلام من عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدار ابن صفى وحملها دار الإمارة وكانت من أشهر دار امتعت ذكراً فما أسكر بيعها أحد من الصحابة وإساع عمر ، وعثمان أراداه في المسجد من دور مكة وملك أهلها أعاسها ولو حرم ذلك لما بدلاه مع أموال المسلمين من حري العمل إلى وجها هذا فكان إجماعاً موسوعاً وعمل رواية مجاهد مع إسراعها - على أنه لا محلّ لسعي رباها على أهلها تنسأ على أنها لم يعم مملك عليهم فذلك لم ينع وكذلك الإحارة

قال في رواية صالح - وقد سأله . ماترى في شراء المارل مكة ؟ قال « لا يعجبني . فيه هسى كثير . وبعض الناس يأول (سواء العاكف فيه والباد) »
وقال في رواية أنى طالب « لا تنكرى بيوت مكة إلا أن يعطى لحفظ متاعه . فقيل أليس اشتري عمر دارا للسحن ؟ قال اشتراها للمسلمين يحسن فيه العساق فقيل له . فإن سكن الرحل لا يعطيهم كراء ؟ قال لا يخرج حتى يعطيهم أنا أكره كراء الحمام ، ولكن أعطيه أحرته . ولا يسي لهم أن يأحدوه »

وقال في موضع آخر ، من مسائل أنى طالب - وقد سأله عن كراء دور مكة ؟ فقال « إنما كره في الأسية والدور الكبار »

في أول كلامه البيع من إحارتها للسكى على الإطلاق وأحار إعطاء الكراء لحفظ المتاع لأن الأجرة تحصل في مقابلة الحفظ ثم قال « فإن سكن أعطاهم ولا يسي لهم الأحد » لأنه يعتمد أنه لا يبحر كراؤها . وقوله في آخر كلامه « إنما كره ذلك في الأسية والدور الكبار » لا يقتضى أنه لا يكره ذلك في الصغار وإنما حصن الكبار بالذكر لأن العادة أن المارل الصغار يختص ساكوها بالسكى فيها لحاحهم إليها فلا يكرهوها وإنما يكرهون الكبار فصرف الكلام إلى ذلك ، لهذا المعنى

وقال في رواية حمير بن محمد « شراء دورها وبيعها مكروه ، ويحتجون بأن عمر اشتري دارا للسحن ، وفيه مرفق للمسلمين » .

وقال في رواية ابن منصور - وقد سأله هل تنكره أحور بيوت مكة وشراؤها والساء عى - ؟ فقال « أنوا الكراء وأما السراء فقد اشتري عمر دارا للسحن وأما الساء فأكرهه »

فظاهر هذا أنه كره الكراء وأحار الشراء وليس هذا على ظاهره لأنه قد قال في رواية ابنه صالح - وقد سأله ماترى في شراء المارل مكة ، فقال « لا يعجبني » وكذلك قال في رواية حمير بن محمد « شراء دورها وبيعها مكروه » فسوى بين الشراء والبيع في البيع

وقوله في رواه ابن منصور « أما الشراء فقد اشتري عمر » معناه دارا للسحن وقد بين ذلك في رواية أنى طالب ، وقال « اشراء للمسلمين » ولم رد بذلك حوار شرائها على الإطلاق

ويحتمل أن يكون عمر اشتري بيان دار للسحن ، فسمى ذلك دارا كما يقال فلان باع داره ، إذا باع ساءها

وقال في موضع آخر من مسائل ابن منصور في الرجل يسكن مكة بأجرة « إن قدر أن لا يعطيهم فليصل » لأن عنده أنه لا يبحر إحارتها

وقوله « فإن أعطاهم لم يأثم » لأنه مختلف في حواره
وقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث « لا يعصى أحور بيوت مكة » وذكره عن سفيان أنه كان يكرى ويخرج ولا يعطيهم فأسكر ذلك ، وقال « سبحان الله كيف يحىء هذا ؟ »

وإما أنكر هذا من فعل سفيان لأنه إذا اكرى فقد عقد عقدا مختلفا في محته . فكره مخالفته لأجل اختلاف الناس لأنه يقع الخلاف بحره . لأنه بالعقد ملتزم .

وإذا ثبت أنه لا يجوز بيعها ولا إحراقها . فمن سبق إلى شيء منها بقدر حاجته فهو أحق به . وما فصل عن حاجته من النازل الواسعة وح عليه بدل له احتياجا إليه .

وقد قال أحمد في رواية الميموني « ما أحب من يقول إن دورهم ليست لهم ، والثني صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أعلق بانه فهو آمن » فكيف سماها داره ، ودورهم ، وليست لهم ؟ وعمر اشترى من صفوان دارا للسحر كيف لا تكون لهم ؟ ثم قال يدخل على الرجل في مرله ومعه حرمة »

وقال أيضا في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث « أما ما يقول بعض الناس يربون معهم ، فإما يكون هذا إذا كان عنده هصل كثير ، وكانت دارا عظيمة فيها دور ، مثل دار صفوان ابن أمية وما أسهبها فأما رجل له مرل فيه حرمة فلا ينسب لأحد أن يرل عليه وهو كاره » واسعظم ذلك عن قاله

فأما ما طاف بمكة من نص حرمة حكمه في حریم السبع والإحارة حكمها قال في رواية متي الأمازي ، وقد سأله هل يشتري من المصارب - يعنى إلى متى ؟ - قال « لا يعجبني أن يشتري ولا يباع وكذلك الحرم كله » فقد بين أن جميع الحرم حكمه مكة

وقال في رواية أنى طالب « لم يكن لهم أن يتحدثوا معي سينا فإذا احدثوا فلا يدخله أحد إلا بإذنه . قد كان سفيان يحدثها حائطا وبني فيه يتبين ورعا قال لأصحاب الحديث فقولها فلا يدخل رجل مصر رجل إلا بإذنه » .

وظاهر هذا أنه قد أحرأ النساء معي على وجه يعمره وقال في رواية ابن منصور « أما النساء معي فأني أكرهه »

فظاهر هذا المع

فهذا كله إذا قلنا إنها فتحت عبوة

فأما إذا قلنا إنها فتحت صلحا فإنه يجوز بيعها وإحارتها

وقد قال أحمد في رواية أنى طالب فما تقدم « إذا كانت أرضا حرّة مثل مكة وحراسان فعليه الصدقة لأنهم يملكون رقتها »

فقد نص على ملك رقة مكة ، وشبهها بحراسان ومعالم أن أرض حراسان يجوز بيعها

فأما الحرم

فهو ما طاف بمكة من حواشيها

وحده من المدينة دون التميم ، عند بيوت بني نهار ، على ثلاثة أمسال ومن طريق لعراق على بنية حل بالمقطع على سبعة أمسال ومن طريق الحجرة في شعب أنى عند الله

ابن حنبل، على تسعة أميال ومن طريق الطائف على عرفة من بطن مرة، على تسعة أميال ومن طريق حجة. منقطع العشائر، على عشرة أميال

فهذا حد ما حمله الله حراما لما احتضنه من التحريم. وباين يحكه سائر البلاد. قال الله تعالى (٢٠٠ . ١٢٦) وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا آمنا وارزق أهله من الثمرات) يعنى مكة وحرمها وقد اختلف في مكة وما حولها هل صارت حراما سؤال إبراهيم، أو كانت قبله كذلك؟ من الناس من قال لم تزل حراما آمنا من الحيرة السلطن، ومن الحسوف والزلزل. وإعما سأل إبراهيم ربه أن يجعله آمنا من الحذب والقحط، وأن يرزق أهله من كل الثمرات وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم وقد سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم «مكة أحلت لي ساعة من نهار ولم يحل لأحد قلبي» ماوجه؟ قال «وجهها أنها كانت حراما ولم تزل» فقد نص على أنها لم تزل حراما

والوجه فيه ما روى سعيد بن أنس سعيد بن أنس القري - قال سمعت أبا شريح الحرابي يقول «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح مكة قام حطيا فقال يا أيها الناس، إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فهي حرام إلى يوم القيامة لا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما، أو يعصد بها تحرا، ألا وإني لأحد بعدى، ولم تحل لي إلا هذه الساعة عصا على أهلها ألا وهي قد رجعت على حالها بالأمس ألا ليلع الشاهد العاين، من قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلها، فعولوا إن الله قد أحلها لرسوله، ولم يحلها لك (١)»

ومن الناس من قال إن مكة كانت حلالا قبل دعوة إبراهيم كسائر البلاد، وأنها صارت بدعوتها حراما آمنا، حتى حرمها، كما صارت المدينة تحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم حراما، بعد أن كانت حلالا لما روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن إبراهيم كان عبد الله وحليته، وإني عبد الله ورسوله وإن إبراهيم حرم مكة، وإني حرم المدينة، ما بين لانتها عصاهها وصيدها لا يحمل فيها السلاح لقتال ولا يقطع فيها شجر إلا لعاب بعير (٢)»

والذي يختص به الحرم من الأحكام التي تنال سائر البلاد خمسة أحكام

(١) رواه البخاري ومسلم أن أبا شريح قال لعمر بن سعيد - وهو معث العوف إلى مكة «أئند لي أيها الأمير أن أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم المد من يوم الصبح، سمعته أذناي ووعاه قلبي، وأصبرته عياني حتى تكلم به» فحدثه الحذب فقال عمرو أما أعلم بذلك منك يا أبا شريح «إن الحرم لا يهد عصياً ولا فارقاً دم ولا محرمة» ومنه من احتلاف وذكره ابن إسحاق عن أبي شريح أقرب إلى ما هنا وعصبة الشجرة قطعها

(٢) رواه البخاري لم يقطع «ما بين لانتها حرام» في باب فصل المدينة ورواه عن أنس أطول من لفظ أنس حرمة ورواه مسلم بالفاظ مختلفة عن أنس حرمة، وأنس، وحار، وعلي بن أنس طالب وغيرهم

أحدها : أن لا يدخله محلّ قدم إليه حتى يحرم لسحوله : إما بحجّ ، أو بعمره يتحلل بها من إحرامه^(١) . إلا أن تكون ممن يكثر السحول إليها لمناصع أهلها ، كالخطابين ، والسقاين الذين يحرقون منها عدوة ويعودون إليها عشاء ، فيحوزهم دخولها محلين ، لسحول المشقة عليهم في الإحرام كذا دحاوا .

فإن دخل القادم إليها حالاً فقد أتم . ولمره إحرام على وجه القضاء^(٢) .

فإن أدى به حجة الإسلام في سنته سقط عنه ، وإن أحره إلى السنة الثانية لم يحره عن حجة الإسلام ، ولمره حجة أو عمرة .

قال في رواية حرب . فبمس قدم من بلد بعد تاحرا ، فدخل مكة بغير إحرام « يرجع إلى الميقات فيبذلّ بعمره إن كان في غير أيام الحج » ، وإن كان في أيام الحجّ أهلّ بحجة .
والوجه فيه أنه إذا أراد دخولها لزمه أن يحرم فإذا لم يحرم فقد ترك إحراماً قد لزمه ، فعليه أن يأتي به ، كما لو قال « لله على إحرام » وتركه . فإنه يلزمه الإتيان به

فإن قيل إذا حرج للقضاء كان إحرامه الذي يستأنفه عند دخوله الثاني فلم يصحّ أن يكون قضاء عن دخوله الأوّل ، فيتعدّر القضاء

فيل إذا حرج للقضاء وحصل في الميقات لزمه أن يحاور إلى مكة محرماً فإذا حصل ذلك لم يلزمه معي آخر . ومثل هذا ما نقوله جميعاً لو أحرّم بحجة الإسلام ، أو بالدورة صحّ ولا نقول .
قد لزمه بالسحول إحرام . وحجة الإسلام لازمة بالسرعة فيؤدّي إلى تعدّر الواجب ولا دم عليه على ظاهر ما نقله حرب عنه لأنه قد أتى بالواحد

الحكم الثاني

أن لا يحارب أهلها لتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم بقوله « لا يحلّ لامرئ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً »

فإن دعوا ، على أهل العدل قاتلهم على معيهم^(٣) . إذا لم يمكن ردّهم عن السي إلا بالقتال . لأن

(١) قال الماوردي وقال أبو حيفة محمور أن يدخلها المحل إذا لم رجحاً أو عمرة

(٢) قال الماوردي فمد أتم ولا قضاء عليه ولا دم لأن القضاء متعدّر فإنه إذا حرج للقضاء كان إحرامه الذي يستأنفه محصّاً بدخوله الثاني ، فلم يصحّ أن يكون قضاء عن دخوله الأوّل فتعدّر القضاء وأعور مسقط وأما الدم فلا يلزمه . لأن الدم يلزم في حران السك ولا يلزم حراناً لأصل السك

(٣) قال الماوردي : ذهب بعض الفقهاء إلى تحريم قتالهم مع معيهم ، ونصيق عليهم حتى يرجعوا عن معيهم . والذي عليه أكثر الفقهاء : أنهم يقتالون الخ .

قتل أهل النبي من حقوق الله التي لا يجوز أن تصاع . وكونها محبوسة في حرمه أولى من أن تكون مضاعة فيه .

فأما إقامة الحدود في الحرم فينظر . فإن أُنْهِيَ في الحرم أقيمت عليه فيه . وإن أُنْهِيَ في الحل ثم لجأ إلى الحرم . لم يبق عليه فيه . وألحقه إلى الخروج منه ، ترك مبايعته ومشاراته . فأذا خرج ، أقيمت عليه (١)

الحكم الثالث

يحرم صيده على الحرمين والحليل : من أهل الحرم ، ومن طرأ عليه فمن أصاب من صيده وحب عليه إرساله . فإن تلف في يده صممه بالخواء كالبحر . وهكذا لورمى من الحرم صيدا في الحل ، صممه . لأنه قاتل في الحرم . وبطلان مسوره لا يصمه . وهكذا لو أرمى من الحل صيدا في الحرم صممه . لأنه مقبول في الحرم ولو صيد في الحل وأدخل الحرم فهو حرام عليه . ويلزم إرساله في الحرم (٢) ولا يحرم في الحرم قتل ما كان مؤديا . من السباع ، وحشرات الأرض . فإن وقع طائر على عص شجرة ، أصلها في الحرم والعص في الحل ، فقتله محل في الحل في صحانه روايتان . نقلهما ابن منصور .

الحكم الرابع

تحرم قطع الشجر الذي أنشأه الله تعالى فيه . ولا يحرم قطع ما عرسه الآدميون ، كما لا يحرم فيه دبح الأنس من الحيوان ولا يجوز أن يرعى حشيش الحرم (٣) قال في رواية الفصل « لا يحبس من حشيش الحرم » . ويصم الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة نشاء والعص من كل واحدة مهما سمط من صلب أصلها . ولا يكون ما استحل من قطع الأصل مسقطا لصلب الأصل (٤)

(١) حكى الماوردي مل هذا عن أبي حنيفة ومذهب الثامى أنها عام منه على من أباها ولا يمنع الحرم من إقامتها

(٢) حكى الماوردي مله عن أبي حنيفة ومذهب الثامى كان حلالا له

(٣) قال الماوردي ولا يرمى حلاله من حشيشه

(٤) قال في المنى وقال مالك ، وأبو نور ، وداد ، وابن المنذر لا يصم لأن الحرم لا يصمه في الحل . فلا يصم في الحرم ، كالزروع وقال ابن المنذر لا أحد دلالا أوجب به في شجر الحرم رصا من كتاب ولا سنة ولا إجماع وأقول كما قال مالك : لا يبرأه تعالى ولنا ما روى أبو هزيمة قال « رأيت عمر بن الخطاب أمر بتحر كمان في المسجد يصم ناهل الطواف ، فقطع وندا » قال وذكر المرة رواه حنبل في الناسك وعن ابن عباس أنه قال « في الدوحة

الحكم الخامس

أن يجمع من حالف دين الإسلام من دعى أو معاهد أن يدخل الحرم ، لامتما ولا مارتاً به (١)
قال في رواية ابن منصور « ليس لليهودي والبصري أن يدخل الحرم »
فقد منع منه

فإن دخله مشرك . عرّز إذا دخله يعبر إدى . ولم يستبح به قتله . فإن دخله باذن لم يعرر ،
وأسكر على الأدل له . ولم يستبح به قتله ، وعرر إن افصت حاله التعرير ، وأخرج منه المشرك آمناً .
وإن أراد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه مع منه حتى يسلم قبل دخوله .

وإذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه ودفن في الخلل . فإن دفن في الحرم نقل إلى
الخلل ، إلا أن يكون قد طي ، فيترك . كما ترك فيه أموات الجاهلية

قال أحمد ، في رواية أنى طالب « فصلت مكة بغير شيء . يصلى فيها أى ساعة شاء من
ليل أو نهار ، ولا يقطع الصلاة فيها شيء » ، ثم المرأة بين ندى الرجل ومن دخله كان
آمناً والصيد

فأما سائر المساحد فهل يجوز أن يؤذن لهم في دخولها ؟ على روايتين . إحداهما حوار ذلك ،
مالم يصدوا بالسهول إستندالها فأكل ونوم . فإن قصدوا ذلك معوا
والثانية . لا يجوز أن يؤذن لهم بحال .

فأما المحاز

فقال الأصمى : سبى حجازاً لأنه حجر بين تهامة ومحد فما سوى الحرم منه مخصوص من
سائر البلاد بأربعة أحكام

أحدها أن لا يستوطنه مشرك من دعى ولا معاهد (٢)
قال أحمد ، في رواية بكر بن محمد . وقد سأله عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « أخرجوا

هرة وفي الحرة شاة » والدوحة الشجرة الطيبة والحرة الصغرى وعن عطاء
عمره إذا ثبت هذا فإنه يصح الشجرة الكبيرة بقرية والصغرى شاة والحجس قسمه والصن
عاصم ، كأعضاء الحيوان وهذا قال الناصي . وقال أصحاب الرأي يصح السكن ببيته
وعن أحمد مثله وعنه في الصن الكبير شاة

(١) قال الماوردي وهذا مذهب الناصي ، وأكره الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه ، إذا
لم يستوطنوه وفي قول الله تعالى (لعنوا المشركون عسى فلا قربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا
من مع ماعداه

(٢) قال الماوردي وجوز أبو حنيفة

للمشركين من حرية العرب^(١) قال « إنما الحرية موضع العرب ، وأما الموضع الذي يكون فيه أهل السواد والفرس فليس هي حرية العرب » .

وقال أيضاً في رواية عند الله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يبقى دينان بحرية العرب^(٢) »
« تسميره . ما لم يكن في يد فارس والروم »

وقال في رواية حسبل « قال عمر : حرية العرب - يعنى المدينة وما والاها - لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بإحلاء اليهود منها ، فليس لهم أن يقيموا بها » .

(١) رواه أبو داود عن سعيد بن حير عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة هال أحرحو للمشركين من حرية العرب وأحبروا الوفد بنحو ما كتب أحبرهم » . قال ابن عباس « وسكت عن الثالثة - أو قال - فأستنها » . قال المنذرى وأخرجه البخارى ومسلم مطولا والثالثة هي تجهيز جيش أسامة بن زيد . وقيل لأنها قوله صلى الله عليه وسلم « لا سجدوا قبرى وثماً » . وانظر الأموال لأبى عبيد الأرقام (٢٦٩ - ٢٧٧) وقال البخارى بعد رواية الحديث في باب هل يستشع إلى أهل الذمة ، من كتاب الجهاد وقال يعقوب بن محمد سألت المعيرة ابن عبد الرحمن عن حرية العرب ، هال « مكة ، والمدنة ، والنسابة ، والنس » قال يعقوب « والفرح أول تهامة » قال الحافظ في التلح (ح ٦ من ١٠٣) الفرع - هتج العين المهمله وسكون الراء بعدها جيم - موضع بين مكة والمدينة وهو غير الفرع - هتج الراء - الذى من الطائف وقال الأصمعى حرية العرب ما بين أقصى عدن أبى إلى ريف العراق طولاً ، ومن حدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً وهتج حرية العرب ، لإحاطة الحار بها ، يعنى بحر الهند وبحر العرب ، وبحر فارس ، وبحر الحبشة وأصبحت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومساكنهم . لكن الذى مع المشركين من سكناه الحصار خاصة وهو مكة ، والمدينة والنسابة ، وما والاها لا يبا سوى ذلك مما يطلق عليه اسم حرية العرب لاتفاق الجميع على أن النس لا يعمون بها ، مع أنها من حملة حرية العرب هذا مذهب الجمهور وعن الحمقة عور مطلقاً إلا للسجد وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعى . لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بأذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة اه

(٢) قال الحافظ ابن حنبل في اللحيص (ص ٢٧٨) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب ، وذكره مرسل قال ابن شهاب هتج عمر عن ذلك حتى أنه التلح واليقين عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا فأحلب يهود حير قال مالك وقد أحلى عمر يهود حيران وذلك ورواه أيضاً عن إسماعيل ابن أبى حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول « لعلى أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال فأنزل الله اليهود والنصارى أخذوا قبور أسائهم مساحد لأميين دينان نأرض العرب » ووصله صالح بن أنى الأنصهر عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة أخرجه إسحاق في مسنده ورواه عبد البراق عن معمر عن الزهرى عن سعد بن المسيب ، وذكره مرسل ، ورواه قال عمر لليهود « من كان معكم عهده عهد من رسول الله فليأب به ، وإلا فإنه يملككم » ورواه أحمد في مسنده موصولاً عن عائشة قالت « أحرما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يترك بحرية العرب دنان » . أخرجه من طريق ابن إسحاق حدثني صالح بن كيسان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة اه . وانظر الأموال (رم ٢٧٠ - ٢٧٦)

وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان آخر ما عهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يجتمع في جزيرة العرب ديبان » . وأحلى عمر أهل النمة عن الحجار وصر لمن قدم منهم : تاحرا ، أو صالما : مقام ثلاثة أيام يحرجون بعد انقضاءها^(١) . أخرى به العمل واستقر عليه الحكم . فيسمع أهل النمة من استيطان الحجار . ويمكنون من دخوله . ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام . فإذا انقضت صرف عن موضعه . وحار أن يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره . فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة أيام عرر ، ولم يكن معدورا .

الحكم الثاني

أن لا يدفن فيه أمواتهم ويقلون - إن دفنوا فيه - إلى غيره لأن دفنهم فيه مستدام . فصار كالاستيطان ، إلا أن تعد مسافة إحراهم منه ، ويبعروا إلى أحرحوا فيجوز لأهل الضرورة أن يدفوا فيه

الحكم الثالث

أن لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم حرما محظورا ، بين لانيها يجمع من تعير صده ، وعصد شجرة ، كحرمة مكة^(٢)

الحكم الرابع

أرض الحجار احتص رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها وهي تنقسم قسمين أحدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أحدها محقه . فإن حصه خمس الخمس من التي^(٣) والعائم^(٤) . وأما أربعة أخماس التي^(٥) مما لم يوجب المسلمون عليه محيل ولا ركاب ، فهل كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحقاله^(٦) على وجهين أحدهما كان حقاله ذكره أبو بكر في كتاب التفسير في سورة الحشر فقال « جعل الله ما لم يوجب عليه المسلمون محيل ولا ركاب لرسوله خاصة ، دون غيره ولم يجعل فيه لأحد نصيبا »

(١) أنظر الأموال (رقم ٢٧٢) وقال الحافظ في اللحيص الحير (ص ٣٨) رواه مالك في الموطأ عن نافع عن أسلم مولى عمر
(٢) قال الماوردي وأما أبو حنيفة وحمل المدة كغيرها وبما قدمناه من حدث أن هريرة دلت على أن حرم المدينة محظور فإن قتل صده ، أو عصد شجرة عصى على إن حراء سلب نيابه وقيل تعيره

(٣) قال الماوردي أحدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أحدها محقه فإن أحد حصه خمس الخمس من التي^(٤) والعائم^(٥) والحق الثاني أن أرضه أخماس التي^(٦) الذي أفاء الله على رسوله^(٧) مما لم يوجب عليه المسلمون محيل ولا ركاب

واحتج بحديث عمر « كانت أموال بني الصير مما آفاه الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مما لم يوحى عليه بحيل ولا ركب . فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خلاصا دون المسلمين ^(١) » .
والوجه الثاني لم يكن له ، بل كان لمخافة المسلمين . لأن أحمد قال في رواية أبي النضر ،
ونكر بن محمد « والى ما صولح عليه من الأرصين ، وحرية الرؤس ، وخراج الأرصين . فهذا
لكل المسلمين فيه حق الله والعقير ، على ما يرى الإمام »

واحتج بأن عمر فرض لأتباع المؤمنين في القى ، ولأنه المأخوذ ، سوى العطاء
وكل يقول « لكل أحد في المال حق إلا العبد »

فلو كان لله صلى الله عليه وسلم حالصا لمعه بعد موته لأهل الديوان ، كما جعل سهمه من
محس المبيعة لأهل الديوان

فقال في رواية أبي طالب « سهم الله والرسول واحد . فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل أبو بكر في الكراع والسلاح فهو كما جعله لا يجوز صرفه لغير أهل الديوان » .
وكذلك قال في رواية صالح « يعزل المحس ، يعطاه أهل الديوان المقاتلة ، دون غيرهم »
والوجه لهذا القائل قول النبي صلى الله عليه وسلم « مالي مما آفاه الله عليكم إلا المحس ،
والمحس مردود عليكم ^(٢) »

وهذا ينبغي أن يكون له أربعة أحكامه

فما صار إليه من أحد هذين الحقين فقد رشح ^(٣) منه لعص أمهاته وترك ما به لمقتنه
وصلاته ومصالح المسلمين . وحكمه حين مات عنه . أنها صدقات محرمة الرقاب ، مخصوصة النافع ،
مصرفه الارتفاع في وجوه المصالح العامة ^(٤)

وما سوى صدقاتها فإياها أرض عشر لا حراج عليها لأنها ما بين مصوم ملك على أهله ، أو
متروكة أسلم عليه أهله وكلا الأرصين مشهور لا حراج عليه

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث مالك بن أنس بن الحدثان عن عمر وانظر التلخيص الخير (ص ٢٧١)
والأموال (رم ٧١)

(٢) رواه الإمام أحمد عن عادة بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم « صلى بهم في عروة إلى غير من العلم
فلما سلم قام تناول ورة من أعلته ، فقال إن هذه من عائتك ، وأنه ليس لي إلا نصيبي معكم
المحس ، والمحس مردود عليكم فأذوا الحيط والحيط ، وأكرم من ذلك وأصر — الحديث »
ورواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ورواه أبو داود ،
والنسائي عن عمرو بن عتبة

(٣) الرشح العطية وصلاحة جمع صلة ، وهي العطية

(٤) وقال النابودي فاحلف في حكمه بعد موته . ثملا يوم موروا عنه وموصوماً على الموارث ملكا
وحمله آخرون للإمام القائم مقامه في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه جمهور الفقهاء
أنها صدقات محرمة الرقاب المح

فأما صدقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصاره . لأنه قبض عنها . فتعيت
وهي غاية .

أحدها . وهي أول أرض ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصية محيريق اليهودي
من أموال بني النضير

حكى الواقدي . أن محيريق اليهودي كان حرا من علماء بني النضير ، آمن برسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم أحد . وكانت له سبعة حوائط . وهي . المنب ، والصافية ، والدلال ،
وحسي ، ورقة ، والأعواف ، والمشرقة . فوصى بها لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم ،
وقاتل معه فأخذ حتى قتل (١)

والصدقة الثانية : أرض من أموال بني النضير بالمدينة . وهي أول أرض أفادها الله على رسوله
فأحلام عنها . وكفا عن دماهم ، وحمل لهم ما حملته الإبل من أموالهم ، إلا الحلقة - وهي
السلاح - فخرحوا عما استقلت إبلهم إلى الشام وحير . وحصلت أرضهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا ما كان لبناوين بن عبيد ، وأبي سعيد بن وهب . فإيهما أسلما قبل الطمر . فأحرر لهما
إسلامهما جميع أموالهما (٢) ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماسوي الأرضين من أموالهم

(١) روى عمر بن شبة عن ابن شهاب قال « كانت صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم أموالا لم يحرق
اليهودي - أي الخاء المعجمة والفاء مصبراً قال عبد العزيز بن عمران لم يأت أنه كان من قبايا
بني قبيص - قال وأوصى محيريق بأمواله للنبي صلى الله عليه وسلم ، وسهد أحداً . فقتل
فقال صلى الله عليه وسلم « محيريق ساق اليهود ، وسلمان ساق فارس ، وبلال ساق الحبشة »
فالصافية شرقي المدسة ، معروفة هناك مخرب رهرة ، ورقة في قلبه المدينة مما يلي المشرق
والدلال حرج معروف قلى الصافية قرب المليكي ، وقف فقهاء المدرسة السهائية . واليثب غير
معروف اليوم . وتؤخذ من وصف هذه الأربعة نكحتها متجاوزات . فربما من الأماكن المذكورة
ولله قرب رقعة ، لما سبق من أهمها اللبان عرسهما سلمان وكابا لحسن واحد والأعواف
حرج معروف بالعالة قرب الزروع ومسيرة أم إبراهيم معروفة بالعالية وحسي صطفا
الربن المرامي كما في حطه بالعالم صم الحاء وسكون السين للمهتئين ، ثم نون متوتحة والذي
نظير أنها المعروفة اليوم بالحسينيات قرب الدلال وكلها لقبها مهروور قال الواقدي وقف النبي
صلى الله عليه وسلم الأعواف ، ورقة ، ومين ، والدلال ، وحسي ، والصافية ، ومشرقة
أم إبراهيم ستة سبع من الهجرة » اه حصن تصريف من كتاب وفاة الوفاء لليهودي

(٢) قال البخاري عن الزهري عن عروة بن الزبير « أن عروة بن النضير كانت بعد بدر ستة أشهر قبل أحد
وكانت بدر في سابع رمضان من السنة الثانية » وسندنا أن عمرو بن أمية في مرجعه من عروة ثم معونة
قتل رجلين غيلان أمانا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن يعلم عمرو بذلك فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم « لقد قتل رجلين ، لأدبهما ، ثم حرج صلى الله عليه وسلم إلى بني النضير يستعصم
في دية ذلك الثقلين - وكان صلى الله عليه وسلم قد عقد حلما أول الهجرة بين المسلمين والمشركين
واليهود على المعاودة في الدفاع عن المدينة ضمن كل من يردوها من عدو - والمعاودة المالية - وكان
بين بني النضير وبين عامر حلف فلما أضاف قالوا نعم يا أبا القاسم نبيك ، ثم حلا بعضهم بعض ،

على المهاجرين الأولين ، دون الأنصار ، لإسهل بن حبيب ، وأنا دحاة سمالك بن حرشة (١) .
فأهبها دكراً فقرا . فأعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسن الأرض على نفسه .
فكأت من صدقاته ، يضعها حيث شاء ، ويمفق منها على أرواحه . ثم سلمها عمر إلى العباس
وعلى رسول الله عليهما ، ليقوما بمصرهما (٢)

الصدقة الثالثة ، والرابعة ، والخامسة . ثلاث حصون من خير . وكأت حير ثمانية
حصون : ناعم ، والقموص ، وشق ، والبطاة ، والكثينة ، والوطيح ، والسلام ، وحصن الصب
ابن معاذ (٣) . وكان أول حصن فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها : ناعم ، ثم القموص ،
ثم حصن الصب بن معاذ . وكان أعظم حصون حير ، وأكثرها مالا وطعاما وحيوانا ثم شق ،
والبطاة ، والكثينة . فهذه الحصون الستة فتحها عمرة . ثم اقتتح الوطيح والسلام . وهو
آخر فتوح حير صلحا بعد أن حاصرهم ، وملك من هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون :
الكثينة ، والوطيح ، والسلام

أما الكثينة : فأخذها محمسن العيمة . وأما الوطيح ، والسلام . فهما مما أفاء الله عليه .

واضقوا مع عمرو بن حنشل أن يأخذ صخرة فيلصقها على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مستند إلى حدار
من بيوتهم فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرب من السماء فكان هذا نصيباً منهم للمهد .
ثم حاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ست عشرة ليلة ثم أحلهم . وفيها أرسل الله تعالى
سورة الحفر وانظر كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذه المعاهدة في الأموال رقم (١٧٥)

(١) «حبيب» صم الحاء المهملة وفتح النون ووزن رير و «دحاة» صم الدال المهملة و «سمالك»
نكسر السين ، و «حرشة» بفتح

(٢) رواها البخاري في أول المجلس من حديث مالك بن أوس بن الحدثان ، وفي غير موضع من كتابه .
ومسلم في المغازي ، وأبو داود في الحراج ، والترمذي في الجهاد والسير ، والنسائي في قسم النبي

(٣) القموص — كعمور — حصن أبي الحقيق والتقى — نكسر الشين المعجمة وفتحها أيضاً .
والبطاة بفتح النون وتحميف الطاء المهملة والكثينة بفتح الكاف وكسر الباء والوطيح
بفتح الواو وكسر الطاء هو أعظم حصون حير صمى بالوطيح بن مازن ، رجل من ثمود

قال ابن إسحاق وكانت الكثينة حصانة تعالى وسهلاً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وسهم دوى القرن
والبهي والسباكين وابن السبيل وطعمة أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وطعمة أقوام مشوا في صلح
أهل فداء منهم يحيى بن مسعود أظفمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين وسعاً من تمر ،
وثلاثين وسعاً من شعير قال وكان واديها اللدان قسمت عليه يبال لها وادي السرر ،
ووادي حاص ثم ذكر ابن إسحاق تفاصيل الاقطاعات منها فأحاد وأعاد قال وكان الذي ولي
قسمها وحصانها حار بن صحر بن أمية بن حساء ، أخو بني سلمة ، وريد بن ثات وكان الأمير
على حرم محلها . عند الله بن رواحة خربها ستين ولما قتل في عرويه مؤنة ولي بعده حار
ابن صحر خربها وانظر البداية والنهاية لابي كثير (ج ٤ ص ١٨ ٢٠٤) والأموال
لأبي عبيد رقم (١٤١ — ١٤٣) وحراج يحيى بن آدم رقم (٤) ووجع اللدان للنادري
(ص ٣٦ — ٣٧) وابن خريز (ج ٣ ص ٩١ — ٩٦)

لأنه فتحهما صاحبا . فصارت هذه الحصون الثلاثة إلى "الحبس" حاصلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فتصدق بها . وكانت من صدقاته . وقسم الخمسة الناقية بين العامين (١) .
 الصدقة السادسة . النصف من فدك . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح خيبر حافه أهل فدك فصالحوه ، سفارة عبيدة بن مسعود ، على أن له نصف أرضهم ونخيلهم . يعاملهم عليه ، ولهم النصف الآخر . فصار النصف منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرها . والنصف حاص لهم إلى أن أحلام عمر فيمن أحلامه من أهل النخلة عن الحجاز فقوم فدك ، ودفع إليهم نصف القيمة ، فبلغ ذلك ستين ألف درهم . وكان الذي قوما مالك بن النبيان . وسهل بن أبي حشمة ، وريد بن ثابت . فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونصفها لكافة المسلمين .
 ومصرفو النصفين الآن سواء .

الصدقة السابعة . الثلث من وادي القرى لأن ثلثها كان لى عذرة ، وثلثها لليهود فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نصفه . فصارت أثلاثا ثلثها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو صدقاته . وثلثها لى عذرة إلى أن أحلام عمر عنها . وقوم حقهم منها . فبلغت قيمته تسعين ألف دينار ، فدفعها عمر إليهم وقال لى عذرة «إن شئتم أدبتم نصف ما أعطيت وبعطيكم النصف» فأعطوا خمسة وأربعين ألف دينار . فصار نصف الوادي لى عذرة ، والنصف الآخر الثلث منه فى صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والسدس منه لكافة المسلمين . ومصرف جميع النصف سواء

الصدقة الثامنة . موضع سوق بالمدينة يقال له مهورر ، استقطعها مروان من عثمان فقم بها الناس عليه . فاحتمل أن يكون إقطاع تضمن لى عليك ، ليكون له فى الحوار وحه فأما ماسوى هذه الصدقات الحامية من أمواله فذكر الواقدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية ، واسمها ركة . وحصة أحمال ، وقطعة من عم ، ومولاه سقران ، وابنه صالحا . وقد شهد بئرا

وورث من أمه أمية بنت وهب دارها التى ولد فيها بمكة فى شعب بنى على وورث من روحته حديجة بنت خويلد دارها بمكة بن الصفا والنزوة ، حلف سوق العطارين ، وأموالا

وكان حكيم بن حرام اشترى لحديجة ريد بن حارثة من سوق عكاظ بأربعمائة درهم ، فاستوهه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعتقه . وروحه أم أيمن . فولدت منه أسامة بعد السوء

(١) قال الماوردي وفى حملها وادى السرير ، ووادي حير ، ووادي حاصر . على عاصه عشر سهما . وكان عذرة من فست عليه ألما وأربعمائة . وم أهل الحديبية من شهد منهم حير ومن غاب عنها ولم يبع عنها إلا حاصر بن عبد الله ، قسم لهم كسهم من حصرها . وكان منهم ماتا فارس أعظم ستائة سهم ، وألف ومائتا سهم لألف ومائتى رجل . فكانت سهام جميعهم ألما وعاصماته سهم . أعطى لكل مائة سهما . فذلك صارت حير مقسومة على عاصمات عشر سهما

فأما الباران فإنه عقيل بن أبي طالب ماغيها بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له « في أي دورك تنزل ؟ فقال : وهل تركت لما عقيل من ربا ؟ » .

فلم يرجع فيما ناعه عقيل . لأنه غلب عليه ، ومكة دار حرب يومئذ . فأحرى عليه حكم المشتهك . فخرحت هاتان الباران من صدقاته .

وأما دور أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فكان قد أعطى كل واحدة منهن الدار التي تسكنها . ووصى بذلك لهم .

فإن كان ذلك منه عطية تمليك ، فهي حارحة من صدقاته . وإن كان عطية سكتى وإرفاق فهي من حجة صدقاته . وقد دخلت اليوم في مسجده ، ولا أحسب منها ما هو خارج عنه .

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى هشام الكلبي عن عوانة بن الحكم . أن أبا بكر دفع إلى علي آله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورايته ، وحناءه . وقال « ماسوى ذلك صدقة »

وروى الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت « نوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوه حرمهوبة عند يهودى ثلاثين صاعاً من شعير^(١) »

فإن كانت درعه المعروفة بالبراء ، فقد حكى أنها كانت على الحسن بن علي يوم قتل . فأحدها عبيد الله بن زياد . فلما قتل المختار عبيد الله صار الدرع إلى عباد بن الحصين الحطلي . ثم إن خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد - وكان أمير البصرة - سأل عباداً عنها فحده إياها فصره مائة سوط . فكتب إليه عبد الملك بن مروان « مثل عباد لا يصر ، إنما كان يسمى أن تقتله ، أو تعفو عنه » ثم لم يعرف الدرع خبر بعد ذلك

وأما البردة فقد حكى أناس بن ثعلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وهبها لسكب بن رهير ، فاشتراها منه معاوية . فهي التي تلبسها الخلفاء .

وحكى صمرة بن ربيعة . أن هذه البردة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه أهل أيلة فأحدها منهم عبد الله بن خالد بن أبي أوفى^(٢) - وكان عاملاً عليهم من قبل مروان بن محمد - وبعث بها إليه . وكانت في حرانته حتى أحبب بعد قتله . وقبل . اشتراها أبو العباس السفاح ثلاثمائة دينار

وأما النصيب فهو من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي صدقة . وقد صار مع البردة من شعار الخلفاء

(١) رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي وقال ابن القيم في زاد المعاد . وكان له سبعة أدرع . ذات المصول وهي التي رهبها عند أبي شحمة اليهودي على شعيراماله . وكان ثلاثين صاعاً . وكان أهل الدين إلى سعة ، وكاب الدرع من حديد . وذات الوشاح . وذات الخواشي . والسعدة . وفضة . والبراء . والخرق

(٢) عبد الماوردي . سعيد بن خالد بن أبي أوفى

وأما الحاتم . فابسه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى سقط من يد عثمان في بئر فلم يحده (١) .
فهذا شرح ما قبض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقته وتركته . والله أعلم

فأما ما عدا الحرم والحجار من سائر البلاد

فقد تقدم ذكر انقسامه إلى أربعة أقسام :
قسم أسلم عليه أهله ، فيكون أرض عشر
وقسم أحياء المسلمين فيكون ما أحيوه معشورا .
وقسم ملكه العامون غنوة ولم يبقه الإمام . فيكون معشورا
وقسم صولج عليه أهله فيكون فينا يوضع عليه الحراج .
وهذا القسم يقسم قسمين
أحدهما . ما صولجوا على روال ملكهم عنه فلا يحور بيعه ويكون الحراج أحره لا يسقط
باسلام أهله . ويؤخذ من السلم والذي
والثاني ما صولجوا على قضاء ملكهم عليه . فيحور بيعه ويكون الحراج أحره ، يسقط
باسلامهم ، ويؤخذ من أهل الدمة ، ولا يؤخذ من المسلمين

فأما أرض السواد

فإنها أصل ، حكم الفقهاء فيها يعتبر به نظائرها
وهذا السواد مشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر من أرض العراق
سمى سودا ، لسواده بالزرورع والأشجار لأنه حين تاحم حرية العرب التي لا ررع فيها ولا شجر
كانوا إذا حرقوا من أرضهم إليه طهرت لهم حصرة الزروع والأشجار وهم يحرقون بين الحصرة
والسواد في الاسم فسموا حصرة العراق سوادا وسمى عراقا لاستواء أرضه حين حلت من
حبال تعاو وأودية تحصص والعراق في كلام العرب هو الاستواء
وحد السواد طولا من حديته الموصل إلى عمادان، وعرضا من عديب القادسية إلى حلوان .
يكون طوله مائة وستين فرسحا وعرضه مائة فرسحا ، إلا قرياب قد سماها أحمد ، ودكرها
أبو عبيد . الحيرة ، وابقيا ، وأرض بني صاوبا ، وقرية أخرى كانوا صلحا .
وروي أبو بكر بإساده عن عمر أنه كتب « إن الله عز وجل قد فتح ما بين العديب
إلى حلوان »

(١) روى البخاري من حديث أس قال « كان حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده ، وفي يد أبي بكر بعده ، وفي يد عمر بعد أبي بكر فلما كان عينا جلس على نثر أرس ، فأخرج الحاتم ، فحل بعثه ، سقط قال فاحتلما ثلاثة أيام مع عثمان . سرح النثر فلم يحده . وروي أبو داود عن ابن عمر « أن عثمان أخذ غيره وهش فيه محمد رسول الله ، فكان يحتم به » .

وأما العراق فهو في العرص مستوعب لعرص السواد عرفاً . ويقصر عن طوله في العرص ، لأن أوله في شرق دجلة . العلت . وعن عربها حربي ، ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان ، فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً . يقصر عن طول السواد خمسة وثلاثين فرسخاً . وعرضه : ثمانون فرسخاً كالسواد .

قال قدامة بن حمر . يكون ذلك مكسراً : عشرة آلاف فرسخ . وطول الفرسخ : اثنا عشر ألف ذراع ، بالسراع للرسلة . ويكون بذراع المساحة - وهي الذراع الهاشمية - تسعة آلاف ذراع . فيكون ذلك إذا صرب في مثله ، وهو تكسير فرسخ في فرسخ . اثنين وعشرين ألف حريب وخمسمائة حريب . فإذا صرب ذلك في عدد الفراسخ ، وهي عشرة آلاف فرسخ . بلغ مائتي ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف حريب . يسقط منها بالتجمين مواضع التلال والأكام ، والسباح ، والآحم ومداس الطرق ، والمحاح ، ومجاري الأنهار ، وعراض المدن والقرى ، ومواضع الأرحاء ، والريجات ، والضاطر ، والشادرواب ، والبيادر ، ومطارج القصب وأتابين الآخر ، وغير ذلك . وهو خمسة وسبعون ألف ألف حريب . يصير الباقي من مساحة العراق مائة ألف ألف حريب وخمسين ألف ألف حريب ، يراح منها النصف . ويكون النصف مردوعاً مع ما في الجميع من الحبل والسكر والأشجار

وإذا أصغت إلى ماد كره قدامة في مساحة العراق ماراد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخاً كانت الزيادة على تلك المساحة السواد قدر ربعها . فيصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للربيع والعرص من أرض السواد

وقد يعطل منه بالعوارض والحوادث ما لا يحصر

وقد قيل إنه كانت بلغت مساحة السواد أيام كسرى مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف حريب وكان مبلغ ارتفاعه مائتي ألف ألف وسبعة وعشرين ألف درهم ، بوزن سعة لأنه كان يأخذ عن كل حريب درهما وقيصراً . وأن مساحة ما كان يرجع على عهد عمر رضى الله عنه من اثنين وثلاثين ألف ألف حريب إلى ستة وثلاثين ألف ألف حريب

وإذا ثبت مما ذكرنا حدود السواد ومساحة مراعيه فالكلام في فتحه وفي حكمه

فذهب أحمد أنه فتح عبوة ، ولم يقسمه عمر بين العامين ، بل وقفه على كافة المسلمين وأقره في يد أربانه بجراح صر به على رقاب الأرصين ، يكون أجرة لها ، يؤدى في كل عام (١) وإن لم

(١) قال الماوردي فذهب أهل العراق إلى أنه فتح عبوة لكن لم يقسمه عمر بين العامين وأقره على سكانه ، وصرب الجراح على أربانه والظاهر من مذهب الشافعي أنه فتح عبوة وأقسمه العامون ملكاً ، ثم أسبغهم عمر فربوا ، إلا طائفة استطاع موسمهم مال عاوصهم به عن حقوقهم منه فلما حلص المسلمون صرب عمر عليه جراحاً واحلف أصحاب الشافعي في حكمه فذهب أبو سعيد الاصطخري في كثير منهم إلى أن عمر وقفه على كافة المسلمين ، وأقره في أيدي أربانه بجراح صر به على رقاب الأرصين يكون أجرة لها تؤدى كل عام - الخ . وانظر الأموال لأبي عبد الأرقام (١٣٤ - ١٥١ و ١٥٤ - ١٥٦ - و ٦٩٤)

يتقدر متنها ، لعموم المصلحة فيها . فصارت بوقته لها في حكم ما أفاض الله على رسوله من خير ، والعوالى وأموال بنى النصير . ويكون المأخوذ من حراجها مصروها في المصالح . ولا يكون فينا محموداً لأنه قد حمس . ولا يكون مقصوراً على الحش لأنه وقف على جماعة المسلمين . صار مصرفه في عموم مصالحهم التي منها أوراق الحش ، وعصيين الثغور ، وساء القناطر والخواصع ، وكري الأهار ، وأوراق من تم لهم المصلحة : من القضاة ، والمقهاء ، والقرّاء ، والأئمة ، والمؤدّين (١) فإن فصل بعد ذلك كان لجميع المسلمين ممن تمّ لهم المصلحة ومن لمصلحة فيه «المعنى» ، والفقير

وقد نصّ أحمد على أن عمر لم يقسمه بين العامين ، بل وقعه فقال في رواية حسبل « أوقعه عمر ولم يقسمه . أشار على عليه بذلك » . وقال في رواية المرودى « إنما أذهب إلى أن السواد وقف وعمر . ترك السواد ولم يقسمه » وقال في رواية اليمسوى « السواد إنما أوقف على من يحى من المسلمين » وقال في رواية الأثرم ، وذكر قوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم) «تأول عمر في ذلك أن الأرض موقوفة لمن يحى من بعدهم»

فقد نصّ على أنها وقف وأن عمر لم يقسمها فعلى هذا لا يجوز بيع رقابها ، رواية واحدة . وهل يجوز شراؤها ، مع معه لبيعها ؟ على روايتين . إحداهما لا يجوز نقل ذلك الجماعة فقال في رواية المرودى - وقد سئل عن الرجل يريد الخروج إلى العراق ، ترى له أن يبيع داره ؟ فلم ير له وقال « لا يصلح » .

وقال في رواية إسحاق - وقد سئل عن الرجل يكرن له الصعقة في السواد ، وعليه دين ، هل يبيع ويهضى دينه ؟ قال « لا »

وقال أيضاً ، في رواية محمد بن أنس حرب مثل ذلك وقال في رواية حسبل « السواد وقف ، لا أرى بيع أرضه ، ولا شراؤه » . فقد نقل الجماعة عنه المنع على الإطلاق والوجه فيه أنها وقف عمر على جماعة المسلمين . فخرى محرى سائر الوقوف . وقد روى عن عمر مع الشراء

(١) قال الماوردى فلها بيع من بيع رقابها وتكون المعاوضة عليها بالانتفاع لا بشئ الأبدى وحوار الصرف ، لا ثبوت الملك إلا على ما أحدث فيها من عرس وساء وقيل . إن عمر وقف السواد رأى على ، ومعاذ بن حل وقال أبو الناس بن سريج في مر من أصحاب الشافعي . أن عمر حين استبرأ الناس عن السواد باعه على الأكرّة والذعابين بالمال الذي وضعه عليها حراجاً يؤدوه كل عام . فكان الحراج تما وحار مثله في عموم المصالح ، كما قيل بخوار مثله في الإحارة ، وأن بيع أرض السواد محرم ، ويكون البيع موحاً لتبليكه وأما قدر الحراج المصروب الخ - وساقها ما تقدم في صفة (١٤٩) عدد آتى على

فروى أبو بكر بن مسعود عن الشعبي قال « جاء عترة بن فرقة إلى عمر . فقال : إني اشتريت أرضاً من أرض السواد . قال : من أهلها ؟ قال : هم . قال : فإن أهل الكوفة هم أهلها » .
وبإسناده عن ابن عباس « أنه كره شراء أرض الخيرة »
وقال في رواية يعقوب بن مختار - وقد سأله عن سكي لعداد وشراء دورها - فقال « اشتر منه ولا تسكه أو علة بقيمة ولا يصح بيعه »
وقال أيضاً في رواية أنى طالب « يشتري ما يفوه ويقوت عاله . فما كان أكثر من القوت فلا » .

وقد أحرأ شراء ما تدعو الحاجة إليه منها . وقد أطلق القول في رواية مها ، وقد سأله عن بيع أرض السواد وشراءها فرخص في الشراء ولم يصح البيع فقد أطلق حوار الشراء .

وهذا يحول على قدر الحاجة لأن الحاجة تأثيراً في حوار البيع ، بدليل بيع العرايا ، وهو بيع رطب تمر حرصاً ، يحور للحاجة إلى شراء الرطب . وإن كان ممنوعاً منه في غير العرايا . وكذلك قرص الحر والحصين يحور للحاجة . وإن كان ممنوعاً منه في غير القرص . ويكون هذا التثراء في الحقيقة استنقاداً وفداء ، وغير متمنع أن يقع العمد على وجه الاستنقاد فيكون حائراً في حق البادل للعوص ، وهو ممنوع منه في حق الآحد ، بدليل فك الأسير من أيدي المشركين بعوص بذله لهم . فهو استنقاد وفداء من جهة البادل ، ومحرم من جهة الآحد ، وهما سواء لأن ذلك العقد مع مشرك وكذلك هاهنا سب عقد الجراح مع المشركين

وكذلك إذا شهد شاهد على رجل أنه أعتق عبده أو طلق زوجته ، ورد الحاكم شهادته . ثم إنه انتاع العمد من سنده ، وحال للراء من روحها بعوص بذله له فإن ذلك حائز في حق البادل لأنه استنقاد للعمد من الرق ، وللروحة من طء الحرام . وهو عوص محرم من جهة السيد والروح لأنه يأخذه بعير حق ، كذلك النافع للسواد

وقد قال أحمد في رواية المرودي « والحجة في شراء السواد ولا يباع فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رخصاً في شراء للمصاحف ، وكرهوا بيعها » .
وهو استحسان ، وليس هو القياس

وقد قيل إن المعاوضة عليها لا يباع على طريق الإحارة . فكون إحارته بلفظ السع وهذا لا يخرج عن قول أحمد لأنه أحرأ الشراء وكره البيع . ولأنه حص ذلك بالحاجة ولو كان على وجه الإحارة لم يبيع النافع منه ، ولم يخصه بالحاجة

فأما المعاوضة على ما أحدث فيها من ماء وعراس ، فالمخصوص عنه المنع في روايه يعقوب ابن مختار ، في الرجل يقول أبيعك القص ولا أبيعك رقعة الأرض « هذا حذاع » وكذلك قال في رواية المرودي أنه قال « أبيعك النقض ولا أبيعك رقعة الأرض هذا حذاع »
فقد منع من ذلك وقد قيل فيه إنه إما مع من ذلك لأن الساء في العادة يكون من راب الأرض الوقت فلم يصح بيعه لأنه من حملته

وتعليل أحمد خلاف هذا . لأنه قال « هذا حذاء » وسعناه : أنه يحصل بيع السار طريقاً إلى أحد النصوص عن الأرض ، والبرائع معتبرة في الأصول .

ونقل بكر بن محمد عن أبيه عن أحمد حوار بيع ذلك . فقال في رجل يريد أن يوصي ثلث داره « أكره أن يتناع الدار من أرض السواد ، إلا أن يناع البناء فإذا كان لرجل مال وله دار نظر إلى بناء الدار والمال . فيكون قد أخرج ثلثه من المال والبناء » .

وهذه الرواية أصح . لأن البناء ملكه لم يدخل في الوقف . فغازله بيبه فإن ما به وعليه دين ، وفي يده من أرض السواد ، فهل يتعلق قضاء دينه من إحارة ذلك طاهر كلام أحمد معلوم .

قال الرودي وموران ما أبو عبد الله وعليه حصة وأربعون ديناراً دين ، فأوصى أن يعطى من العلة ، واللفظ لموران .

ولفظ الرودي « أن يعطى من العلة حتى يستوفي حقه » والوجه فيه أنها في يده بعد الإحارة ، والإحارة لا تنطل بموت المستأجر فكانت باقية على حكم ملكه

فإن كان عليه صداق أو دين أو دية ، سلم الأرض لمن له عليه الدين . حار . نص عليه في رواية محمد بن أبي حرب ، في رجل لامرأته عليه صداق ، وله صعه بالسواد . فقال « امرأته وغيرها سواء ، يسلمها إليها » .

ومعناه أنه يسلم حقه في ماله . ولم يرد تسليم ربتها قال في رواية الرودي « أت تعلم أن هذه لا تقيما وإنما أحدها على الإضرار » يعني علة السواد

وقال « التحاره أحب إلى من علة بعداد ، إما أختار التحارة على علة بعداد لأن الأصل فيها أنها وقف ، وقد تداولتها أيدي السلاطين وغيرهم البيع والإقطاع ، ورفع أيدي القوم الذين أقرهم عمرها والحراج الذي هو أجرة » جعلها في حكم المصونة ومن أصله الربع في الأرض المصونة لصاحب الأرض ولهذا أحار القبل منها لأنها مال ضرورة ، والضرورة قد تؤثر في الإباحة

قال في رواية الرودي - وقد سئل هل ترى أن رب الرجل من أرض السواد ؟ فقال « وهل يحرق فيه ميراث »

وإما مع من الميراث لأنه يقتضي نقل الملك في الرقة ولا يجوز ذلك وقال في رواية حنبل « السواد وقعه عمر على المسلمين ، فمته كمثل رجل أوقف داراً على رجل وعلى ولده لا تناع ، وهي لدى أوقف عليه فإذا مات الموقوف عليه كان لولده بالوقف الذي أوقف الأب ، لا يباع وكذلك السواد لا يباع ، ويكون الذي بعده ملك منه مثل الذي ملك قبله على ذلك ، وهذا أحد المسلمين »

وعند من أنه يكون في يد الوارث على ما كان في يده

فأما إحارة أرض السواد فيحور، نصّ عليه في رواية محمد بن أبي حرب والأثرم «إذا استأجر أرضاً من أرض السواد بمن هي في يده بأجرة معلومة خائر، ويكون فيها مثلهم» وذلك لأنها في يده بحكم الإحارة . لأن الحراج أجرة عنها . خائر أن يؤجر ما استأجره كسائر الأشياء

ونقل الجماعة عنه في بيوت مكة «لا تتركى»

قال في رواية حنبل «مكة إنما كره إحارة بيوتها لأنها عروة، دخلها النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف . فلما كانت عروة كان المسلمون فيها شرعاً واحداً . وعمر إنما ترك السواد لذلك» .

وقال في رواية أبي طالب والأثرم وابن منصور «لا تتركى بيوت مكة»

فقد منع من إحارة بيوت مكة مع كونها عروة .

والفرق بينها وبين أرض السواد أن الفاتح لأرض السواد - وهو عمر - أدن في إحارها وهو أنه صر الحراج على من انتفع بها وهو أجرة عنها والفاتح ملكه وهو النبي صلى الله عليه وسلم -

أدن في الانساع بها من غير أجرة فقال «مكة مناسخ لا تناع راعها ولا تؤاخر بيوتها»

فإن قيل . فإذا كان الحراج أجرة فلم يسمه أحمد صاعراً ؟

وقد قال في رواية حنبل ، وقد سئل عن شراء الصياع والمساكن بالسواد فقال «مالك يؤدى الحراج ، وهو الصغار» فقل لما روى أبو بكر بإساده عن أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال «لا تشتروا من رقيق أهل النمة شيئاً فإنهم أهل حراج ، ولا من أراضهم ، ولا يعر أحدكم بالصغار في عقبه وقد ساء الله منه»

فبما صاعراً

وبإساده عن عمر قال «إنكم على شريعة حسنة من دينكم ، ما لم تشاركوا الكفار في صغارهم وقد يحاكم الله من ذلك»

وبإساده عن رجل من جهينة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أفر بالطبق بعد إذ أقده الله منه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» .

وبإساده عن عبد الله بن عمرو قال «سأحرکم من المرتد على عقبيه رجل أسلم بحسن إسلامه ثم هاجر فحسن هجرته ثم هاجر فحسن جهاده ثم عمد إلى نبطي بيده أرض فأحدها عرسها وورقها ثم أفل عليها يعمرها وترك جهاده فذلك المرتد على عقبيه»

ولأنه قد أحد منها من الحرنة وهو أنه لا يتبدأ به المسلم وإنما بدأ به الكفار ، ولأنه يلحق بمال اليء

قال في رواية إسحق ، وقد سئل عن الرجل يسأجر أرضاً من أرض السواد ، فقال «زارع رجلاً أحب إلى من أن نسأجر أرضاً»

إنما احتار أحمد الزارعة على الإحارة لأن الإحارة أحد عوض عن المنفعة ، وقد منع من المعاوضة عليها . والمزارعة إنما هي بدل عوض عن منفعة العامل فلهذا احتاره على الإحارة

فصل

في إحياء الموات ، واستخراج المياه

ومن أحي مواتنا ملكه بإذن الإمام وغير إياه^(١) .
 والموات . ما لم يكن عامراً ، ولا حريماً عامراً . وإن كان متصلاً بعامر^(٢) .
 وقد قال علي بن سعيد : قلت لأحمد « يجعل للأرض حدّ من القرية في القرب والبعد »
 فقال . قد روي عن الثوري بن سعيد عاوة^(٣) ونحوه ، ولا أدري ما هذا ؟ .
 فقد أكر قول الليث في اعتباره بعد الموات من العماره بهذه المسافة .
 ويستوى في إحياء الموات بعده من العامر هذه المسافة وغيرها .
 ويستوى في إحياء الموات حيرانه والأناعد . ولا يكون حيرانه من أهل العامر أحي^(٤) .
 وقد قال أحمد ، في رواية أبي الصقر - وقد سئل عن رجل أحي أرضاً مية ، وأحي آخر
 إلى حسب أرضه قطعة أرض ، وقيب بين القطعتين ربعة ، شاء رجل ، فدخل بينهما على الرقة
 هل لهما أن يعمعا ؟ فقال « ليس لهما أن يعمعا ، إلا أن يكونا أحيوها » .
 وقال أنصاف في رواية علي بن سعيد « إذا كانت أرض تحب المدينة أو القرية فإذا لم يكن
 في أحدها صرر على أحد فهي لمن أحيها »
 وقال في رواية يوسف بن موسى « الميتة التي لم يملكها أحد تكون في البرية ، وإن كانت
 بين القرى فلا »

وهذا محمول على أنها حريم عامر ، أو متعلق بمصلحته
 وصحة الأحياء^(٥) فيما يراد للسكنى - حيازتها ، بناءً حائط ولا يشترط فيه تسقيف الباء

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يجوز إحيائها إلا بإذن الإمام ، لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم « ليس لأحد إلا ما طأته به من أمامه » وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أحي
 أرضاً مواتاً فهي له » دليل على أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام . والحديث « من
 أحي أرضاً » رواه أحمد والنسائي وابن حبان ، وهو عند البخاري - بلفظ « من عمر أرضاً ليست
 لأحد فهو أحق بها » وانظر الأموال رقم (٧ - ٦) وخراج يحيى بن آدم تحقيق
 الأحكام العلامة الشرح أحمد محمد شاكر (رقم ٢٦٨)

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة الموات ما عد من العامر ولم يلمسه الماء وقال أبو يوسف
 الموات كل أرض إذا وصف على أديانها من العامر ما عد أعلى صوته لم يسمع أقرب الناس إليها في العامر
 وهذا القولان محرجان عن اليهود في إتصال العيازات

(٣) العلوة مقدار رمية بالنهم قال يحيى بن آدم العلوة ما بين بلاعة ذراع وحسين إلى أرض مائة
 (٤) قال الماوردي وقال مالك حيرانه من أهل العامر أحي ناحيته من الأناعد .

(٥) قال الماوردي وصحة الأحياء معتدة بالفرد فيما يراد به الأحياء . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أطلق ذكره ، لإحالة على العرف اليهود فيه . فإن أراد إحياء الموات للسكنى كان إحياءه
 بالباء والتسقيف .

وفيما يراد للزرع والعرس أحد شيئين - إما خيارتها حائط ، أو سوق الماء إليها إن كانت
بسا ، أو حسه عنها إن كانت بطائح . لأن إحياء اليبس سوق للماء إليه ، وإحياء البطائح
بحسن الماء عنها حتى يمكن زرعها وعرسها .

ولا يقوم جمع التراب المحيط بها ، حتى يصير طحرا بينها وبين غيرها مقام الحائط
ولا يشترط فيه حرثها ، وهو يجمع إثارة المعتدل ، وكسح المستعلى ، وطمّ المحمص^(١)
وقد قال أحمد في رواية علي بن سعيد « الإحيا لا تكون إلا بأن يحوط عليها . فإن كرب حوطها
لم يستحق ذلك حتى يحوط » وقال « الإحياء من احتاط حائطاً أو احتقر ثرا ومن احتاط حائطاً
بجمع الناس والدواب فهي له ، ررع فيها أولم يررع ومن حفر ثرا حفره خمسة وعشرون دراعاً »
فلم يجعل جمع التراب بالكرب إحياء واشترط الحائط ، أو حصول ماثها
وكذلك قال في رواية عبد الله « والإحثار ليس بشيء إلا أن يرفع حائطاً »
وكذلك قال في رواية أحمد بن أبي عدة في أرض سحرة لارت لها صرب عليها الناس ، فقال
« هل بي عليها حائطاً ؟ فقيل . له لا فقال لا ، إلا أن يبي عليها حائطاً » .

وقال في رواية إسحق « والأرض الموات إما يكون إحيائها بأن نعمل فيها أو يحفر ، وبشي
فيكون مهداً إحيائها ، ولا يكون بالزرع إحيائها »
وقد روى أبو بكر بن مسعود عن حارس بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم « من احتاط
حائطاً على أرض فهي له^(٢) »

فظاهر هذا أنه يملكها بالحائط ولم يعتبر التسقيف في ذلك ولا الحرث كما قال « من قبل
فتيلاً له ساه » ولأن الموات هو الذي لا مفعلة فيه

وإذا أحاط عاينها حائطاً انتفع بها بحروط^(٣) وجمع الماسة فخرج بذلك عن حكم الموات
فإن أنام عليها بعد الإحياء من قام زرعها وحرثها كان المهي مالكا للأرض ، والمثير مالكا
للعماره فإن أراد مالك الأرض بيعها حار وإن أراد مالك العماره بيعها فقياس المذهب
أنه يجوز له بيع العماره إلى هي الإثارة ، سواء كان فيها أعيان قائمه كشجر أو زرع ، أو لم يكن
ويكون الأكار شريكاً في الأرض بعمارته^(٤) لأنه قد قال في العاصب « إذا كانت له آثار
في العين كان شركاً بها »

(١) قال الماوردي هذا أسكلت هذه الشروط الثلاثة كل الإحياء وملك المهي وعلط . من أحجاب
الناسي فقال لا يملك حتى يزرعه ، أو يرسه وهذا فاسد ، لأنه بمنزلة السكنى التي لا تصرف
في تملك المسكون

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند وأبو داود

(٣) كما في الأصول فله

(٤) قال الماوردي وإن أراد مالك العماره بيعها فقد اختلف في حوارها فقال أبو حنيفة إن كان
له آثار حار له بيعها وإن لم يكن آثاراً لم يحر وقال مالك يجوز له بيع العماره على الأحوال
كلها ويحل الأكار شركاً في الأرض بعمارته وقال الشافعي لا يجوز له بيع العماره بحال إلا
أن يكون له منها أعيان قائمه ، كشجر أو زرع محصور له مع الأعيان دون الآثار

ونقل ابن منصور عنه كلاماً يدلّ على أنه لا يجوز بيع ذلك . فقال «قلت لأحمد . الأكار يريد أن يخرج من الأرض فيبيع الزرع ؟ قال لا يجوز بيعه حتى يندو صلاحه قلت . فيبيع عمل يديه وما عمل في الأرض وليس فيها زرع ؟ قال لم يجب له بعد شيء ، إنما يجب بعد التمام . وإذا محّر على مواب كان أحقّ بإحيائه من غيره .

فإن تعلّب عليه من أحياء كان الهي أحقّ به من المتحرّر

فلو أراد للمتحرّر على الأرض بيعها فلإحيائها لم يحّر على طاهر كلام أحمد^(١) لأنه قال في رواه على بن سعيد « فإن كرت حولها لم يستحقّ بذلك حتى يحوط » .

وقوله « لم يستحقّ بذلك » يعنى لم يستحقّ الملك . وإذا لم يملك لم يصحّ البيع

فإن تححر وساق الماء ولم يحتر فقد ملك الماء وما يحترى فيه من المواب وحريمه ولم يملك ما سواه من المححر

وما أحياء من الموات معشور ، لم يحتر أن يصرب عليه الحراج سواء سقى بماء الحراج أو بماء العسر^(٢)

(١) قال الماوردي لم يحّر على الظاهر من مذهب الشافعي وحوره كثير من أحيائه لأنه لما صار بالتحجير عليها أحقّ بها حار له معها كالأملك . فعلى هذا لو ناعها ، تعلّب عليها في يد المشتري من أحيائها فقد رعم أن أنى حريرة من أحياء الشافعي أن معها لا يسقط عن المشتري ، لتلف ذلك في يده بعد فسخه وقال غيره من أحيائه القائلين بحوار سمه إن الثمن يسقط عنه لأن فسخه لم يسفر فأما إذا محّر وساق الماء ولم يحتر فقد ملك الماء وما حترى فيه من المواب وحريمه ، ولم يملك ما سواه وإن كان به أحقّ وحار له بيع ما حترى فيه الماء وفي حوار سم ما سواه من المححر ما قدمناه من الوحي

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن ساق إلى ما أحياء ماء الفسركات أرض عسر وإن ساق إليها ماء الحراج كانت أرض حراج وقال محمد بن الحسن إن كانت الأرض الحياه على أثمار حفرها الأعاصم فهي أرض حراج ، وإن كانت على أثمار أحرأها الله عزّ وجلّ ، كدحلة ، والترات فهي أرض عسر ، وقد أجمع العراقيون وغيرهم على أن ما أحي من موات الصرة وساحها أرض عسر أما على قول محمد فلا دخل الصرة مما أحرأه الله من الأثمار ، وما عليها من الأثمار المحدثه فهي بحياة أحرأها المسلمون في المواب وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلفت أحيائه في لعل ذلك على قولين فحلّ بعضهم الدلة فيه أن ماء الحراج نص في دخله الصرة ، وفي حررها وأرض الصرة يحتر من منها والد من الحر ، وليس من دخله والترات وهذا العلل فاسد لأن المد بعيد الماء العذب من الحر ولا يخرج عنه ولا يحتر ، وإن كان المد سربها ، إلا من ماء دخله والترات وقال آخرون من أحيائه ، منهم طلبة بن آدم بل الله فيه أن ماء دخله والترات يستمر في الطائخ ، فيقطع حكمه وبرول الاساع به ، ثم يخرج إلى دخله الصرة فلا يكون من ماء الحراج لأن الطائخ ليست من أثمار الحراج وهذا لعل فاسد أصلاً لأن الطائخ العراق اسطحب قبل الإسلام ، فعبر حكم الأرض حتى صار مواباً ولم يعتبر حكم الماء وسببه ما حكاه صاحب السر : أن ماء دخله كان ماصياً في الدحلة المرويه بالبور الذي سبهي

وقد قال أحد في رواية أنى الصقر في أرض موات في دار الإسلام لا يعرف لها أرباب ، ولا للسلطان عليها حراج ، أحياءها رجل من المسلمين فقال « من أحياء أرضاً مواتاً في غير أرض السواد فإن للسلطان عليه فيها العشر ، ليس له عليه غير ذلك » .

فأما حريم ما أحياء من الموات لسكى أو زرع فهو معتبر بما لا تستغنى عنه تلك الأرض من طريقها ومائها وعمرى مائها شرباً ومعيصاً ^(١) .

وقد قال في رواية يوسف بن موسى « الميتة التي لا يملكها أحد تكون في البرية في الصحراء ، وإن كانت بين القرى فلا » .

وقال في رواية علي بن سعيد - وقد سأله عن مروج قرب المدينة - هي مروج للشواب ، ويقتر فيها الموتى ولا يعرف لها مالك ؟ قال « لا أرى أن يتعرض لها إذا كانت بهذه الحال قرى من القرية » وقال بعد ذلك « إذا لم يكن في أحدها ضرر على أحد فهي لمن أحياءها » .

وإذا انحسر مهر عظيم ، كدحلة ، والفراب ، والليل ، عن موضع لم يجر لأحد أن يحجيه . نص عليه في رواية ابن إبراهيم في دحلة يصير في وسطها حريرة فيها طرق فخارها قوم . فقال « كيف يحجرونها وهي شيء لا يملكه أحد » ؟ .

وقال في رواية يوسف بن موسى « إذا نضب الماء عن حريرة إلى ماء رجل . هل يبنى فيها ؟ قال لا ، فيه ضرر على غيره لأن الماء يرحم »

وقد مصرت الصحابة الصرة على عهد عمر ، وحملوها حططاً لمائل أهلها - فجعلوا عرص

إلى دحلة الصرة من المداين في مباد مستقيمة المسالك محمولة الحواب . وكان موضع الطاغ الآل أرض مزارع وقرى ذات مزار ، فلما كان ملك قادم فيروز اصبغ في أسافل كسكر شق عظم أعمل أمره حتى غلب ماؤه وعرق من الهاراب ماعداه فلما وثى أبو شروان أنه أمر بملك الماء فربح بالسياب حتى عاد بعض تلك الأرض إلى مزارعتها وكاب على ذلك إلى سنة ست من الهجرة وهي السنة التي نبت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عداقة بن حذافة السهمي إلى كسرى رسولاً وهو كسرى الروير فرادب دحله والفرات زيادة عطية لم ير مثلها فأنصف سوق عطية احتشد الروير في سكرها ، حتى صلب في يوم واحد سبعين سكاراً ونسط الأموال على الانطاع فلم يغير للماء على حيلة ثم ورد المسلمون العراق ، وبشاعل الفرس بالحروب ، فكانت النوق تنفجر فلا يلبس إليها ، ويعمر الدهابين عن سددها فاستعظمت الطيحة وعظمت فلما وثى معاوية وثى مولاه عبد الله بن دراج حراج العراق فاستخرج له من أرض الطاغ ما بلغت عليه خمسة آلاف ألف درهم واستخرج بعده حسان السطي اللويد بن عبد الملك ثم لهشام بن عبد كبراً من أرض الطاغ ثم جرى الناس على هذا إلى وقتنا ، حتى صار جوامدها مثل نظامها ، وأكثر وكان هذا الطيل من أمصبات أنى حبيبه مع ما شربنا من أحوال الطاغ عندهم إله ماشهوا الصحة عنه من إجماعهم على أن ما أحي من موات الصرة أرض عمر وما ذلك لعله عبر الأحياء . اهـ

(١) وقال الماوردي . وقال أبو حبيبه حريم أرض الررع ماعدها ولم يلمه ماؤها . وقال أبو يوسف حريمها ما سعى إليه صوت المادى من حدودها ولو كان لحدس العوليين وحده لما انصلت عماران ولا تلاصقت داران

شارعها الأعظم - وهو مريدها - ستين دراعاً . وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين دراعاً وجعلوا عرض كل رقاق سعة أدرع . وجعلوا وسط كل خطة رحبة فسيحة لم ربط حبلهم ، وقبور موتاهم . وتلاصقوا في المارل . ولم يفعلوا ذلك إلا عن رأي اتفقوا عليه ، أو نص لا يجوز خلافه . وقد روى شير بن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا تدارأ القوم في طريق فلتجعل سعة أدرع ^(١) »

وروى أبو حصص العكبري بإسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوها سعة أدرع »

وفي لفظ آخر « إن اختلفتم في سكة فاجعلوها سعة أدرع ثم اسوا » .
وبإسناده عن عباد بن الصامت قال « إن من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قصي في الرحة تكون بين الناس ثم يريد أهلها الساء فيها قصي أن يترك الطريق منها سعة أدرع . قال وكانت تلك الطريق تسمى الميتاء ^(٢) » .

قال أحمد في رواية المروذي وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اختلف في الطريق جعل سعة أدرع » فقال « هذا قل أن تقع الحدود فإذا وقعت لم يحرك منها شيء »
وقال في رواية ابن القاسم « إذا كان الطريق قد سلكته الناس وصير طريقاً فليس لأحد أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً » قيل له « وإن كان الطريق واسعاً كبيراً مثل هذه الشوارع ؟ قال « نعم ، وهو أسد من أحد حدتيه وبين شريكه لأن هذا يأخذ من واحد ، وهذا الجماعة المسلمين »
وقال أبو عبد الله بن بطة « إنما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرباب الأموال المشركه إذا احتاحوا إلى قسمتها وحلعلو في مملع حلالهم ، ومقدار مسالكهم فقال « اجعلوها سعة أدرع » وذلك كله قل لإخراج الطريق فأما إذا طرقت الطرق وعرفت للعالم فقد حرم الله على وأصع أن يصع فيها شيئاً إلا باتفاق الأئمة »

فأما المياه المستخرجة

فتنقسم ثلاثة أقسام مياه أهار ، ومياه آبار ، ومياه عيون
فأما الأهار فتقسم ثلاثة أقسام

- (١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد ، بلفظ « إذا اختلف في الطريق الخ »
(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أنه قال التوكاني وأخرجه الطبراني أيضاً بلفظ « قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطرق الميتاء - الحديث » والراوى له عن عباد لإسحاق بن يحيى ولم يذكره . ونسبده له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « إذا اختلفتم في الطرق الميتاء ، فاجعلوها سعة أدرع » وما أخرجه ابن عدى من حديث أسد بلفظ « قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطرق الميتاء التي يؤتى من كل مكان - وذكر الحديث »
قال الحافظ ابن حجر في المحرر وفي كل من الأساسات الثلاثة معال اه ولكه يموى مصها نصاً
مصلح للاحتجاج بها اه

أخذها : ما أحراه الله تعالى من كبار الأنهار التي لم يحفرها الآدميون ، كدجلة ، والفرات .
فماؤها يتسع للزرع والشاربه وليس يتصور فيه قصور عن كفاة . ولا ضرورة تدعو فيه إلى
تبايع أو مشاحة فيحور لمن شاء من الناس أن يأخذ منها لصيعه شرابا ، وبحل من صيعته إليها
معيضا ، لا يجمع من أحد شرابا ، ولا من حل لصيعته إليها معيضا .

والقسم الثاني ما أحراه الله من صغار الأنهار فهو على صريين
أحدهما أن يعاواؤها وإن لم يحبس ويكنى جميع أهله من غير تقصير . فيحور لكل
دى أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ، لا يعارض بعضهم بعضا . فإن
أراد قوم أن يسحروها منه هرا يساق إلى أرض أخرى - أو يحاوا إليها معيضا هرا آخر - لطر
فإن كان ذلك مصرّا بأهل هذا الهر منع منه وإن لم يصرّ لم يمنع
والصبر الثاني أن يستقل ماء هذا الهر ولا يعاوا للشر إلا بحسه فلاؤل من أهل
هذا الهر أن يتدّى سقى أرضه حتى تكتفى منه وترتوى ، ثم يحبس من يليه ، حتى يكون آخرهم
أرضا آخرهم حسبا .

وقدر ما يحبس من الماء في أرضه إلى الكعبين فإذا بلغ الكعبين أرسل إلى الآخر
نصّ عليه أحمد في رواية أنى طالب فقال « والماء الحارى فإنه يحبس على أهل العوالى
تقدر الكعب » وذكر الحديث

ولمط الحديث مارواه أبو بكر بإساده عن ثعلبة بن أنى مالك القرطى قال « فصى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مهرور ، وادى بن فرطه ، أن الماء إلى الكعبين ، يحبس الأعلى
على الأسفل (١) »

وإساده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « فصى
في سيل مهرور أن يمسك حتى يملع الكعبين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل (٢) » .

(١) رواه أبو داود ، وابن ماجة ورواه عبد الرزاق في مصممه عن أنى حام القرطى عن أبيه عن حده
« أنه سمع كراعم يذكر أن رجلا من قريش كان له سهم في بي فريضة خاصمه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مهرور أرسل الذي يصبون ماءه فصى منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن الماء إلى الكعبين ، يحبس الأعلى على الأسفل » و « مهرور » بفتح الميم ويكون الماء بعدها
راى مصبومه ثم واو ساكه ثم راء وروى ابن ماجة ، وعده الله بن أحمد عن عاده بن الصامب
« أن أنى صلى الله عليه وسلم في شرب الحل من السيل أن الأعلى سرب قبل الأسفل
ويرسل الماء إلى الكعبين . ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذى يليه وكذلك حتى يحصى الخواطر ، أو
هى الماء » ورواه الطبرانى والبيهقى وفيه انقطاع

(٢) رواه أبو داود وابن ماجة ورواه إساده عبد الرحمن بن الحرب المحرومى المدني تكلم فيه أحمد وقال
الحافظ في الصحيح إن إساده حسن ورواه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة رضى الله عنها ،
وصححه وأعله ابن أبي عتيق المذنب اه من دل الأوطار للسوكاى وقال الماوردى وقال مالك
« وفصى في سيل نطحان قبل ذلك »

وقد قيل . إن هذا القضاء ليس على العموم في الأزمان والبلدان . وإنما هو مقتر بالحاجة وقد يختلف من حمسة أوجه

أحدها . باختلاف الأرضين . فمنها ما يرتوى باليسير ، ومنها ما لا يرتوى إلا بالكثير والثاني . باختلاف ما فيها . فمن الرروع من الشرب قدرا ، وللنجيل والأشجار قدرا والثالث . باختلاف الصيف والشتاء . فمن لكل واحد من الزمابين قدرا .

والرابع . باختلافهما في وقت الررع وفله . فمن لكل واحد من الوقتين قدرا . والخامس . باختلاف حال الماء في ثقائه واقطاعه . فمن المقطع يؤخذ منه ما يدحر والدائم

يؤخذ منه ما يستعمل

فلاختلافه من هذه الأوجه الخمسة لا يمكن تحديده مما قصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدها فكان معتبرا بالعرف والعادة للمعهودة عند الحاجة إليه .

فإن سقى رجل أرضه أو غيرها فسال من مأثها إلى أرض حاره فعرها لم يصم لأنه تصرف في ملكه بمناح

وقد نص أحمد على تطهيرها في رواية البراطي^(١) «إذا أحرق حتلا له فتعدت البار إلى ررع غيره فأحرقه لا صمان عليه»

فإن اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني أحق بصيده من الأول لأنه في ملكه وقد أوما أحمد إلى هذا في رواية موسى بن أبي موسى في رجل اشترى قطعة باقلى أو شئء ونصب الماء عنها فصار فيها سمك فالسمك لصاحب الأرض « حكم به لصاحب الأرض دون منترى الباقي

القسم الثالث من الأهبار

ما احتقره الآدميون من الأرضين فيكون الهبر بهم ملكا مشتركا كالرفاق المشتركين أهل لا يخص أحدهم ملكه

فإن كان الهبر بالنصرة بدخله ماء المذ فهو يعم جميع أهله لا يتساحون فيه ، لا تناسق مائه ولا يتساحون إلى حسه لعاقبه بالذ إلى الحد الذي يرتوى منه جميع الأرضين ، ثم يعيص بعد الارنواء في الحرائر وإن كان بعد النصرة من البلاد التي لا مد فيها ولا حرر ، فالهبر لمؤك لمن احقره من أرباب الأرضين ، لاحق لعبه في شرب منه ولا معص ولا يحور لواحد من أهله

(١) هو البر من الصباح البراطي - صم الماء وسكون الرء م رأى ، ترحم له ان أنى في الطفاق وقال هل عن إماما أشياء ، ثم ذكر عنه قال «سأل أحمد عن رجل أحرق حلاه في صيغة له فطارب البار فوقت في ررع قوم فأحرقته هال لا شئء عليه »

' أن يفرد بنصب عبارة عليه^(١) ، ولا يرفع مائه لإدارة رحي فيه إلا عن مراعاة جميع أهله ، لا شراكم فيما هو مسموع من التفرد به . كما لا يجوز في الرقاق المشترك أن يفتح إليه بابا ، ولا أن يخرج إليه حنا ، ولا يمد عليه سائطا إلا بمراعاة جميعهم .

وقد أوما أحمد إلى هذا في رواية صالح في نهر مأوه عيون يخرج من فوق قنطرة ، والماء لأقوام معروفين لهم أرضون فوق المدينة ويحتها . والذين لهم صبياع فوق يحتاحون أن يأخذوا الماء لأرضهم من فوق المدينة ، وفيه ضرر على أهل المدينة فقال « إن كان هذا النهر لهؤلاء القوم احتفروه وألقوا عليه . فليس لأحد أن يمنعهم ، وإن كان هذا شئ لم يرل هكذا فلقوم أن يمنعهم حتى يسوي الناس في شربهم على ما كانوا » .

فقد نص على أنه إن كان ملكهم كان على ما اتفقوا عليه . وليس لأحدهم أن يفرد شئ منه

م لا يحل حال شربهم من ثلاثة أقسام

أحدها : أن يتناولوا عليه بالأيام ، إن قالوا وبالساعات ، إن كثروا ، أو يقتنعوا إن تارعا في الترتب ، حتى يستقر لهم ترتيب الأول ومن يليه ويختص كل واحد منهم سونه لا يشاركه غيره فيها . ثم هم من بعدها على ما ترتبوا

القسم الثاني أن يقتسموا هم النهر عرسا بحشة بأحد حابي النهر ، ويصمم فيها حفور معتدرة يحقونهم من الماء يدخل في كل حفرة منها قدر ما استحقته صاحبها من خمس أو عشر ، يأخذه إلى أرضه على الأدوار

القسم الثالث أن يحتقر كل واحد منهم في وجه أرضه شربا مقدرا لهم باتفاقهم ، أو على مساحة أملاكهم ، ليأخذ من ماء النهر قدر حقه وسأوى فيه جميع شركائه ، ثم ليس له أن يريد فيه ، ولا لهم أن يقتصوا منه ، ولا لواحد منهم أن يؤخر شربا مقبما . كما ليس لواحد من أهل الرقاق المشترك أن يؤخر بابا مقبما وليس له أن يقتبم شربا مؤجرا وإن حار أن يقتبم بابا مؤجرا لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصارا على بعض الحق ، وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق

فأما حريم هذا النهر المحفور في الموات

فقد قيل إنه يعبر يعرف الناس في مثله وكذلك القناه لأن القناه مبراطن وقيل حريم النهر ملحق طيه وقيل حريم القناه لم يسح على وجه الأرض . وكان حاملا للماء ، وقد قلنا في حريم ما أحياه لسكى أو ررع إنه معتدما لاتسعى عنه تلك الأرض في طريقها ومائها

(١) الإدارة - بالماء - هي حشته مد على طرفي النهر ، سر عليها من ناحية إلى أخرى

فأما الآبار

فلحافرها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يحفرها للسانية . فيكون ماؤها مشتركا ، وحافرها فيه كأحدهم . فدومع عثمان رضى الله عنه ثرومة . وكان يصرب بدلوه مع الناس . ويشترك في مأثها . إذا اتسع شرب وسقى الرووع فإن صاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع . ويشترك فيها الآدميون والهائم فإن صاق عنهما كان الآدميون عماثها أحق من الهائم .

الحالة الثانية : أن يحفرها لارتفاعه عماثها . كالسادية إذا اتسعوا أرضا وحفروا فيها نرا لشربهم وشرب مواشهم . كانوا أحق عماثها ما أقاموا عليها في محهم . وعليهم بدل الفصل من مأثها للشارب من دون غيرهم فإذا ارتحلوا عنها صارت الثرسادية . فتكون خاصة الاتداء عامة الانتهاء . فإن عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا وغيرهم فيها سواء ، ويكون السابق إليها أحق بها .

وقد قال أحمد في رواية حرب في رجل سقى إلى أفواه قى عسيقة ، فذهب رجل فسقى إلى بعض أفواه القى من فوق أومس أسفل فقال الأول ليس لك ذلك لأنى سقت إلى أصل القاة فقال أحمد « إذا لم يكن ملكا لأحد فلكل إنسان ما سقى إليه »

الحالة الثالثة أن يحفرها لنفسه ملكا . فما لم يبلغ بالحفر إلى استسباط مأثها لم يستقر ملكه عليها

وقد قال أحمد في روايه حرب « وإذا حفر نرا ولم يبلغ بها الماء لا يكون إحياء » فقد نص على أنه لا ملكها بذلك .

وإذا استسبط ماءها استقر ملكه عليها لكمال الإحياء إلا أن محتاج إلى طى . فيكون طيها من كمال الإحياء واستقرار الملك ثم نصير مالكا لها ولغيرها (١) وهو حمة وعثرون دراعا سواء كانت نر الناصح ، أو نر العطس . وهى التى تحفر لترب الماسية .

وإن سقى إلى نر قد حفرها الكفار صارت ملكا له بالسقى إليها بحرهما وهو حسون دراعا . وقد نص على هذا التقدير في رواية حرب فقال « من حفر نرا فله حمة وعثرون دراعا حوالها حريمها . والعادية حسون دراعا وهى التى لم تزل » قيل له فتر الزرع ؟ قال : « ما أدري كيف هذا ؟ قد روى ثلاثمائة واحتفلوا »

(١) قال الماوردى واحتلف العلماء في قدر حريمها . فذهب التامى إلى أنه معتبر بالعرف اليهودى وملها وقال أبو حبيبة حريم الثر الناصح حسون دراعا . وقال أبو يوسف حريمها ستون دراعا إلا أن تكون رشائها أمد ، فيكون لها منتهى رشائها قال أبو يوسف وحريم نر العطس أربعون دراعا وهذه معاير لاشت إلا بالنس فإن جاء من كان متما . وإلا فهو معلول وللتقدير منتهى الرشاء وحده يصح اعشاره ويكون داخلا في العرف المعتبر

ويمكن أن يحمل هذا التقدير على قدر حاجته ، وهو بحر الناصح . فأما إن كان دون حاجته فيكون له قدر الحاجة . والعدد المذكور

والوجه في هذا التقدير ما روى أبو بكر الحلال في كتاب المرازعات والشرب قال ٠ حدثنا الحسن - يعنى ابن علي بن عفا - قال أحرم ما يحى - يعنى ابن آدم - قال أنا ما أبو حماد عن سعيان بن سعيد عن إسماعيل بن أمية عن الزهرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « حریم الثمر العادى حمسون دراعا » وحریم الثمر الذى خمسة وعشرون دراعا » قال وقال سعيد ابن المسيب « حریم فلب الزرع ثلاثمائة دراع » قال وقال الزهرى « للعين وما حولها ثلاثمائة دراع » (١)

ورواه أبو الحسن النارقطى في سننه بإساده عن سعيد بن المسيب عن أنى هريه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حریم الثمر الذى خمسة وعشرون دراعا وحریم الثمر العادى حمسون دراعا » وحریم العين السائمة ثلاثمائة دراع . وحریم الزرع ستائة دراع (٢) فقد رواه متصلا بهذه الزيادة

وإذا استقر ملكه على الثمر وحرمها فهو أحق بمائها . ولا نصير ملكا له قبل استمائه وحياره وإما يملكه بعد الحيازة وله أن يجمع من التصرف بالاستقاء فإن عاله واستوى لم يسترح فيه (٣)

وفد نص على هذا في رواية أنى طالب فقال « لا يبيع بضع ماء الثمر لأحد فإن أسفاه وحمله فما باع يكون بعمله »

وقال أيضا في رواية حرب في رجل له ماء في فاة أو شرب في قناه ، وليست له أرض « فلا يبيع ذلك الماء سوى الذى صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء (٤) ولا يعلم أحدا رخص في بيع الماء إلا الحسن »

(١) انظر حراج عبي بن آدم رقم (٢٢٧ ، ٣٢٩) تعليق العلامة السيح أحمد شاكر (٢) قال النارقطى الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب ، ومن أسنده بعدوهم وقال الحافظ ابن حجر في اللخص الحير (ص ٢٥٦) وفي سنده محمد بن يوسف المقرئ - وهو مهم بالوضع اه ورواه أبو عبد في الأموال (رقم ٧١٧ - ٧٢١) ورواه أبو يوسف في الحراج (ص ١٢) عن الزهرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن كذلك عن الذى صلى الله عليه وسلم

(٣) قال الماوردي واختلف أصحاب الشافعي ، هل نصير ملكا له قبل أسفائه وحياره ، فذهب بعضهم إلى أنه حرى على ملكه في فراه قبل حياره ، كما إذا ملك مبعدا ملك ما فيه قبل أحده ومحور يبيع قبل أسفائه ومن أسفاه بعد إده استرح منه وقال آخرون لا يملكه إلا بعد الحيازة لأن أصله موضوع على الإنابة وله أن يجمع من الصرف فيها بأسفائه فإن عله من أسفاه لم يترحم منه شيئا

(٤) رواه البخارى ، وأصحاب السنن عن أنى هريه وغيره وانظر الأموال (رقم ٧٢٧ - ٧٣٨) وعبي بن آدم (رقم ٣٣٨ - ٣٤٥)

وقال أيضا في روايه أنى طالب - وقد سئل عن الرجل يكون له الماء فشارك صاحب الأرض فسكره ، وقال « سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء »
فقد منع من المشاركة بالماء لصاحب الأرض ، كما منع من بيعه لأنه في التحقيق معاوضة عن الماء

ونقل يعقوب بن مختار عن أحمد « أنه سئل عن رجل له أرض ، وآجر ماء . فقال صاحب الأرض لصاحب الماء : سق ماءك إلى أرضي والربع يبسا قال لا بأس به »
فقد أجاز التركة في الماء

وهذا يدل على أنه ملك له قبل استقائه وحيازته ، وأنه يحجب على ملكه في قراره قبل حيازته كما إذا ملك معدنا ملك ما فيه قبل أحده وعلى هذا يجوز بيعه قبل استقائه ومن استقاه بغير إيدبه استرحم منه ، لأنه لما أجاز التركة فيه دل على أنه قد ملكه ، إذ لا يصح أن يشارك فيما لا يملك

واحتار أبو بكر روايه يعقوب ، وقال « التركة ليست بيعا ، وإنما سبى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء »

وفي هذا بعد لأن التركة معاوضة بالماء لما يحصل له من الربع وهذا يخص البيع وإذا أنت احتصاصه بها فله أن يسقي مواسيه وورعه ويحله وأسحاره فإن لم يحصل عن كفايته فصل لم يلزمه بدل شيء منه إلا لمصطرا على نفس
وقد نقل ابن منصور عن أحمد أنه سئل عن رجل جاء إلى أهل أسات فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات فأعزهم عمر الدية

فيل لأحمد تقول به ؟ قال « أي شيء أقول ؟ يقوله عمر ، فيل له تقول به أم ؟ قال إى والله »
وقل الفصل من زياد عنه - وقد سئل بوقف الماء ؟ فقال « إن كان شفا قد استجاروه منهم حار ذلك »

وهذا محمول على وقف المكان الذى فيه الماء الدائم لأن الماء لا يتنفع به إلا بالتلافه فلا يصح وقفه

فإن فصل منه بعد كفايته فصل لزمه بدله للشار به من أرباب المواشى والحيوان وهل يلزم بدله للربع ؟ على روايتين

إحداهما لا يلزمه نص عليه في روايه حرب ، في رجل في داره ستان صبر ، وفي الستان فاة بحري في الأرض التراب ستنى من تلك القناة دلى ويستقى سستانه قال « لا إلا أن يكون له شرب في القناة ، أو هو شريك لا يسقى إلا بأذن أهله »

فقد منع من ذلك وهذا يدل على أنه لا يلزم صاحب الماء بدل الفصلة والباية يلزمه قال في روايه إسحق بن إبراهيم في القوم يكون لهم ممر شربون فيه ، فيجىء رجل فعرس على حب الهر سستانا فقال « إذا كان يحصل عن شرب القوم ولا يصير بغيره فلا بأس أن يسقى السستان »

فقد أحار له أن يسقى سستانه من سهر مملوك سير إدهم . وهذا يدل على أنه يلزمه بذله للزرع .
وقال في رواية البرباطي : في الرجل يكون له الأرض وليس له فيها بئر ولخاره ثرى أرضه ،
فليس له أن يمنع جاره أن يسقى أرضه من ثره

والأولى أصحّ وأنه يلزمه بذله للحيوان دون الروع^(١)

وقد روى أبوهريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من مع فصل الماء لجمع به فصل
الكلأ معه الله فضل رحمته يوم القيامة » .

وبذل هذا الفصل معتبر بأربعة شروط

أحدها . أن يكون في قرار الثرى . فإن استقاه لم يلزمه بذله وحار بيعه .

والثاني . أن يكون متصلا بكلأ يرمى . فإن لم يقرب من الكلأ لم يلزمه بذله

والثالث . أن لا يتحد المواشي غيره . فإن وجدت غيره مباحا لم يلزمه بذله ، وعدلت المواشي

إلى الماء المباح فإن كان غيره من الموحود مملوكا لم كل واحد من مالكي الماءين أن يبدل

فصل مائه لمن ورد إليه فإذا اكتفت المواشي بفصل أحد الماءين سقط الموضع عن الآخر

والرابع . أن لا يكون عليه في ورود المواشي إلى مائه صرر يلحقه في ررع ولا ماسية فإن

لحقه بورودها صرر معت ، وحار للرعاة استقاء فصل الماء لها

فإذا كملت هذه الشروط الأربعة لزمه بذل الفصل وحرم عليه أن يأخذ له ثما ويحور مع

الإحلال سبه الشروط أن يأخذ ثمة إذا ناعه ، معتبرا تكيل أو ورن . ولا يحور سعه حرافا ، ولا

مقترا يرى ماشية أو ررع

وقد قال أحمد في رواية أبي طالب « فإن كان له ثرى داره فيؤديه بالدحول عليه ، فلا بأس

أن يجمع أو يكون له مكان يحل فيه ماء السماء فلا يجمعه إذا حاف العطش »

فقد أسقط عنه بذل الفصل إذا كان يتأدى سبله

وقال في رواية صالح « ليس له أن يجمع الفصل لمن دعا إذا لم يحدوا ماسقون يكون قد معهم

شيئا مباحا »

فقد اعتبر أن لا يحدوا غير ذلك الماء

وإذا احمر ثرا فملكها وحرعها ، ثم احتر بعد حرعها ثرا فصب ماء الأوله إليها وعارفها ،

أو احترها لظهور تغيرها ماء الأوله فهل تطمّ عليه ، أم لا ؟ فيه روايتان

إحداهما تقرّ عليه ولا يجمع معها نصّ عليه في رواية أبي علي الحسن بن نواب في رجل

حفر في داره ثرا حاء آخر حفر في داره ثرا إلى حب الحائط الذي بينه وبينه ، حفر هذه الثرى

(١) قال الماوردي ولم على مذهب الشافعي أن بذل فصل مائه للشاربة من أرباب المواشي والحيوان ،

دون الروع والأشجار وقال من أمناه أو عسدة من حروية لا يلزمه بذل الفصل منه لحيوان ،

ولا ررع وقال آخرون منهم يلزمه بذله للحيوان دون الروع وما ذهب إليه الشافعي من

وجوب بذله للحيوان دون الروع هو المقروع روى أبو الرناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من مع فصل الماء الخ » وساق الحديث .

ماء تلك البئر فقال « لانسد هذه من أجل ذلك » ههههه في ملك صاحبها .
ف قيل له إن أنا يوسف كان يقول : تسد هذه فإن رجح ماء تلك البئر لم تفتح . وإن
لم يرجح الماء تفتح . فلم يرد ذلك

وكذلك . قال في روايه محمد بن يحيى المتطلب في الرجل يحفر الى حنب قاة الرجل فقال :
« ليس له أن يبعه إذا حاور حريمه ، أضرب به ، أولم نصرت » .
والثانية : لا يقرّ عليها . وتطمّ عليه

قال في رواية ابن منصور « لا يحفر ثرا إلى حب ثره أو كسيفا إلى حب حائطه . وإن
كان في حده قيل له فيقدر أن يبعه ؟ قال نعم » .
وإذا كان له معه اقتضى أن له طمها .

وقد صرح به في رواية المصنوع . فقال عن الشعبي إنه حدث في فاص قضى بين رجلين ،
لكل واحد منهما ستان إلى حب صاحبه . فاحفر أحدهما في ستانه ثرا . فساق ماء ثرستان
حاره فقضى أن تسد ثر هذا . فان رجح ماؤه فذاك . وإن لم يرجح كلف أن يحرج ما ألقى
في ثر حاره . فقال الشعبي أصاب القضاء وأعجب أحمد قضاؤه . وهو اختيار أبي بكر
ذكره أبو إسحاق في تعليقه فقال « إن كان الحلاء عمل قبل الثر كان صاحب الثر مفرطا
عمى الثر . وإن كانت الثر قد عملت قبل الحلاء فأفسد الحلاء ماء الثر وح على صاحب الحلاء
إرأته » قال ويعتبر الثر بأن يجعل في الحلاء بقط ، ثم يعتبر ماء الثر فإن حرج ريج
القط في الماء علم أن فساد الثر من قبل الحلاء (١)

وأما العيون

فتقسم ثلاثة أقسام

أحدها أن تكون مما أسع الله تعالى ماءها ، ولم يستنطه الآدميون فكما حكم
مأحراره الله تعالى من الأنهار ولم يأحيا أرضا مماها أن يأخذ منه فدر كفايته فان نشأوا
فيه لصقه روى ما أحيا مماها من الموات فإذا تقدم به بعضهم على بعض كان لأسقهم إحياء أن
يستوي منها شرب أرضه ، ثم لمن يليه فإن قصر الشرب عن بعضهم كان قصاصه في حق

(١) وقال الماوردي وإذا احتضر ثرا ، أو ملكها وحرمها ، ثم احمر آخر بعد حريمها ثرا نصبت
ماء الأول إليها وغار فيها أقر عليها ولم يجمع منها وكذلك لو حفرها لظهور تعبيرها ماء الأول
أقرب وقال مالك إذا نصبت ماء الأول إليها أو سبها مع منها وطلب الله وقال أبو عبيد
في الأموال رجم (٧٢٢) وإنما جعل الحريم للمحمر لأنه السابق إلى الأرض الميتة بالاحياء فاستحق
ذلك حريمها لقطه كما قال أبو هريرة ، والشعي : ثلاث يصرّ بها ما حفر دوحها . كما قال يحيى
ابن سعيد ثم روى عن مالك أنه كان يقول لو أن رجلا احتضر في داره ثرا ، ثم احمر حار
له ثرا بعد الأولى فصار ماء الأولى إلى الآخرة أمر الآخر أن يجمعها عنه . وكان سفيان يقول
محدث الرجل في حده ماشاء وإن أصرت ذلك عماره لأنه لا يحرم للأمار في الأمصار وإنما ذلك
في الوادي والماور

الأخير . وإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا تخصوا فيه : إما بقسمة الماء وإما بالمهاياة عليه

القسم الثاني أن يستنشطها الآدميون . فتكون ملكا لمن استنشطها . ويملك معها حريمها وهو خمسمائة دراع

قال في رواية محمد بن يحيى المتطرب « يروى عن الرهري أنه قال . حرم العيون خمسمائة دراع » كأنه ذهب إليه

وكذلك في رواية إبراهيم بن هاني في الرجل يحفر العين إلى حب عين الرجل قال : « يروى عن الرهري أنه قال حرم العين خمسمائة دراع » كأنه ذهب إليه ليس له معه وقد ذكرنا فيما تقدم حديث أنى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حرم العين السائمة ثلاثمائة دراع وحريم الررع ستمائة دراع »

ولمستط هذه العين سوق مائها إلى حيث شاء . وكان ما حفرى فيه مأوّه ملكا له وحريما لها . القسم الثالث أن يستنشطها الرجل في ملكه فيكون أحقّ عائتها كشرب أرضه فإن كان قدر كفايتها فلا حقّ له عليه فيها إلا لشارب مضطرّ وإن فصل عن كفايتها وأراد أن يحفر فصله أرضا مواتا فهو أحقّ به لشرب ماء أحياء . وإن لم يرده لموات أحياء لزمه بدله لأرباب المواشي دون الرروع . كفصل ماء النثر . فإن اعتاص عليه من أرباب الرروع حار . وإن اعتاص عليه من أرباب المواشي لم يحفر ولا يحفر لمن احفر في البادية نثرا فملكها ، أو عينا استنشطها أن يبيعها

وهذا على ظاهر كلام أحمد في رواية أنى طالب « لا يبيع مع ماء النثر لأحد » ولم يفرق بين أن يحفرها في البادية أو في ملكه لنفسه وقد قبل يحفر بيعها (١)

فصل

في الحمى والإرهاق

وحمل المواشي هو الملع من إحيائه إملاكا ، ليكون مستنقيا للإباحة لبنت السكلاء ، ورعى المواشي وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة حنلا بالقيع وقال « هذا حمى » وأساس رده إلى القاع وهو قدر ميل في ستة أميال حماه لحيل المسلمين من الأنصار والمهاجرين وأما حمى الأئمة بعده فإن عموما جميع المواشي أو أكثره لم يحفر وإن حموا أهلها لخاصة من الناس ، أولأعبيائهم لم يحفر وإن حموه لكافة المسلمين ، أوللفقراء والمساكين .

(١) قال المناوردي وعور لمن احفر نثرا في البادية فملكها ، أو عينا استنشطها ، أن يبيعها ولا حرم عليه ثمنها وقال سعد بن المسب وان أنى دعى لا يحفر له بيعها ويحرم عليه عينا وقال عمر بن عبد العزيز وأبو الرقاد إن ناعها لرعه حار وإن ناعها لحلا لم يحفر وكان أقرب الناس إلى الملك أحق بها سعر من فإن رجح الحال فهو أملك لها . وانظر الأموال زعم (٧٢٥)

فانه يحور . حمى الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .
قال في رواية أني الحارث « ويحى الكلاء لإجل الصدقة . لأنه لله عز وجل ورسوله
صلى الله عليه وسلم »

وقال أيضا في رواية عبد الله « ليس لرجل أن يحى أرضا لا يملكها إلا ما كان لله عز وجل
ولرسوله »

قال ومعنى ما كان لله ورسوله فالإجل يحمل عليها في سبيل الله أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يحى لما يوهه فأما ماسوى ذلك فلا يحى إلا من ملك أرضا وله
أن يحمها »

فقد مع أن يحى الإنسان اللوات لحاحته وأحار ذلك للمسلمين وبين أن ذلك لله
ولرسوله . فيكون تقدير قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا حى إلا لله ورسوله (٢) » فمعناه لا حى
إلا على مثل ما حاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه
في الحاهلية من تفرد العرير منهم بالحى لنفسه (٣)

(١) قال الماوردي في حوارته قولان أحدهما لا يحور ويكون الحى خاصا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ، لرواه الصمصمى حاشية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حمى النقيع قال
لا حى إلا لله ورسوله » والقول الثانى أن حمى الأئمة بعده حكر كواره له لأنه كان يفعل ذلك
لمصالح المسلمين لنفسه ، فكذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حمى أو نكر رضى الله عنه الزينة
لإجل الصدقة واستكمل عليها مولاة أنا سلامة وحمى عمر رضى الله عنه من السرف مثل ما حاه
أو نكر من الزينة وولى عنه مولى حال له هي ، وقال « يا هى ، صم حاحك عن الناس وابق
دعوة المطولم فان دعوة المطولم محنة وأدخل رب الصرمة ورب الديمة وإياك ونم ابن عماد
وان عوف فاهما أن هيات ما تشيها ررحما إلى محل وررع ، وإن رب الصرمة ورب الصيمة
أمنى سياله فيقول يا أمير المؤمنين أماركهم أنا ، لا أألت ؟ فالكلاء أهون على من الديار
والترحم والذي معنى بعده لولا المال الذى أحل الله في سبيل الله ، ما حمت عليهم من ملادم
شرا » اهـ

(٢) رواه الحارثى وأبو داود قال في عون المصود (ح ٢ ص ١٤٦) قال التافى يحمل
معنى الحديث شيئين أحدهما ليس لأحد أن يحى للمسلمين إلا ما حاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآخر معناه إلا على ما حاه عليه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الأول ليس لأحد من الولاة
بعده أن يحى وعلى الثانى محض الحى عن قام مقامه صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة اهـ
وانظر الأموال لأنى عبد الأرقام (٧٢٧ - ٧٥٥)

(٣) قال الماوردي كالذى كان يفعله كاتب بن وائل ، فانه كان يوافق تكب على نتائج من الأرض ،
ثم يستوعبه ، ويحى ما أسعى إليه عواؤه من كل الجهات ويشارك الناس فيما عداه ، حتى كان
ذلك سبب قتله وقد يقول الناس بن مرداس

كما كان يصمها كاتب بن وائل حتى طاح وهو نيلها
على وائل ، إذ ترك الكلب ماحا راد عن الأبناء منها حاولها

فإذا جرى على الأرض حكم الحمى استنقاء لمواتها . نظرت فيه .
 فإن كان لكافة الناس تساوى فيه جميعهم من عى وقير ، ومسلم وذمى ، فى رعى كلاته
 لحيله وماشيته .

وإن خصّ به المسلمون اشترك فيه أغنيائهم وفقراؤهم . ومع منه أهل البقة
 وإن خصّ به فقراء المسلمين مع منه الأغنياء وأهل البقة
 ولا يجوز أن يخصّ به الأغنياء دون الفقراء . ولا أهل البقة دون المسلمين
 وإن خصّ به نعم الصدقة أو حيل المهاجرين لم يشركهم فيه غيرهم
 ثم يكون الحمى حاريا على ما استقرّ عليه من عموم وخصوص . فلو اتسع الحمى المحصوص
 لعموم الناس حاز أن يشركوا فيه لارتفاع الضرر على من خصّ به . ولو صاق الحمى العام عن جميع
 الناس لم يحرج أن يختصّ به أغنيائهم . وفى حوار اختصاص فقراءهم احتمال
 وإذا استقرّ حكم الحمى على أرض فأقدم عليها من أحباها . وقص حماها . نظرت .
 فإن كان مما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الحمى ثانيا والإحياء باطلا
 وإن كان مما حمى الأئمة بعده أحمل وجهين . أحدهما . لاقرّ ، وجرى عليه حكم
 الحمى كالحدى حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويحتمل أن يقرّ الإحياء . ويكون حكمه
 أنثى من الحمى لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضا مواتا فهي له » .
 ولا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشى عوصا عن مراعى مواب ، أو حمى
 لقوله صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء فى ثلاث . الماء ، والبار ، والكلاء » (١)

وأما الإرفاق

فهو من ارتفاق الناس بمقاعد الأسواق وأمية الشوارع ، وحريم الأمصار ، ومبارل الأسفار
 فتقسم ثلاثة أقسام
 قسم يخصّ الارتفاق فيه بالصحارى والعلوات ،
 وقسم يخصّ الارتفاق فيه بأمية الأملاك
 وقسم يخصّ بالشوارع والطرقاب
 أما القسم الأول وهو ما احتصّ بالصحارى والعلوات ، كمبارل الأسفار وحلول الماء
 فذلك صريحا
 أحدهما أن يكون لاحتياز السائلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده

(١) رواه أحمد ، وأبو داود عن أنى حراش عن سمى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ
 ابن حجر فى بلوغ الرام . ورحاله فقات . وأبو حراش . هو حبان بن زيد الصرعى . ورواه ابن ماجة
 عن ابن عباس

عنه وضرورة السالبة إليه (١) . ويكون السابق إلى التزل أحق بمحاولة فيه من التسبق ، حتى يرتحل إليه . لقوله صلى الله عليه وسلم « من ساق من ساق إليها » .
 فإن وردوه على سواء وتنازعوا فيه . بطرق التعديل بينهم بما يزيل تنازعهم . وكذلك السادية إذا اتبعوا أرضا طلبا للكل ، وارتقا بالمرعى ، وانتقالا من أرض إلى أرض . كانوا فيما تركوه وارتحلوا عنه كالسادية ، لا اعتراض عليهم في تنقلهم ورجعهم
 أنضرب الثاني أن يقصدوا بروطهم بها الإقامة بها والاستيطان لها فالسلطان في روطهم بها نظرياً في الأصلح . فإن كان مصرًا بالسادية منعوا منها قبل الدورول بعده . وإن لم يصبر بالسادية راعى الأصلح في روطهم فيها أو منعهم منها ونقل غيرهم إليها كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة نقل إلى كل واحدة من المصريين من رأى المصلحة فيه . لتلايجمع فيه المسافرون فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء ، كما يفعل في إقطاع الوات ما يرى
 فإن لم يستأذوه حتى رلوا فيه لم يمنعهم منه . كما لا يمنع من أحي مواتا غير إذنه . ودرهم بما يراه صلاحاً لهم وسهام عن إحداث زيادة من بعد إلا عن إده
 روى كثير من عند الله عن أبيه عن حده قال « قدما مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة فكلهم أهل المياه في الطريق أن يسوا منازل فيما بين مكة والمدية لم تكن قبل ذلك . فأذن لهم ، واشترط أن اس السيل أحق بالماء والطل » .

القسم الثاني

وهو ما يختص بأفنية السور والأملاك بطرت فإن كان مصرًا بأرنامها مع الترتق منها إلا أن يأذن بدحول الصرر عليهم ، فيمكنوا وإن كان غير مصرهم (٢) فهل يعتبر إذنه ؟
 يحتمل أن لا يعتبر لأن الحريم مرقق ، ولا حاجة بهم إليه وكانوا وغيرهم سواء
 وقد قال أحمد في رواية إبراهيم بن هاني في الرجل يحصر العين حيث عين الرجل ، فقال « روى عن الزهري أنه قال حريم العيون حسنة دراع » وكأنه ذهب إليه فيل له فإن حصر على أكثر من حسنة دراع ؟ قال « فليس له معه ، أصراً ولم يصبر »
 فقد أحرار له التصرف فيما حاوره غير ، ولم يعتبر إذنه
 وقال في رواية الحسن بن نواب فيمن حصر ثرا في فائه فمط رجل ، يعيها « لره »

(١) قال الماوردي والذي عتص السلطان به من ذلك إصلاح عورته وجعط مياهه ، والحنه بين

الناس وبين روله

(٢) قال الماوردي وإن كان غير مصرهم في إقامة ارتفاقهم به من غير إذنه مولان أحدهما . أن لهم الارتفاق بها وإن لم يأذن أرنامها لأن الحريم مرقق إذا وصل أهله إلى حهم منه ساوام الناس فيما عده ، والقول الثاني أنه لا يجوز الارتفاق غيرهم إلا عن إذنه لأنه سح لأملأهم .
 فكانوا ه أحق ، والتصرف فيه أحسن

وهذا يدل على أنه ليس له التصرف فيما حاوز فناءه .
وأما حريم المساحد والخوانع فيبطل . فإن كان الارتفاق بها مضرا بأهل الخوامع والمساحد
معوامته . ولم يحمر للسلطان أن يأذن فيه لأن الصليين بها أحق . وإن لم يكن مصرا حار
ارتفاقهم بحريمها .

وهل يعتبر فيه إذن السلطان ؟ يخرج على الوحيين في حريم الأملاك
وقد قال أحمد في رواية المروذي : في الرجل يحمر في فناء المسجد ، وفي وسط المسجد ثم لمياء
« ما يحصى أن يحمر ، وإن حر تظم » .

وأما القسم الثالث

وهو ما احتص بأفية الشوارع والطرفات . بطرب . فإن كان مصرا بالختار من لصيق الطريق
معوامته . ولم يحمر للسلطان أن يأذن فيه . وإن لم يكن مصرا لسعة الطريق فعلى روايتين
إحداها المبح

قال في رواية إسحق بن إبراهيم - وقد سئل عن الرجل يبيع على الطريق الواسع هل
يشترى منه ، إذا لم يحد حاحته عند غيره ؟ فقال « ومن سلم من هذا ؟ البيع على الطريق مكروه » .
وقال في موضع آخر « لا يبيع أن يبيع على طريق الساميين شيئا » . وكرهه حدّا
والثانية الخوار قال في رواية حرب - وقد سئل عن الرجل يسوق إلى دكاكين السوق
فقال « إذا لم يكن لأحد من سقى إليه عدوة فهو له إلى الليل . قال : وكان هذا في سوق المدينة
فما مضى »

وهل يشتر ذلك إلى إذن السلطان ؟ يخرج على الوحيين .

وظاهر كلامه في رواه حرب أنه لم يصح إذنه وإذا اعتدنا إذنه فهو موضع إحصاء
وهو كهمهم عن التعدي ، والإصلاح بينهم عند التشاجر ، وإحلاس من يحلسه ، ومنع من
يمعه ، وتقديم من يقدم كما يتحدث في أموال بيت المال ، وإفطاع المواب ولا يحل السابق
أحقّ على هذا الوجه وليس له أن يأخذ على الخواص أحرأ وإذا تركهم على الرأصى كان
السائق إلى المكان أحقّ من المسوق وإذا انصرف عنه كان هو وغيره فيه من العد سواء
يراعى السابق فيه ، على ظاهر كلامه في رواية حرب لأنه لو كان أحقّ به أبدا حرج عن حكم
الإحاحة إلى حدّ الملك .

وأما حاوس العلماء والفهاء في الخوامع والمساحد ، والنصّ في التدريس والفضيا فعلى كل واحد
مهم راحر من نفسه أن لا يتصّدى لما ليس له بأهل فيصلّ به المستهدى ، ويرلّ به المسترشد
وقد جاء الأثر « أحرأكم على الدنيا أحرأكم على حرائمهم » (١)

وقد قال أحمد في رواية صالح « يبيع للرجل إذا حمل نفسه على الفتا أن يكون عالما بوحوه
القرآن ، عالما بالأسانيد الصحيحة ، عالما بالنسب »

وقال في رواية حسبل « ينبغي لمن أفتى أن يكون عالما بقول من تقتّم وإلا فلا يفتى » .
وللسلطان فيهم من الطر ما يوحه الاحتياط من إنكار وإقرار .

وإذا أراد من هؤلاء أهل أن يترتب في أحد المساحد لتدريس أو فتيا نظر في حال المسحّد . فإن كان من مساحد الحال التي لا يترتب الأئمة فيها من قبل السلطان لم يلزم من يترتب فيها لذلك استئذان السلطان في حلوسه . كما لا يلزم أن يستأذنه فيها من يترتب للإمامة وإن كان من الخوامع وكبار المساحد التي يترتب الأئمة فيها تقليد السلطان ، روى في ذلك عرف الله وعادته في حلوس أمثاله . فإن كان للسلطان في حلوس مثله نظر . لم يكن له أن يترتب للحلوس فيه إلا عن إذنه ، كما لا يترتب للإمامة فيه إلا عن إذنه . لأنه لا يفتات عليه في ولايته وإن لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استئذانه في ذلك وكان كغيره من المساحد .

وإذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجّد ثم قام عنه ، رآه منه وكان السابق إليه أحق . لقوله تعالى (سواء العاكف فيه والباد)

ويجمع الناس في الخوامع والمساحد من استطراق حلّ الفقهاء والقراء ، صيانة لحرمتها . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا حمى إلا في ثلاثة ثلة البشر ، وطول العرس ، وحلقة النجوم » فأما ثلة البشر فهو منتهى حريمها وأما طول العرس فهو مدار فيسه بمقوده إذا كان مربوطا . وأما حلقة النجوم فهو استدارتهم في الحلوس للتشاور والحديث وإذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فما يسوع فيه الاحتاد لم يعترض عليهم فيه ، إلا أن يحدث بينهم تنازع ، فيكفوا عنه

وإن حدث منازع ارتكب ما لا يسوع في الاحتاد كف عنه ، ومنع منه . فإن أقام عليه وتظاهر باستعواء من يدعو إليه لرم السلطان أن يحسمه برواحر السلطة ، ليسين ظهور بدعته ، ووضح بدلائل الشرع فساد مقاتله فإن لكل بدعة مستعما ولكل مستعوم متعما

فصل

في أحكام القطائع^(١)

قد نصّ أحمد على حوار القطائع إلى أقطعها الصحابة . ونوقف عن فطائع غيرهم من الأئمة وإماما نوقف في ذلك لأن منهم من أقطع ما لا يحوز إقطاعه فقال المرودي سألت أبا عبد الله عن فطائع البصرة والكوفة ؟ فقال « يجعل فطائع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل فطائع هؤلاء »

(١) قال الماوردي . وإقطاع السلطان محصن عما حار فيه صرّفه ، وعدت فيه أواره . ولا يصحّ فيما من فيه مالكة وغير مستحقة .

وقال في رواية يعقوب بن مختار « ما أقطع هؤلاء فلا يحصى »
والقطاء صربان : إقطاع نعليك فتقسم فيه الأرض للقطعة ثلاثة أقسام مواب ،
وعامر ، ومعادن

فأما الموات فعلى صربين

أحدهما . ما لم يرل مواتا على مرّ الدهر لم يجر فيه عمارة ولا ينبت عليه ملك . وهذا الذي
يحوز للسلطان أن يقطعه من يحييه ويعمره . ويكون المقطع أحق الناس بالحياة^(١)
روى أبو بكر بإسناده عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضرة فرسه .
فأحرى فرسه حتى قام ثم رمى سوطه ، فقال أعطوه من حيث بلغ السوط^(٢) »

الضرب الثاني من الموات

ما كان عامرا حرب وصار مواتا عاطلا ، فذلك صربان
أحدهما . ما كان جاهليا ، كأرض عاد وثمود فهو كالموات الذي لم ينبت فيه عمارة . ويحوز
إقطاعه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم مني^(٣) »
يعني أرض عاد .

الضرب الثاني ما كان إسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم حرب حتى صار مواتا عاطلا
فيه روايتان^(٤)

أحدهما لا يملك بالإحياء سواء عرف أربانه أو لم يعرفوا
والثانية إن عرف أربانه لم يملك بالإحياء وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء .
فإن قلنا بالرواية الأولى ، وأنه لا يملك بالإحياء فهل يحوز إقطاعه ؟ بطر فإن عرف

(١) قال الماوردي . ويكون الإقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطا في حوار الأحياء . لأنه مع من إحياء
الموات إلا نادن الإمام وعلى مذهب الشافعي أن الإقطاع يحل أحق ناحيته من غيره وإن لم يكن
شرطا في حوار ، لأنه يحوز إحياء الموات بغير إذن الإمام وعلى كلا المذهبين يكون المقطع أحق
ناحيته من غيره

(٢) رواه البخاري وأبو داود وانظر الأموال رقم (٦٧٦)

(٣) قال الخافض ابن حنبل في المصنف (ص ٢٥٦) رواه الشافعي مرسلا والبيهقي . وانظر الأموال رقم (٦٧٤)

(٤) قال الماوردي اختلف المعهاء في حكم إحيائه على ثلاثة أقوال مذهب الشافعي فيه إلى أنه لا يملك
بالأحياء سواء عرف أربانه ، أو لم يعرفوا وقال مالك . يملك بالأحياء سواء عرف أربانه ، أو
لم يعرفوا وقال أبو حنيفة إن عرف أربانه لم يملك بالأحياء وإن لم يعرفوا ملك ، وإن لم يجر
على مذهب أبي مالك بالأحياء من غير إقطاع فإن عرف أربانه لم يجر إقطاعه ، وكانوا أحق بدعه
وإحيائه وإن لم يعرفوا حار إقطاعه ، وكان الإقطاع شرطا في حوار إحيائه

أرمانه لم يجر إقطاعه . وكانوا أحقّ ببيعته وإحيائه . وإن لم يعرفوا جوار إقطاعه . وكان الإقطاع شرطاً في حوار إحيائه . ولا يستقرّ ملكه عليه قبل الإحياء .

فإن شرع في الإحياء صار مكال الإحياء مالكا له . وإن أمسك عن إحيائه لعذر طاهر لم يعترض عليه فيه ، وأقرّ في يده إلى روال عدده . وإن كان غير معذور ومضى رمان يقدر على إحيائه فيه ، قيل له إما أن يحييه فيقرّ في يدك . وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل إقطاعه (١) .

فإن تعلب على هذا اللوالب المستقطع معلب فأحياء ، كان محييه أحقّ به من مسقطعه (٢)

وأما العامر فضرمان

أحدهما ما تعين ماله كونه ، فلا نظر للسلطان فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت في دار الإسلام ، سواء كانت لمسلم أو لدمي . فإن كان في دار الحرب التي لم ينشأ للمسلمين عليها يد . فأراد الإمام أن يهبطها ليملكها للقطع عند الطمر بها . حار وقد سأل عيم الناري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون اللد الذي كان فيه بالنشام قبل فتحه ، ففعل وسأله أنوثعلة الحشى أن يقطعه أرضا كانت بيد الروم . فأعجبه ذلك وقال « ألا تسمعون ما يقول ؟ فقال والدي بعثك الحق لتفتحن عليك فكسب له بذلك كتنا » وكذلك لو استوهب أحد من سبها ودرار بها ، ليكون أحقّ به إذا فتحها . حار وصحت العطية منه مع الجهالة بها ، لتعلقها بالأموال العامة

وقد روى الشعبي أن حريم بن أوس بن حارثة الطائي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، « إن فتح الله عليك الحيرة فأعزني بنت ثقيلة فلما أراد خالد صلح أهل الحيرة ، قال له حريم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لي بنت ثقيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشهر

(١) وقال الماوردي . وإن كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يجازس فيه قتل مضي ثلاث سنين . فإن أحياء فيها ، وإلا نزل حكم إقطاعه مدها إحصاحاً بأن عمر رضى الله عنه جعل أهل الإقطاع ثلاث سنين . وعلى مذهب الشافعي أن تأجله لا يلزم ، وإنما الضرر فيه القدرة على إحيائه فإذا مضى عليه رمان قدر على إحيائه فيه . وإن لم . إما أن يحييه فيقرّ في يدك ، وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل الإقطاع . وأما تأجل عمر فهو قصه عن ، محور أن يكون نسب إقصاءه ، أو لاستحسان رآه

(٢) قال الماوردي وقال أبو حنيفة إن أحياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع . وإن أحياء مدها كان ملكاً للمحيي . وقال مالك إن أحياء علماً بالاقطاع كان ملكاً للمقطع . وإن أحياء عبر عالم حار المقطع بين أحده وإعطاء المحيي مقفه مخراته ، وبين تركه للمحيي والرجوع عليه فقه المواب قبل إحيائه

ابن سعد ومحمد بن مسلمة فاستبناها من الصلح . ودهنها إلى حريم . فاشترت منه ألف درهم . وكانت محوزاً (١) .

وإذا صح الإقطاع والتقليك على هذا الوجه . بطر حال الفتح . فإن كان صلحا حصلت الأرض لمقطعها . وكانت خارحة عن حكم الصلح بالإقطاع الساسي . وإن كان الفتح عنوة كان للمقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من العامين .

وبطر في العامين فإن علموا بالإقطاع والهمة قبل الصلح فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب . وإن لم يعلموا حتى فتحوا عاوضهم الإمام عما يستطيع به فهوهم ، كما يستطب فهوهم عن غير ذلك من العائم .

وقد قيل لا يلزم استطانة فهوهم عنه ولا عن غيره من العائم إذا رأى المصلحة في أحده (٢)

الغرب الثاني من العاصر

ما لم يتعين مال الكوه ، ولم يتخير مستحقوه فهو على ثلاثة أقسام أحدها ما اصطفاه الأئمة لبيت المال من فتوح البلاد ، إما بحسب الخمس فيأخذه باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستطانة فهو العامين عنه فقد اصطي عمر من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته ، وما هرب عنه أرمانه أو هلكوا فكان مبلغ عتته تسعة آلاف ألف درهم ، كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها ثم إن عثمان أقطعها لأنه رأى إقطاعها أوفر لعلتها من تعطيلها وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق البقي فكان ذلك منه إقطاع إحارة لا إقطاع عليك فتوفرت عتتها حتى بلغت على ما قيل خمسين

- (١) روى في أسد الغابة بسنده عن حريم بن حارثة . قال « هاجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهدمت عليه مصرفة من سوك ، وأسلفت فسمعت الناس من عبد المطلب يقول يا رسول الله أريد أن أمدحك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ، لا يعصم الله منك ، فأشد الناس شعراً قال وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذه الحيرة السواء قد رفعت ، وهذه النجاء بب بعله الأردية على ضله سبها معتجرة بعمار أسود فقلت يا رسول الله فإن نحن دخلنا الحيرة ووجدناها على هذه الصفة هي لي ؟ قال هي لك قال وسهدت مع خالد بن الوليد مال أهل الردة ، ووصلنا إلى الحيرة فلما دخلناها كان أول من تلقانا النجاء بب بيله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلت بها وقلت هذه وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لي فدعاني خالد فقال لك منه فأبنتها ، وكاتب اليه محمد بن سلمة ومحمد بن سدر الأنصارين ، فسلمها إلى خالد بن الوليد وركب إليها أحوها عبد المسح بن حيان بن قبيلة ريد الصلح فقال لي نعمها فقلت والله لا أعصها من عشر مائه شيئاً فأعطاني ألف درهم وسلمتها إليه فبيل لي لو لم يمه ألف لديه . إنك هات ما كتب أحسب أن عدداً يكون أكثر من عشر مائه »
- (٢) ذكر البارودي هذا القول عن أبي حنيفة .

ألف درهم . فكان منها صلته وعطاياه ، ثم تناقلها الحلفاء بعده . فلما كان عام الحجاج سنة اثنين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق البديوان ، وأحد كل قوم ما يليهم .
فهذا النوع من العاص لا يجوز إقطاع رقبته . لأنه قد صار باسطه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين . فخرى على رقبته حكم الوصوف المؤبدة . وصار استعلائه هو المال الموصوع في حقوقه . والسلطان فيه الخيار على وجه الطر في الأصلح بين أن يستعله لبيت المال ، كما فعل عمر ، وبين أن يتحمله من دوى القدرة والمكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بحراج يوضع عليه مقنرا ويكون الحراج أجرة يصرف في وحوه المصالح ، إلا أن يكون مأجودا بالجنس ، فيصرف في أهل الجنس ، فإن كان ما وضعه من الحراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزرع حار في السجل كما ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حيدر على النصف من ثمار السجل وحواره في الزرع معتد باختلاف الفقهاء في حوار المارة^(١) من أحرارها أحر الحراج بها ومن مع منها مع من الحراج بها وقيل . بل يجوز الحراج بها وإن مع من المارة عليها لما يتعلق بها من عموم المصالح التي يتبع حكمها عن أحكام العقود الخاصة . ويكون العشر واحدا في الزرع دون التمرة لأن الزرع ملك لرباعه . والتمر ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم

القسم الثاني من العاص

أرض الحراج فلا يجوز إقطاع رقبها تملكها لأنها تنقسم على صريين صرب تكون رقبها وفما وحراجها أجرة وتملك الوقف لا يصح إقطاع ولا بيع ولا هبة وصرب تكون رقبها ملكا وحراجها حرة فلا يصح إقطاع مملوك لغير ماله فأما إقطاع حراجها فسد كره من بعد في إقطاع الاستغلال وقد قال أحمد في رواية الأرم ومحمد بن حرب - وقد ذكر له أن عمار أقطع عبد الله وحمانا ، فقال « هذا يقوى أن أرض السواد ليست ملك من هي في يده - ولو كان عمر مملوكا من هي في يده لم يقطع عمار »
وقد نص على أنه لا يجوز إقطاع رقة مملوكه

القسم الثالث

مأمن عنه أربانه ولم يستحقه وارث وحرص ولا نصيب فيتمثل إلى بيت المال مصروفا في مصالح المسلمين ، لا على طريق الميراث وقد قال أحمد في رواية المرودي « في الأرض الميتة إذا كانت لم تملك فإن ملكت فهي في المسلمين ، مثل من مات وترك مالا لا يعرف له وارث »

(١) المارة المرارة بعض ما محرر من الأرض

فقد بين أن الأرض التي مات أربابها ولا وارت لها هي في* للسليين .
فأما ما انتقل إلى بنت المال من رقاب الأموال * فهل يصير وفقا بنفس الانتقال إليه ؟
على وجهين
أحدهما : قد صار وفقا بعموم مصرفه الذي لا يتخصص بحجة فعلى هذا لا يحور بيعها
وهذا طاهر كلام أحمد في أرض السواد « أنها صارت وفقا بنفس الفتح »
فقال في رواية حنبل « كلما كانت عموة كان السليون شرعا واحدا ، وعمر ترك السواد » .
وكذلك قال في رواية حرب « أرض الحراج ما فتحها السليون صارت بيتا لهم وأصافوا عليها
وطيفة فذلك حارية »

والثاني لا تصير وفقا حتى يقفها الإمام فعلى هذا يحور له بيعها إذا رأى بيعها أصلح
لبيت مال السليين ويكون ثمنها مصرفا في عموم المصالح وفي دوى الخياط من أهل الي* ،
وأهل الصدقات .
وقد قال أحمد في رواية عبد الله « الأرض إذا كانت عموة هي لمن قاتل عليها ، إلا أن يكون
وقتها من فتحها على السليين ، كما فعل عمر بالسواد »
فاعتبر إيقافه

فأما إقطاعها على هذا الوجه فقد قيل بحواره لأنه لما حار بيعها وصرف منها إلى من يراه
من دوى الخياط وأرباب المصالح حار إقطاعها له ويكون عليه رقتها كتمليك ثمنها
وقيل لا يحور إقطاعها وإن حار بيعها لأن البيع معاوضة ، وهذا الإقطاع صلة وفيه ضعف^(١)
بهذا الكلام في التملك

فأما إقطاع الاستغلال

فعلى صريين عشر ، وحراج
أما العشر فإقطاعه لا يحور لأنها ركة لأصاف يعتبر وصف استحقاقهم عند دفعها إليهم .
وقد لا يكون من أهلها وقد استحقاقها عند دفعها إليهم لأنها تح شروط يحور أن لا يوحده
ولا تح فان وحت ، وكان مقطوعا وقت الدفع مستحقا كانت حوالة عشر قد وحب على ربه
لمن هو من أهله فصح ، ويحور دفعه إليه ولا يصير دينا مستحقا حتى يقصه لأن الركة
لا تلك إلا النقص فان مع من العشر لم يكن حصا فيه وكان عامل العشر بالمطالبة أحق

وأما الحراج

فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاث أحوال
أحدها أن يكون من أهل الصدقة فحور . لأنه يحور صرف الي* في أهل الصدقة

(١) قال الماوردي وهذا الإقطاع صلة والأعنان إذا صارت نامة لها حكم عقال في العطاء حكم
الأصول فافترا وإن كان الفرق بينهما صعبا

وقد ذكرنا ذلك . وقال قوم لا يحور صرف الوء إلى أهل الصدقة . كما لا يستحق الصدقة أهل الوء (١)

الحالة الثانية أن يكونوا من أهل المصالح عن ليس له ررق معروف . فلا يصح أن يقطعوه على الإطلاق وإن حار أن يقطعوه من مال الخراج، لأن ما يعطونه إنما هو من صلات للمصالح . فإن حل لهم من مال الخراج شيء أخرى عليه حكم الحوالة والتسبب لاحكم الإقطاع فيعتبر في حوارته شرطان .

أحدهما : أن يكون ممال مقتّر وقد وحد سبب استباحته والثاني أن يكون مال الخراج قد حلّ ووجب ليصح بالتسبب عليه والحوالة به فيخرج مهدين الشرطين عن حكم الإقطاع .

والحالة الثالثة أن يكونوا من أهل فرص أهل الديوان . وهم الخيش فهم أحق الناس بحوار الإقطاع لأن لهم أرواقا مقدّرة ، تصرف إليهم مصرف الاستحقاق ، لأنها أعواص عما أرسدوا بعوسهم له من حماية البصة ، والذب عن الحريم وإذا صحّ أن يكونوا من أهل الإقطاع روعي حينئذ مال الخراج فإن له حالين حال يكون حرية ، وحال يكون أجرة

فأما ما كان منه حرية فهو غير مستقرّ على التأنيد لأنه مأخوذ مع فناء الكمر ، ورائل مع حدوث الإسلام فلا يحور إقطاعه أكثر من ستة لأنه غير موثوق باستحقاقه بعدها فإن أقطعه ستة بعد حواله واستحقاقه صحّ وإن أقطعه في السنة قبل استحقاقه لم يحور لأنه مصروب للوحوب (٢)

وأما ما كان من الخراج أجرة فهو مستقرّ للوحوب على التأنيد ، فيصحّ إقطاعه سبين ولا يلزم الاقتصار على ستة واحدة بخلاف الحرية التي لا تستقر وإذا كان كذلك لم يحل حال إقطاعه من ثلاثة أقسام

أحدها أن يكون مقدّرا سبين معاومة ، كما إقطاعه عنتر سبين فيصح إذا روعي فيه شرطان

أحدهما : أن يكون ررق للمقطع معلوم القدر عند نادل الإقطاع فإن كان مجهولا لم يصحّ

والثاني أن يكون قدر الخراج معاوما عند المقطع وعند نادل الإقطاع فإن كان مجهولا عددها أو عند أحدها لم يصحّ وإذا كان كذلك لم يحل حال الخراج من أحد أمرين

(١) مذهب الثامني أنه لا يحور وأبو حنيفة مذهبه مثل مذهب أحد ، كما ذكر الماوردي

(٢) وقال الماوردي في حوارته وجهان أحدهما محور ، إذا قيل إن حول الحرية مصروب الاداء والثاني لا محور ، إذا قيل إن حول الحرية مصروب للوحوب

إما أن يكون مقاسمة أو مساحة . فإن كان مقاسمة فن حوّر من الفقهاء وضع الحراج على المقاسمة حله من العاوم الذى يحور إقطاعه . ومن مع من وضع الحراج على المقاسمة حله من المجهول الذى لا يحور إقطاعه .

وإن كان الحراج مساحة فهو على صريين .

أحدهما : أن لا يختلف باختلاف الرروع . فهذا معلوم يصح إقطاعه .

والثانى : أن يختلف باختلاف الرروع . فينظر ررق مقطعه فإن كان فى مقابلة أعلى الحرايين صح إقطاعه لأنه راص بقص إن دخل عليه وإن كان فى مقابلة أقل الحرايين . لم يصح إقطاعه لأنه قد يوجد فيه زيادة لا يستحقها

ثم يراعى بعد حجة الإقطاع فى هذا القسم حال المقطع فى مدة الإقطاع فإنها لا تحلو من ثلاثة أحوال .

أحدها أن يبقى إلى انقضاءها على السلامة . فهو على استحقاق الإقطاع إلى انقضاء المدة

الحالة الثانية . أن يموت قبل انقضاء المدة . فيسقط الإقطاع فى المدة الباقية بعد موته

ويعود إلى بيت المال فإن كانت له ذرية دخلوا فى إعطاء السرارى لاقى أوراق الأحاد وكان ما يعطونه تسببا لا إقطاعا

الحالة الثالثة أن يحدث به رمانة فيكون باقى الحياة معقود الصحة . فى بقاء إقطاعه

بعد رمانته احتمالات .

أحدها أنه باق عليه إلى انقضاء مدته ، إذا قيل إن ررقه بالرمانة لا يسقط

والثانى يرجع منه ، إذا قيل إن ررقه بالرمانة قد سقط

فهذا حكم القسم الأول إذا قتر الإقطاع فيه بمدة معلومة

القسم الثانى من أقسامه

أن يستقطعه مدة حياته ثم لورثته وعقبه بعد موته . فهذا الإقطاع باطل لأنه حرج هذا الإقطاع عن حقوق بيت المال إلى الأملاك للورثته فإذا أطل كان ما احتسب منه مأدونا وه عن عهد فاسد . فربى أهل الحراج بقصه ، وحوسب به من حملة ررقه . فإن كان أكثر ردّ الزيادة وإن كان أقل رجح الباقى وأظهر السلطان فساد الإقطاع ، حتى يتسع من القص ويتسع أهل الحراج من الدفع فإن دفعوه بعد إظهار ذلك لم يروا منه

القسم الثالث

أن يستقطعه مدة حياته فى حجة الإقطاع احتمالات

أحدها أنه صحيح ، إذا قيل إن حدود رمانته لا يقتضى سقوط ررقه

والثانى أنه باطل ، إذا قيل إن حدود رمانته موجب لسقوط ررقه

وإذا صح الإقطاع فأراد السلطان استرجاعه من مقطعه حار ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها ويعود ررقه إلى ديوان العطايا فأما في السنة التي هو فيها فينظر فإن حل ررقه فيها قبل حلول حراحها لم يسترجع منه في سنته . لاستحقاق حراحها في ررقه . وإن حل حراحها قبل حلول ررقه . حار استرجاعه منه لأن تعجيل المؤجل - وإن كان حائرا - فليس ملازم .

فأما أوراق من عدا الخيش إذا أقطعوا بها مال الحراح فتقسم ثلاثة أقسام .
أحدها . من يرزق على عمل غير مستديم . كعمال المصالح ، وحياة الحراح . والإقطاع بأوراقهم لا يصح . ويكون ما حصل لهم من مال الحراح تسديبا وحوالة بعد استحقاق الزرق وحلول الحراح

القسم الثاني من يرق على عمل مستديم يجرى ررقه بحرى ررقه بحرى الحعالة وهم الباطرون في أعمال الرق التي يصح التطوع بها إذا ارتزقوا عليها كالمؤدين والأئمة فيكون ما حصل لهم في أوراقهم تسديبا وحوالة عليه ولا يكون إقطاعا .

القسم الثالث من يترقى على عمل مستديم ويجرى ررقه بحرى الإجارة ، وهو من لا يصح نظره إلا بولايه وتقليد مثل القضاء ، والحكام ، وكتاب الدواوين فيجوز أن يقطعوا بأوراقهم حراح ستة واحدة . ويحتمل حوار إقطاعهم أكثر من ستة وحهم أحدها يحور كالخيش

والثاني لا يحور ، لما يتوجه إليهم من العزل والاستبدال

وأما إقطاع المعادن

وهي المنافع التي أودعها الله تعالى الخواهر في الأرض . فهي صرمان طاهرة ، وناطحة أما الظاهره لما كان حوهرها المستودع فيها باررا كمعادن السكحل ، والملح ، والقطر فهو كالماء الذي لا يحور إقطاعه والبأس فيه شرع يأخذه من ورد إليه

وقد نص عليه في رواية حرب وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أقطع رجلا معدن الملح الذي عأرب فقيل له إنه بمنزلة الماء العذب ، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) » فقال « معدن ملح يتناهى الناس في الصحراء يأخذون الملح ليس هو تلك أحد أحد السطان فأقطعه رجلا مع الناس منه . فكرهه وقال هذا للمسلمين »

(١) روى أبو داود والترمذي والسنائي والدارقطني وابن ماجة عن أنيس بن مالك الباري « أنه اسم مطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذي عأرب فقطعه له قال فلما ولي قال الأقرع بن حابس ، أو الناس بن مرداس يا رسول الله ، أنذرى ما قطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العذب قال فرحمه منه » وحال فتح الماء المهملة وتشديد الميم ومارب ، إما بدون همز ، على وزن صابر أو مهموزاً على وزن مرل . بلدة بالنسب والماء العذب - كسر العين - الماء الذي لا ينقطع وانظر الأموال لأن عبيد رقم (٦٨٣) وحراح يحيى بن آدم (رقم ٣٤٦)

فإن أقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم . وكان اللقطع وعيره فيها سواء .
وجميع من ورد أسوة ، يشتركون فيها . فإن منعهم المقطع منها كان بالبيع منعاً . وكان
لما أحده مالكا . لأنه منع بالبيع لا بالأحد . وكما عن البيع وصرف عن مداومة العمل .
لئلا يثبته إقطاعاً بالصحة ، أو يصير معه في حكم الأملاك المستقرة .

وأما المعادن الباطنة

فهى ما كان حررها مستكناً فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل ، كمعادن الذهب والفضة ، والصفير
والحديد . فهذه وما أشبهها معادن باطنة ، سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتحليس ،
أو لم يحتاج . فلا يجوز إقطاعها كمعادن الظاهرة . وكلّ الناس فيها شرع^(١) .
فإن أحى موانا بإقطاع أو غير إقطاع فظهر فيه بالإحياء معدن طاهر أو باطن ، ملكه المحيى
على التأيد ، كما لك ما استسلطه من العيون واحترقه من الآبار

فصل

في وضع الدنوان ، وذكر أحكامه

والدنوان موضوع لخط ما يعلو بتحقوق السلطة من الأعمال ، والأموال . ومن يقوم بها
من الخوس والعمال

(١) قال الماوردي وفي حوار إقطاعها فولان أحدهما لا حور كمعادن الظاهرة . وكل الناس
فيها شرع . والقول الثاني محور إقطاعها ، لرواه كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف المرقى عن
أبيه عن حذّ . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أقطع بلال بن الحرب المعادن الفلزية جلسياً
وعوربها . وحيث تصلح الزرع من فدى ، ولم يقطعه حتى مسلم » . وفي المجلسي والمورى تأويلان
أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب والناي أن المجلسي ملاذ محمد
والمورى ملاذ بهامة وهذا قول أبي عبيد . ومنه قول الفصاح
فرب على ماء العديب وعسها لوب الصبا جلسياً قد سورا

فعلى هذا يكون المقطع أحقّ بها . وله مع الناس منها . وفي حكمه فولان أحدهما أنه
إقطاع تملك بصره المقطع مالكاً لزمه المعدن ، كسائر أمواله في حال عمله ، وسد قطعه يحوز له
منه في حماه ويسهل إلى ورثته بعد موته . والقول الثاني أنه إقطاع لإرفاق لا يملك به رمة المعدن
وعملك به الارتفاق بالعمل فيه مده مقامه عليه . وليس لأحد أن يمارعه فيه ما أقام على العمل فإذا
تركه راد حكم الإقطاع عنه . وعاد إلى حال الإباحة اه . والحديث رواه أبو داود . وفيه
« وكسبه له . بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحرب المرقى أعطاه
معادن عمله جلسياً وعوربها . وحيث تصلح الزرع من فدى . ولم يقطعه حتى مسلم . وكسبه
أنتى من كسبه » . والقصة - مع الغاف والباء وكسر اللام . هى من ناحية الزرع - صم الغاف
وسكون الزاء - ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام . جلسياً وعوربها - مع الأول
وسكون الناي

والديوان بالفارسية اسم للشياطين فسمى الكتاب باسمهم ، لحدقهم بالأمور ووقوفهم بها على الخلق والخلق وجمعهم لما شد وتفرق ، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم ، فقيل ديوان وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب (١) .

فأما سبب وضعه فروى أن عمر استشار الناس في تدوين الدواوين فقال علي بن أبي طالب « تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من المال ولا تمسك منه شيئاً » وقال عثمان بن عفان « أرى ما لا كثيراً يسع الناس ، وإن لم يحصوا حتى يعرف من أخذ ممن لم يأخذ حشيت أن يتشتر الأمر » فقال خالد بن الوليد « قد كنت بالشام فرأيت ملوكها دوتوا ديواناً وحدوا حدوداً ، فدوت ديواناً وحدوا حدوداً » فأخذ بقوله ودعا عقيل بن أبي طالب ، ومجمر بن نوفل ، وحبر بن مطم ، وكانوا من بهاء قريش وأعلمهم بأساسها فقال « اكتسبوا الناس على سائرهم » فدأوا بني هاشم فكسبهم ، ثم أنعمهم بأنا بكر وقومه ، ثم عمر وقومه وكسبوا الثقات ووضعوها على الخلافة ، ثم دفعوه إلى عمر فلما نظروا فيه قال « لا ودب أنه كان هكذا . ولكن ادأوا بقرانه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب ثم الأقرب ، حتى تصعوا عمر حيث وضعه الله تعالى » فشكره العباس على ذلك وقال « وصلتكم رحم »

فروى زيد بن أسلم عن أبيه « أن بني عدي جاءوا إلى عمر فقالوا إنك خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفة أبي بكر ، وأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو جعلت نفسك حيث جعلك هؤلاء القوم الذين كسبوا ؟ فقال مع بن يحيى عدي ، أردتم الأكل على طهرى وأن أهب حساني لكم لا والله ، حتى تأتيكم الدعوة ، وإن انطس عليكم الدهر يعني ولو أن تكسبوا آخر الناس - إن لي صاحبين سلكا طريقاً ، فإن خالفتهما حولت في والله ما أدركنا الفصل في الدنيا ولا ربحوا الثواب في الآخرة على عملنا إلا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ، ثم الأقرب فالأقرب ، والله لئن جاءت الأعاجم بعمل وحشاً ليعبر عملهم أولى رسول الله صلى الله عليه وسلم منا يوم القيامة فإن من قصر به عمله لم يسرع به نسبه »

(١) قال الماوردي الديوان موضوع لخط ما يطلق بمخوى السلطة من الأعمال والأموال ، ومن يقوم بها من الخویش والعلماء وفي نسبه ديوان وجهاً أحدهما أن كسرى أطلع داب يوم على كتاب ديوانه ، فقرأهم بمخسوس مع أنفسهم فقال « ديوانه » أي محابيه ، فسمى موضعهم بهذا الاسم ، ثم حذف الهاء عند كثرة الاستعمال مخفياً للاسم ، فقل ديوان وإنا أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين ، فسمى الكتاب باسمهم لحدقهم بالأمور ووقوفهم على الخلق والخلق ، وجمعهم لما شد وتفرق ، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر - ثم ذكر اختلاف الرواة في سبب وضع عمر للديوان اه وكان وضع عمر الديوان - على ما ذكره البلاذري وغيره - في المحرم معتمد سنة عشرين للهجرة ، وذكره الماوردي من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب

وروى عامر الشعبي «أن عمر حين أراد وضع الديوان قال . بمن أبدأ ؟ فقال له عبد الرحمن ابن عوف : ابدأ بنفسك . فقال عمر . أدكرتني ، حصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبدأ بنبي هاشم ونبي المطلب ، فبدأ بهم عمر ثم بمن يليهم من قبائل قريش نبطاً بعد نطن . حتى استوفى جميع قريش . ثم انتهى إلى الأنصار ، فقال عمر : ابدأوا برهط سعد بن معاذ من الأوس ، ثم الأقرب فالأقرب لسعد » .

فلما استقررت ترتيب الناس في الديوان على تعدد السبب للتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بينهم في العطاء على قدر الساهة في الإسلام والقرنى من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان أبو بكر يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفصيل بالساهة وكذلك كان رأى علي بن أبي طالب في خلافته . وبه أحد الشافعي ومالك . وكان رأى عمر التفصيل بالساهة في الدين . وكذلك كان رأى عثمان بعده . وبه أحد أحمد وأبو حنيفة وفقهاء العراق .

وقد ناظر عمر أنا بكر حين سقى بين الناس فقال « أنسوى بين من هاجر المهاجرين ، وصلى للمقتلين ، ومن أسلم عام الفتح حوف السيف ؟ » فقال له أبو بكر « إنما عملوا لله وأحورهم على الله ، وإنما الدنيا دار بلاء » فقال عمر « لأصل من قابل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » فلما وضع الديوان فصل بالساهة

ففرص لكل واحد شهد ندرا من المهاجرين الأولين خمسة آلاف درهم في كل سنة ، منهم علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن ابن عوف وفرص لنفسه معهم خمسة آلاف درهم وألحق به العباس بن عبد المطلب ، والحسن والحسين ، لمكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل بل فصل العباس وفرص له سبعة آلاف درهم وفرص لكل واحد شهد ندرا من الأنصار أربعة آلاف درهم ولم يحصل على أهل بدر إلا أرواح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه فرص لكل واحدة مائة عشرة آلاف درهم ، إلا عائشة ، فإنه فرص لها مائة عشرة ألف درهم وألحق مائة حويرة بنت الحارث ، وصصة بنت حنيفة ، وقيل بل فرص لكل واحدة مائة ستة آلاف درهم وفرص لمن هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم لكل رجل . ولمن أسلم بعد الفتح ألى درهم . لكل رجل وفرص لعلمان أحداث من أولاد المهاجرين والأنصار كمقارن مسامة الفتح وفرص لعمر بن أبي سلمة المحرومى أربعة آلاف درهم . لأن أمه أم سلمة روح النبی صلى الله عليه وسلم ، فقال له محمد بن عبد الله بن حنيفة « لم تفصل عمر علياً وقد هاجر أباً وأماً وشهدوا ندرا ؟ » فقال عمر : أفصله لمكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليأت الذي يستعقب بأمة مثل أم سلمة »

وفرص لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم وفرص لعبد الله بن عمر ثلاثة آلاف درهم فقال عبد الله بن عمر « فرصت لأسامة في أربعة آلاف درهم ، وفرصت لي في ثلاثة آلاف ، وقد شهدت ما لم تشهد أسامة » فقال عمر ردت له لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أميك »

ثم فرض للناس على مبارتهم وقراءتهم القرآن وجهادهم في سبيل الله .
وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ، لكل رجل من ألعين إلى ألف وحمسائة إلى ثلثمائة .
ولم يقص أحدًا منها . وقال « لن كثر اللال لأفرض لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألفه
لعرسه ، وألفا لسلحه ، وألفا لسفره ، وألفا يحملها في أهلها » .
وفرض للمعوس مائة درهم فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم فإذا بلغ زاده .
وكان لا يعرض لمولود شيئًا حتى يعطم ، إلى أن يسمع ذات ليلة امرأة تكبره ولدها على الطعام ،
وهو يبكي ، فسأله عنه ، فقالت إن عمر لا يعرض لمولود حتى يعطم . وأنا أكرهه على الطعام
حتى يعرض له . فقال « يا ويل عمر ، كم احتمل من ورر وهو لا يعلم » ثم أمر مصاديه فإدى
« لاتعسوا أولادكم بالطعام فإنه يعرض لكل مولود في الإسلام » ثم كتب إلى أهل العوالي -
وكان يحرق عليهم القوت - فأمر بحرق من الطعام فطحن ، ثم حر ، ثم ترد ريت ، ثم دعا
ثلاثين رجلا . فأكلوا منه عداهم حتى أصدرهم ، ثم فعل في العشاء مثل ذلك فقال « يكي
الرجل حريسا كل شهر »

وكان ررق الرجل والمرأة والمملوك حريسين في كل شهر
وكان إذا أراد الرجل أن يدعوا على صاحبه قال له رفع الله عنك حرك
فكان الديوان موضوعا على دعوة العرب وترتيب الناس فيه معتبرا بالسب وتفصيل العطاء
معتبر بالساقية في الإسلام ، وحس الأثر في الدين ثم روعي في التفصيل عند انقراض أهل السوانق :
التقتم في الشجاعة ، والبلاء في الجهاد
فهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وضعه على الدعوة العربية والترتب التشرعي (١)

(١) وقال المسوردي وأما ديوان الاستعلاء ووجوه الأموال غرى هذا الأمر فيه بعد ظهور الإسلام
بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لأنه كان من ممالك الروم
وكان ديوان العراق الفارسية لأنه كان من ممالك الفرس فلم يزل أمرهما حاربا على ذلك إلى زمن
عبد الملك بن مروان ، فعزل ديوان الشام إلى العربية سنة إحدى وعشرين وكان سب نقله إليه .
ما حكاه اللدائني أن معى كتاب الروم في ديوانه أراد ماء لدواءه فقال فيها بدلا من الماء ، فأذنه
وأمر سليمان بن سعد أن يعل الديوان إلى العربية ، فسأله أن يصحح الحراج الأردن سنة
فعله وأنى به إلى عبد الملك ، فعدا سرحون كانه مصره عليه فمعه وجرح كشتا ففقيه قوم من
كتاب الروم فقال لهم اطلوا العيسة من غير هذه الصاعه عند قطعها الله عسكم وأما
ديوان الفارسية بالعراق فكان سب نقله إلى العربية أن كاتب الحجاج ، وكان يسمى رادان فروح ،
كان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يده بالرومية والفارسية ، فوصله رادان فروح الحجاج ،
فحب على فله . فقال صالح لرادان فروح إن الحجاج قد فرغني ، ولا أرى عليك أن قد فرغني
عليك فقال لا تظن ذلك فهو إلى أموح مني إليه لأنه لا نجد من يكلمه حسابه
عيرى فقال صالح والله لو شئت أن أحول الحساب إلى الرومية لعلب قال خول منه

وفد حكى أحمد اختلاف الصحابة ، وأحد قول من فصل

فقال في رواية البروذى « أما أبو بكر فلم يفصل أحدا على أحد ، وعمر قد أعطى أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وصله ، وأعطي عبد الرحمن بن عوف وصله ، وأعطي المهاجرين الأولين وصلهم على من سواهم ، وأما عثمان فأعطى وصل ، وأما علي فلم يفصل » .

وكذلك قال في رواية أبي طالب « أبو بكر قسم بالسوية ولم يفصل أحدا . فلما كان عمر حصل . فلما كان عثمان مضى ست سنين على الأمر . ثم فصل قوما فهذا حكايته عنهم الاختلاف . وأما اختياره التفصيل فقال في رواية الحسن بن علي بن الحسن الاسكافي « النبي للمسلمين عامة ، إلا أن الإمام يفصل قوما على قوم »

وقال في رواية بكر بن محمد عن أبيه « لكل المسلمين فيه حق وهو على ما يرى الإمام أليس عمر قد فرص لأتباع المؤمنين في ألبين ولأبناء المهاجرين ، سوى العطاء ، فإذا كان الإمام عادلا أعطى منه على ما يرى فيه ، يحتج »

فأما الذي يشتمل عليه ديوان السلطنة

فيقسم أربعة أقسام

- أحدها ما يختص بالخيش من إئتاب وعطاء
- والثاني ما يختص بالأعمال ، من رسوم وحقوق
- والثالث ما يختص بالعمال ، من تقليد وعزل
- والرابع ما يختص ببيت المال ، من دخل وخرج

أما القسم الأول

- فما يختص بالخيش من إئتاب وعطاء
- أحدها الوصف الذي يحور به إئتابهم
- والثاني النسب الذي يستحقون به ترتيبهم
- والثالث الحال الذي يتقدم به عطاؤهم

ورقة أو سطر أرى كم فعل فعل ثم مل رادان فروح في أيام عبد الرحمن بن الأشعث فاستخلف الحجاج صالحا مكانه ، فذكر له ما جرى به وبين رادان فروح فأمره أن يعطه فأحابه إلى ذلك ، وأحله فيه أخلا حتى مله إلى العربة فلما عرف مرداشاه بن رادان فروح ذلك بدل له مائة ألف درهم ليظهر للحجاج الصرعه ، فلم يفعل فقال له قطع الله أوصالك من الدنيا كما قطب أصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در صالح ، ما أعظم منه على الكتاب اه وانظر الوزراء والكتابات للجهياري صمعة (٣٨ - ٤)

فاما شرط حوار إثباتهم في الديوان فيراعى فيه جملة أوصاف :

أحدها : البواع . فإن الصق من جملة المرائى . .

والثانى . الحرية . وأصله . أنه لا يحوز أفراد العبيد بالعطاء في ديوان المقاتلة . وهو قول عمر . وهو ظاهر كلام أحمد في رواية للرودى ، وذكر حديث عمر قال «ما أحد من المسلمين إلا وله فيه نصب ، إلا العبيد ، فليس لهم فيه شيء» . وبه قال الشافعى .

وحكى عن بعض العراقيين أفراد العبيد بالعطاء في ديوان المقاتلة . وهو قول أنى بكر

والثالث : الإسلام ، ليدفع عن الملّة باعتقاده ، ويوثق بصحة واجتهاده . فإن أنثت فيهم

دعى لم يحرك وإن ارتدّ منهم مسلم سقط

وهذا قياس قول أحمد لأنه مع أن يستعان بالكفار في الجهاد .

الرابع . السلامة من الآفات المانعة من القتال فلا يحوز أن يكون رميا ، ولا أعمى ،

ولا أقطع . ويحوز أن يكون أحرس وأصمّ فأما الأعرج فإن كان فارسا أنثت . وإن كان راحلا أسقط .

الخامس . أن يكون منه إعدام على الحروب ، ومعرفة بالقتال فإن صغت مسته^(١) عن الإعدام ، أوقلت معرفته بالقتال لم تحوز إثنائه . لأنه مرصد لما هو عاجز عنه

فإذا تكاملت فيه هذه الأوصاف كان إثنائه في ديوان الجيش موقوفا على الطلب والإيجاب فيكون منه الطلب ، إذا تحرّد عن كل عمل ويكون من ولى الأمر الإحابة إذا دعت إليه الحاجة فإن كان مشهور الاسم ، بنه القدر لم يحس ، إذا أنثت في الديوان ، أن يحلى فيه أويبعث وإن كان من المعمورين في الناس حلى وبعث فذكر سه ، وفدره ، ولوبه ، وحلى وجهه ووصف بما يميزه عن غيره ، لثلا تتفق الأسماء ، أو يدعى وقت العطاء وصم إلى نصيب عليه أو عريف له يكون مأخوذا مدركه

وأما ترتيبهم في الديوان

إذا أنثوا فيه معتبر من وجهين أحدهما عام ، والآخر خاصّ

فأما العامّ فهو ترتيب القسائل والأحاساس ، حتى تميز كل قبيلة عن غيرها ، وكل حنس عن بحاله فلا يجمع فيه بين المختلفين ، ولا يفرق بين المؤلفين لتكون دعوة الديوان على سق معروف السب ، يرول معه التنازع والتحداب

وإذا كان هكذا لم يحل حلهم من أن يكونوا عرما أو عجما

فإن كانوا عرما يجمعهم أساب وتفرق بينهم أساب ، ترتب مماثاها بالقرى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما فعل عمر ، حين دوتهم فيبدأ بالترتيب في أصل السب ، ثم بما تفرع عنه .

(١) الله - همّ الميم - الفوة

والعرب : عدنان وقحطان . فيقدم عدنان على قحطان ، لأن النسوة فيهم . وعدنان يجمع
 أربعة ومضر . فيقدم مضر على أربعة لأن النسوة فيهم . ومضر يجمع قريشا وغير قريش . فيقدم
 قريشا . لأن النسوة فيهم . وقريش تجمع بنى هاشم وغيرهم . فيقدم بنى هاشم . لأن النسوة فيهم
 فيكون بنو هاشم قطب الترتيب . ثم من يليهم من أقرب الأسباب إليهم ، حتى يستوعب
 قريشا ثم من يليهم في النسب ، حتى يستوعب جميع مصر ثم من يليهم ، حتى يستوعب
 جميع عدنان (١) .

وإن كانوا عجم لا يجتمعون على نسب . فإلى يجمعهم عسدد فقد النسب أحد أمرين :
 إما أحاس ، وإما بلاد

فالمتميرون بالأحاس ، كالترك ، والهند ثم يميز الترك أحاسا ، والهند أحاسا
 وللمتميرون بالبلاد ، كالديلم ، والحل ثم يميز الديلم لدا ، والحل لدا
 فإذا تميزوا بالأحاس أو البلدان فإن كانت لهم ساقية قدم في الإسلام ترتوا عليها في الديوان .
 وإن لم يكن لهم ساقية ترتوا بالقرب من ولي الأمر . وإن تساوا فالسوق إلى طاعته .
 وأما الترتيب الخاص فهو ترتيب الواحد بعد الواحد . ويرت بالساقية في الإسلام فإن
 تكافؤوا في الساقية ترتوا بالدين فإن تقاروا فيه ترتوا بالنسب . فإن تقاروا في النسب ترتوا
 بالشجاعة فإن تقاروا فيها فولي الأمر بالخيار بين أن يرتهم بالقرعة ، أو يرتهم على رأيه واجتهاده .

وأما تقدير العطاء

فمعتبر بالكفاية ، حتى يستعنى بها عن التماس مائة تقطعه عن حماية البيعة
 والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه .

أحدها عدة من يعوله من الدراري والمماليك .
 والثاني عدد ما يرتطه من الحبل والطهر .

والثالث الموضع الذي يحل في العلاء والرحص ، فيقدر كفايته في فقرته وكسوته لعامة كله
 فيكون هذا المقتر في عطائه . ثم يعرض حاله في كل عام فإن رادت رواه الماسة ريد
 وإن نقصت نقص

(١) قال الماوردي وقد رتب أسباب العرب ستة مراتب تحل طقات أسابهم وهي شعب ،
 ثم قبيلة ، ثم عمارة . ثم بطى ، ثم غدة ، ثم صيلة . فالتب النسب الأبعد من عدنان
 وقحطان وسمى شعبا لأن الفائق منه تشعب ثم القبيلة وهي ما انقسمت فيها أسباب
 الشعب ، مثل ربيعة ومضر . فالتب أسباب الأنساب فيها ثم العمارة ، وهي ما انقسمت فيها
 أسباب القبائل ، مثل قريش وكساعة . ثم البطى ، وهو ما انقسمت فيه أسباب العمارة ، مثل بنى
 عبد مناف وبنى محروم ، ثم الغدة ، وهو ما انقسمت فيه أسباب البطى ، مثل بنى هاشم وبنى أمية ،
 ثم الصيلة وهي ما انقسمت فيها أسباب الغدة ، مثل بنى أنى طالب وبنى العباس . فالعبد يجمع
 الصائل ، والبطى يجمع الأغاد . والعمارة تجمع العطلون . والصيلة تجمع العائز . والتب يجمع
 الصائل وإذا تعادب الأسباب صارت العائل شعوبا والعائز قائل

وإذا فقير رقيق بالكفاية ، هل يجوز أن يزداد عليها إذا اتسع المال ؟
 طاهر كلام أحمد . أنه يجوز زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها . لأنه قال في رواية
 أنى الصبر الحلبي « والى بين العنى والعقر » .
 فقد جعل العنى فيها حقا والعنى إنما يكون فيما فصل عن حاجته . وهو قول أنى خيفة ،
 خلافا للشافعي في قوله : لا يجوز ذلك .

ويكون وقت العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق . وهو يعتبر بالوقت الذى يستوفى
 فيه حقوق بيت المال فإن كانت تستوفى في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس
 كل سنة وإن كانت تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وإن كانت تستوفى
 كل شهر جعل العطاء في رأس كل شهر ، لكون المال مصروفا إليهم عند حصوله فلا يحسن عنهم
 إذا اجتمع ولا يطالبون به إذا تأخر
 وإذا تأخر العطاء عنهم عند استحقاقه ، وكان حاصله في بيت المال ، كان لهم المطالبة به .
 كالدبوس للمسحقة .

وإن أعور بيت المال - لعوارض - أطلت حقوقه ، وأحرقتها كانت أرراقهم دينا على بيت
 المال وليس لهم مطالبة ولي الأمر به ، كما ليس لصاحب الدين مطالبة من أعسر بدينه
 وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش سبب أوجه ، أو لعذر اقتضاء حار وإن كان
 لغير سبب لم يجوز لأمرهم جيش المسلمين في ألبت عنهم
 وإذا أراد بعض الجيش إحراج نفسه من الديوان حار مع الاستعفاء عنه ولم يجر مع الحاجة
 إليه ، إلا أن يكون معدورا
 وإذا حرد الجيش للقتال ، فامتنعوا - وهم أكفاء من حارهم - سقطت أرراقهم وإن صعدوا
 عنه لم تسقط

وإذا هقت دابة أحدهم في حرب عوض عنها وإن هقت في غير حرب لم يعوّض
 وإذا استهلك سلاحه فيها عوض عنه إن لم يدخل في تقدير عطائه ولم يعوّض إن دخل فيه
 وإذا حرد لسر أعطى هقة سفره إن لم يدخل في تقدير عطائه ، ولم يعط إن دخل فيه
 وإذا مات أحدهم أو قتل كان ما استجته من عطائه موروثا عنه على فرائض الله تعالى
 وهو دس لورثته في بيت المال

فأما استيعاء هقات دريه من عطائه في ديوان الجيش فيحتمل أن يسقط هقتهم من ديوان
 الجيش لذهاب مستحقه ، ويحالون على مال العيمة والصدقة من سهم الفقراء والمساكين
 ويحتمل أن يستحق من عطائه هقات دريه ، ترعيا له في المقام ، وبغنا له على الإقدام
 فإن حدثت به رمانة ، فهل يسقط عطائه ؟ يحتمل أن يسقط . لأنه في مقابلة عمل قد عدم
 ويحتمل أنه لا يى العطاء ترعيا في البعيد والارتقاء .

وأما القسم الثاني

فما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق فنشمل على ستة أصول .

أحدها

تخديد العمل عما يجدر به عن غيره ، وتفصيل بواحيه التي تختلف أحكامها فجعل لكل بلد حداً لا يشارك غيره فيه وتفصيل بواحي كل بلد إذا اختلفت أحكام بواحيه وإن اختلفت أحكام الصياغ في كل ناحية فصلت ضياغه ، كتفصيل بواحيه ، وإن لم تختلف اقتصر على تفصيل السواحي دون الصياغ

الفصل الثاني

أن يذكر حال البلد هل فتح عوة أو صلحا ؟ وما اسفرّ عليه حكم أرضه من عشر أو حراج ، وهل اختلفت أحكام بواحيه أو تساوت ؟ فإنه لا يخلو من ثلاثة أحوال إما أن يكون جميعه أرض عشر ، أو يكون جميعه أرض حراج ، أو يكون بعضه عشرا وبعضه حراجا

فإن كان جميعه أرض عشر لم يلزم إثبات مسأئحه لأن العترة على الزرع دون المساحة . ويكون ما اسؤف زرعه مرفوعا إلى ديوان العترة ، لا مستحرا منه ولزم تسمية أرضه عند رفعه إلى الديوان لأن وجوب العترة فيه معتبر بأرضه ، دون رقاب الأرضين وإذا رفع الزرع بأسماء أرضه ذكر مبلغ كيله وحال سقيه سيج أو عمل . لاختلاف حكمه ويستوفى على موحه

وإن كان جميعه أرض حراج لزم إثبات مسأئحه . لأن الحراج على المساحة وإن كان هذا الحراج في حكم الأحره لم يلزم تسمية أرضه الأرضين لأنه لا يختلف بإسلام ولا كفر وإن كان الحراج في حكم الحربه لزم تسمية أرضه ووصفهم بإسلام أو كفر . لاختلاف حكمه باختلاف أهله

وإن كان بعضه عشرا وبعضه حراجا فصل في ديوان العترة ما كان منه عشرا وفي ديوان الحراج ما كان منه حراجا لاختلاف الحكم فيهما وأخرى على كل واحد منهما ما يختص بحكمه

الفصل الثالث

أحكام حراجه وما استقرّ على مسأئحه ، هل هو مقاسمة على زرعه ، أو هو ورق مقدر على حرانه ، فإن كان مقاسمة لزم إذا حرّحت مسأئح أرضين من ديوان الحراج أن يذكر معها مبلغ المقاسمة من ربع ، أو ثلث ، أو نصف وورفع إلى الديوان مقادير الكسول ، لتستوفى المقاسمة على موحها

وإن كان الحراج ورقاً لم يخل من أن يكون متساوياً مع اختلاف الرووع ، أو مختلفاً . فإن تساوى مع اختلاف الرووع أحرحت المسائح من ديوان الحراج ليستوفى حراجها . ولا يلزم أن يرفع إليه إلا ما قضى منها
وإن كان الحراج مختلفاً باختلاف الرووع لزم إحراج المسائح من ديوان الحراج .
وإن لم يرفع إليه أحسن الرووع استوفى حراج المساحة على ما يوحه حكم الروع .

الفصل الرابع

ذكر من في كل ناحية من أهل الدمة ، وما استقرّ عليهم في عقد الحرية فإن كانت مختلفة باليسار والإعسار سموا في الديوان ، مع ذكر عددهم ، ليحتر حال يسارهم وإعسارهم وإن لم تختلف في اليسار والإعسار حار الاقتصار على ذكر عددهم ووجوب مراعاتهم في كل عام ، ليست من بلغ ، ويسقط من مات أو أسلم ، ليحصر بذلك ما يستحق من حريتهم

الفصل الخامس

إن كان من بلدان المعادن أن يذكر أحاسن معادنه ، وعدد كل جنس ، ليستوفى حقّ المعدن منها وهذا مما لا يصبط بمساحة ، ولا يحصر بتقدير لاختلافه وإعما يصبط للأخود منه إذا أعطى وأبال
ولا يلزم في أحكام المعادن أن يوصف في الديوان أحكام فتوحها ، وهل هي أرض عثر أو أرض حراج ؟ لأن الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من يبلها وحقها لا يختلف باختلاف فتوحها وأحكام أرضها وإعما يختلف ذلك باختلاف العاملين فيها ، والآحين لها . فلم تسميتهم ووصفهم
وقد نهتم القول في أحاسن ما يتوحد حقّ المعدن منها ، وفي قدر الأخود منها فإن لم يكن قد سبق للأئمة فيها حكم احتهد إلى الوقت رأي في الجنس الذي يجب فيه ، وفي القدر للأخود منه ، وعمل عليه في الأمرين جميعاً إذا كان من أهل الاحتهاد وإن كان من سبق من الأئمة والولاة قد احتهد رأي في الجنس الذي يجب فيه ، وفي القدر للأخود منه ، وحكم به فيهما حكماً أيده وأمصاه استقرّ حكمه في الأحاسن التي يجب فيها حق المعدن ولم يستقرّ حكمه في القدر للأخود من المعدن لأن حكمه في الجنس معتبر بالمعدن للوحد ، وحكمه في القدر معتبر بالمعدن للمفقود

الفصل السادس

إن كان البلد ثعراً يتاحم دار الحرب وكانت أسوأهم إذا دخلت دار الإسلام معشورة عن صاحب استقرّ معهم ، أُنبت في الديوان عقد صاحبهم ، وقدر الأخود منهم من عثر ، أو خمس ، أو زيادة عليه ، أو نصفان منه

وإن كان يختلف باختلاف الأئمة والأموال وصلت فيه ، وكان الديوان موضوعا لإخراج رسومه ولاستيفاء ما يرفع إليه من مقادير الأئمة المحمولة إليه .

فأما أعشار الأموال

المتقلة في دار الإسلام من بلد إلى بلد . فمحترمة لا يبيحها شرع ، ولا يسوغها اجتهاد . ولا هي من سياسات العدل ، ولما تكون إلا في البلاد الحائرة . ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل الحمة صاحب مكس ^(١) » وفي لفظ آخر « إن صاحب المكس في النار » يعنى العاشر . وفي لفظ آخر « إذا لقيتم عاهرا فاهلوه »

وروى أبو عبيد هذه الأخبار في كتاب الأموال ^(٢)

فإذا عيرت الولاية أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبر ما فعلوه .

فإن كان مسوعا في الاجتهاد ، لأمر اقتضاه لا يجمع الشرع منه ، لحدوث سبب سوع الشرع لأجله الريادة أو التقصان حار ، وصار الثاني هو الحق المستوفى ، دون الأول

فإذا استخرجت حال العمل من الديوان ، حار أن يقتصر على إخراج الحالة الثانية دون الأولى والأحوط أن يخرج الحاليين ، لحوار أن يرول السبب الحادث ، فيعود الحكم الأول

وإن كان ما أحدثه الولاية من تغيير الحقوق غير مسوع في الشرع ، ولا له وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على الحكم الأول ، وكان الثاني حيفا مردودا ، سواء عرّوه إلى رباذه أو نقصان لأن الريادة ظلم في حقوق الرعية ، والاقصان ظلم في حقوق بيت المال

فإذا استخرجت حال العمل من الديوان وحسب على رافعها من كتاب البوابين إخراج الحاليين ، إن كان للمستدعي لإجرائها من الولاية لا يعلم حالها فما تقدم وإن كان عالما بها لم يلزم إخراج الحالة الأولى إليه لأن علمه بها قد سبق وحار الاقتصار على إخراج الحالة الثانية ، مع وصفها بأنها مستحدثة

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن حزم والحاكم وصححه على شرط مسلم قال الحافظ المندري في الترميز والتذهيب رَوَاهُ كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَمُسْلِمٌ إِعْمَا حَرَجَ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي التَّائِيَاتِ قَالَ الْعَوْنُ يُرِيدُ نَصَابِحَ الْمَكْسِ الَّتِي يَأْخُذُ مِنَ الْحَارِ إِذَا رَوَاهُ عَلَيْهِ مَكْسًا بِاسْمِ الْعَصْرِ قَالَ الْحَافِظُ : أَمَّا الْآنَ فَابْتَدَأُوا بِمَكْسِ الْعَصْرِ وَمَكْسُ آخِرِ لَيْلٍ لَهَا اسْمٌ بَلْ شَيْءٌ نَأْخُذُ بِهِ حَرَامًا وَسَحَابًا وَيَأْكُلُونَهُ فِي طُغْيَانِهِمْ أَرَأَيْتُمْ ، حَقَّتْ فِيهِ دَاخِصًا عَدْرُهُمْ وَعَلَيْهِمْ عَصَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُتَدِيدٌ أَمْ وَالْمَكْسُ هِيَ الصَّرَائِفُ الَّتِي يَعْزُضُهَا الْوَلَاةُ عَلَى الْحَارِ وَغَيْرِهَا فِي الْبِيَّاتِ وَالطَّعَامِ وَأَنْوَاعِ الْمَسَاعِدِ وَفَدَّ اسْتَدْعَا مِنْ ذَلِكَ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً اقْتَصَبَهَا سَهْوَاتُهُمْ فِي جَمْعِ الْمَالِ وَإِزْهَاقِ الْأُمَّةِ حَتَّى وَضَعُوا مَكْسًا عَلَى التَّرَكَاتِ وَالْمَوَارِيثِ ، وَلَا يَدْرِي مَاذَا سَخَّطُوا بِدَلَالَةِ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ تَطَالُمِ الرِّعْيَةِ فِي نَعْمَتِهَا ، وَفُسُوحِهِمْ ، عَلَى أَمْرِ رَبِّهِمْ وَمَعْنَى حَقِّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِهِمْ رَمَا رَنَاتُ حَافِلٍ عَمَّا سَمِلَ الطَّالُونَ

وأما القسم الثالث

فما احتصّ بالعمال من تقليد وعزل . ويشتمل على ستة فصول .

أحدها

ذكر من صحّ منه تقليد العمالة . وهو معتبر بنقود الأمر . وحوار الطر وكّل مر
 حار نظره في عمل مذهب فيه أوامره ، وصحّ منه تقليد العمال عليه
 وهذا يكون من أحد ثلاثة
 إما من السلطان المستولى على كلّ الأمور وإما من وزير التفويض وإما من عامل
 عام العمالة كعامل إقليم أو مصر عظيم ، يقد في حصص الأعمال عمالا
 فأما وزير التمهيد فلا يصحّ منه تقليد عامل إلا بعد المظالعة والاستثمار

الفصل الثاني

من يصحّ أن يتقلد العمالة وهو من استقلّ تكفايته . ووثق بأمانته
 فإن كانت عمالة تفويض تفتقر إلى احتياط ، روى فيها الحرية ، والإسلام
 وإن كانت عمالة تمهيد لا احتياط للعامل فيها ، لم تفتقر إلى الحرية ولا الإسلام

الفصل الثالث

ذكر العمل الذي يتقلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط
 أحدها تحديد الحاجة بما تميز به عن غيرها
 والثاني تعيين العمل الذي يختصّ بشاره فيها من حانة ، أو حراح ، أو عتبر
 الثالث العلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل يتبعه الحيلة
 فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل بها المولى والمولى صحّ التقليد وبعد

الفصل الرابع

في الطر ولا يحاول من ثلاثة أحوال
 أحدها أن يقدر عمدة محصورة الشهور أو السنين فيكون تقديرها بهذه المدة محمّورا
 للطر فيها ، وما نعا من الطر بعد تقصيصها فلا يكون الطر في المدة المقررة لأراما من جهة المولى
 وله صرفه والاستبدال به إذا رأى ذلك صلاحا
 فأما لرومه من جهة العامل للمولى فمعتبر بحال حارية عليها فإن كان الحارى معلوما بما
 تصحّ به الأحرار لرمه العمل في المدة إلى انقضاءها لأن العمالة فيها تصير من الإحارات المحصّة
 ويؤخذ العامل فيها بالعمل إلى انقضاءها إحارارا

والفرق بينهما في تخيير المولى وإخبار المولى : أنها في حصة المولى من العقود العامة لبياتته فيها عن الكافة فروعي فيها حكم الأصلح في التحير . وهي في حصة المولى من العقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه فيحري عليها حكم الروم في الإخبار .

وإن لم تقتط حارية عما يصح في الأحرار لم تترمه المدة . وحراله الخروح من العمل إذا شاء بعد أن ينتهي إلى موليه حال تركه ، حتى لا يحاول عمله من باطر فيه .

الحالة الثانية أن يقتتر بالعمل . فيقول للمولى . فلدتك حراح ناحية كذا في هذه السنة . أو فلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام . فتسكون مدة نظره مقدرة هراعه من عمله . فإذا فرغ منه اعزل . وهو قبل فراغه منه على ما ذكرنا ، يحور أن يعزله المولى ، وعزله لنفسه معتبر بصحة حاربه ومساذه

الحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقا فلا يقتتر بمدة ولا عمل فيقول قد فلدتك حراح الكوفة ، أو أعمار البصرة ، أو حماة بغداد . فهذا تقليد صحيح . وإن جهلت مدته . لأن المقصود منه الإذن بخوار الطر وليس المقصود منه اللزوم للعصر في عقود الإحارات وإذا صحّ التقليد وحرال الطر لم يحل حاله من أحد أمرين

إما أن يكون مستديما أو مقطعا فإن كان مستديما ، كالطر في الحايه والقضاء ، وحقوق المعادن صحّ نظره فيها عاما بعد عام ، ما لم يعزل وإن كان مقطعا فهو على صريين

أحدهما أن لا يكون معهود العود في كل عام ، كالمولى على قسمة عسيمة فيعزل بعد فراغه منها وليس له الطر في قسمة غيرها من العائم

الصر الثاني أن يكون عائدا في كل عام ، كالخراج الذي إذا استخرج في عام عاد فيما يليه ، فهل يكون تقليده مقصورا على نظر عامه ، أو محولا على كل عام ما لم يعزل ؟

يحتمل أن يكون مقصور الطر على العام الذي هو فيه فإذا استوفى حراجه ، أو أحد أعشاره اعزل ، ولم يكن له أن ينظر في العام التالي إلا بتقليد مستحد اقتصارا على التعيين ويحتمل أن يحمل على حوالة الطر في كل عام ما لم يعزل ، اعتبارا بالعرف

الفصل الخامس

في حارى العامل على عمله ولا يحاول من ثلاثة أحوال

أحدها أن يسمى معلوما

والثاني أن يسمى مجهولا

والثالث أن لا يسمى معلوم ولا مجهول

فإن سمي معلوما استحقّ المسمى إذا وفي العمالة حقها فإن قصر فيها روعي تقصيره

فإن كان ليرك بعض العمل لم يستحقّ حارى ساقله وإن كان لحايه منه مع استيفاء العمل . استكمل حاربه وأرجع ما حال فيه .

وإن راد في العمل روعيت الزيادة فإن لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مردودا لا يبعد .
وإن كانت داحلة في حكم نظره لم يحل من أحد أمرين . إما أن يكون قد أحدها
يحقق أو ظم

فإن أحدها يحق كان مترعا بها لا يستحق لها زيادة على المسمى في حاربه .
وإن كانت ظمما وحب ردها على من ظم بها . وكان عدوا من العامل يوحد بحريته .
وإن سمي حاربه محمولا استحق حاربه مثله في مثل عمله . فإن كان حاربه العمل مقرا
في الديوان ، وعمل به جماعة من العمال صار ذلك القدر هو حاربه المثل وإن لم يعمل به إلا
واحد لم يصرد ذلك مألوفا في حاربه للمثل .

وإن لم يسم حاربه معلوم ولا محمول ، فهل يستحق الأجرة على عمله ؟ قياس المذهب .
أنه إن كان مشهورا بأحد الحاربه على عمله فله حاربه مثله وإن لم يشتهر بأحد الحاربه عليه
فلا حاربه له (١)

وإذا كان في عمله مال يحتسب حاربه يستحق فيه وإن لم يكن فيه مال حاربه في بنت المال
يستحق في أمهم المصالح

الفصل السادس

فيما يصح به التنايد بطرب
فإن كان نطقا تلغظ به المولى صح التقليد ، كما يصح في سائر العقود وإن كان عن توقيع
المولى تقليده خطأ لفظا صح التقليد واعتقدت به الولايات السطانية . إذا اقتصرت به شواهد
الحال وإن لم تصح به العقود الخاصة اعتبارا بالعرف الحاربه فيه ، مع أن في العقود نظرا
هذا إذا كان التنايد مقصورا عايشه لا يتعداه إلى استئانه غيره فيه ولا يصح إن كان
علما متعزيا

فإذا صح التقليد بالتروط المعتد به ، وكان العمل قبله حاليا من باطر تفرّد هذا المولى بالطر
واستحق حاربه من أول وقت نظره فيه وإن كان في العمل باطر قبل تقليده للعمل بطر

(١) قال الماوردي أحلب المعهات في استحقاقه لحاربه مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها
التامعي وأصحابه فذهب التامعي فيها أن لا حاربه له على عمله ويكون متطوعا به ، حتى يسمى
حاربا معلوما أو مجهولا ، فخلو عمله من عوص وقال الرقي له حاربه مثله ، وإن لم يسمه ،
لا سيما عمله عن إراده وقال أبو المناس بن سريح إن كان مشهورا بأحد الحاربه على عمله فله
حاربه مثله ، وإن لم يشتهر بأحد الحاربه عليه فلا حاربه له وقال أبو إسحاق المروري من أصحاب
التامعي - إن دعي على العمل في الاستئانه أو أمر به حاربه مثله ، فإن اقتدأ بالطلب فأذن له
في العمل فلا حاربه له

في العمل فإن كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان تقليده الثاني عرلاً للأول . وإن كان مما يصح فيه الاشتراك روى العرف الحارّ في . فإن لم يحرم الاشتراك فيه كان تقليده الثاني عرلاً للأول . وإن حرى العرف بالاشتراك فيه . لم يكن تقليد الثاني عرلاً للأول . وكأنا عاملين عليه ، وناظرين فيه .

فإن قد علمه مشرف كان العامل ماثراً للعمل . وكان للمشرف مستوفيا له ، منع من زيادة عليه أو نقصان فيه ، أو هرّده .

وحكم للسرف محالّ لحكم صاحب الريد من ثلاثة أوجه أحدها أنه ليس للعامل أن يعرّد بالعمل دون المتشرف ، وله أن يعرّد به دون صاحب الريد والثاني أن للمتشف مع العامل مما أفسد فيه . وليس ذلك لصاحب الريد والثالث أن المتشرف لا يلزمه الإخبار عما فعله العامل من صحيح وفساد ، إذا أهدى عنه . ويلزم صاحب الريد أن يحرم عما فعله العامل من صحيح وفساد . لأن حرّ المتشرف استعداد وحرّ صاحب الريد إيهاء

والفرق بين حرّ الإيهاء وحرّ الاستعداد من وجهين أحدهما أن حرّ الإيهاء يشتمل على الفاسد والصحيح ، وحرّ الاستعداد يختص بالفاسد دون الصحيح

والثاني أن حرّ الإيهاء فيما رجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه ، وحرّ الاستعداد يختص بما لم يرجع عنه ، دون ما رجع عنه وإذا أسكر العامل استعداد السرف أو إيهاء صاحب الريد لم تكن قول واحدتهما مقبولا عليه ، حتى يرضى عليه

فإن اجتماعاً على الاستعداد والإيهاء صاراً شاهدين فيقبل قولهما عليه إذا كانا مأموين ، لم يظهر بينهما عداوة أو حصاد

وإذا طوّل العامل رفع الحساب فيما تولاه ، لزمه رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لأن مصرف الخراج إلى بنت المال ومصرف العشر إلى أهل الصدقات وعند أي حصة رفع الحساب في المالين لا اشتراك مصرفهما عنده وإذا ادّعى عامل العشر صرف العشر في مستحقة قبل قوله فيه

ولو ادّعى عامل الخراج دفع الخراج إلى مستحقة لم يقبل قوله إلا بتصديق أو ائبنة

وإذا أراد العامل أن يستحلف على عمله فذلك على صري

أحدها أن يستحلف عليه من يعرّد بالظر فيه دونه فهذا غير حائر لأنه يحرى محرى الاستبدال وليس له أن يستبدل غيره بنفسه ، وإن حارّه عرل نفسه

والثاني أن يستحلف عليه معياله فيراعى محرج البقايد فلا يحلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يتصم إدا بالاستحلاف ، فيحور له أن يستحلفه ، ويكون من استحلفه ثانياً عنه ، يعرل بعرله ، وإن لم يكن مسمى في الإذن فإن سمي له من يستحلفه فهل يعرل بعرله ؟ قد قيل يعرل وقيل لا يعرل

والحالة الثانية : أن يتصمم التقليد نهيا عن الاستحلاف . فلا يجوز له أن يستخلف .
وعليه أن ينفرد بالنظر فيه إن قدر عليه . فإن عجز عنه كان التقليد فاسدا . فإن نظر مع
ضاد التقليد . صحّ نظره فيما احتصّ بالإذن من أمر ونهى . ولم يصحّ منه ما احتصّ بالولاية
من عقد وحلّ .
والحالة الثالثة أن تكون التقليد مطلقا لا يتصمّن إذا ولا سها . فيعتبر حال العمل .
فإن قدر على النظر فيه لم يحرج أن يستحلف عليه ، وإن لم يقدر على التفرّد بالنظر فيه كان له
أن يستحلف فيما عجز عنه . ولم يحرج أن يستحلف فيما قدر عليه

وأما القسم الرابع

فما احتصّ ببيت المال من دخل وخرج
فهو أن كلّ مال استحققه للمسلمون ولم يعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال .
فإذا قصص صار بالقصص مضافا إلى حقوق بيت المال ، سواء أُدخل إلى حرره أو لم يدخل . لأن
بيت المال عبارة عن الجهة ، لا عن المكان
وكل حق وحب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال . فإذا صرف في وجه صار
مضافا إلى الخراج من بيت المال ، سواء أخرج من حرره أو لم يخرج . لأن ما صار إلى عمال
المسلمين أخرج من أيديهم حكم بيت المال حار عليه في دخله إليه وخرجه عنه .
وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام في ، وعقيقة ، وصدقة
فأما التي من حقوق بيت المال . لأن مصرفه موقوف على رأى الإمام

وأما العقيقة

فليست من حقوق بيت المال . لأنها مستحقة للعامة الذين تعينوا بحصول الوقعة لا يختلف
مصرفها رأى الإمام ، ولا اجتهداه في معهم . فلم تصر من حقوق بيت المال إلا في الأرضين
فقد حكينا فيها روايتين
إحداهما أنه لا رأى له فيها كغيرها من الأموال
والثانية له فيها رأى في وقفها وفي قسمتها

وأما خمس التي والعقيقة

فنقسم ثلاثة أقسام
قسم منه يكون من حقوق بيت المال . وهو سهم الرسول المصروف في المصالح العامة ،
الموقوف مصرفه على رأى الإمام واجتهداه
وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال . وهو سهم دوى القرى . لأنه مستحق لمجتمعهم
فتعين مالكوه . وخرج عن حقوق بيت المال بحروجه عن اجتهاد الإمام

وتقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على أهله . وهوسهم اليتامى والمساكين وإن السبيل
إن وحدوا دفع إليهم ، وإن فقدوا أحرر لهم .

وأما الصدقة ففـ . بأن

أحدها : صدقة مال باطل فلا يكون من حقوق بيت المال لحوار أن ينمرد أربابه
بإخراج ركاته في أهله .

والصرب الثاني صدقة مال طاهر ، كأعشار الزروع والثمار ، وصدقات المواشي
فذهب أحمد إلى أنه ليس من حقوق بيت المال أيضا ، لأنه لجهات معينة لا يجوز مصرفه
في غير جهاته ولا هو محل لإحرازه عند تعدد جهاته لأنه لا يجب دفعه إلى الإمام وإن
حار أن يدفع إليه

وقد نقل جعفر بن محمد قال سمعت أبا عبد الله فيله « شترى الصدقات والعنبر من الساطان ؟
قال لا نأس ، إذا كان على وجهه »

وقال في موضع آخر « لا تعد في صدقتك قيل له فإن كانت صدقة عيرى ؟ قال لا نأس .
إذا كان على وجهه » .

فطاهر هذا أنه [من حقوق بيت المال^(١)] [

وأما المستحق على بيت المال فصران

أحدهما ما كان بيت المال فيه حررا ، فاستحقاقه معبر بالوجود فإن كان المال موجودا
فيه كان مصرفه في جهاته مستحقا وعدمه مسقط لاستحقاقه .

الصرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحقا فهو على ضربين

أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على وجه الدل ، كأوراق الخلد ، وأثمان الكراع
والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهوس الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فإن
كان موجودا محل دفعه ، كالديوان مع السار وإن كان معدوما وجب فيه على الإنظار ،
كالديوان مع الإعسار

(١) ما بين المربعين كان سائطا من الأصل وقال الماوردي صد أنى حيلة أنه من عوق بيت المال ،
لأنه يجوز صرفه على رأى الإمام واجتهاده ولم يسه في أهل السهمان وعلى مذهب السامعي
لا يكون من حقوق بيت المال لأنه من الخلف عنه ، لا يجوز صرفه على غير جهاته لكن
أختلف قوله هل يكون بيت المال محلا لإحرازه عند تعدد جهاته ؟ ذهب في القدم إلى أن بيت
المال ، إذا سدرت الجهات محل لإحرازه بل أن يوجد لأنه كان يرى وجوب دفعه إلى الإمام
ورسح في مستند قوله إلى أن بيت المال لا يكون محلا لإحرازه ، استحقاقا لأنه لا يرى فيه
وجوب دفعه إلى الإمام ، وإن حار أن يسمع إليه ، لذلك لم تسحق لإحرازه في بيت المال ، وإن حار
إحرازه فيه .

والضرب الثاني

أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والإرفاق ، دون البذل . فاستحقاقه معتد بالوجود دون العدم ، فإن كان موحودا في بيت المال وح فيه وسقط فرصه عن المسلمين ، وإن كان معدوما سقط وحوه عن بيت المال وكان - إن عمّ صرره - من فروص الكفاية على كافة المسلمين ، حتى يقوم به مهم من فيه كفاية كالجهاد . وإن كان مما لا يتم صرره ، كوعورة طريق قريب تحذ الناس غيره طريقا بعدا ، أو انقطاع شرب يحذ الناس غيره شرما فإذا سقط وحوه عن بيت المال بالعدم سقط وحوه عن الكفاية ، لوحد البذل ولو اجتمع على بيت المال حقان ، صاق عهما ، واتسع لأحدهما ، صرف فيما يصير مهما دينا فيه ولو صاق عن كل واحد مهما كان لولي الأمر إذا حاف الصرر والفساد أن يعتصر على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الأرفاق وكان من حذب بعده من الولاة مأحودا نقصائه إذا اتسع له بيت المال

وإذا فصلت حقوق بيت المال عن مصرفها ، فقد قيل إنها تتحرى في بيت المال لما يوب المسلمين من حادب وفيل إنها تفرق على من يتم به صلاح المسلمين ولا تتحرر لأن الثواب يتعين فرصها عليهم إذا حدثت^(١) فهذه الأقسام الأربعة التي وصفت عاينها قواعد الديوان

مأما كتاب الديوان

وهو صاحب رمامه

فالمتحرى في محمه ولايته شرطان العدالة والكفاية أما العدالة فلا أنه مؤمن على حق بيت المال والرعية فانتصى أن يكون في العدالة والأمانة على صفات المؤمنين

وقد قال في كتاب القاصي « يكون عدلا »

وأما الكفاية فلا أنه مباشر لعمل يقصى أن يكون في القيام به مسفلا كفاية المباشرين

فإذا صح التقليد فالذي يذب له ستة أشياء

حفظ القواص ، واستيعاء الحقوق ، وإثبات الرفوع ، ومحاسن العمال ، وإحراج الأموال ، وتصحيح الطلانات

فأما الأول منها

وهو حفظ القواص على الرسوم العادلة ، من غير زيادة سحيف بها الرعية ، أو نقصان يتلم به

(١) والأول مذهب أبي حمزة والثاني مذهب التامضي كما ذكر الماوردي

حقّ بيت المال . فإن قرّرت في أيامه سداد استوفى فتحها ، أو لموات انتدى بإحيائه . أنتها في ديوان الناحية ودبوان بيت المال الجامع على الحكم المستقرّ فيهما . وإن تقدّمه القوايين المقرّرة فيها رجع فيها إلى ما أنته أضاء الكتاب إذا وثق بخطوطهم ، وتسلمه من أماسهم تحت حتمهم . وكاب الخطوط الحارحة على هذه الشروط مقبعة في حوار الأحد ها . والعمل عليها في الرسوم الديوانية ، والحقوق السلطانية . وإن لم يقع بها في أحكام القضاء والشهادات ، اعسارا بالعرف المعهود فيها ، كما يحور للحدث أن يروى ما وحده من سماعة بالخط الذي شق به (١) . ولأن القضاء والشهادة من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها والقيام بها فلم يصق عليه الحفظ لها بالقلب . فذلك لم يحز أن يعول فيها على محرّد الخط . وأن القوايين الديوانية من الحقوق العامة التي يسّ الماشر لها مع كثرة انتشارها فصاق حفظها بالقلب . فذلك حار العويل فيها على محرّد الخط . وكذلك رواية الحديث ، مع أن الرواية محتلفة عن أحمد في الشاهد ، إذا عرف خطه ، والحاكم إذا وحد في ديوانه حكما حار الحكم والشهادة

وأما الثاني

وهو استيفاء الحقوق فهو على صريين
أحدهما امتياؤها من وحت عليه من العاملين
والثاني استيفائها من القاصيين لها من العمال

فأما استيفائها من العاملين فيعمل فيه على إقرار العمال بقصصها
فأما العمل فيها على خطوط العمال بقصصها . فالدى عليه كتاب الدواوين أنه إذا عرف الخط كان حجة بالقصص سواء اعترف العامل أنه خطه أو أنكره إذا قيس بخطه المعروف والدى عليه الفقهاء أنه إن لم يعترف العامل أنه خطه أو أنكره لم يلزمه ولم يكن حجة في القصص ولا يحور أن يماس بخطه في الإلزام إحارارا وإما يقاس بخطه إرهابا ليعترف به طوعا وإن اعترف الخط وأنكر القصص فإنه يكون في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع ، وحجة على العمال بالقصص ، اعسارا بالعرف (٢)

(١) قال الماوردي وعىء على قول أنى حيفة أنه لا يحور لكاب الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذه مما من لفظه ، خطه عه خطه ، كما يقول في رواية الحديث ، اعسارا بالقضاء والشهادات وهذا شاقّ مستعد والعرق بينهما أن القضاء والشهادات من الحقوق الخاصة التي كبر المباشرة لها الخ

(٢) قال الماوردي وإن اعترف الخط وأنكر القصص فالظاهر من مذهب الشافعى أن يكون في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع . وممة على العمال بالقصص اعثارا بالعرف ، والظاهر من مذهب أنى حيفة أنه لا يكون حجة عليه ولا للعاملين حتى مرّ به لفظا كالدون الخاصة ربما تدّماه من العرق بينهما مع

وأما استيفاءها من العمال . فإن كانت حراحا إلى بيت المال لم يحتج فيها إلى توقيع وليّ الأمر . وكان اعتراف صاحب بيت المال قبضها حجة في رداء العمال منها .
والكلام في حطه إذا تحرد عن إقراره على ما قدمناه في خطوط العمال . أنه يكون حجة .
وإن كانت حراحا من حقوق بيت المال ولم تكن حراحا إليه . لم يصح للعمال إلا توقيع وليّ الأمر . وكان التوقيع إذا عرفت صحته حجة مقبولة في حوار الدفع .
فأما في الاحتساب به ، فيحتمل أن يكون الاحتساب به موقوفا على اعتراف صاحب الحقّ الموقع له بقص ما تضمنه لأن التوقيع حجة بالدفع إليه وليس بحجة في القبط منه .
ويحتمل أن يحتسب به للعمال في حقوق بيت المال فإن أسكر صاحب التوقيع القص حاكم العامل فيه وأحد العامل بإقامة الحجة عليه فإن عديمها أحلف صاحب التوقيع وأحد العامل بالعم .

وهذا الوجه أحصّ يعرف الديوان والأول أشبه بتحقيق الفقه .
فإن استراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب به للعمال على الاحتمالين معا ، حتى يعرّضه على الموقع فإن اعترف به صح ، وكان في الاحتساب به على ما تقدّم وإن أسكره لم يحتسب به للعمال ونظر في وجه الحراج فإن كان في حاصر موحود رجع به العامل عليه وإن كان في جهات لا يمكن الرجوع فيها سأل إخلاف الموقع على إنكاره . فإن لم يعرف صحة الحراج لم يكن للعامل إخلاف الموقع ، لا في عرف الساطبة ولا في حكم القضاء . وإن علم صحة الحراج فهو في عرف السلطة ممزوج عن إخلاف الموقع ، وفي حكم القضاء يحاب إليه

وأما الثالث

وهو إثبات الرقوع فيقسم ثلاثة أقسام رقوع مساحة ورقوع قص واستيفاء .
ورقوع حرج ونفقة
فأما رقوع المساحة والعمل ، فإن كانت أصولها مقدرة في الديوان اعتبر صحة الدفع بمقابلة الأصل وأثبت في الديوان إن وافقها . وإن لم يكن لها في الديوان أصول عمل في إثباتها على قول رافعها

وأما رقوع التصب والاستيفاء ، فيعمل في إثباتها على محرّد قول رافعها لأنه مقرّر على نفسه به لانه

وأما رقوع الحراج والنفقة ، فافعها مدّع لها . فلا تقل دعواه إلا بالحجج البالغة فإن احتجّ بتوفيعات ولادة الأمر أسعصرها . وكان الحكم فيها على ما قدمناه من أحكام التوفيعات

وأما الرابع

وهو محاسبة العمال ، فيختلف حكمها باختلاف ما نقلوه . وقد قدمنا القول فيه
فإن كانوا من عمال الحراج لزمهم رفع الحساب . ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على
صحة ما رسموه .

وإن كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب . ولم يجب على كاتب
الديوان محاسبتهم عليه . لأن العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على إحصاء الولاية
ولو ائتمرد أهلها بمصرفها أحرأب . ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب . ويجب
على كاتب الديوان محاسبتهم عليه . لأن عنده أن مصرف العشر والحراج مشترك
فإذا حوسب من وحت محاسبه من العمال نظر

فإن لم يقع بين العامل وكاتب الديوان حلف كان كاتب الديوان مصدقاً في بقايا الحساب
فإن استرأب به ولى الأمر كلمه إحصاء شواهد . فإن رالت الرتبة عنه سقط الجبس فيه
وإن لم ترل الرتبة وأراد ولى الأمر الإحلاف عليه . أحلف العامل دون كاتب الديوان . لأن
المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب

وإن أحلفا في الحساب نظر
فإن كان اختلافهما في دخل ، فالقول فيه مؤل العامل . لأنه مسكر . وإن كان اختلافهما
في حرج . فالقول فيه قول الكاتب لأنه مسكر . وإن كان اختلافهما في مساحه يمكن إعادتها
أعيدت بعد الاختلاف ، وعمل فيها بما يخرج به صحيح الاعتبار . وإن لم يمكن إعادتها أحلف
عليها رب المال دون المساح

وأما الخامس

وهو إحراج الأموال . فهو استسهاد صاحب الديوان على ما نئت فيه من قوايس وحقوق
فصار كالسهاد . فاعتبر فيه شرطان

أحدهما أن لا يخرج من الأموال إلا ما علم صحته ، كما لا يشهد إلا بما علمه وتحمه
والثاني أن لا يتبدى بذلك حتى يستدعى منه ، كما لا يشهد حتى يستسهد . والاستدعى
إحراج الأموال . من هدت توفيعانه ، كما أن المسهود عنده من هدت أحكامه
فإذا أخرج حالاً لم الموقع بإحراجها الإحد ها . والعمل عليها ، كما يلزم الحاكم تنفيذ
الحكم بما شهد به الشهود عنده

فإن استرأب الموقع بإحراج الحال حار أن يسأله . من أين أخرجها و نطالته بإحصاء شواهد
الديوان ها . وإن لم يجر للحاكم أن يسأل الشاهد عن صب شهادته .

فإن أحصرها ووقع في العس صحتها زالت عنه الرية . وإن عديها وذكر أنه أحرجها من حفظه ، لتقدم علمه بها ، صار معاول القول والموقع يحير في قول ذلك منه أورده عليه وليس له استحقاقه .

وأما السادس

وهو تصفح الطلقات فهو مختلف بحسب اختلاف التظلم . وليس يحلو من أن يكون التظلم من الرية أو من العمال
فإن كان التظلم من الرية تظلم من عامل تحيفه في معاملة . كان صاحب الديوان فيها حاكما بينهما وحار له أن تصفح الطلقة ويرى التحيف ، سواء وقع الباطر إليه بذلك أو لم يقع . لأنه مبدوء لحفظ التوازين واستيفاء الحقوق ، فصار عقد الولاية مستحقا لتصفح الطلقات .
فإن منع منها امتنع وصار عزلا عن بعض ما كان إليه
وإن كان التظلم عاملا حور في حسابه ، أو غلط في معاملته فصار صاحب الديوان فيها حصيا . فكان للتصفح لها ولي الأمر .

فصل

في أحكام الحرائم

والحرائم محظورات بالسرع ، رحر الله تعالى عما عدى أو تعذر
وود فعل إن حلفا عند التهمة بها ، وقيل ثبوتها وصحتها معتبر بحال الباطر فيها فإن كان حاكما رفع إليه من قدامهم اسرقة ، أو ربا لم تكن للتهمة بها تأثير عده ، ولم يحرج حده لكشف ولا لاستبراء ولا أحده لأسباب إقرار إحصاء
ولا تجمع الدعوى عليه في السرقة إلا من حصم مستحق لما عرف سرقة ويصير بعد ذلك إقرار المتهم أو إنكاره
وإن اتهم بالزنا لم تجمع الدعوى عليه إلا أنه أن يذكر المرأة التي زنى بها ويصف الفعل الموح للحد فإن أقر أحده بترده ، وإن أنكر تجمع إنكاره واستحاله فيما كان حقا لآسى دون حق الله تعالى (١)
وإن كان الباطر الذي رفع إليه هذا التهمة أميرا ، أو من ولاة الأحداث كان له مع هذا المتهم من أسباب الكسب إلا أنه ما ليس للقضاء والحكام وذلك من نعمة أوجه

(١) قال المارودي : وإن أنكر ، وكاتبه معا عليه ، وإن أنكر أنه أحله في حقوق الأكره ، دون حرق الله تعالى إذا طلب الخصم الدين

أحدها : أنه يجوز للأمر أن يسمع قرف المتهوم من أعوان الإمارة من غير تحقيق للدعوى المفسرة . ويرجع إلى قولهم في الإحصار عن حال المتهوم ، وهل هو من أهل الرب ؟ وهل هو معروف مثل ما قرف به أم لا ؟ فإن برأوه من مثل ذلك حفت التهمة وصعفت وعمل إطلاقه . ولم يعلط عليه .

وإن قرفوه بأمثاله علطت التهمة ، واسعمل فيها من حال الكشف ماسد كره . وليس هذا للقصة

الثاني أن للأمر أن يراعى شواهد الحال ، وأوصاف المتهوم في قوة التهمة وصعفها . فإن كاتب التهمة ربما ، وكان المتهوم متصعفا للنساء ، ذا فكاهة وحلاوة فويت التهمة وإن كان لصده صعفت

وإن كانت التهمة سرقة وكان المتهوم بها ذا عبارة ، أو في يده آثار صرب ، أو كان معه حين أحد منقب قويت التهمة وإن كان لصده صعف . وليس هذا للقصة أيضا

الثالث أن للأمر تفصيل حسن المتهوم للكشف والاستدراء .

واختلف في مدة حسه قليل حسه للاستدراء والكشف مقتدر سهر واحد لا يتجاوز (١)

وقيل بل ليس بمقتدر ، وهو موقوف على رأى الإمام واحتجاده

وطاهر كلام أحمد رحمه الله ورعى عنه أن للقصة الحس في التهمة (٢)

فقال في رواية حسل « إذا قامت عليه البينة أو الاعتراف أقيم عليه الحد ولا يحسن بعد إقامة الحد وقد حسن النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة . وذلك حتى ينس للحاكم أمره ، ثم يحليه بعد إقامة الحد »

ولفظ الحديث ما روى أبو بكر الحلال في أول كتاب الشهادات بإساده عن مهران حكيم عن أبيه عن حده « أن النبي صلى الله عليه وسلم حسن في تهمة (٣) »

وبإساده عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم حسن في تهمة يوما ولبلة استظهارا واحتياطاً (٤) »

ويشهد لذلك قوله تعالى (٢٤ ٨) ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله (وحملنا العذاب على الحس لقوة التهمة في حقها امتناعها من اللعان

(١) ذكر الماوردي هذا القول عن أبي عبد الله بن الزبير من أصحاب السامي

(٢) قال الماوردي وليس للعصاة أن يحسرا أحدا إلا شق وحس

(٣) رواه أبو داود وابن مدي راسا وقال الترمذي حسن ، وراد فيه هو والساق « ثم حلى

عنه » وروى أبو داود « أن مهران قال صلى الله عليه وسلم فقال حبراني ،

ثم أحدوا به ؟ فأعزس به مهران ، ثم ذكر شتأ ، فقال حلوا له عن حيراه ؟

(٤) رواه الحاكم في المستدرک عن عراك بن مالك عن أبيه عن حده عن أبي هريرة وقال الحاكم

صحیح الإسناد

الرابع : أنه يجوز للأمر ، مع قوة التهمة ، أن يصرب للتهوم ضرب تعزير لاصرب حد .
ليأخذه بالصدق عن حاله الذي قرف به واتهم . فإن أقرّ وهو مصروب اعتبرت حاله فيما
صرب عليه .

فإن صرب ليقرّ لم يصحّ الإقرار . وإن صرب ليصدق عن حاله فأقرّ تحت الصرب .
قطع ضربه واستعيد إقراره . فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثاني دون الأول . فإن اقتصر
على الإقرار الأول ولم يستعده . لم يصحّ عليه أن يعمل بإقراره الأول وإن كرهه .
الخامس . أنه يجوز للأمر - فيما تكررت منه الحرائم ، ولم يحرر عنها بالحدود -
أن يستدسم حسبه إذا استصرّ الناس بحوائمه ، حتى يموت ، بعد أن يقوم بقتله وكسوته من
بيت المال ، ليدفع ضرره عن الناس . وإن لم يكن ذلك للقصة
السادس . أنه يجوز للأمر إخلاف للتهوم ، استبراء لحاله ، وتعطيلاً عليه في الكشف عن
أمره في التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ولا يصحّ عليه أن يحمله بالطلاق والعقاق^(١)
والصدقة ، كالإيمان في السعة السلطانية .
وليس للقصة إخلاف أحد على غير حق ، ولا أن يتجاوز الإيمان بالله تعالى إلى طلاق أو عتق .

(١) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان حالماً
فليحلف بالله أو ليصمت » وفي السنن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف بغير
الله فقد كفر » وفي لفظ « من حلف بغير الله فقد أسرك » فلا بد من - مع هذا - كيف يقول
العقلاء محوّل الحلف بالطلاق والعقاق وعلى أي سبب يسندون ؟ وماي دليل من الكتاب أو
السنة أو عمل الصحابة يسندون ؟ سبب أن ليس لهم على تلك العقالة من حجة إلا بقيد المأخر لردة
للمعتمد ، دعائها هو الملوك والأمراء فتابع الناس عليها إلا من شاء الله ممن لا يصدر إلا
عن حجة ، ولا يقول في الدين إلا الحق الذي حازه رسول الله صلى الله عليه وسلم والحق أن
اليمين بالطلاق لا مع شيء ، ولا علاق له بعدة الكاح وهل فيه كفارة غير أم لا ، خلاف بين
السلف . قال أبونا العلامة المحقق السيد أحمد محمد ساكر في كتابه القيم نظام الطلاق في الإسلام « تم
وصحوا - العقلاء - أمر عمر بالرم المسلمين في غير موضعه ، ومعه على غير وجهه فطوا أن للطلاق
شبه بالإيمان ولدور وأن من أقرم العلق على صفة من الصواب ، أو ماى وجه من الوجوه لرمه
ما أقرم واسترسل العامة في اللعب بالطلاق وعاملهم آكر العقلاء مما عملوا فأوقفوا الطلاق
المعلق والطلاق على شرط واليمين بالطلاق والطلاق بالحساب وهو في ذلك أهواء
الملوك والأمراء وخاصة في أمر البيعة وحسبه الحاشية فلم جدوا النبي الله كافي في المنع من الحث
وأرادوا الاستساق من الزهراء فصاروا يأخذون اليهود على الرعية إيمان في رعيهم مغلطه . كالنذر
الحج سيرا على الأقدام وطلاق كل امرأة في العصة ، وعمق كل ما عالت من الرقيق إذا حب
رس هذا حجاب عين السعة المعروفة في التاريخ - إلى أن قال - وإن مما حشى الناس من الحث
في سنن الطلاق . أن وفي هوسهم استعظام الإقدام على السلام به مما وهوا أن ، أمر شبيه
بأهوال السادات كالنذر والإيمان . ونسب شيء من هذا بصحح انظر العرفان
(٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥)

السابع : أن للأمير أن يأخذ أهل الجرائم بالثوبة إحصاراً ، ويظهر عليهم من الوعد ما يقودهم إليها طوعاً . ولا يصح عليه الوعيد بالقتل فيما لا يحب فيه القتل لأنه وعيد إرهاب يخرج عن حد السكبت إلى حيز التعزير

الثامن . أنه يجوز للأمير أن يسمع شهادات أهل المهن ومن لا يجوز أن يسمع منه القصة إذا كثر عددهم .

التاسع . أن للأمير السطرى الموانات ، وإن لم توجب عرماً ولا حداً فإن لم يكن بواحد مهما أثر جمع قول من سبق بالدعوى . وإن كان أحدهما أثر ، فقد قيل . يبدأ سماع دعوى من به الأثر ولا يراعى السبق

والدعى عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أستاذيهما بالدعوى ويكون المبتدئ بالموائمة أعظمهما حرماً ، وأعلطهما تأديباً

ويجوز أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين

أحدهما . بحسب اختلافهما في الأعراف

والثاني . بحسب اختلافهما في الهيئة والتساوي

وإذا رأى من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وصادى عليهم محارمتهم ، ساع له ذلك

فقد وقع الفرق بين الأمراء والقضاة في حال الأسراء وقبول تبوء الحق ، لاحتصاص الأمراء بالسياسة ، واحتصاص القضاة بالأحكام

فأما بعد تبوء جرائمهم ، فمستوى في إقامة الحدود عليهم أحوال الأسراء والقضاة . وسومها عليهم من وجهين إقرار ، ونبهة

فأما الحدود " فصران

أحدهما . ما كان من حقوق الله تعالى

والثاني . ما كان من حقوق الآدميين

وأما المختصة بحقوق الله تعالى وصران

أحدهما . ما وجد في رك مصوص

والثاني . ما وجد في نصوص معتبر

(١) قال الفقيه راجعاً إلى الحدود وراعى ردها إلى حال الردع . أركانها : مطر ، رك ما امر ، لما في النسخ من حال ، أسراب المذنب عن وعد آخره بأجل اللذة . مثل أنه قال من رواج الحدود ما ربح به الأبدية حذراً من ألم العوبة . ويصح من كمال النسخة ، لكن ما حذر من ذنبه مجموعاً ، وما أمر به من فرضه مجموعاً . فكون المصلحة أعم من السكبت أعم . قال الله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) يعني في أساء مادم من الجهالة . ورسالة من العزلة ، وكفهم عن العاصي ومنهم على الطاعة ، وإذا كان كذلك فالروايات صرنا . حد ، وصر . فأما الحدود إلى

أما ما وجب في ترك مفروض فبكتارك الصلاة حتى يخرج وقتها يستل عن تركها لها .
 فإن قال لنسيان أمرها قضاء في وقت ذكرها ، ولم ينتظرها مثل وفيها قال صلى الله عليه وسلم
 « من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غيره » (١) .
 وإن تركها لمصر صلاحها بحسب طاقته من حلوس ، أو اصططاع .
 وإن تركها حاددا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل بالردة . إن لم ينف
 وإن تركها استبقالا لفعالها ، مع اعترافه بوجوبها فيه روايتان (٢) .
 إحداها يصير تركها كافرا يقتل بالردة .
 والثانية لا يكفر بتركها ويقتل حدا ، ولا يصير مرتدا ولا يقتل إلا بعد استنائه .
 فإن تاب وأحب إلى فعلها ترك وأمرها
 فإن قال أصلها في مربي وكنت إلى أمانته ولم يحرم على فعلها معتهد من الناس .
 فإن امتنع من الولاية ولم يحج إلى فعل الصلاة لم يقتل إلا بعد ثلاثة أيام .
 ويقتل بوجوب السيف (٣) نص على صرب عمقه في رواية الجماعة صالح ، وحصل ،
 وأنى الحارب (٤)

وأما الصلوات الفوائت إذا امتنع من قضاها ، فإنه يقتل بها كالمواظبات

وأما تارك الصيام

فقال في رواية الميموني « من قال أعز أن الصوم فرض ولا أصوم ، ستناب فإن تاب وإلا
 صررت عمقه » فقد نص على أنه يقتل ترك الصوم ، كالصلاة
 وقال في رواية أنى طالب « إذا قال الصوم فرض ولا أصوم ، ليس الصوم مثل الصلاة
 والركاة لم يحج منه شيء » فلم يحجمه مثل الصلاة والركاة
 وقال أيضا في رواية الأثرم وقد سئل عن تارك صوم رمضان مثل تارك الصلاة ؟ فقال
 « الصلاة أكد ، وإسماها في الصلاة ، وإن استكبرها »

- (١) رواه أحمد والنسائي ومسلم والترمذي والشافعي عن أنس بن مالك رضي الله عنه . و- اهر قوله « فذلك وقتها » أنها أداء ونسب قضاء ، وأنه أعلم
- (٢) قال الماوردي وإن تركها استبقالا لأمرها ، مع اعترافه بوجوبها ، بعد استنائه المصنف في حكمه
 فذهب أبو حنيفة إلى أنه يصرب في وقت كل صلاة ولا يقتل . وهذا أحمد وطائفة من أصحاب الحديث
 من تركها كافرا سئل بالردة وذهب الشافعي إلى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدا ، ولا يصير
 مرتدا ولا يقتل إلا بعد الاستنائه . فإن تاب وأحب إلى فعلها ترك وأمرها بالجاه والأهل
 قول أحمد وأصحاب الحديث ، لقول الله تعالى (وأمرنا المسلمين ولا يكفوا عن الشرك) ولما روى
 مسلم وأبو داود والترمذي والإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ألهو عن الكفر
 ترك الصلاة » وانظر كتاب الصلاة الإلمن من المرحم الله ، بأنه حقق هذا المقام فيه ثانيا ليس له نظير
- (٣) (الوحي) صبح الواو وكسر الحاء المثلثة ، وتشد اللام الموحدة السبع
- (٤) قال الماوردي وقال أبو الحسن بن سرح يسا صرنا بالحب حتى توب . وهذا عن السبع
 الوحي ، لسندرك الثقة ، وهو أول المدي وأحلف أصحاب الشافعي في وجوب ملك ترك الصلوات
 انبرأت إذا امتنع من قضاها فذهب خصمهم إلى أن ذلكها كالمواظبات وذهب آخرون إلى أنه لا يقتل
 بها لاستمرارها في الفوائت ويصل عليه حد قتل . ويذهب في مدارس السلف ، لأنه مهم
 ويكون ما لورنه

وطاهر هذا . أنه فرق بين الصلاة وبين الصوم . بأنه لا يقتل ويترك إلى أماته (١) .

وأما تارك الزكاة

فيأخذها الإمام منه قهرا فإن تعدّر أخذها منه لامتناعه حورب عليها وإن أفصى الحرب إلى قتله حتى تؤحد منه . كما جازب أبو بكر رضى الله عنه مائى الزكاة . وإن قتل في حال قتاله ، فهل يقتل كافرا مرتدّا ؟

فقال في رواية الليثوى فيمن مع الزكاة « يقابل . فهل له فيورب ، ويصلى عليه ؟ قال . إذا منعوا الزكاة كما منعوا أنا نكر وقتلوا عليها لم يورب ولم يصل عليه وإن مع الزكاة ، يعى من محل أوتهاون ، لم يقاقل ولم يحارب على المبع ، بل يقاقل عليها ، ويورب ، ويصلى عليه . فقد نصّ على أنه إن منعها وقتل عاها فوئل وإن قتل كال كافرا لا صلى عليه ولا يورب وإن لم تقاقل عليها لسكن معها شحا ومخلا لم يحكم بكفره

فإن تعدّر أخذها منه لعدم الوصول إلى ماله ولم يؤحد منه قال عليها استيب ثلاثا فإن تاب وإلا قتل ولم يحكم بكفره

نصّ عليه في رواية أنى طالب في رحل قال الزكاة على ، ولا أركى « قال له مرتين أو ثلاثا ركّ » فإن لم يركّ يستتاب ثلثه أيام فإن تاب وإلا صرت عدته « وروى أبو حصص العكرى في هذه الرواية زيادة « قلت فلا روى عك أنك ولب في الزكاة يصرب عنه على المكان ، ولا يستتاب قال لم يحفظ »

وأما الخج

فمرص عبد أحمد على الفور فيتصوّر تأخيره عن وقته (٢) وقد قال أحمد في رواية الحنيفة مهم عبد الله ، وإسحق ، وإبراهيم ، وأبو الحارث « من كان موسرا وليس به أمر محسه فلم يحجّ لا يحور شهادته » وهذا مبالغة في الفور ، لأنه قد أسقط عدالته في الموضع الذى يسوع فيه الاحتداد وهل يقتل بأخيره ؟ قال أبو بكر في مسائل النعام من كتاب الخلاف « الخج والزكاة والصيام ، والصلاة سواء ، يستتاب فإن تاب وإلا قتل » و تشهد لهذا ما حكاه عن أحمد « أنه لا تقتل شهادته » وطاهر هذا أنه لا يسوع الاحتداد في تأخيره ويحتمل أن لا يقتل لأنه يعمل بعد الوقت يكون أداءه لا قضاء

فإن مات قبل أدائه حج عنه من رأس ماله

(١) قال الماروى فان سوهه أكار عرر ، ولم شل
(٢) قال الماروى فرصه عبد السامى على البراسى مائى الاسطاعة والموت فلا تصور على منده
تأخره عن وقته وهو عبد أنى حصصه على الفور ، فصور على ما منه تأخره عن وده ، ولكنه
لا يسل ولا يهر على لأنه بعد الفوف أداءه لا قضاء

وأما الممتنع من حقوق الآدميين

من ديون ، وغيرها فتؤخذ جبرا إذا أمكت . ويحسب بها إذا تعدت ، إلا أن يكون
بها معصرا . فينظر إلى منسرتها
فهذا حكم ماوجب ترك الأمر

فأما ماوجب بارتكاب المحظورات فضربان

أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي أربعة
حد الربا ، وحد الحمر ، وقطع السرقة ، وحد الحارين
والصرب الثاني ما كان من حقوق الآدميين وهو شيئان
أحدهما حد القذف بالربا .
والثاني القود في الحمايات

أما حد الربا

فيجب نسيئة حشفه ذكر البالغ العاقل في أحد العريحين من قبل أو در ، من لاعمصة
نسيما ولا شبة

ويسوى في حكم الربا حكم الراني والراية

ولكل واحد منهما حالان نكر ، ومحص

أما النكر فهو الذي لم يطأ روحته سكاح فيحد إن كان حرّا مائة سوط ، تفرق في جميع
بدنه ، إلا الوجه والمقاتل ليأخذ كل عصو حقه ، سوط لاحتيد فيقتل ، ولا حلق فلا يؤلم
ونعرتا عاما عن تلدهما إلى مسافة تقصر فيها الصلاة^(١)

وحد للسلم والكافر سواء في الحد ، والتعريب فأما العبد ومن حرى عليه حكم الرق

من المدر ، والمكاتب ، وأتم الولد حقه في الربا خمسون حلة ، على النصف من حد الحر
ولا يعرب^(٢)

وأما المحص الذي أصاب روحته بعقد سكاح حقه الرحم بالأحجار وما قام مقامها ، حي

يموت ولا يلزم نوق مقامه ، بخلاف الحد لأن للتصود بالرحم القتل

واحتلفت الرواية عن أحمد هل يحل مع الرحم^(٣) ،

(١) قال الماوردي وأحلف الفقهاء في تعريبه مع الحد فح من أبو حنيفة انه رأى على حله وقال مالك يعرب الرجل ولا تعرب المرأة وأوجب القاضي تعريبها بما إلى مساهة ألما يوم وبيله لقوله صلى الله عليه وسلم «حدوا عني ، حدوا عني ، قد حلف الله لن سبنا الكركر حلماته ويعرب عام واليب الب حلة مائة والرحم» اه واحديث رواه مسلم وأصحاب السبع عادة من الصام وقال ابراهيم بن حنبل صحيح

(٢) قال الماوردي وأحلف في تعريب من رى منهم صلب لا تعرب ، لما فيه من الاصرار بسده وهو قول مالك وقيل تعرب عاما كاملا كالحمر وذاهي مذهب الداهمي آه تعرب نصف عام ، كالحاد في نصيبه

(٣) قال الماوردي وقال داود يحل مائة سوط م رحم والحد مسح في المحص وقد رحم الى صلى الله عليه وسلم ما عرا ، ولم يحله

فروى عنه « لا يجحد » . وروى « يجحد مائة » .

وليس الإسلام شرطاً في الحصانة ويرحم الكافر كالنسل^(١)

فأما الحرية فهي من شروط الحصانة . فإذا رنا العبد لم يرحم وإن كان داروخته حلة
حسيني حلة^(٢)

واللواط وإتيان الهائم ربا ، نوح حلة الكفر ، ورحم المحصن^(٣) .

وروى عن أحمد « يوجب القتل في حق الكفر واللب »

وروى عن أحمد رواية في إتيان الهائم « لأحد ، وفيه العرير »

وإذا رنى الذكر محصنة ، أو رنى المحصن سكر ، حلة الكفر متهما ورحم المحصن

وإذا عاود الربا بعد الحلة حلة . وإذا ربا مراراً قبل الحلة حلة للجميع حلاً واحداً

والربا سنت مأخذ أمرين

إما بإقرار ، أو بسنة . أما الإقرار فإذا أقر البالغ العاقل محاراً أربع دفعات وح عليه

الحلة^(٤) . وإذا وح الحلة عليه بإقراره ثم رجع عنه قبل الحلة سقط عنه الحلة^(٥)

وأما السنة فهي أن يسجد عليه بفعل الربا أربعة رجال عدول ، يدكرون أنهم شاهدوا

دخول ذكره في الفرج ، كدخول المرد في المسكحلة . فإن لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة

لم تكن شهادة

ومن شرط الشهادة احتياج التهود في الأداء . فإن تفرقوا كانوا دفعة^(٦)

وإذا شهدوا بالربا بعد حين قبلت شهادتهم^(٧)

وإذا لم يكمل شهود الربا أربعة دفعات ، يحتون نص عنه

(١) قال الماوردي وقال أبو حنيفة الإسلام شرط في الاحصان فإذا رنى الكافر حلة ولم يرحم

وقد رحم إلى صلى الله عليه وسلم يهوديين ربا ولا يرحم إلا محصناً

(٢) قال الماوردي وقال داود يرحم كالنسل

(٣) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لأحد فيهما وقد روى عن أبي حنيفة أنه قال

« أقروا الهيمه ومن أنابها » أه والحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال الترمذي لا يعرفه إلا من

حدث عمرو بن أبي عمرو . وروى الترمذي وأبو داود من حديث عاصم عن أبي زرير عن ابن عباس

أه قال « من أتى هيمه فلا حلة عليه » وذكر الترمذي أنه أصبح وعنه عكرمة عن ابن عباس

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من وحدتموه بعمل عمل قوم لوط فابولوا العاقل

والعموم » . رواه أحمد وأبو داود والترمذي ومالك في الموطأ . وقال الحافظ ابن حجر رحاله

موسور إلا أن فيه اختلافاً . وقال الترمذي إنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس من هذا الوجه

(٤) وقال الماوردي إذا أقر البالغ الدائم مرة واحدة طوعاً أو أم عليه الحلة

(٥) قال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يسقط الحد رجوعه عنه

(٦) قال الماوردي فإذا قاموا بالشهادة على حصة محصين ، أو مفرقين قبلت شهادتهم

(٧) قال الماوردي . وقال أبو حنيفة ٧ آسمها بعد سته وأحلمهم دفعة

وإن شهد بالزنا أربعة فساق أو عبيد ، أو عريان فيه روايتان

. إحداهما : أنهم مدعة يحتجون

والثانية . لاحد عليهم . لأن لكامل العدد تأثيراً في إسقاط الحد عن الشهود ، مع الحكم برّد شهادتهم

وإذا شهد أربعة بالزنا وشهد نساء ثقات بأنها ذكر لم يحس الحد على المرأة ولا على الشهود ولو نقص عددهم وح الحد . ولأن العدد قد كمل ، وهم من أهل الشهادة في الجملة لأن العبيد والعريان عند أحمد رحمه الله من أهلها في الجملة وأما الفسق وطريقه الاحتياط فقد رّد شهادتهم حاكم ويصلها آخر . فهو غير مقطوع عليه ، ونقصان العدد مقطوع عليه

والثالثة أنهم إن كانوا عرياناً وح عليهم الحد ، وإن كانوا عبيداً أو أحدهم عبداً لم يحتجوا لأنما قطع على كذب العريان ، لأن الرابطة طريقه للشهادة والعبيد لا يعكس القطع على كذبهم . نقلها سدي عن عبد الله الجوهري^(١)

وإذا شهدت البسة على إفرازه بالزنا لم يحس الإفراز على شاهدين ولا يحور أقل من أربعة^(٢)

وإذا رجم الزاني لم يحس له شرعاً رحمه^(٣) ويحصر للمرأة

وإذا رجم الزاني فهرب نظرت

فإن رجم بالبيعة أتمع حتى يموت بالرحم وإن رجم بإفرازه لم يتسع وإذا بنت الرحم بشهادة لم يحس على الشهود حضور الرحم والدعاء به وكذلك إن بنت بإفرازه ، لم يحس على الإمام حضور الرحم والدعاء به^(٤) ذكره أبو بكر ولا تحت الشامل حتى تقع ولا بد الصرع حتى يوجد ولدها من رصعه وإذا ادعى في الزنا شبهة محتملة من دكاخ فاسد ، أو أنه ميت عليه روحه . أو جهل بحريم الزنا وهو حديث عهد بالإسلام ، درى بها ستة الحد^(٥)

(١) في كتاب ابن أبي عمير سدي ، أبو بكر الخوافي كان داخلاً مع أبي عبد الله ، ومع أولاده سمع من أبي عبد الله مسائل صالحة

(٢) وقال الماوردي حار الإفراز على شاهدين في أحد الفوايد

(٣) وقال الماوردي حارب به ثلث برك فيها إن وسطه ، معه من الهرب فإن هرب أربع ورحم حتى يموت وإن رجم بإفرازه لم يحس له ، وإن هرب لم يتسع

(٤) وقال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يبور أن رجم إلا يحسور من حكم رحمه . و - حضور السمود وأن يكتوبوا أول من رحمه

(٥) روى ابن ماجة عن أن هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ارموا الحدود ، أو حدم ذاباً مدفعاً »

وروى الترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ادرأوا الحدود عن النساء ما استطعتم .

فإن كان له مخرج فافروا سناً فإن الإمام أن خطراً في هو حريم من أن خطي في العوبة »

قال الرمسي روى موفوما ومرفوما والوقوف أسح قال وقد روى عن غير واحد من الصحابة

أنهم قالوا مثل ذلك

وإذا أصاب ذات محرم سكاك حدّ . ولا يكون العقد مع تحرّيمها بالنص شبهة في ذرء الحدّ .
وإذا تاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحدّ . ولو تاب قبل القدرة سقط عنه الحدّ .
وكذلك السارق والمحارب .

والتصوص عنه في السارق في رواية أبي الحارث ، وحصل « إذا تاب قبل أن يفدر عليه لم يقطع » .

وقد نقل الميموني عنه لفظين في الرأي ، فقال « إذا أقرّ أربع مرّات ثم تاب قبل أن يقام عليه الحدّ تقبل توبته ، ولا يهام عليه الحدّ » وقال ، أي الميموني وباطرته في محاسن آخر فقال « إذا رجع عما أقرّ به لم يرحم » فإن تاب من توبته أن يظهر بالرحم »

فاللفظ الأول يقتضي قبول توبته بعد القدرة عليه لأن إفراجه إنما يكون عند الحاكم واللفظ الثاني لا تقبل توبته بعد القدرة عليه لأنه قال « من توبته أن يظهر بالرحم » وبمحتمل أن يكون هذا بعد القدرة عليه

ولا يحلّ لأحد أن يشع في إسقاط الحدّ عن ران ولا غيره ، ولا يحلّ للذمّوع إليه أن يشع فيه

فأما قطع السرقة

فكل مال محرر بلغت قيمته نصابا إذا سرقه بالغ عاقل ، لاشبهة له في المال ، ولا في حرره قطعت يده النجى ، من مفصل الكوع فإن سرق ناسة بعد قطعه ، قطعت رحله اليسرى من مفصل الكعب فإن سرق نائفة ففيه روايتان لإحداهما لا يقطع فيها (١)

والنابية تقطع في الثالثة يده اليسرى وتقطع في الرابعة رحله النجى فإن سرق في الخامسة عرر ولم يقتل

وإذا سرق مرارا قبل المظع فليس عليه إلا قطع واحد والصاب الذي يقطع فيه مائة فأحد سيثن ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير الحيدة ، أو ثلاثة دراهم من غالب الدراهم الحيدة ، أو قيمة ثلاثة دراهم من جميع الأتباء (٢)
والمال الذي يقطع فيه البد كل ما يتمّ في العادة وإن كان أصله مباحا كالصيد والحسيس والخطب وكذلك في الطعام الرطب لا يقطع سارقه (٣) ويقطع سرقة أسرار الكعبة

(١) حكاهما الماوردي . ذهب أبو حنيفة والناية مذهب الناجي

(٢) وقال الماوردي وقال أبو حنيفة هو مقدّر بكرة دراهم ، أو دينار ولا يقطع في أقل منه ومصره إبراهيم الحبي نارس درهما وأربعة دنانير ومصره ابن أبي ليلى خمسة دراهم ومصره مالك ثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكبير والليل من غير مقدّر

(٣) وقال الماوردي وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله مباحا كالصيد والخطب والمشتت ، وفي الطعام الرطب

وقناديل المساحد^(١) . وللصوص عنه في ستارة الكعبة .

وإذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل ، أو أعجمياً لا يفهم . قطع^(٢)

ولو سرق حرّاً لم يقطع نصّ عليه .

وقتل صالح عنه إذا سرق صغيراً عليه القطع

والحرز معتبر في وجوب القطع^(٣) . ويختلف بحسب اختلاف الأموال ، اعتباراً بالعرف^(٤)

فيحطب الحرز فيما قلت قيمته من الخشب والخط ، ويعلط فيما كثرت قيمته من الفضة والذهب

فلا يجعل حرز الخشب كحرز الذهب . فيقطع سارق الخشب منه . ولا يقطع سارق الفضة

والذهب منه

ويقطع سائر الصور إذا سرق أكفان الموتى^(٥)

ويقطع حاحد العارية^(٦)

وإذا سدد رجل متاعه على هيمة سائرة . كما حرب مثله العادة . فسرق سارق من المتاع

مانعت قيمته ربع دينار قطع . ولو سرق الهيمة وما عليها لم يقطع لأنه سرق الحرز والمحزر

وفد قال أحمد في رواية جعفر بن محمد في الصادق إلى في السوق «عني حرز فإن حمّله

كاهو ، أو أدخل يده فيه فهو سارق ، عليه القطع»

ولو سرق إناء من فضة أو ذهب قطع ، وإن كان استعمله محطوراً^(٧) لأنه محتلف

في اتحادها

(١) قال في المني وإن سرق باب مسجد مصبوا ، أو باب الكعبة المصنوب ، أو سرق من سبعة

شيتاً ، أو بأمره ، فيه وحهاً أحدهما عليه القطع وهو مذهب التاممي وأبي القاسم صاحب

مالك وأن نور ، وابن النضر لأنه سرق نصاباً محرراً محرراً لاستهبة فيه فلمه القطع ،

كتاب بنت الأدمي والباي لا قطع عليه وهو قول أصحاب الرأي لأنه لا مالك له من

المخلوبين فلا يقطع كحضر المسجد وقادنا فانه لا يقطع بسرقة ذلك وحهاً واحداً ، لكونه مما

يتسمع به فيكون له فيه شبهة ، فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال وقال أحمد لا يقطع بسرقة

ستارة الكعبة المخارحة بها وقال القاسمي هذا محمول على ما نسب محطه لأنها إنما محرر

حياطها وقال أبو حنيفة لا قطع فيها محال ، لما ذكرنا من الباب .

(٢) قال الماوردي وقال مالك يقطع

(٣) قال الماوردي وشدد داود وقطع كل سارق من حرر أو من غير حرر

(٤) قال الماوردي سوى أبو حنيفة بين الأحرار في كل الأموال وجعل حرر أهل الأموال

حرر أهلها

(٥) قال الماوردي لأن الصور أحرار لها في العرف ، وإن لم تكن أحراراً لغيرها من الأموال

وقال أبو حنيفة لا يقطع السارق لأن الحر ليس حرز لغير الكعب

(٦) وقال الماوردي لو استعار أحد لم يقطع اه . وحديث الحرومية إلى كانت تستعير الخيل تم حجه

وأمر إلى صلى الله عليه وسلم يقطعها كما في الصحيحين - مرد قول التاممي

(٧) قال الماوردي لأنه مال مملوك سواء كان منه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة إن كان

في الإناء المسروق طعام ، أو سراج ، أو ماء مسروب بسرقة لم يقطع ولو أفرغ الإناء من الطعام

والسراج . ثم سرده قطع .

ويارق هذا آله اللهو، أنه لا يقطع سرقها . لأنه متفق على تحريم اتخاذها ، ومتفق على أنه لا قيمة للتالف بها ، ومختلف في صان الصعة في الأواني .

وإذا اشترك جماعة في ثقب ودخلوا الخرز وأحرق بعضهم بصانا ، ولم يخرج الآخر . فالقطع على جماعتهم^(١)

وإذا اشترك اثنين في ثقب . ودخل أحدهما فأحرق السروق ، وناول الآخر حارج الحرر . فالقطع على الداخل دون الخارج . وهكذا إذا رمى به إليه فأحده .

فإن اسرقت امرأة في الثقب ، فدخل أحدها وبرك المتاع بقرب الثقب ، وأدخل الآخر يده فأحده . قطعاً جميعاً

فإن اشترك اثنين ، فبعض أحدهما ولم يأخذ ، وأخذ الآخر ولم يمس . لم يقطع واحد منهما^(٢) وإذا هتك الحرر ودخله واستهلك المال فيه . أعرم ، ولم يقطع

وإذا قطع السارق والمال باق ردة على مالكه . فإن عاد السارق بعد فطاعه فسرقة ثالثة بعد إحراره . يقطع

فإن استهلك السارق ما سرقه قطع وأعرم^(٣) وإذا وهب له السرقة لم يستطع عنه القطع وإذا عارب المال عن التطع لم يسقط^(٤) .

ويستوى في قطع السرقة الرجل والمرأة ، والحر والعبد ، والمسلم والكافر

ولا يقطع صبي ولا محبوس

ويقطع السكران إذا سرق في سكره ولا يقطع الممسي عليه إذا سرق في إغماءه

ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ، ولا أب سرق من مال ولده

ويقطع الأتارب بسرقة بعضهم من بعض ، سوى الوالد من الولودين

أما حد الحر

فكل ما أسكر كثره من حر أو ناي ، حد ساربه ، سواء سكره أو لم يسكره^(٥)

(١) وقال الماوردي يلع المبرد بالأخذ دون المشاركة في الذب

(٢) قال الماوردي وإن دخلوا مال الناس الذي اطره لا يقطع

(٣) قال الماوردي وما، أو حده إن قطع أعرم ، وإن أعرم لم يقطع ، وقال في الله . تستعد عنه المظ

(٤) قال الماوردي ، عن صهرار ، من أسرى رذاته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «عما الله على ابن عمير عنه ، وأمر بقطعه»

(٥) قال الماوردي وقال أبو حنيفة حد من سرب الخمر ، وإن لم يسكر ولا حد من سرب البند

من سكره والفرق غير ظاهر لأن البند ، إن كان تحت حجر المهر ، وبذهب الرشيد مع حره ذلك وكثيره سواء كما هو الظاهر من ما لو كان كلبه أخرج في الله العربيه وصرخ السة

وحكم السكران . في حريان الأحكام عليه كالصاحي ، إذا كان عاصيا بسكره . فإن خرج عن حكم العصية ، بأن شرب ما لا يعلم أنه مسكر ، أو أكره على شربه على إحدى الروايتين لم يجر عليه قلم ، كالمعنى عليه

وأما حد السكر الذي يجمع محبة العادات ويوجب العسق على شارب البسند ، فهو الذي يجمع بين اضطراب الكلام فهما وإيهاما ، وبين اضطراب الحركة مشيا وقيامًا . فيتكلم بلسان مكسر ، ومعنى غير منظم . ويتصرف بحركة محتط ، ومشى متبايل . أو مأ إلى أحد في رواية حسل . فقال «السكران الذي إذا وضع ثيابه في ثياب لم يعرفها ، وإذا وضع نعله بين نعال لم يعرفها وإذا هدى فأكثر كلامه ، وكان معروفاً بغير ذلك»
وحكى عن أبي حنيفة حده مارال معه العقل ، حتى لا يعرق بين الارض والساء ولا يعرف أمه من روحه

وأما حد القذف والامان

حد القذف بالربا عانين حلة (١) وهي حتى لا أدى يستحق بالطلب ويسقط بالعفو . فإذا اجتمعت بالقذف بالربا خمسة شروط ، وفي قافله ثلاثة شروط وحب الحد فيه
أما الشروط الخمسة التي في القذف فهي أن يكون بالما ، عاقلا ، حرا ، مسلما ، عسما . فإن كان صبيا ، أو محبوا ، أو عبدا ، أو كافرا ، أو ساقط القعة ربا . حد فيه فلا حد على قافله . لكن يعرر لأجل الأذى ولتبرئه اللسان
وقد قال الحرق «ومن قذف عبدا أو متزكيا ، أو مسلما له دون العتريسين . أو مسلما لها دون التسع سنين ، أدب ولم يحد»
وطاهر هذا أنه إذا كان له عشر سنين ، أو تسع سنين حد القاذف وإن لم يبلغ يحد قافله

وأما الشروط الثلاثة في القاذف فهي أن يكون بالما ، عاقلا ، حرا . فإن كان صغيرا أو محبوا لم يحد ولم يعرر وإن كان عبدا حد أربعين ، نصف حد الحر لقصة بالرق
ويحد الكافر كالمسلم ، والمرأة كالرجل
ويسق الذاد ولا تقبل شهادته . فإن تاب رال فسقه وقبلت شهادته ، قبل الحد وبعده (٢)
والقذف باللوأط وإتيان الهائم كالقذف بالربا في وجوب الحد ولا يحد القاذف بالكفر والسفوة ، ويعرر لأجل الأذى
والقذف بالربا ما كان صريحا كقوله ياراني ، أو قدرست ، أو رأيتك تزن فإن قال يا فاجر ، أو فاسق ، أو يالوطي . كان كناية لاحتماله فلا يحد به الحد ، إلا أن يريد القذف

(١) قال الباوردي ورد المس بها واستعد الاجاع عليها لا يراد منها رلا بعض منها
(٢) قال الباوردي وقال ابو حنيفة قبل شهادته إن تاب قبل الحد ، ولا يحد إن تاب منه

فإن قال . باعاهر . احتمل أن يكون كناية أصا . واحتمل أن يكون صريحا نقول إلى
صلى الله عليه وسلم : « وللعاهر الحجر ^(١) » .

واختلفت الرواية عن أحمد في التعريض . هل يوجب الحد كالصريح ، على روايتين .
إحدهما : يجب به الحد كالصريح .

والثانية : لا يجب به الحد ، حتى يقر أنه أراد به القذف .

والتعريض أن يقول في حال العصب حوايا لمن سابه . يا حلال ابن الحلال ، خلقت من نطفة
حلال ما أنت ران ، ولا أملك رامة . ولا تعرفك لباس بالربا . وبحو قوله لزوجته فصحتين ،
وعطيت رأسي ، وصيرت لي قروبا . وتعاتق على الأولاد من عبرى . وقد نكست رأسي ،
وبحو ذلك

وإذا قال يا ابن الرايين كان قادها لأنويه . فيحدّ لهما إذا طالباه

وإذا ما بال مقدوف سقط الحد عن القادف ، إذا لم يطالب . فإن كان قد طالب لم يسقط .

فإن قذف ميا ، فهل يثبت لوأنه المطالبة حد القذف ^(٢) ؟ اختلف أصحاب أحمد .

فقال أبو بكر في كتاب الخلاف « لا يملك الوارب المطالبة ، كما لو قذف حيا ومات قبل المطالبة »

وقال الحنفى « ولو قذف أمه - وهى ميتة - مسامة ، كانت أو كافرة ، حرّ أو أمه حدّ

القذف إذا طالب الابن وكان حرا مسلما »

فقد أثبت المطالبة بحدّ القذف لأن الحق هناك ثبت للوارب ابتداء ولهذا اعتبرنا حصانة

الوارب دون الموروث لأن هذا القذف يعود بالتدح في نفسه

ولو أراد المقدوف أن يصلح عن حدّ القذف عمال لم يحجر .

وإذا لم يحدّ القادف حتى رضى المقدوف لم يسقط حدّ القذف ^(٣) .

وإذا ودف الرجل زوجته بالربا حدّ لها إلا أن يلاعس بها

واللعان

أن يقول في الجامع على السر أو عبده ، محصر من الحاكم وشهود أقايم أربعة « أشهد بالله

إني لمن الصادقين فيما زعمت به روحى هذه من الرنى هلال ، وأن هذا الولد من رنى ، ماهو مى »

إن أراد أن يني ولدا . ويكرر ذلك أربعاً ، ثم يقول في الخامسة « وعلى لعنة الله إن كنت من

من الكاذبين فيما زعمتها به من الرنى هلال » إن كان ذكر الرانى بها « وأن هذا الولد من ربا

ماهو مى » فإذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط به حدّ القذف عنه

(١) رواه الإمام أحمد والدارى ومسلم والترمذى والسائى - ر أنى هريرة . ورواه البخارى ومسلم

وأبو داود والسائى عن عائشة بنط « الولد للعراس وللعاهر الحجر » والظاهر الرانى ، أى له

الرحم المحاره . وقال الماوردى وحمل مالك رحمه الله التعريض فيه كالصريح وحب الحد .

(٢) قال الماوردى وقال أبو حنيفة حد القذف لا يورب

(٣) قال الماوردى وقال أبو حنيفة يسقط

وتلاص هي فتقول «أشهد بالله أن زوجي هذا ليس الكاذبين فيما رمانى به من الرنى هلال .
وأن هذا الولد منه ما هو من رنى» تكرر ذلك أربعا ، ثم تقول فى الخامسة «وعلىّ عصب الله
إن كان زوجي هذا من الصادقين فيما رمانى به من الرنى هلال» فإذا قالت ذلك فلاحظ عليها
واشئ الولد عن الروح . ولم تقع الفرقة حتى «ترق الحاكم بهما»^(١)

ويقتل العبد بالعبد وإن حصلت قيمة القتال على المقتول
وإذا احتلت أديان الكفار أقيد بمعصم بعض

ويقاد الرجل بالمرأة ، والمرأة بالرجل ، والكبير بالصغير ، والعاقل بالمحسوس .
ولا قود على صبي ولا محسوس . ولا يقاد والد نولده . ويقاد الولد نوالده والأخ بأخته .

وأما الخطأ المحض

فهو أن يتسبب إليه القتل من غير قصد لإيقاع الفعل بالمقتول كرجل رمى هدها فأصاب
إنساناً أو حجر ثرا موقع فيها إنسان ، أو أثمرع حاحا موقع على إنسان ، أو رك دابة فرجت
إنساناً ، أو وضع حرا في طريق فتعثر به إنسان فهذا وما أشبهه إذا حدث عنه الموت قتل خطأ
محض ، يوجب عليه دون القود ، وتسكون على عاقلة الخاني لافي ماله ، مؤهلة في ثلاث سنين
من حين يموت القاتل (١)

والعاقلة من عدا الآء والأبناء من العصاة فلا يتحمل الأب وإن علا ، ولا الإبن وإن
سفل ، في إحدى الروايتين ، والأخرى الآباء والأبناء من العاقلة
ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئا من الدية (٢)

والذي يحمله المورس منهم في كل سنة نصف دينار ، أو قدره من الإبل ويتحمل المتوسط
ربع دينار ، أو هدره من الإبل ولا يتحمل الفقير شيئا منها ومن أسير بعد فقر يحمل
ومن ائتمر بعد يسار لم يتحمل

وهذا الذي ذكرنا من التقدير اختيار أي نكر وذكره في مختصره التنبيه
وطاعه كلام أحمد أن ما يوضع على كل واحد من العاقلة غير مقتدر وإما هو على حسب
الاحتياط فما يمكن وسهل ، ولا يصح به
قال في رواية حمزة بن محمد « على قدر ما يطعمون » .
وفي رواه لليموني « على قدر ما يحتمل القوم »

يا فاضل المسلم بالكافر حرت ، وما المادل كالمثائر
ما من بعداد وأطراهما من علماء الناس أو شاعر
استرحوا وانكوا على دنسكم واصطروا فالأحر للصار
حار على الدين أو نوبت قبله المؤمن بالكافر

دخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرزمة فقال له الرشيد مدارك هذا الأمر
لئلا يكون منه مخرج أو يوسف ، وطاب أصحاب الدم سنة على « الدية رسوبها ، فلم تأبوا
بها ، فأسقط المود والتوصل إلى مل هذا سائح عند ظهور المصاحبة

(١) قال الشاوردى وقال أبو حنيفة من حين حكم الحاكم
(٢) قال الشاوردى وحمل أبو حنيفة ومالك الآباء والأبناء من إماميه ويكون العاقلة كأخذ الماقله .

ودية الحر المسلم ، إن قدرت دها : ألف دينار من غالب الدنانير الحيدة . وإن قدرت ورقا : اثنا عشر ألف درهم .

وإن كانت إبل فبهي مائة بعير أحماسا : عشرون ابن محاص ، وعشرون اسة محاص ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . وإن قدرت بالمقرماتق قرة ، أسان الركاة . وإن قدرت عما فالها شاة أسان الركاة . وللذبة أصول خمس إبل ، وقر ، وعم ، وذهب ، وصصة (١) .

واختلفت الرواية عن أحمد في الحلل . فروى عنه مائتا حلة من حلل اليمن ، فيمتها ستون درهما . وروى عنه ليست بأصل .

ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس . وأما في الأطراف فتساوى دية الرجل إلى ثلث الذبة . فإذا رادب على الثلث على النصف من دية الرجل . واختلفت الرواية عن أحمد في دية اليهودي والنصراني . فروى عنه نصف دية المسلم . وروى عنه أنها ثلث دية المسلم (٢) .

وأما الخوسى فدينه ثلثا عشر دية المسلم . ثمانمائة درهم . وهذا في فله خطأ . فأما قتله عمدا فدية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم ، ودية الخوسى الصعف من دينته ألف وستائة .

ودية العبد قيمته ، ما بلغت . وإن رادت على دية الحر أصفا (٣)

وأما العمد مشبه الخطأ

فهو أن يكون عامدا في الفعل غير قاصد للتل . كرجل صرب رجلا بحشة ، أو رماء بحجر بحور أن يسلم من متلها وأن يسلب ، فأقصى إلى تلمه فلا قود في هذا . وفيه الذبة على العقالة معلطة . وتعليطها في الذهب والورق أن يراد عليها ثلثها . وفي الإبل أن يكون أرباعا خمس وعشرون سات محاص ، وخمس وعشرون سات لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة .

(١) قال في المصنف أجمع أهل العلم على أن الإبل الأصل في الذبة . وأن دية الحر المسلم مائة من الإبل . وقد دأب عليها الأحداث الواردة . وظاهر كلام الحرق أن الأصل في الذبة الإبل لاعتبار وهذا لإحدى الروايتين عن أحمد . ذكر ذلك أبو الخطاب ، وهو مول طاوس والسامعي وابن المنذر . وقال السامعي لا حلف للذهب أن أصول الذبة إبل ، والذهب ، والورق ، والسر ، والعم . وهذه حصة لا حلف للذهب فيها . وهذا قول عمر وعطاء ، وطاوس ، وصهبا المذنبه السمه . وبه قال البرزى وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد ، . ساق أدلة القولين (ح ٩ ص ٠٨١ - ٢٨٣)

(٢) وقال المنوردي ذهب أبو حنيفة إلى أن ذبة المسلم . وقال مالك نصف دية المسلم . وعد السامعي أنها ثلثها .

(٣) قال المنوردي وقال أبو حنيفة لا آتبع بها دية الحر إذا رادب ، وأهمل منها عشرة دراهم .

وفيه رواية أخرى : أنها اثنتان : ثلاثون حقة ، وثلاثون حذعة ، وأربعون حلفة في نطوها أولادها

ودية الخطأ المحص ، في الحرم ، وفي الأشهر الحرم ، والإحرام ، وهي ذى اليتم معلطة .
ودية العمد المحص إذا عفا فيه عن القود - معلطة ، تستحق في مال القتال حالة ، وقد لا كراصة التعليط

وإذا استترك الجماعة في قتل الواحد . وحب القود على جميعهم ، وإن كثروا . ولولي والتم أن يعفو عن شاء منهم ، ويقتل باقيهم فإن عفا عن جميعهم فعليه دية واحدة ، تقسط بينهم على أعداء رؤوسهم .

فإن كان بعضهم حاربا وبعضهم داهيا أو موحنا فالقود في النفس على الداهي ، وللوحى والخارج مأخوذ بالخراحة دون النفس

وفيه رواية أخرى : على كل واحد منهم دية كاملة . نقلها الفصل من ريادة . واختارها أبو بكر في حجة مسائل أفرادها

فإن قتل الواحد جماعة فحصر أولياء الجمع ، فطلبوا القصاص . قلل جماعتهم ولا دية عليه^(١)

وإن طلب بعضهم القود ، وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووحشت الدية لمن طلب الدية ، سواء كان الطالب للدية ولي المقتول أولا أو ثانيا .

أما إذا طلب جميعهم القصاص فاعما سقط حقهم من الدية لأن القصاص قد تمت لولي .
كل واحد منهم على الأفراد بدليل أنه لو عفا ولي المقتول الأول وحب القصاص لولي الثاني . ولو سعى الثاني بقتل القتال كان أحدا يحبه فإذا رصيا جميعا بالقصاص فقد رصى كل واحد منهما نصف حقه بعد نوته وأسقط الباقي فيجب أن يسقط ، كما قلنا في أشل قطع يدا صبرة فالحي عليه بالخيار بين أحد الدية - وهو بدل يده - وبين القصاص من الشلاء ، ولا شيء له وإذا طلب بعضهم القود وبعضهم الدية ، كان لكل واحد منهم ما طلب أنها حيات لو كانت خطأ لم تتداخل فإذا كانت عمدا لم تتداخل كما لو قطع يدي رجلين أنه يقطع لأحدهما ويعزّم للآخر

وإذا أمر المطاع رجلا بالقتل فالقود على الأمر والمأمور معا ولو كان الأمر غير مطاع .
كان القود على المأمور ، دون الأمر وكذلك لو أكره رجل على القتل . وحب القود على المكره والمكره

(١) هل الماردي قتل بالأول ولزمه في ماله دية الباين وقال أبو حنيفة يقتل جميعهم ، ولا دية عليه وإذا قتلهم في حالة واحدة أفرغ سهم ، وكان القود لمن قرع منهم ، إلا أن راضي أولادهم على تسليم القود لأحدهم فعاد له ولزم في ماله ديات الناس

وأما القود في الأطراف

فكل طرف قطع من مفصل فيه القود . فتقاد اليد باليد ، والرجل بالرجل ، والاصبع بالاصبع ، والإمهام بالإمهام ، والسنة بمتلتها . ولا تقاد يمي بيسرى ، ولا علي بسفلى ، ولا صرس بشنق ، ولا ثنية رباعية ، ولا يؤخذ سن من قد نرسن لم يشعر^(١) . ولا تؤخذ يد سليمة بد شلاء ، ولا لسان ناطق بأحرس ، وتؤخذ اليد الكائنة والصاعدة بيد من ليس بكاب ولا صانع ، ولا تؤخذ العين القائمة واليد الشلاء إلا مثلها

ويقاد أهب الذي يتم بأهب الأحنم ، وأذن السمع بأذن الأصم .

ويقاد من العرى بالعمى ومن الشريف بالبدى .

فإن عى عن القود في هذه الأطراف إلى الدية ، في اليدين السنة كاملة وفي إحداها نصف الدية . وفي كل إصبع عشر الدية ، وهو عشر من الإبل . وفي كل واحدة من أأامل الأصابع ثلاثة أعمرة وثلب ، إلا أعملة الإمهام ، فيها خمس من الإبل . ودية الرجلين كاليدين إلا في أأاماهما فيكون في كل أعملة خمس من الإبل .

وفي العينين . الدية . وفي الحقون الأربع جميع الدية . وفي كل عصومها ربع الدية . وفي الأنف الدية . وفي الأذنين الدية . وفي إحداها نصف الدية . وفي اللسان الدية . وفي الشفتين الدية . وفي إحداها نصف الدية . وفي كل سن خمس من الإبل . ولا فصل لصرس على سن ولا لثنية على واحد .

وفي دهاب السمع الدية . وفي دهاب التيم الدية . فإن قطع أذنه فأذهب سمعه فعليه ديتان . وكذا لو قطع أذنه فذهب تيمه ، فعليه ديتان .

وفي دهاب الكلام الدية . فإن قطع لسانه فأذهب كلامه . فعليه دية واحدة . وفي دهاب العقل الدية . وفي الذكر الدية

وفي ذكر الحشى والعصى حكومة مقلرة تلب الدية^(٢)

وفي الأثنين الدية . وفي إحداها نصف الدية . وفي الإلبيين الدية . وفي إحداها

نصف الدية

وفي تدنى للرأة ديتها . وفي أحدها نصف الدية . وفي تدنى الرجل الدية .

(١) تمر - على وزن عى - دى فه . وسقطت اسماؤه ورواؤه ، وهو معور

(٢) مال الماورى - وذكر الحصى والمين وغيرها سواء . وقال أبو حنيفة فهما حكومة

وأما شجاج الرأس^(١)

فأولها الحارصة وهي التي أحدثت في الخلد . ولا قود فيها . وفيها حكومة .
ثم الدامية وهي التي قد أحدثت في الخلد ، وأدمنت . وفيها حكومة
ثم الدامعة . وهي التي قد حرج دمها من قطع الخلد كالدمعة . وفيها حكومة
ثم للتلاخمة وهي التي قطعت الخلد وأحدثت في اللحم ، وفيها حكومة .
ثم الناصعة وهي التي قطعت اللحم بعد الخلد ، حتى ظهر . وفيها حكومة
ثم السمحاق وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الخلد ، وأثقت على عظم الرأس عشاوة
رقيقة ، وفيها حكمه

وحكومات هذه الشجاج تريد على حسب ترتيبها
ثم الموصحة وهي التي قطعت الخلد واللحم والعشاوة ، وأوصحت عن العظم . وفيها القود
فإن عفا عنها ففيها خمس من الإبل

ثم الهاشمة وهي التي أوصحت عن العظم حتى ظهر ، وهشمت عظم الرأس حتى تكسر
وفيها عسر من الإبل . فإن أراد القود من المتهم لم يكن له . وإن أراد من الموصحة أفيد له
مها وأعطي في ريادة المتهم حسا من الإبل . هذا قياس قول أحمد ، وأنه يجمع بين القصاص
فما يصح القصاص فيه ، والأرس فيما لم تقص منه

لأنه قال في رواية ابن منصور في صحيح فقأ عين أعور عمدا « فإن أحب أن يستعبد
من إحدى عيبيه فله نصف الدين . وإن أحب أحد الدين كاملا »

وقياس قول أبي بكر إن أبحر القصاص . أي ليس له أرس . لأنه قال فيمن قطع يدا
تامة الأصابع ويده باصة اصبع ، فأحار القصاص وأحدد دية إصبع قال « ليس له دية الاصبع »
وحكم المسئئين سواء

(١) قال في الفرج السكير (ج ٩ ص ٦١٩) انتهى . إسم لجرح الرأس بالوجه حاسه . وهي
عسر ، خمس لا معد فيها ولا نوب . أولها الحارصة وهي التي عرّص الخلد ، أي سمه فليلا
ولا يدميه ، ثم الباردة وهي الدامية التي حرج منها دم يسير ، ثم الناصعة وهي التي تق
اللحم بعد الخلد . ثم الملاخمة وهي التي تترد في اللحم أورا . ثم السمحاق وهذه الشجاج
الجنس لا يوجب فيها في ظاهر المذهب . وهو قول أكثر النساء . يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز
رمالك والأزرعي وإشامي وأصحاب الرأي . وروى عن أحمد ذراه أخرى في الدامة يسير .
وفي الناصعة سمران وفي الملاخمة ثلاثة . وفي السمحاق أربع أخرى . لأن سلك مروى عن
رس بن ثابت وعلي ، في السمحاق مثل ذلك . وعن عمر وعبد الله بن مسعود وأبو بصير . والأول أصح

ثم المقلّة . وهي التي قد أوصحت وهشمت حتى شطى^(١) العظم وزال عن موضعه . فأحتاج إلى نقله وإعادته . وفيها خمس عشرة من الإبل . فإن استقاد من الموصحة أعطى في الهشم والتثقيب عشر من الإبل .

ثم المأسومة . وتسمى الدامعة ، وهي الواصلة إلى أمّ الدماع وفيها ثلث الدية .

فأما جراح الحسد

فلا يتقرر دية شيء منها إلا الحائفة وهي الواصلة إلى الخوف وفيها ثلث الدية . ولا قود في جراح الحسد إلا في الموصحة عن عظم . وفيها حكومة وإذا قطع أطرافه وأبدملت وح عليه دياتها . وإن كانت أصعاف دية النفس ولو مات منها قبل إبدالمها كانت عليه دية النفس ، وسقطت ديات الأطراف ولو مات بعد إبدان بعضها وح عليه دية النفس فيما لم يبدمل مع دية الأطراف فيما أبدمل وفي لسان الأحرس ، ويد الأسل ، والاصع الرائدة ، والعين النائمة حكومة ، وهي مقترنة ثلث دية اللسان ، واليد ، والاصع ، والعين

والشجاج التي تدون للموصحة فيها حكومة عن مقترنة

والحكومة في جميع ذلك أن تقوم الحاكم المحي عليه لو كان عبدا لم يحس عليه ثم هووم لو كان عبدا بعد الحاية عايه ، ونعبر ما بين التيمتين من دية فيكون قدر الحكومة في حايته

وإذا صرب نطس امرأة ، فألقت من الصرب حينما ميتا وفيه - إذا كان حرّا - عره عدد ، وأمة يستوى فيه الذكر والأنثى

فإن استهلّ الحين ففيه الدية كاملة وهرق بين الذكر والأنثى

وعلى كل قاتل نفس صمم ديتها الكفارة

عابدا كان أو حاطئا وفيها رواية أخرى لا كفارة في قتل العمد^(٢)

والكفارة عتق رقبة مؤمنة ، - ليمة من العيوب المصرة بالعمل - فإن أعسرهما صام شهرين متتابعين فإن عجزهما فهل ينقل إلى الإطعام ؟ على وجهين أحدهما يطعم ستين مسكنا والثاني لا شيء عليه

﴿٢﴾

وإذا ادّعى قوم قتل على قوم . ومع الدعوى لوب^(٣) - وهو العداوة الظاهرة - يكون القول قول المدّعي فيجاء بحسين يسا ويحكم له بالدينه في دعوى الخطأ وفي العمد النود ولو نكل للمدّعي عن الأيمان أو بمصها ، حاب للمدّعي عليه خمس يسا ويرى

(١) سطى - كرمى - انتق ، وتطلى العظم نطار

(٢) قال المنار دى وأوحها أو حصة على الخطيء دون العابد

(٣) اللوب أن صاحب الدعوى ما يقع في النفس صدق الدعوى

وإذا وح القود في نفس أو طرف . لم يكن لوليه أن ينعد باستيفائه إلا بإذن السلطان
فإن كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره .
وأجرة الذي يتولاه في مال القصة منه . ذكره أبو بكر .
فإن كان الفصاح في نفس حار أن يأذن له السلطان في استيفائه نفسه ، إن كان ثاب
النفس عند استيفائه ، وإلا استوفاه السلطان بأوحى سيف وأمضاء .
فإذا اهرد ولى القود باستيفائه من نفس ، أو طرف ، ولم يتعد . عرره السلطان ، لافتائه
عليه وقد صار إلى حقه بالقود ، فلا شيء عليه .

وأما التعرير

فهو تأديب على دنوب لم تشرع فيها الحدود
ويختلف حكمه باختلاف حاله وأحواله فاعلم
فيوافق الحدود من وجه ، وهو أنه تأديب استصلاح ورحم ، يختلف بحسب اختلاف الدنوب
ويختلف الحدود من وجهين
أحدهما أن تأديب دوى الهيئة من أهل الصيانة أحسن من تأديب أهل الدناء والسفاهة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أفيأولوا دوى الهيئات عتراتهم »^(١)
فإن تساوا في الحدود للمقترة ، فيكون تعرير من حل قدره بالإعراض عنه وتعرير
من دنوبه راحر الكلام ، وغاية الاستحسان الذي لا قدف فيه ولا سبب ثم يعدل عن دونه ذلك
إلى الخس ، الذي يرلون فيه على حسب رتبهم ، وبحسب هنواتهم فمنهم من يحبس يوما
ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غير غاية مقدره^(٢) ثم يعدل عن دونه ، ذلك إلى النسي والإبعاد ،
إذا تعدت دنوبه إلى احتلاب غيره إليها ، واستصراره بها
وقد قال أحمد رحمه الله ، ورصى عنه في الحب في رواية المرودى « حكمه أن ينسى »
وقال في رواية إسحق - وقد سئل عن التعرير في الحر - قال « لا إلا في الربا والمحت »
وعامة فيه مقتدر مما دون الحول ولو يوم ثلثا يصير مساويا لتعريب الحول في الربا^(٣)

(١) رواه أحمد وأبو داود عن عائشة رضى الله عنها

(٢) قال الماوردى وقال أبو عبد الله الربيعي من أصحاب السامي مرعاه شهر بلا سبب - واكتف ،
وسته أشهر للتأديب والموم

(٣) حكى الماوردى طاهر مذهب الناصبي مثل مذهب أحمد ، وعاهر مذهب مالك أنه يجوز
أن يراد به على الحول مما يرى من أسباب الحر

فأما في حق السلطنة ، فهل يسقط بفوضاحه إذا كان السلطان يرى أن الصلحة في استيفائه ؟ .
ظاهر كلام أحمد رحمه الله تعالى . أنه يسقط لأنه لم يعرف . ويحتمل أن لا يسقط ،
للتهديد والتقويم .

وإن تعلق بحق الله تعالى ، فهل يحور للسلطان إسقاطه ؟
قال في رواية ابن منصور : في الرجل يصرب رقبته قال « إى والله ، يؤذبه على ترك الصلاة ،
وعلى العصية ، ويعصوه فيما بينه وبينه »

وطاهر هذا عدم حوار العفو فيما تعلق بحق الله تعالى وهو ترك الصلاة .
وكذلك قال في رواية حنبل في شاهد الزور « ذاك إلى السلطان ، إن شاء عاقبه » .
فقد حره في ترك تعزيره .

وذكر في رسالة الاصطخري « ومن طعن على أحد من الصحابة وح على السلطان بأذيه ،
وليس له أن يعصوه »

وطاهر هذا أنه لا يحور للعفو عنه

ولو شاتم وتوابع والد مع ولده سقط نعر الوالد في حق ولده ، ولم يسقط تعزير الولد
في حق والده ، كما لا يسقط في حد القذف ، ويكون تعزيره محتمل بحق الساطة

وهل يحور لولي الأمر أن يعصوه ؟ مخرج على الروايتين .
ولا يحور له العفو مع مطالبة الوالد لأنه حق له

والتعزير لا يوجب صان ما حذب عنه من التلبس^(١) وكذلك المعلم إذا صرب صنيا أدنا
معهوداً في العرف ، فأقصى إلى تلمه ، وكذلك الروح إذا صرب عبد النشور وتامت فلاصان عليه
وقد نص على ذلك في رواية أبي طالب وقد سئل هل بين للرأه وروحها فصا ص ؟ فقال
« إذا كان في أدب نصرها فلا »

وكذلك قل بكر من محمد « في الرجل يصرب امرأته ، فيكسر يدها أو رجليها ، أو يعمرها
على وجه الأدب فلا فصا ص عليه »

وذكر أبو بكر الخلال في كتاب الأدب فقال « إذا صرب المعلم الصبيان صرباً غير مبرح وكان
ذلك ثلاثاً فليس بصا ص » وعلى فاس هذا الأب إذا أدب ابنه

(١) قال الشاردي والوجه الثالث أن الحد وإن كان ما حذب عنه من التلبس هدراً فإن التعزير
يوجب صان ما حذب عنه من التلبس قد أرب عمر من الخطأ امرأه فاصمبت ، طمأ بألف حنيا
ميا فتاور فيه عليا ، وحل دية حنيا . واحلف في محل دية العرف . هل يكون على
عاقله ولي الأمر وهل يكون في باب المال أما الكفارة في ماله ، إن تلبس إن الدية على
عاقله ، وإن قل إن الدية في بنت المال في حل الكفارة وجهان أحدهما في ماله والآخر
في باب المال وهكذا المعلم إذا صرب صنيا أدنا معهوداً في العرف فأقصى إلى قتل صني دته
على عاقله والكفارة في ماله ومحور الروح صرب روحه إذا نذر عنه فإن لبس من صربه
صم دنها على عاقله إلا أن يسعد قلبها ، مقاد بها

فأما صفة الضرب في التعزير .

فيحور بالعصا والسوط الذي كسرت ثمرته كالخدة ، ولا يحور بسوط لم تكسر ثمرته (١) .
وقد قال أحمد في رواية إبراهيم بن هاني « والرائي أسد صربا من القادف . قيل له : يقطع
الثمره ؟ قال : نعم سوطا بين سوطين »
ويعطى كل عصو حقه ، ولا يحور أن يبلع تعزيره لإهارة دمه
وصرب الخدة يح أن يفرق في الدن كله إلا اللقال .
ولا يحور أن يجمع على موضع واحد من الحسد . والتعزير في ذلك كالخدة
ويحور أن يصلب في التعزير حيا
ولا يجمع إذا صلب من طعام وشراب ولا يجمع من الوصوء للصلاة ، ويصلب موميا ولا
يعيد ولا يتجاوز صلبه ثلاثة أيام
وهل يحرد في كمال التعزير من ثيابه إلا قدر ما يستر عورته ؟ فقد اختلفت الرواية عنه
في الخدة فروى الميموني أنه قال في الربا « يحرد ويعطى كلّ عصو حقه »
ويصل أبو الحارث « يحلد مائة وعليه ثمانه » .
ويقل ابن منصور « يصرب على قميص لو ترك عليه ثياب الشتاء ما نال بالصر »
ويحور أن يبادى عليه بدسه إذا سكر منه ولم يقلع عنه
ويحور أن يحاق شعره ، ولا يحور أن تخلق لحيته
وهل يسود وجهه ؟ فقول يحور وقيل لا يحور
وقد قال أحمد في رواية عبد الله بن إبراهيم في شاهد الزور « يطاف به في حبه ، ويشهر
أمره ، ويؤذّب »
وقال أيضا في رواية مها في شاهد الزور « يبت به في محله يقولون هذا فلان يشهد الزور ،
اعرفوه قيل له ثم يصرب ؟ قال نعم قيل له نصف الخدة ؟ قال لا أقلّ
قيل له يسود وجهه ؟ قال قد روى عن عمر رضي الله عنه أنه سؤد وجهه شاهد الزور
قيل له فترى أنت أن يسود وجهه ؟ قال لا أدري » وكأنه كره تسويد الوجه
فقد نصّ على أنه يبادى عليه بدسه ، ويطاف به ، ويصرب مع ذلك ، ويوقف عن
تسويد وجهه
وهو روى أبو بكر الحلال بإساده عن مكحول قال قال عمر بن الخطاب « شاهد الزور يحلد
أربعين ، ويسح وجهه ، ويظال حسه »

وروى أن عمر « كان يطوف ذات ليلة في سكة من سكك المدينة إذ سمع امرأة ، وهي تهتف ، ويقول :

هل من سبيل إلى حمار فأشربها أم هل سبيل إلى نصر من حجاج ؟
فلما أصبح أتى نصر ، فإذا أحسن الناس وجهها وأحسنهم شعرا فقال له : عرمة من أمر المؤمنين
لتأخذ من شعرك فأخذ من شعره »

فصل

في أحكام الحسة

والحسة هي أمر بالمعروف ، إذا ظهر تركه وهي عن السكر إذا ظهر فعله وهذا ، وإن صح من كل مسلم (١) فالرق بين المحتسب والمطوّع من تسعة أوجه أحدها : أن فرصة متعين على المحتسب بحكم الولاية ، وفرصة على غيره داخل في فرص الكفاية .
الثاني أن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاعل عنه بعينه ، وقيام المطوّع به من النوافل الذي يجوز التشاعل عنه بعينه
الثالث أنه منصوب للاستعداد إليه فيما يجب وليس التطوّع منصوبا للاستعداد
الرابع أن على المحتسب إحاطة من استعدى به وليس على التطوّع إحاطة
الخامس أن عليه أن يبحث عن السكرات الطاهرة ، ليصل إلى إكثارها . وبعض عما ترك من المعروف الطاهر ، ليأمر بإقامته وليس على غيره من التطوّعة بحث ولا خص .
السادس أن له أن يتحد على الإكثار أعوانا لأنه عمل هو له منصوب ، وإليه مدبّر ليكون له أقهر ، وعليه أقدّر وليس للتطوّع أن يندب لذلك أعوانا
السابع له أن يعرر على السكرات الطاهرة ، ولا يتجاوزها إلى الحدود وليس للتطوّع أن يعرر على مسكر

(١) قال الله تعالى (٣) - ١ ولكن مكّم أنه يدعو إلى الخير وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وأولئك هم المفلحون وقال (٣) - ١١ كم حمر أمة أحرّبت لاس تأمرن بالمعروف ونهيهن عن المنكر وما ٥١ ٧٨ لئن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم . ذلك عما عصوا وكانوا يمدون كانوا لا يمهون عن مسكر صلاه) وروى مسلم والترمذي وابن ماجه عن أنس بن مالك عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإدغم سقط ملسا ، فإن سقط بقله وذلك أصعب الإيمان »

الثامن . أن له أن يرتزق من بيت المال على حسبه . ولا يجوز لتطوع أن يرتزق على إنكاره .

التاسع . أن له إحياء رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع . كالمقاعد في الأسواق ، وإحراج الأئمة ، فيقر ويسكر من ذلك ما آذاه إحتجاده إليه . وليس هذا للتطوع فيكون الفرق بين وإلى الحسنة ، وإن كانت أمراً بالمعروف ونهيها عن المنكر ، وبين غيره من التطوعة ، وإن حار أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة .

ومن شروط وإلى الحسنة

أن يكون حريصاً عادلاً ، ذا رأي وصرامة وحشونة في الدين ، وعلم بالمسكرات الظاهرة . وهل يقتصر إلى أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليحتج رأيه ؟ يحمل أن يكون من أهله ، ويحتمل أن لا يكون ذلك شرطاً إذا كان عارفاً بالمسكرات المتفق عليها^(١) واعلم أن الحسنة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام اللطام ، وأما ما بينها وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ، ومقصرة عنه من وجهين ورائدة عليه من وجهين

فأما الوجهان في موافقتها لأحكام القضاء

فأحدهما حوار الاستعداد على الاستعدي عليه في حقوق الآدميين . وليس هذا على عموم الدعاوى وإنما يخص ثلاثة أنواع من الدعاوى أحدها أن يكون فيما تنافي محس أو تطيف في كيل أو وزن والثاني فيما تنافى بعض ، أو تدليس في مسح أو من والثالث ما تنافى محس أو تدليس مستحق مع المسكة وإما حار نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى . دون ما عداها من سائر الدعاوى ، لتعلقها بمسكر ظاهر ، هو مصوب لإزالته . واختصاصها بمعروفين ، هو مدبوع إلى إقامته لأن موضوع الحسنة إرام الحقوق والمعوية على استيفائها . ونسب للناظر فيها أن يتحاور ذلك إلى الحكم بالحر

(١) قال المودودي واحلف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل حور له أن يحمل الناس فيما سكره من الأمور التي احلف الفقهاء بها على رأيه وإحتجاده أم لا ؟ على وجهين أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن له أن يحمل الناس على رأيه وإحتجاده . معنى هذا يجب على المحسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليحتج رأيه بما اختلف فيه . والوجه الثاني نس له أن يحمل الناس على رأيه ، وإحتجاده ولا يعودهم إلى مذهبه بسبوع الاجتهاد للمسكنة فيما احلف فيه . معنى هذا يجوز أن يكون المحسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفاً بالمسكرات المتفق عليها .

فهذا أحد وجهي للواقعة

والثاني . أن له إلزام اللتعي عليه الخروج من الحق الذي عليه . وليس هذا على العموم في كل حق . وإنما هو خاص في الحقوق التي حار له سماع الدعوى فيها إذا وحس باعتراف مع القدرة لأن في تأخيرها لها منكرها هو منصوب لإثباته

وأما الوحمان في قصورها عن أحكام القضاء

فأحدهما قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن طواهر السكرات من الدعاوى . في العقود والمعاملات ، وسائر الحقوق والطلبات فلا يجوز أن يتبدل سماع الدعاوى لها ، ولا أن يعرض للحكم فيها ، لا في كثير الحقوق ولا في قليلها ، من درهم فما دونه ، إلا أن يرد ذلك إليه نص صريح يرد على إطلاق الحسنة ، فيجوز . ويصير مهدد الريادة جامعاً بين قضاء وحسنة فيراعى فيه أن يكون من أهل الاحتياط . وإن اقتصر به على مطلق الحسنة فالقضاء والحكام بالطرف في قليل ذلك وكثيره أحق . فهذا وجه

والوجه الثاني أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها فأما ما يدخله التحايد والساكر . فلا يجوز له النظر فيها لأن الحاكم فيها ينف على سماع بينة وإخلاف يمين . ولا يجوز للحسب أن يسمع بينة على إثبات حق ، ولا أن يحلف يميناً على نفي حق . والحكام والقضاة سماع البينات وإخلاف الخصوم أحق

وأما الوحمان في زيادتها على أحكام القضاء

فأحدهما أنه يجوز للباطر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف ، ونهي عنه من السكر . وإن لم يحصره حصم يستعدي . وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور حصم يجوز له سماع الدعوى منه . فإن تعرض القاضي لذلك حرج عن منصبه ولأنه صار متجاوزاً في قاعده نظره .

والثاني أن للباطر في الحسنة من سلطة السلطة واستطالة الحماية مما يتعلق بالسكرات ما ليس للقضاة لأن الحسنة موضوعة على الرهبة . فلا يكون حروح المحتسب إليها بالسلطة والعلطة تحوزها ولا حرقاً . والقضاء موضوع للناصعة ، فهو بالأداة والوقار أحص

وأما ما بين الحسنة والمظالم

فبينهما شبه مؤناب ، وفرو محلف .

أما الشبه الجامع بينهما من وجهين

أحدهما أن موضوعهما مستمر على الرهبة المحتصة سلطة السلطة وقوة الصراحة

والثاني : حوار التعرض فيهما لأسباب المصالح ، والتطلع إلى إنكار العدوان الطاهر .
وأما الفرق بينهما فمن وجهين .

أحدهما . أن الطرقي المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة ، والطرقي الحسنة موضوع لما ربه عنه القضاة . ولذلك كانت رتبة للمظالم أعلى ، ورتبة الحسنة أحسن . وحوار لوالى المظالم أن يوقع إلى القضاة والمحسنة ، ولم يحرج للقاضي أن يوقع إلى والى المظالم ، وحوار له أن يوقع إلى المحسنة ، ولم يحرج للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما .
بهذا فرق .

والثاني . أنه يحوز لوالى المظالم أن يحكم ، ولا يحوز لوالى الحسنة أن يحكم .
إذا قرر هذا فالحسنة تشتغل على أمر معروف وهى عن مسكر .

أما الأمر بالمعروف فيقسم ثلاثة أقسام

أحدها ما يتعلق بحدود الله تعالى
الثاني ما يتعلق بحقوق الآدميين
الثالث ما كان مشتركاً بينهما

أما المعاني بحقوق الله تعالى ففصلان

أحدهما ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد ، كترك الجمعة في وطن مسكون . فإن كانوا عدداً فدانق على اعتقاد الجمعة بهم كالأربعين فإراد فواح أن يأخذهم بإقامتها . ويؤدب على الإحلال بها ، وإن كانوا عدداً فاحتلف في اعتقاد الجمعة بهم فلا ولهم أربعة أحوال .

أحدها أن يتفق رأيهم ورأى القوم على اعتقاد الجمعة بذلك العدد فواح عليه أن يأمرهم بإقامتها وعليهم أن يسارعوا إلى أمره بها ويكون في تأديهم في تركها أئين من تأديهم على تركه ما انعقد الإجماع عليه

والحال الثانية أن تتفق رأيهم ورأى القوم أن الجمعة لا تعتقد بهم ، فلا يحوز أن يأمرهم بإقامتها وهو بالمهى عنها لو أقيمت أحسن

والحال الثالثة أن يرى القوم اعتقاد الجمعة بهم ، ولا يراه المحتسب فلا يحوز له أن يعارضهم

فها ولا يأمرهم بإقامتها لأنه لا يراه ولا يحوز أن يهاهم بها ، ويعمهم بما يرونه فرصا عليهم

والحال الرابعة أن يرى المحتسب اعتقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار

تركه يعطس الجمعه مع تناول ارمان وبعده ، وكثرة العدد وروادته فهل للمحتسب أن يأمرهم

بإقامتها . اعتباراً بهذا المعنى ؟ ناهر كلام أحمد رحمه الله أنه يحوز له أن يأمرهم بإقامتها ،

اعتباراً بالمصلحة ، لئلا ينشأ الصبر على تركها ، فيطعن أمهات مع زيادة العدد ، كما تسقط بقصاه (١) . ولهذا المعنى قال أحمد « يحصر الجمعة حلف البر والفاجر » مع اعتباره عدالة الإمام في الصلاة . ويحتمل أن لا يعترض لأمرهم بها لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده ، ولا يأخذهم في الدين برأيه . مع تسوية الاجتهاد فيه . وقد قال أحمد في رواية للرودي « لا تحبل الناس على مذهبك » فأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها وأمره بها من الحقوق اللازمة . لأنها من مروض الكفاية (٢)

وأما صلاة الجماعة في الساجد ، وإقامة الأذان فيها للصواب الخمس من شعائر الإسلام ، وعلاماته ، التي فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بها بين دار الإسلام ودار الحرب فإذا اجتمع أهل محلة أو بلد على تعطيل الجماعة في مساجدهم ، وترك الأذان في أوقاف صلاتهم ، كان المحتسب مأموراً بأمرهم بالأذان والجماعة في الصواب ، على طريق الوحوب عليهم ، والإيم بتركه ، سواء على أن الجماعة واحدة .

فأما من ترك صلاة الجماعة من آحاد الناس ، ونجاس الذهب أن يعترض عليه لأمر من فرائض الأعيان فهي كترك الجمعة وقد قال صلى الله عليه وسلم « لقد دعيت أن آمر أصحابي أن يحرقوا حطباً ، وأمر بالصلاة فيؤدون لها وتقام ثم أهاب إلي ما زال قوم لا يرون الصلاة فأحرقها عليهم (٣) » .

ويكون الحكم في ترك الجماعة من آحاد الناس بتحريم الصلاة حتى يشرح ردها فيذكرها وأمرهم بها ، ويراعى حواشيها فإن حال تركها إرادياً وتهاوناً إباحياً ، وأحددها حراماً

ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق ، لاختلاف الفقهاء في فصل التأخير فإن كانت الجماعة في دار فدادني أهله على تأخير صلاتهم إلى آخر أوقاتها ، والمجتهد يرى فصل تعجيلها ، فهل يأمرهم بالمعذور ؟ يحتمل أن يأمرهم لأن اجتماعهم على تأخيرها يهمل بالصير الساسي إلى أن هذا هو الوقت دون ما تقدمه فأما الأذان والتكبير في الصلاة ، حالفه رأي ، اغتصب ، فلا رأي له فيه فأمر ولا يهمل وإن كان يرى خلافه

(١) قال الماوردي وهو معنى قول أبي سعد الاصطخري قد راعى رداء ميل هذا في - لده الناس في حامي الصبر والكوفة فيهم كانوا إذا صاروا في محنة فرموا من السرد مسحوا حاههم من التراب فامر الله الحبي في من للمجد وقال لست من أن أول إيمان فطعن الصبر إذا لم أن منح الحبه من أمر الحدود سه في الصلاة الخ

(٢) قال الماوردي الأمر بها على رحيم ، من اختلاف أوقات الشامي هل هي مسنوعة ، أو من مروض الكفاية على الأول الأمر بها بلف . وعلى الثاني سم

(٣) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي ومحمد بن أبي هريرة رضي الله عنه

وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائق يخالف رأى المحتسب من إزالة المحاسة بالمناجات ،
والوصوء بماء غير بالأشياء الطاهرات ، والجموع عن قدر البرهم من المحاسات ، لاعتراض له
في شيء منه . وهل له الاعتراض في الوضوء بالنبيذ ؟ يحتمل وجهين
أحدهما . أن له ذلك لأنه ربما يؤول إلى استباحته عند عدم الماء ، ومع وجوده .
وربما أقصى إلى حوار السكر منه . ويحتمل أن ليس له ذلك لما فيه من تسويح الاجتهاد .
بهذا الأمر بالمعروف في حقوق الله تعالى .

وأما في حقرق الآدميين

فصريان عالم ، وخاص .
أما العالم فكاللد إذا تعطل شرهه ، أو استهدم سورره ، أو كان يطره سو السليل من
دوى الخاحات فيكموا عن معاوتهم
فإن كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه أمر بإصلاح شرهم ، وساء سورهم ، ولا
معاوناً في السليل في الاختيار هم لأنها حقوق تلم بيت المال دوسهم وكذلك لو استهدمت
مساحدهم وحوامعهم
فأما إذا أعور بيت المال ، كان الأمر بساء سورهم ، وإصلاح شرهم ، وعمارة مساحدهم
وحوامعهم ، ومراعاة في السليل فيهم موحها إلى كافة دوى المسكة منهم فإن شرع دوى المسكة
في عمله وفي مراعاة في السليل سقط عن المحتسب حق الأمر به ولم يلزمهم الاستئذان في ذلك ،
ولكن لو أرادوا هدم ما يهدون ساءه من التهنتم لم يكن لهم الإقدام على هدمه فيما عم أهل
اللد من سور ، وجامعه ، إلا باستئذان ولي الأمر ، دون المحتسب ، ليأذن لهم في هدمه بعد
تصميمهم التمام بعمارتة

و يحور فيما حص من المساحد في العسار وإتمائل أن لا يستأذنه
وعلى المحتسب أن يأحدهم بناء ما هدموه وليس له أن يأحدهم بإمام ما استأفوه
وقد قال أحمد في رواية أنى داود - في مسجد يريدون أن يرفعوه من الأرض ، ويجعل
تحتة سقاية ومعهم من ذلك مشايخ ، وقالوا لا تقدر نصد - « يصار إلى قول أكثرهم »
يعنى أهل المسجد

فأما إذا كفت دوى المسكة عن ساء ما استهدم ، وعمارة ما اسيرم فإن كان المقام باللد
مكدا وكان الشر - وإن فسد - مقصدا - فكهم وإناء ، وإن تعدد المقام فيه لتعطيل
شره - وبخاص سورره بطر

فإن كان اللد نرا يصرف بالإسلام تعطيله لم يحز لولوى الأمر أن يصح في الانتقار عنه
وكان حكمه حكم الرارل إذا حدثت في فام كامة دوى المسكة به وكان تأثير المحتسب في مثل
هذا إعلام السلطان به ، وترعيب أهل المسكة في عمله

وإن لم يكن هذا البلد نكراً مضرّاً بذار الإسلام . كان أمره أيسر ، وحكمه أحسن . ولم يكن للمحتسب أحد أهله بعمارتها حراً . لكن يقول لهم . أنتم غيرون^(١) بين الانتفال عنه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استنطانه .

فإن أحابوا إلى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به هوسهم . ولم يحز أن يأخذ كل واحد منهم في عيه بالترام ما لا تسمح به نفسه من قليل ولا كثير . ويقول . ليحرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفسا به .

ومن أعوره المال أعان بالعمل ، حتى إذا احتتمت كفاية للصلحة ، أو يابح اجتماعها بصان كل واحد من أهل السكة قدرا طاب به نفسا شرع حينئذ في عمل المصلحة . وأخذ كل صامس من الجماعة بالترام ما صممه . وإن كان مثل هذا الصبان لا يلزم في المعاملات الخاصة . لأن حكم ماعم من المصالح موسع ، فكان حكم الصبان فيه أوسع .

وإذا عمت هذه الصلحة لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها ثلاثا يصير بالتردد مقتنا عليه .

فإن شق استئذان السلطان فيها ، أوحيف زيادة الصرر لعداستئذانه ، حار شروعه فيها من غير استئذان .

وقد قال أحمد « لا تحرخوا لقتال العدو إلا بأذن الأمير ، إلا أن يحاكم عدو ويخافون كلمه »

وأما الخاص

كالخقوق إذا مطلب ، والديون إذا أجدت . فالمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع السكة إذا استعداه أصحاب الحقوق وليس له أن يحدس بها . لأن الحسن حكم وليس له أن يلازم عليها^(٢) .

(١) قال الماوردي . ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهلا حراً بمارته لأثر السلطان أحق أن هووم به ،

ولو أعوره المال فاستحده فيقول لهم المحتسب . ما اسداه عمر السلطان عنه أنتم محيرون الخ (٢) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب الطرق الحكيمة (ص ٦٢) قال أبو بصير حدثنا اسماعيل

ابن إبراهيم قال سمعت عبد المالك بن عمار يقول « إن علماً كان إذا جاءه الرجل برعه قال لي عليه كذا ، يقول انصبه فيقول ماعدى ما أقسه . فيقول عرتة . إنه كاذب ، وإنه عيب ماله فيقول هلم يدعه على ماله يهضى الله عليه أهله عنه فيقول اسداه الله ما عيب منه شيئاً قال لأرضى نفسه قال فما يد ؟ قال أريد أن يحسه لي قال

لا أمك على قلبه ولا أحسه قال إذن ألزمه قال إن لزمه كتب المال له ، وأنا حائل بك وبه » قلت هذا الحكم عليه جمهور الأمة فيما إذا كان عليه دين عن غير عوض مالى ، كالإبلان والصبان والمهر وخوه . فإن القول قوله مع عيه ولا يحل حسنه بمجرد قول العديم أنه مالى ، وأنه عيب ماله

وليس له الأحد بمقتات الأقارب، لافتقار ذلك إلى اجتهاد شرعى إلا أن يكون الحاكم قد مرصها
فيحور أن يأخذ تأديتها .

وكذلك كفالة من يح كفايته من الصغار لا اعتراض له فيها ، حتى يحكم بها الحاكم
فيحور له أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة لها .

فأما قبول الوصايا والودائع فليس له أن يأمر بها أعيان الناس وآحادهم ، ويحور أن يأمر
بها على العموم ، حثا على التعاون بالنز والتقوى . وقبول الودائع والوصايا

وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا . بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين

كأحد الأولياء بإكباح الأياح من أكمائهن إذا طلس ، وإزام النساء أحكام العدد ، إذا
فارقن أرواحهن

وله تأديب من خالف في العدة من النساء وليس له تأديب من امتنع من الأولياء .

ومن بى ولدا قد نبت فراس أمه ولحق بسه أحده أحكام الآاء ، وعمره على البى أدا

و بأحد السادة بحقوق العبد والإماء وأن لا تكفوهم من الأعمال مالا يطبقون

وكذلك أرباب الهائم يأحدهم معاوتها إذا قصروا ، وأن لا يستعملوها فيما لا تطبيق

ومن أحد لصطا وقصر في كفايته أمره أن يقوم بحقوق السقاطه من الترام الكفاله

أو تسليمه إلى من يلتزمها ويقوم بها

وكذلك أحد الصوال إذا قصر فيها أحده بمنل ذلك من القيام بها ، أو تسليمها إلى من

يقوم بها ويكون صامسا للصالة بالتقصير ولا يكون صامسا للقيط

وإذا سلم الصالة إلى غيره صمها

وأما الهى عن المنسكر

فمنقسم ثلاثة أقسام

أحدها ما كان من حقوق الله تعالى .

والثانى ما كان من حقوق الآدميين

والدال ما كان مشتركا بين الحص

أما المنهى عنها في حقوق الله تعالى فملي ثلثه أصنام

أحدها . ما يتعلق بالعادات .

والثاني ما يتعلق بالخطوراب .

والثالث . ما يتعلق بالمعاملات

أما المتعلقة بالعادات فكالمقاصد محالة هيئاتها المشروعة ، مثل أن يقصد الجهر في صلاة الإسرار والإصرار في صلاة الجهر ، أو يريد في الصلاة ، أو يريد في الأذان أدكاراً غير مسبوبة فللمحتسب إنكارها ، وتأديب العابد فيها وكذلك إذا أحلّ تطهر حسده أو بوبه ، أو موضع صلاته . أسكر عليه إذا تحقق ذلك منه . ولا يؤاخذ بالهم والظنون وكذلك لو طقّ رجل أنه ترك الصل من الحايمة ، أو ترك الصلاة والصيام لا يؤاخذ بالهم ولكن يحور له بالتهمة أن يعطه ويحذره من عذاب الله تعالى على إسقاط حقوقه ، والإحلال بمصراته

فإن رآه أكل في شهر رمضان لم تقدم على تأذنه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله لأنه ربما كان مريضاً أو مسافراً ، ويلزم السؤال إذا طهر منه أمارات الرب فإن ذكر من الأعداء ما يحمله حاله كعب عن رحه ، وأمره بإحشاء أكله ، لئلا يعرض نفسه للتهمة ولا يلزم إحلافه عند الاسترابة به لأنه موكول إلى أمانته وإن لم يذكر عدواً أسكر عايه وأذنه عليه تأديب رحر وكذلك لو علم عدوه في الأكل أسكر عايه المحاهره تعرض منه للتهمة ولتلا يقبدي به من دوى الجهالة من لا يمر حال عدوه من عمره

وأما الامتناع من إحراج ركانه ، فإن كان من الأموال الظاهرة احدها العامل منه فهرا ، وعمره على العاقل إذا لم يكن له عدو وإن كان من الأموال الباطية احمل أن يكون المحسب أحص بالإسكار عليه من عامل الصدقة لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطية ، واحتمل أن يكون العامل بالإسكار عليه أحص ، لأنه لو دوماً إلا أنه حرأه وكون تأذنه معبراً بشواهد الحال في الامتناع من إحراج ركانه فإن ذكر أنه محرماً صرا ، وكل إلى أمانه

فإن رأى رجلاً يعرض لمسألة الناس وطاب الصدقة وعلم أنه عى عنها إما بمال أو بعمل أسكر عايه وأذنه وكان المحتسب بالإسكاره أحص بذلك من عامل الصدقة

ولو رأى آثاراً إلى ، وهو سؤال الناس ، أعلمه بحريتها على المستعنى عنها ولا أسكر عليه ، لحوا أن يكون في الباطن فقيراً

وإذا تعرض للسؤال دون رقة على العمل رحه ، وأمره أن يعرض إلا أن يعمل ، فإن أقام على مسألة عثره حتى يقع فيها (١)

(١) قال النووي وإب سبب الحالة عند الحاج من حرم عليه المشقة ، سأل أو عمل . إلى أن يعى على ذي المال حراً من ماله ، ويتواضع له العمل ويعى عليه من أمره لم تكن للمحتسب أن يعمل ذلك بنفسه لأن هذا حكم الحاكم به أحق من أمره ، إلى الحاكم ليس على ذلك . أي يآذنه به وإذا و- من سبب علم الشرع الخ

وإن وحد فيمن يفتدي لعلم الشرع من ليس من أهله . من فقيه ، أو واعظ . ولم يأمن
اعتزاز الناس به في سوء تأويل ، أو تحريف جواب . أسكر عليه التصدي لما ليس من أهله .
وأظهر أمره ، لثلاث بعتره

ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه بالإسكار إلا بعد الاحسار^(١)
وكذلك لو ادّعى بعض المنتسبين إلى العلم قولاً حرق به الإجماع وحالف فيه النص ، وردّ
قوله علماء عصره . أسكره عليه ورحمه عنه فإن أفلح وتاب ، وإلا فالسلطان يهدد
الدين أحق

وإذا انفرد بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل عدل فيه عن ظاهر التبريل إلى باطن
بدسه متكلف له . فمن معانيه ، أو يقرّد بعض الرواة لحديث ما كثر تفرع منها القوس أو
مسددها التأويل . كان على المحتسب إنكار ذلك .

وهذا إما يصح منه إنكاره إذا يمر عنده الصحيح من العاصد والحق من الباطل . وذلك
من أحد وجهين .

أما أن يكون موته في العلم ، واجتهاده فيه . وإما أن يبيع علماء الوقت على إنكاره
واتداعه ، فيقول في الإنكار على أفاولاهم . وفي المنع عنه على أداقهم .

وأما : ' تهلق بالمحطورات

فهو أن يجمع الناس من مواضع الريب ومطام التهمة^(٢) ويعتصم بالإسكار ولا يعجل بالتأديب
فصل الإصدار^(٣) .

وإذا رأى ووقوف رجل وامرأه في طريق سائل ، لم تظهر منهما أمارات الريب لم يعترض
عليهما رحر ولا إنكار . فما يجد الناس بدا من هذا .

وإن كان الوقوف في طريق حالة خلو المكان رية في كرها ولا يعجل في التأديب

(١) قال الماوردي قد مرّ على ، أو طالب المجلس المصري - وهو تكلم على الناس - فاحتبره .
فقال له « ما جاء الدين » فقال « الورع » قال « ما أمه » قال « الطمع » قال « تكلم
الآن » إن سمعت

(٢) قال الماوردي قد مرّ على صلى الله عليه وسلم « دع ما يريك إلى مالا تربك » اه
والحدث رواه الإمام أحمد عن أس ، والدان وأحمد والترمذي وابن حبان عن الحسن بن علي ، وراودوا
إلا النساء « فان الصدق طمأنا » وإن الكذب ربه

(٣) قال الماوردي . حكى إبراهيم النخعي « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعى الرجال أن يطوفوا مع
النساء ، ورأى رجلاً يصلي مع النساء ، مصره بالفرقة فقال الرجل « والله إن كنت أحببت
لعدائي ، وإن كنت أسأب ما علمتني فقال سر . أما سهدت عروقتي » فقال « ما سهدت
لك عروقتي » فألقى إليه الفرقة وقال له « امس » قال « لا أفعل » اليوم « قال « ما فعلت »
قال « أفعل » فافتراها على ذلك ، ثم لبده من اليد ، فميرلون عمر . قال له الرجل « يا أمير المؤمنين
كأن أرى ما كان بي ودأري منك » قال « أجل » قال « أتدري الله أن قد عوفيتك »

عليهما حنرا من أن تكون ذات محرم . وليقل . إن كانت ذات محرم فصنها عن مواقف التهمة .
وإن كانت أجنبية فأحذر من حاوة تؤذيك إلى معصية الله تعالى .

وليكن رحره بحسب الأمارات .

فإذا رأى المحتسب من هذه الحال ما يسكرها تأتي . وخص وراعى شواهد الحال . ولم يعجل
بالإنكار قبل الاستحار .

وفد سئل أحمد في رواية محمد بن يحيى المتطب في الرجل السوء يرى مع المرأة ؟ قال .
« صح به »

وإذا حار رجل بإطهار الحمر . فإن كان مسلما أراقها ، وأذنه . وإن كان دما أذت
على إطهارها وتراق عليه لأنها غير مصمومة (١)

وأما المخمر بإطهار البئيد ، فهو كالخمر وليس في إرافته عرم . فيعبر إلى الحسة شواهد
الحال فيه ، فمهي فيه عن المخامرة ، ويرحر عليه إن كان يعافره . ولا يرقه إلا أن يأمره
بإرافته حاكم من أهل الاحتاد ، لثلا توحه عنه عرم إن حكم فيه

فأما السكران إذا تطاهر سكره ، وسحب مخره ، أذنه على السكر والمخر تعررا

وأما المخامرة بإطهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب كسرها . ولا يتشاعل بفصلها سواء كان
حسبها يصاح لعب الملاهي أو لا يصلح (٢)

وأما اللعب فليس يصعد بها المعاصي ، وإنما يقصد بها إلف الداب لتربية الأولاد . وفيها
وجه من وحوه التدبير ، تتاربه معصية بسوير بواب الأرواح ، ومسامه الأصنام . فليسكن
بها وجه . وللع معها وجه . وبحسب ما دعه شواهد الاحوال تكون إنكاره وإفراره
وطاهر كلام أحمد رحمه الله . للعب معها ، وإنكارها ، إذا كانت على صورة ذوات الأرواح
قال في روية المروزي . وفد سئل عن الوصي يشتري للعبة لعبة إذا طلست فقال « إن كانت
صورة فلا »

وقال في رواية بكر بن محمد . وفد سأله عن حداث عاتشه « كبت ألع بالداب » فقال
« لأأس نام اللعب ، إذا لم يكن فيها صورة . فإذا كانت صورة فلا »
وطاهر هذا . أنه مع من اللعب بها إذا كانت صورة

وفد روى أحمد بإسناد عن محمد بن إبراهيم بن الحرب التميمي « أن النبي صلى الله عليه وسلم
دخل على عائشة وعنه أم اب ، رمعها حوار ، فقال ما هذا ناعائسة ؟ قال هذا حمار . إيمان

(١) قال المازدي . وذهب أبو حمزة إلى أنها لا تراق عنه لأنها عده من أموالهم المصومة في حقوقهم
ومذهب سامي أنها راي

(٢) قال المازدي . وفي المحتسب أن لا يلعب بها حتى تصير حسا ، إيمان عن حكم الملاهي . وردت
على المخامرة سا . ولا يكسرها إن كان حسبها يصلح لعب الملاهي

جعل يصحك من قولها صلى الله عليه وسلم^(١) « قال أحمد « هو عريب . لم أسمع من غير هثيم عن يحيى بن سعيد »

وقد حكى أن أنا سعيد الاصطحرى ، من أصحاب الشافعى ، قد حسنة بغداد في أيام المقتدر . فأزال سوق الداذى ومعها وقال . لا تصلح إلا للبديد المحرم . وأقر سوق اللعب ولم يجمع منها . وقال . قد كانت عائشة رضى الله عنها تلعب بالنسب بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره عليها^(٢) . وذلك أن الداذى الأغلب من حاله أنه لا يستعمل إلا في البديد . وقد يحور أن يستعمل نادرا في النواء ، وهو بعيد^(٣) .

وليس يجمع إنكار المحاهرة بعض المباحات ، كما يسكر المحاهرة بالمباح من مباشرة الأرواح والإماء .

وقد قال أحمد في رواية أنى طالب في قوم يدعون الداذى للسكر « فكره ذلك ، وقال لا يباع » وقال أيضا في رواية بكر بن محمد عن أبيه في بيع الخمر والزيت من يبعه نبيدا ، وهو ممن تدين به ويرى شرب السكر فقال « لا أسعه ولا أعسه عليه وهو غنرلة رجل يرى السكاح بعرولى حائر ، لا أشهد له ، ولا أعيه عليه ، وإن تدين به » وقال في رواية أحمد بن الحسين في بيع الخمر من النساء « لا بأس به ، وإن باع للرجال لا ينعى »

فأما ما لم يظهر من المحظورات

فإنس للحسب أن تتحسس عنها ، ولا أن يهيك الأسرار حذرا من الاستسرار بها قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أتى من هذه القادورات تنشا فليستتر بستر الله تعالى ، فإنه من يد لنا صحته نقم عليه^(٤) »

(١) روى البخارى ومسلم وأبو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت « كتب أُمّ ابى عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب تأبى صواحى فسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سرهم فليس معي » والنسب التمايل على صور النسب ، التى ما بها الداء السمير (٢) قال الساوردى فلم ينكره عليها وليس ما ذكره من الآب البعيد من الحماد وأما سوق الداذى فالأغلب من حاله الخ

(٣) قال الساوردى فمع عدى يرى إمامه الد حائر لا ينكره وعدم من يرى - رحمه الله - لحوار استعمال في غيره ، ويكرهه اعتذارا بالأغلب من حاله وليس مع أنى سعيد منه لحرم به عنده وإنا مع من المظاهرة بأفراد سوفه والمجاهرة ببعه ، إخوانه بإباده ما أسقى الصفاء على إباحة مضمده ، ليع لولم الأس الفرق منه ومن غيره من المباح

(٤) قال الشافعى ابن حنبل في المحرم (٣٥٣) رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأنى سوط مكسور فقال فوقها فأنى سوط حديد لم يقطع عنه فقال دون هذا

« فبان على الطعن استمرار قوم بها لأمانة دلت وآثار ظهرت . فذلك صريحا .
أحدهما : أن يكون في تركه انتهاك حرمة يهوت استدراكها ، مثل أن يحبره من يثق بصدقه أن
يرحل حتى يرحل ليقتله ، أو امرأة ليربى بها . فيحور له في مثل هذه الحال أن يتحسس و يهدم
على الكشف والبحث ، حذرا من فوات مالا يستترك من انتهاك الحرام ، وأرتكاب المخطورات
وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة . حاز لهم الإقدام على الكشف والإبكار . كالذي
كان من شأن المعيرة بن شعبة

وذلك أنه كانت تختلف إليه بالصره امرأة من بني هلال يقال لها . أم حمل بنت محسن
ابن الأقم . وكان لها روح من ثقيب يقال له . الحجاج بن عبيد . فلع ذلك أنها نكرة من مسروح
وسهل بن معد وناعما بن الحرث ورياد بن عبيد ، فرصدوه حتى إذا دخلت عليه هجموا عليها
وكان من أمرهم في التهادة عليه عند عمر ما هو مشهور
فلم يسر عليهم عمر هجومهم ، وإن كان حذم للقذف عند قصور التهادة
والصرب الثاني ما كان دون ذلك في الرمة . فلا يحور التحسس عليه ، ولا كشف
الأسرار عنه

وقد حكى « أن عمر دخل على قوم يتعافرون على شراب ، ويوقدون في إحصاء . فقال
مهيتمكم عن المعافرة فعاقبتم ، ومهيتمكم عن الإيقاد في الإحصاء فأوقدتم . فقالوا يا أمير المؤمنين ،
قد نهى الله عن التحسس فتحسست . وعن الدحول بعير إدرن فدخلت . فقال هاتين هاتين ،
وانصرف ، ولم يعرض لهم »

وفد اختلف الرواية عن أحمد فيما ستر من السكر مع العلم به ، هل يسكر ؟
فروى ابن مسعود ، وعبد الله في السكر يكون معطى . مثل طسور ، ومسكر وأشاهه
فقال « إذا كان معطى فلا يسكره » وقد كشف ذلك في رواية يوسف بن موسى وأحمد بن الحسين
في الطسور والمسكروما أشبهه ، إذا كان من وراء توب وهو يصفه أو يبيته . فقال « إذا كان معطى
فلا أرى له »

فإن سوز فذكره . ولان فأمر به رسول الله لخلد ، ثم قال أما الناس ، هذا أن اكتم
أن تنهوا عن حدود الله . من أصاب من هذه البادورات الخ . ورواه السامعي عن مالك وقال
هو مقطوع . وقيل إن عدالتر لا أعلم هذا الحديث أسد نوحه من الوحوش . ورواه من
حدث مالك ، ولا يحد روى الحاشية في السريته عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال -
مدرجه الأسلي - (أحذروا هذه البادورات - الحديث) . ورواه في حرة هلال الحمار
بن حسين بن سبي السطار عن حصص بن عمرو التيمي عن عبد الوهاب البقي عن يحيى بن سعيد الأنصاري
بن جابر بن « ناستر سر الله » . وصححه ابن المكي . وذكره البارقي في الطل وقال . روى
عن عبد الله بن سيار مسنداً ورسلاً ورسلاً عنه

ويقل عنه أنه يكسره . فقال في رواية ابن منصور في الرجل يرى الطيور والطبل مغطى والقيية فقال « إذا كان يشته أنه طيور ، أو طبل ، أو فيها مسكر كسره » .

وكذلك نقل محمد بن أبي حرب ، في رجل لقي رجلا معه عود ، أو طيور ، أو طبل معطى يكسره

فإن سمع أصوات ملاهى مسكرة من دار تطاهر أهلها بأصواتها أنكره خارج الدار . ولم يهجم بالاحول عاينهم وليس عليه أن يكشف عما سواه من الناطق وقد نقل منها الأسارى عن أحمد أنه سمع صوب طبل في حواره ، فقام إليهم من مجلسه ، فأرسل إليهم وسأهم .

وقال في رواية محمد بن أبي حرب (١) في الرجل يسمع السكر في دار بعض حيرانه قال « يأمره ، فإن لم يقلل يجمع عليه الحيران ويهول عليه »

فأما المعاملات المسكرة

كالشراء والبيع الفاسدة ، وما مع الشرع منه مع تراصى المتعاقدين به ، فإذا كان متفقا على خطره فعلى وإلى الحسنة إنكاره والمع منه والزرع عليه ، وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الخطر

وأما ما احتلف الفقهاء في خطره وإباحته

فلا مدخل له في إنكاره ، إلا أن يكون ، ما صعب فيه الخلاف ، وكان درية إلى محذور متفق عليه كزنا البتة ، والخلاف فيه صعب ، وهو درية إلى ما انما المتفق على تحريمه وكساح التعة ، وما صار درية إلى استباحة الزنا فمدخل في إنكاره حكم ولاسه وقد قال أبو إسحق في كتاب التعة إن قيل إذا كنت قد فرت بينها وبين الكساح فهل حلت حكمها حكم السفاح ؟ قيل الأئمة المرصون من الصحابة والتابعين جعلوها في حكم السفاح لا في حكم الكساح

يقال في تعليقه على كتاب المال « أولاد الزانية يؤدبون من ثمرة أوجه أحدها المعة عندهم » قال وهي الزنا صراحة

ودكر ابن بطي في كتاب الكساح « لا يسح كساح حكمه نص به الكساح تارة فيه

(١) لم أجد في طبقات ابن أبي حنيفة في أخبار أحمد بن محمد بن أبي حرب ، وفيها أحمد بن حرب ابن سمع الحارث

تأويلا ، إلا أن يكون قضي لرحل بمقدمة ، أو طلق ثلاثا في لفظ واحد ، وحكم بالمراجعة من غير زوج شكه مردود وعلى فاعله العقوبة والكال^(١) »

ومما يتعلق بالمعاملات

عشّ السبعات ، وتدلّس الأثمان فيكره ويمع منه ، ويؤدّب عليه بحسب الحال فيه^(٢)

فإن كان هذا العشّ تدليس على المشتري ويحى عليه فهو أعلط العشوش محرما والإكثار عليه أعلط ، والتأديب فيه أشدّ

وإن كان لا يحى على المشتري كان أحسن مآثما ، وألین إنكارا وسلفي مستربه فإن استراه ليبيعه على غيره . توجه الإكثار على النائع بعنه ، وعلى المشتري باقياغه . لأنه قد يبيعه على من لا يعلم بعنه وإن كان يشتره ليستعمله حرج المشتري من حملة الإكثار ، وتقرّد النائع وحده

وكذلك المول في بدليس الأثمان

وقد قال أحمد في رواية حمير بن محمد فيمن اشترى ألف درهم بدماير بعصها حباد ، وبعصها مريعه ، وبعصها مكحلة « اشترى ما لا يحلّ ، وباع ما لا يحلّ »

(١) روى الساقى في سننه ناسدا صحيح عن حمود بن لندول « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث طلقات جميعا ، فام عصان ثم قال ألبس كتاب الله وأما بين أمرهم ، حتى قام رجل وهول رسول الله ، ألا أفله ؟ وأعلب الطن أن هذا الرجل هو ركابة ابن عبد ريد ، كما روى الإمام أحمد ومسنده ناسدا صحيح عن ابن عباس قال « طلق ركابة بن عبد ريد أخو بن مطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، خزن عليها حرما سديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف خلعتما ؟ قال طلعتها ثلاثا قال فقال في مجلس واحد ؟ قال نعم فإن فرعا ثلاث واحدة ، فخرجها إن شئت قال فرجها فكان ابن عباس يرى أعبا الطلاق عند كل طهر » وروى أحمد ، ومسن عن ابن عباس « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأب بكر وسنتين من خلافة عمر - طلاقا واحدة فقال عمر إن الناس قد استحلوا في امرئ ما كان لهم فيه آفة ، فلو أمضاه علمهم فأبصاه علمهم » وبعبى هذا أن يكون مدكر صط « أب طائق » باب مرات في مجلس واحد ، لأنه قال « أب طائق ثلاثا ، لفظه واحدة كما يدل منه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركاء « في مجلس واحد » وهذا ما يدل عليه الله حرسه بالصوم فصول أن طقة ردود عليه وعلى كل قاتل بمثله في هذه المسألة وأخر تحريق هذا المصوغ في كتاب نظام الطلاق في الإسلام للعلامة المحقق آخى في التبع أحمد بن محمد شاكره أنه من عن وجه الحق في المسألة مما لم يسق إليه

(٢) روى مسلم والنسائي عن أب هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « من عسا

وكذلك قال في روايه حسبل في الدراهم المحمول عليها . فقال «كل ما وقع عليه اسم العثن»
«الشراء به والبيع حرام»

وقال في رواية مهما «إذا جاء بالدينار إلى رجل يبصر الدينار فاشتره على أنه رديء لأناس» .
ويمع من تصرفه المواشي وتحصيل صروعها عند البيع ، للهوى عنه فإنه نوع من التدليس (١) .
ومما يتأكد على المحتسب المنع من التطفيف ، والحسن في المكاييل والموازين والصناعات ،
وليكن الأدب عليه أظهر وأكثر

ويحور له إذا استراب موازين السوق ومكاييلهم . أن يحصرها ويعايرها .
ولو كان له على معايرها منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به ، كان أحوط وأسلم
فإن فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع بطاعه توحه الإنكار عليهم ، إن كان محسوسا
من وجهين

أحدهما مخالفته في العدول عن مطوعه ، وإنكاره من الحقوق السلطانية
والثاني الحسن والتطفيف في الحقوق ، وإنكاره من الحقوق الشرعية
وإن كان ما تعاملوا به من غير المطوع سليما من حسن ونقص توحه الإنكار بحق السلطة
وحددها لأجل المخالفة

وقد قال أحمد في رواية حمير بن محمد في ضرب الدراهم قال «لا تصالح إلا في دار الصرب
إذن السلطان»

وإن رور قوم على طاعه كان المورر فيه كالهرج على طابع الدراهم والديانير فإن من
التروير بعش كان الإنكار والتأدب مستحقا من وجهين
أحدهما في حق السلطة من جهة التروير

والثاني من جهة السرعة في العثن ، وهو أعلط الكرين .
وإن سلم التروير من عثن ، تمرد بالإنكار الساطاني مهما
وإذا اتسع البلد حتى احساح أهله إلى كياليين وورايين وقاد مجيرهم المحتسب ، ومع أن
تتبدل لذلك إلا من ارتضاه من الأسماء النقب وكانت أحورهم من بيت المال إن اتسع لها
فإن صاق عنها قترها لهم ، حتى لا يحرق فيها استراة أو نقصان فيكون ذلك دريعة إلى المعاقبة
والتحيف في مكيل أو مورور

فإن طهر من أحد هؤلاء المختارين للكين والبر ، حسب في تطهير أرمما في رناده .
أدب وأخرج من حمة المختارين ، ومع أن يتعرض الوساطة بين الناس
ركبك القول في حصار الدلائل - منهم النساء ومع الخود وهذا مما يدل على زيادة احتماله

(١) روى مسلم رحمه الله عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يبرأ مني من
والسم من اسمها فهو غير مطهر عند الله» ، إن رصنا أمكننا أن نرى مصحفا رده
وصار من غير «واصري» رطأ أخلاف «أرأيت» روي روي حيا حتى سمع «م» وكم
فيلس الذي أن ذلك ما يبرر في حيا

فأما اختيار القسام والراعي والقضاة أحسن باختيارهم من ولاية الحسنة لأهم قدر سنانهم
في أموال الأيتام والميت . .

وأما اختيار الحراس في الفنائل والأسواق . فإن الحماة وأصحاب العوبة .

وإذا وقع في التطفيف تحاصم . حار أن يطر فيه المحتسب ، إن لم يكن مع التحاصم فيه
تجادوتما كره فإن أقصى إلى التواجد والتناكر كان القضاة أحق بالطرفيه من ولاية الحسنة
لأهم بالأحكام أحق ، وكان التأديب فيه إلى المحتسب . فإن تولاه الحاكم حار لانصاه محكمه .
ومما يسكره المحتسب في العموم ، ولا يسكره في الخصوص والآحاد . التسامح عما لم يأل
أهل البلد من التكايل والأوراء التي لا تعرف فيه . وإن كانت معروفة في عهده . فإن تراصى بها
اثان لم يعترض عليهما بالإسكار واللع . ويمع أن يرسم بها قوم في العموم لأنا . قد يعاملهم
بها من لا يعرفها فيصير معروفا

وأما ما يسكره في حقوق الأديمين المحضنة

مثل أن يعتدى رجل في حدّ حاره ، أو في حرم لداره ، أو في وضع نبيان على حداره .
فلا اعتراض للمحتسب فيه ، ما لم يسعده الحار عليه ، لأنه حق يحصه يصح منه العتوه
والطالبة به .

فإن حاصمه فيه إلى المحتسب بطرفيه ، إن لم يكن بينهما سارع وتناكر ، وأحد المعتدى
بإزالة تعديبه . وكان تأديبه عليه بحسب سياهه الحال . وإن تارعا كان الحاكم بالطرفيه أحق
ولو أن الحار أقرّ حارده على تعديبه ، وعما عن مطالته مهدم ما تعدى فيه ، ثم عاد مطالما
بذلك كان له ذلك ، وأحد المعتدى بعد العتوه مهدم ما ساه

ولو كان قد ابتدأ الساء ووضع الأعداء بادن الحار ، ثم رجع الحار في إده لم يأخذ الثاني مهدمه .
ولو انتشرت أعصاب شجرة إلى دار حاره كان للحار أن يستهدي المحتسب ، حتى يعديه على
صاحب الشجرة ليأخذه بإزالة ما انتشر من أعصابها في داره ، ولا تأديب عايه . لأن انتشارها
ليس من فعله

ولو انتشر عروق الشجرة تحت الأرض حتى دحات في قرار أرض الحار . لم يؤخذ (تأهوا)
ولا يجمع الحار من التصرف في قرار أرضه ، إن يطعها

وقد قال أحمد ، في برية أبي مضر « في رجل في حائط حاره شجرة وأعصابها في حائطه
له أن يجمع ويأمره بقطعها »

وكذلك قل يستحق هـ في « في شجرة أصولها في مائ صاحبها وأعصابها مطلة على سنان
حاره حارده أن يدفع ذلك عنه »

وكذلك قل المحتسب من أشبه « في حائط أصولها في داره ، ورأسها في داري .
يتضمنه حتى لا تزيده ميل ، يصنع حر قال أمر صاحبه حتى يقطع »

قد روى عن أحمد ألعاط تقتضى السح
فقال في رواية عبد الله - في رجل بي في داره حماما أوحشا يضر بجاره «أكرهه» قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا صر ولا صرار
وكذلك قال في رواية ابن منصور «لا يصر بجاره» ، يحجر إلى حب ثره كيما أو ثرا إلى
حب حائطه ، وإن كان في حده .
وكذلك قال في رواية أنى طالب «لا تحل في داره حماما يؤدي حاره ، ولا يحجر ثرا إلى ثره» .
والخلاف في هذه المسائل وفيما قلها سواء .
وفد احتلقت الرواية عنه فيمن احتقر ثرا إلى حب ثر حاره فصباء الأولية وعار ، هل يطم
عليه ؟ على روايتين .
قل الحسن بن ثواب عنه «لا تظم» وعلل بأن هذه في ملك صاحبها .
ونقل لليمونى «نظم» فيحرج في هذه الرواية روايتان
وإذا تعدى مستأجر على أحير في نقصان أحر أو استراة عمل كفه عن تعديه ، وكان
الإسكار عليه معتبرا شواهد حاله .
ولو قصر الأجير في حق للمستأجر فقصه من العمل ، أو استراة في الأجرة معه منه ،
وأسكره عليه إذا محاصمو إليه
فإن احتلفوا أو تناكروا كان الحاكم بالظر بينهما أحر .

ومما يؤخذ ولادة الحسنة عراة من أهل الصنائع في الأسواق بلالة أصناف

مهم من يراعى عمله في الوفاء والتقصير
ومهم من يراعى حاله في الأمانة والحانة
ومهم من يراعى عمله في الخودة والرداة

وأن من يراعى عمله في الوفور والتقصير

فكالطبيب والمعلمين لأن الطلب إقدام على النفوس ، يعصى التخصير فيه إلى تلف أو سقم
وللمعلمين الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ، ليكون تقاهم عنه بعد الكبر عسيرا فيقر مهم من
بوفر عله ، وحسنت صريته وتمع من قصر أو آساء من الصدق لما يسد به النفوس ،
وحسب الآداب

ومدّ آل أحمد في رواية حرب في الضرب والبيطار «إذا علم أنه طيب فلا تصم» فإن لم
يكن له رأي في الصانع

وقد روى أبو حصص بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن الحسن بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من تطلب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن » (١) .

وأما من يراعى حاله في الأمانة والخيانة

مثل الصاعه ، والحاكه ، والتصاريس ، والصاعين . لآتهم رعا هربوا بأموال الناس ، فراعى أهل الثقة والأمانة مهم . فيقرّم ويعد من طهوب حياته ويشهر أمره . ثلاثا يعتز به من لا يعرفه

وقد قيل إن الحماة وولاء المعونة أحصى بالطرف في أحوال هؤلاء من ولاية الحسنة . لأن الحماة تابعة للسيرة

وأما من يراعى عمله في الحدود والرداءة

فهو مما يعقد بالطرفه ولاه الحسة ولهم أن يسكروا عايمهم في العموم فساد العمل ورداءته. وإن لم يكن فيه مستعد

فأما في عمل محصوص اعتاد الصالح فيه الفساد والدليس فإذا استعداه الحضم قابل عليه بالإسكار والحر فإن تعلو بذلك عزم روعى حال العزم . فإن اقتقر إلى تقدير ، أو تقويم لم يكن للمحتسب أن يطر فيه ، لافتقاره إلى اجتهاد حكيم . وكان القاصي بالطرفيه أحق . وإن لم يعتقر إلى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا نارع فللمحتسب أن يطر فيه بإلزام العزم والتأرب لأنه أحد الناصف ، وحرر عن التعدي ولا يجوز أن يسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص ولا علاء

وَأَمَّا مَا يَمَكُرُ بِهِ الْحَقُوقُ

الشركه بين حقوق الله تعالى وحقوق الأديمين
فكالمع من الاشراف على مارل الناس و بكره من عاة ساؤه أن يستر سطحه (٢)
قال في رواية ابن منصور في الرحمن يشرف على حرد « فاسترة على النبي أشرف »

[illegible]

(۲) سائوری ریڈر میں - یہ آلہ سطح و آند کے درجے علیحدہ

فإن أقام الإمام على الإطالة . ولم يتمتع منها . لم يحرم أن يؤذبه عليها ، وليكن يستبدل به من يحفظها .

وإذا كان في القصة من يحب الحجوم إذا قصده ، ويتمتع من الطر بينهم إذا تحاكموا إليه حتى تقف الأحكام ، وتستصر الحجوم . فلمحتسب أن يأخذ . مع ارتفاع الأعداء . عما نسب له من الطر بين المتحاربين ، وفصل القضايا بين المتناحرين . ولا تمتع علو رتبته من إكثار ما قصر فيه (١)

وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطبقون الدوام عليه كان معهم والإكثار عليهم موقوفا على استعداد العبيد ، إلا على وجه الآذكار والعلطة . وإذا اسعدوه مع حيثد وحر . وإذا كان في أرباب المواشي من يستعملها فيما لا تطبق الدوام عليه أسكره المحتسب عليه ، ومعه منه . وإن لم يكن فيه مستعد إليه فإن ادعى المالك احتمال الدابة لما يستعملها فيه . حار للمحتسب أن يسكر فيه . لأنه وإن افتقر إلى احتياط فهو عرق يرجع فيه إلى عرف الناس وعادتهم . وليس باحتياط شرعي

وإذا استعداه العبد في امتناع سيده من كسوته وبفقتة حار أن يأمره بها ويأخذه بالترامها

العبود بدل قرتها بالصلاة ، فصارت أحداث الرحمة في حقها شبهة صادرة شهوة واستسملت حق الله تعالى ، وحملت كرمه وعاه من أعظم شهادتها في التعريط فيه وإصاعته وماله بالهوية تحلة القسم . ولجأت مولها ما استعصى كرمه حق قط ، وقولها . حق الله مني على السابعة والمساهلة والعمو ، وحق العاد مني على الشح والعيق والاستقصاء . فقامت في خدمة المخلوقين كأنها على العرش الوريث والمراكب الهبة ، وفامت في حق خدمة ربها كأنها على المخرمق تطيه المصلة من قواها ورمها ، وسوى لأفسها كمال الحقد . ولم يحطوا من السة إلا « أمان أنت ؟ » وأتملتها - إلى أن قال الإيجار والتعذيب للأمور به والطول انتهى عنه لا يمكن أن يرجع إلى عادة طائفة وأهل بلد وأهل مذهب ، ولا إلى شهوة للمؤمنين ورضاهم ولا إلى إكثار الأئمة الذين يصلون بالناس ورأيهم في ذلك . فان ذلك لا يصبط وتضطرب فيه الآراء والإرادات أعظم اضطراب ومسد وضع الصلاة وصير مدارها تنعاً لسهوة الناس ومن هذا لا تأن به سرمة . بل المرحح في ذلك والتعظيم إلى ما كان يعمل من شرع الصلاة للأمة وحدهم بها من عدا الله وعلمهم حقوقها وحدودها . وكان صلى وراءه الضعيف والكبير والصغير ودوا الحاحه ، وساق كلاماً ميساً طويلاً في مقدار فرائضه وركوعه وسجوده صلى الله عليه وسلم

(١) قال الماوردي قد مرّ إبراهيم بن نطحاء ، وإلى الحقة شامي سداد - مدار أن عمر بن حماد ، وعر يومئذ قاضي القضاة - رأى الحجوم خلوساً على ذبه ينتظرون خلوسه للطر بينهم ، وقد إلى النهار وهرجت الشمس فوقه واستدعى حاحه وقال . تنول أنصبي النصة الحجوم خلوس على الباب وقد لهم الشمس وناؤوا بالاختصار ، ما حست لهم ، أو عرفتهم تدرك . يصرفوا وودوا

ولو استعداد من تقصير سيده فيها . لم يكن له في ذلك نظر ولا إلام . لأنه يحتاج في التقدير إلى احتياط شرعي . لأن التقدير منصوب عليه ولروحه غير منصوب عليه .
وقد قال أحمد في رواية عبد الله « حقّ الملوكة يشبعه ويكسوه ، ولا يكافه مالا يطيق .
وإذا بلغ للملوكة روحه . فإن أنى تركه » .
وقال في رواية حرب . وقد سئل « هل يستعمل الملوكة بالليل ؟ قال : لا يسهره ولا يشقّ عليه ، يخفف عنه » .

ولاحتساب أن يجمع أرباب السفن من حمل مالا تسعه ، ويخاف منه غرقها . وكذلك يجمعهم من السير عند اشتداد الريح . وإذا حمل فيها الرجال والنساء يحجر بهم محائل . وإذا اتسعت السفن نصب للنساء عمارج للمرار لئلا يتبرح عند الحاجة
وإذا كان في أهل الأسواق من يختصّ بمعاملة النساء راعى المحتسب سرّته وأمانته فإذا تحقّقها منه أقرّه على معاملتهن . وإن ظهرت منه الريّة وإن عليه الفجور . معه من معاملتهنّ وأدبه على التعرّص لهنّ .

وقد قيل . إن الحماة وولادة المعونة أحصّ بأبكار ذلك . لأنه من موانع الزنا .
ويطر والى الحسة في مقاعد الأسواق ، فيقرّ فيها مالا صرّ على المارة فيه ويمع ما أسصرّ به المارة . ولا يقف معه على الاستعداد إليه
وقد قال أحمد في رواية حرب « في الرجل يسقى إلى ذكاكن السوق فمن سق عدوة فهو له إلى الليل »

وهذا يقتضى حوار مقاعد الأسواق

وقال في رواية اسحق بن إبراهيم « البيع على الطريق مكروه »
فقد منع من ذلك .

وإذا نبى قوم في طريق سائل مع منه . وإن اتسع له الطريق . ويأخذهم مهدم ماسوه ،
وإن كان المني مسجدا . لأن مرافق الطرق للساوكة للأدنية
وقد قال أحمد في رواية المرودي « هذه المساحد التي دبت في الطرقات حكمها أن تهدم » .
وقال في موضع آخر « هذه المساحد أعظم حرما . يمحرون المسجد ، ثم يحرجون على أمره »
وإذا وضع الناس الأمتعة وآلات الأدنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقا ليعاوه حالا
بعد حال ، مكسوا منه ، إن لم تستصرّ به المارة . ومعوا منه إن استصرّوا به
ويعمهم من إحراج الأحصنة والساطات ، وعمارى المياه ، وآبار الحشوس ، سواء أصرّ
أو لم يصّر^(١) كما يبيع النساء في الطريق

(١) قال المرودي يقرّ ما لا يصرّ ، ويمع ما صرّ . ويجهد المحتسب رأيه فيما صرّ وما لم يصرّ لأنه من الاحتياط العرفي دون الشرعي . والفرق بين الاحتياطين أن الاحتياط الشرعي ماروعي . وأصله من حكمه بالعرف . والاحتياط العرفي ماروعي به أصل ثبت حكمه بالعرف . ويوضح لئلا يسميها تمييز ما يصرّ فيه احتياط المحتسب مما هو ممنوع من الاحتياط فيه

وقد قال أحد في رواية المرودي « في الرجل يحفر في فئانه البئر أو الخرج المعلق : لا . هذا طريق المسلمين » قيل له « إنما هي ثم تحفر ويسد رأسها ؟ قال . ليس هي في الطريق ؟ » ،
ولوالى الحسة أن يجمع من قتل الموتي من قورهم إذا دفنوا في ملك أو مساح ، إلا من أرض
محسوبة . فيكون لملكها أن يأخذ من دمه فيها نقله منها ، أو يكون أرضا لحقها سيل أو
مدى ، فيحور (١) .

قال في رواية أبي طالب . في الميت يحرق من فمه إلى غيره ، « إذا كان من شيء يؤذيه
قد حول طلحة (٢) » .

وقال في رواية المرودي : في قوم دفنوا في ساتين ومواضع رديئة ، فقال « قد شئ معاذ
أمراته ، وكانت قد كفت في حلقا فكفها ، ولم ير ناسا أن يحولها » .

ويجمع من حياء الآدميين والهائم . ويؤذت عليه

وقد قال أحمد في رواية حرب - وقد سئل عن حياء النوات والعم للسم وغير ذلك -
فكرهه ، إلا أن يحاف عصاه » .

قال في رواية البرقي القاضي - وقد سئل عن حياء الحيل والنواب . فكرهه إلا من عصاص .
ويجمع من حياء الشيب بالسواد في الجهاد وغيره

قال في رواية إسحق بن منصور قلت لأحمد « يكره الحياء بالسواد » قال : إى
والله مكروه »

ولا يمنع من الحياء والكم (٣)

قال في رواية حنبل « أحب إلى من الحياء والكم » وقال « ما أحب لأحد أن
يعبر الشيب ولا يتشبه بأهل الكتاب (٤) »

ويجمع من التكسب بالكهانة واللهو ، ويؤذت عليه الآحاد والعطى .

(١) قال الماوردي واحلف في حوار ملهم من أرض مد لحقها سبيل أو مدى فحور الزبيري .
وأناه غيره

(٢) قال ابن الأثير في أسد الغابة روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أنه أن رجلا رأى في مامه
أن طلحه بن عبد الله قال حولوني عن قري ، بعد آذان الماء ثم رآه أحيا حتى رآه ثلاث
ليال فأى ابن عباس فأخبره ، فطروا « إذا شئ الذي على الأرض مد احصر » من ر الماء .
حولوه فكان أنظر إلى الكافور في عينيه ، لم يعبر إلا عقصه فيها ماب عن موضعها
اشتروا له داراً من دورئى نكرة صغيرة آلاف درهم فدموه فيها اه وقد مل طلحة رضى الله عنه
في وجهه الخمل بالصرة

(٣) الكم - مع الكاف واثاء المساة - مع المظ مع الوصمة ويصعب ، الشعر أسرد وفيل هو الوصمة

(٤) أى كرهه صبه بالسواد وبكرهه أن يتركه أى على حاله كما يصعب أهل الكتاب قد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير انتف ونهى عن التشبه بأهل الكتاب

وقد قال أحمد في رواية المرح بن علي الصباح البراطي : في الرجل يزعم أنه يعالج الخنوع
من الصرع بالرقى والعرايم ، ويزعم أنه يحاطب الحق ويكلمهم . ومهم من يحكمه ويحدثه
« ما أحب لأحد أن يفعله ، وتركه أحب إلى » .

وقد روى أبو حمص في كتاب الإحارات بإسناده « أن أنا نكر شرب لنا ، فقبل له :
إنه من كهانة تسكنها النعيمان في الجاهلية . فقام فاستقاء » .

قال أبو بكر المرودي . سألت أنا عند الله عن شيء من أمر الوريح . فاحتج بحديث أبي نكر
الصديق رضى الله عنه في الولي

وهذا فصل يطول أن يسطر . لأن المسكرات لا يبحر عددها فيستوفى ، وفيما ذكرناه دليل
على ما أعلناه .

وأنا أسأل الله تعالى حسن التوفيق لما ذكرت ، وعونا على ما شرحت . وأرغب إليه
في التوفيق لما يرضيه . وأعود به من سخطه وكل معاصيه عنه وكرمه . وهو حسي وبعم الوكيل .

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين حمدا لا ينقطع ولا يبدد . وصلى الله على سيدنا محمد
حاتم الرسل وأشرف العبيد ، وعلى إخوانه من الدين وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا
ووافق الفراع منه في حادي عشر صفر الخير من شهر سنة ثمانمائة وستة وستين تصالحية
دمشق المحروسة ، عمرها الله بذكره إلى يوم القيامة
وذلك على يد أبي نكر بن زيد الجراحي الحلبي . لطف الله به وعمر له ولوالديه ولمشاعه
ولجميع المسلمين آمين .

وهامش الأصل المخطوط ماصورته الحمد لله وحده . بلع مقالة وتصحيحا على النسخة المكتبة
مها لكها غير صحيحة وقد صححنا في هذه ما أمكن . فله الحمد والملة

يقول القدر إلى عفو الله محمد حامد بن المرحوم الشيخ سيد أحمد المقي قد وقع الفراع
من طبعه في العاشر من ثوال سنة ١٣٥٧ من هجرة سيدنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم
وذلك بالطبعة الفريدة في بابها ، النادر وحوادث متلها (مطبعة أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبي)
رادم الله من نعمه . وأوسع عليهم واسع كرمه ، وصلى الله على أفضل خلقه ، وحاتم رسله ، محمد
وآله وصحبه وسل

